

التَّافِلَةُ

في

الاحاديث الضعيفة والباطلة

تأليف

أبي إسحاق الحويني الأشعري

عفا الله عنه

الجزء الأول

دار الصحابة للنوازل

٣٣١٥٨٧

كتاب قد حوى ذرراً بعين الحسن ملحوظه
لهذا قلت تنبيهاً

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م

دار الصحابة للتواضع

للنشر والتحقيق والتوزيع

أول شارع المديرية - بجوار بنك قناة السويس

إشاع محمد فريد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة الناشر

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ،
ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ،
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .
﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون ﴾^(١) .

﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها
زوجها وبثّ منهما رجالاً كثيراً ونساء واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام
إن الله كان عليكم رقيباً ﴾^(٢) .

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً * يصلح لكم أعمالكم
ويغفر لكم ذنوبكم ، ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً ﴾^(٣) .
أما بعدّ

فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى ، وأحسن الهدى هدى محمد ﷺ ، وشر
الأمر محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة فى النار .
وهذا كتاب « النافلة فى الأحاديث الضعيفة والباطلة » .

تتشرف دار الصحابة للتراث بنشره ، بعد أن تفضل علينا الأخ المكرم /
أبو إسحق الحوينى الأثرى بنشره .

وهو رسالة مباركة بإذن الله تعالى نتعهد بنشره تبعاً إن شاء الله على هيئة
أجزاء كل جزء مائة حديث .

وفقنا الله لما يحبه ويرضاه .

الناشر

(١) سورة آل عمران : ١٠٢ .

(٢) سورة النساء : ١ .

(٣) سورة الأحزاب : ٧١ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةُ الْمُؤَلِّفِ

إن الحمد لله تعالى ، نحمده ، ونستعين به ونستغفره ، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله تعالى فلا مضلَّ له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله .

أما بعد

فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى ، وأحسن الهدى هدى محمد — صلى الله عليه وآله وسلم ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار .

* * *

فهذا كتاب « النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة » ، أخذتُ كتبي التي بدأتُ في تسطيرها قديمًا ، منذ نحو عشر سنوات ، وهو عبارة عن أحاديث مختلفات في معناها ومرامها ، كنتُ أسأل عنها ، فأضطر إلى تحقيق القول فيها ، فإن كان صحيحًا أو ضعيفًا احتفظت به في « مضبطة » عندي .

ثم راودتني نفسي أن أجمع الضعيف وحده . فصرتُ كلما حققتُ حديثًا ألحقته بما سبق لي تحقيقه ، وجعلتُ ألحق ما أجده من زياداتٍ مناسبة ، فأضعها في موضعها حتى تجمع لدى — وقتها — أكثر من خمسمائة حديث ، كنت أتوخي أن لا يكون قد سبقني إليها شيخنا ، حافظ الوقت ناصر الدين الألباني في كتابه « سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة » . وقد صدر منها

المجلد الأول والثاني والثالث .

ثم قدر الله — عز وجل — وانصرفت عن الكتاب لمشاريعي الأخرى والتي منها :

- ١ — « بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي أبي عبد الرحمن » .
- ٢ — « ميسس الحاجة إلى تقريب سنن ابن ماجه » .
- ٣ — « غوث المكذوب بتخريج منتقى ابن الجارود » .
- ٤ — « صحيح كتاب الأدب المفرد » للبخارى .
- ٥ — « صحيح كتاب أخلاق النبي » لأبي الشيخ .
- ٦ — « جنة المستغيث بشرح علل الحديث » لابن أبي حاتم .

مع أشياء أخرى يطول الأمر بذكرها ، وإني أسأل الله تعالى أن يجعلها خالصة لوجهه ، ولا يجعل لأحدٍ فيها شيئاً . فهذه المشروعات وغيرها كانت — ومازالت — تلتهم كل وقتي — إلا ما لا بد منه لتستقيم أمور الحياة — فلذلك صرفت عن إكمال مشروعى « النافلة » . وفى مساء يوم من شهر المحرم سنة (١٤٠٥ هـ) زارنى فى بيتى الأستاذان : محمد عامر رئيس تحرير جريدة النور ، وعبد الفتاح الشوربجى وكيل حزب الأحرار ، برفقة الأخ الصديق الدكتور أحمد نور الدين — أكرمه الله ورعاه ، فهو صاحبُ الفضل الأول فى نشر هذه المقالات ، بعد الفضل الإلهى — وفاتحنى رئيس التحرير برغبته فى أن أكتب مجموعة من المقالات أردُّ بها على الكاتب عبد الرحمن الشرفاوى فى تهجمه على أعلام المسلمين من الصحابة أمثال « عثمان بن عفان » رضى الله عنه ، وكذا « السيدة عائشة » أم المؤمنين فى كتابه « على إمام المتقين » . فقلتُ له : هذا مطلبٌ لايسعنى التخلفُ عنه ، لاسيما والكاتب المذكور من أجهل الناس ، إن لم أقل أجهلهم بالمنقول ، وكيفية قبوله وردِّه ، ومعروف أن أخبار من مضى إنما عمدتنا فى معرفتها عن طريق النقل ، فقد رأيت الكاتب المذكور أورد فى كتابه أخباراً ، وحكايات ، هى من جنس المنخقة والموقوذة والتردية والنطيحة ،

مع أشياء أخرى لايعول عليها من شم ريح العلم ولو مرة في حياته ، فكم من مؤلفٍ حاطب ليلٍ ، وجارف سيلٍ ، لايميز بين الصحيح والضعيف ، ويظن كلُّ مدورٍ رغيفًا !! . فرأيتُهُ يأتي في كتابه بأباطيل وأوابد . قد نصَّ على بطلانها بعض من نقلها كالذهبيّ وابن كثير ممن يعتنون بنقد الروايات . ولكن نقد كتابه أمر يطول ، والوقت أعزُّ من أن أنفقه في الرد على رجلٍ ، جلُّ مؤلفاته تمشي على هذه الوتيرة ، ثم ليس هو وحده ، بل هناك عشرات مثله ، لذلك رأيتُ أن أختار نماذج من كتابه ، وأنقدها ، وعليها يقيسُ القارىء بقية الكتاب . لكن هذا يحتاج منى إلى وقت أتدبر فيه النماذج التي سأنتقيها ، وليس ذلك قبل ثلاثة أشهر . فقال لى : وحتى تنعم النظر في الكتاب ، نرجو أن تهيم لنا بعض المقالات من الأحاديث الصحيحة مع شرحٍ شيقٍ يستفيد منه غالبُ القراء ، ويحببهم في السنة النبوية ، على صاحبها الصلاة والسلام . فقلت له : نعم ، غير أنى أرى أنه من تمام الفائدة أن ننشر لفيفاً من الأحاديث الضعيفة والموضوعة تحذيراً ونصحاً ، والأمر في ذلك كما قال الشاعر :

عرفت الشر لا للشر لكن لتوقيه
ومن لايعرف الخير من الشر يقع فيه
فوافق الرجلُ ، وهكذا بدأتُ أنشر مقالين :

الأول : « النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة » .

الثانى : « الأجوبة الصريحة عن معانى الأحاديث الصحيحة » .

وكان الأستاذ رئيس التحرير قد قال لى أكثر من مرة إن الأستاذ « الحمزة دعيبس » رئيس مجلس الإدارة يريد أن يوقف هذه المقالات ، لأنها ليست مفهومة بالنسبة لعامة الناس . فقلتُ له : هب أنها غير مفهومة لعامة الناس ، ولكن يوجد من يفهمها ممن يتجهون معنا هذه الوجهة ، ومن الخير أن يستفيد الجميع من « الصحيحة » على اختلاف مذاهبهم ، وقد بعثت هذه المقالات —

على قلة مساحتها — روحًا علمية رائعة في نفوس كثير من الناس ممن قابلوني ورغبوا في المزيد ، فما الذى يضر ، أن تكون الصحيفة لعامة الناس إلا نصف عمود فهو للمتخصصين ، وبهذا تجمع بين الحسنيين . مع أن هذه المقالات كان كثير من خطباء المساجد والمدرسين يستفيدون منها ، لأنى أكتب درجة الحديث فى أوله ، فكان الواحد منهم يعرف درجة الحديث الذى يريد بكلمة واحدة ، وهى تغنيه عن قراءة ما لا يُحسن فهمه . فهذا عمّ نفعها والحمد لله . ثم قلتُ له : أرجو أن تبلغ كلامى إلى الأستاذ « الحمزة » ثم لم يمض وقتٌ حتى ترك الأستاذ محمد عامر رئاسة تحرير جريدة النور ، وبهذا توقفت المقالات . ثم جدد الأخ الدكتور أحمد نور الدين سعيه فى إعادة نشر المقالات ، مع رئيس التحرير الجديد ، فكان الجواب أن الأستاذ « الحمزة » هو الذى يأبى نشرها . فصرفتُ النظر عنها . حتى أخبرنى أخٌ لى أنه كلم الأستاذ المذكور بالهاتف فى شأن امتناعه عن نشر مقالات الأحاديث الضعيفة مع عظيم أثرها . فكان الجواب : أنا ماعندى مانع ، والأخ الحوينى هو الذى امتنع ، فليس عندنا مقالات له ، ولم يعد يرسلنا . هكذا قال !! ويعلم الله أن مقالاتى مازالت عندهم حتى الآن لم آخذها فألح أخونا على ضرورة إرسال عدة مقالات ، لعل المقالات الأولى ضاعت . فأعطيْتُ الأخ الدكتور أحمد نور الدين مقالًا واحدًا ليعطيه لرئيس التحرير ، ففوجئى بالرفض ، وأن الأستاذ « الحمزة » هو الذى يمتنع عن نشرها . فوضح لى أن الأستاذ المذكور — مع فعله الذى أشرتُ إليه — مستبد برأى نفسه ، فهو لم يُبد أية حجة فى امتناعه ، وإذا كلمه أحدٌ وافق ، ثم يعطى تعليماته بعدم الموافقه . فلذلك أعرضت عنه . وإنما حدا بى إلى ذكر حقيقة ماحدث ، أن كثيرًا من إخواننا يحملوننى تبعة توقف المقالات ، وأن التقصير كان من جهتى . ولعل الواقف على كلامى يلتمس لى العذر . والله تعالى يوفقنا إلى مرضاته .

* * *

أما موضوع الكتاب ، فخطره جليلٌ ، ذلك أن الله عز وجل قال لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ... ﴾ فصارت السنة بهذه الآية — وبغيرها — هى المبينة لما فى القرآن مما يلتبس على أفهام الناس . ويعلم كل عارف بالتاريخ كم أدخل الموضوعون — على اختلاف مذاهبهم — فى السنة من الأباطيل والمناكير ، بل وشارك فى ذلك كثيرٌ من الصالحين الذين لم يكن ضبط الحديث من همتهم ، فصار الدخُن كثيرًا . غير أن كثرة الأئمة العارفين بهذا الشأن كان يهون من الخطب ، حتى قيل لابن المبارك — شيخ الإسلام : — « الأحاديث الموضوعة ؟! قال : تعيش لها الجهادة » . وقال الدارقطنى يوماً : « يأهل بغداد ! لا يظنُّ أحدكم أنه يقدر أن يكذب على رسول الله — ﷺ — وأنا حىٌ » . وذلك لسعة دائرة حفظه وإدراكه .

ودَوَّنَ الناسُ الكتبَ فمنهم من كان يتحرى الصحيح وحده ، كالشيخين ، ومنهم من كان يجمع الصحيح والضعيف دون الموضوع ؛ كأصحاب السنن الأربعة^(١) وغيرهم ، ومنهم من جمع كل ما وقع له بإسناد فدونها حفاظًا لها من الضياع ، فخلفوا لنا ثروة هائلة ، فجزاهم الله خيرًا . فدار الزمان ، وقبض العلم بقبض العلماء كما فى الحديث الصحيح : « إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من الناس ، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء ، فإذا لم يُبق عالمًا اتخذ الناس رؤوسًا جهالًا ، فسئلوا ، فأفتوا بغير علمٍ ، فضلوا وأضلوا » . أخرجهُ الشيخان وغيرُهُما . فلما قلَّ العارفون بهذا الشأن ، تضاعفت المصيبة بعد أن صار الناس — ومنهم من يتصدر للتدريس والوعظ — يلوكون هذه الأحاديث

(١) ولا يقبض هذا وجود بعض الأحاديث الموضوعة فى بعضها كسنن ابن ماجة والترمذى ، فالاجتهاد فى شروط قبول الرواية يتفاوت ، ولعل الموضوع فى نظر غيرهم كان ضعيفًا فقط فى تقديم ، وهذا هو اللائق بهم لما عُرف من سيرتهم أنهم إذا ذكروا الحديث الموضوع نهوا عليه . والله أعلم .

الباطلة ، والتي لا أصل لها صحيحٌ إطلاقاً ، فيعلمونها للناس ، ويأخذونهم بلازمها ، بل ويعرضون عن الحديث الصحيح — أحياناً — لأنه يناقض أحد هذه الأحاديث الضعيفة أو الموضوعية . وذلك عن جهلٍ بعدم ثبوتها .

ولست أنسى أننى دخلت أصلى الجمعة فى أحد المساجد المشهورة ، فصعد الخطيب وصار يزجر ويندد بالذين يهاجمون مشايخ الطرق الصوفية ، أصحاب الكرامات ، ثم ساق للناس هذه القصة مساق الدليل على صحة دفاعه فقال : خرج أحد المريدين يقصد شيخه ، فاعترضته امرأةٌ فى الطريق ، فقالت له : إن ابني فى الجنديّة وقد أرسل لى رسالة ، فهلا قرأتها علىّ؟! فوافق الرجل المريّد ، وذهب معها إلى البيت ، ولا يوجد فيه أحد!! فدخلت المرأة بيتاً فى دارها ، فتزينت ، ثم خرجت للرجل وقالت له : هيت لك ! وإلا صرحتُ ورميتك بالفاحشة!! فقال الرجل : لكننى أريد أن أذهب إلى الغائط (دورة المياه) ! فأذنت له ، فدخل ثم صار يدعو الله باسمه الأعظم!! فبينما هو كذلك ، إذ رأى سلّماً ، فنزل عليه إلى الشارع!! وذهب إلى شيخه ، فقال له : أين كنت يابنى ، لقد تأخرت؟! فقال : عرضت لى حاجة . فقال الشيخُ : يابنى لا تخجل ، أنا الذى نصبتُ لك السلّم!!! وما أن انتهى الخطيب من هذه الحكاية حتى هاج الناس ، وبكى بعضهم من التأثر ، وخلع بعضهم العمام إعجاباً . ومع بطلان هذه القصة ، وما فى معناها من المخالفات الشرعية فإن الناس طربوا لها ، مع كون الخطيب ساق عدة آيات وأحاديث صحيحة فما اهتز وجدانُ أحدٍ ، فضلاً عن إثارتها لدموعه . والسبب فى ذلك شرحه يطوّل ، وقد شرحتة فى غير هذا الموضوع^(١) ، فانظر إلى هذا المثال ، وألوف مثله يلقيها الواعظون ، والمعلمون ، فما بالك بغيرهم!!! مما يدلُّ على ضرورة تبصير الناس بهذا المسلك الخطر .

(١) فى جزء لى فى شرح حديث « إن الله لا يقبض العلم ينتزعه انتزاعاً ... » يسر الله طبعه .

وإذا كان ابنُ الجوزي — رحمه الله — وكان يعيش في القرن السادس تمثل
— لقلّة العالمين بفن نقد الأسانيد والمتون — بقول القائل :
وكانوا إذا عُدُّوا قليلاً فقد صاروا أقلَّ من القليل
فما الذي يُقال في زماننا ، وقد صار المحسنون لهذا الشأن لا يتجاوزن أصابع
اليد الواحدة ، إن لم يكن أقلَّ من ذلك !!؟ .

وكان شيخنا حافظ الوقت ، الشيخُ الإمام ، حسنةُ الأيام ، ناصر الدين
الألباني حفظه الله وأمتع المسلمين بطول حياته ، قد بدأ قديمًا بنشر مقالات
في الأحاديث الضعيفة والموضوعة في مجلة التمدن الإسلامي ، ثم جمعها ، ونشر
منها مجلدات حتى الآن^(١) ، وقد ذاع كتابه هذا جدًا — كسائر كتبه —
وكان عظيم النفع والأثر ، لما أحيا به الروح العلمية القوية ، التي غابت بموت
المحسنين لهذا الفن ، حتى يصدق فيه أنه مجدد شباب الحديث في القرن الخامس
عشر ، لا ينازع في هذا إلا من ينادى على نفسه بما يكره .

والأحاديث التي أذكرها كنت اشترطت ألا يوجد فيها شيء سبقني الشيخ إلى تحقيقه
فيما نشر حتى الآن من « السلسلة الضعيفة^(٢) » ، وإن كان قد حققه في المجلدات
الأخرى ، والتي ما صدر شيء منها ، وكنت بدأت في تهذيبها وإعادة تحقيقها تحقيقًا
مختصرًا حتى يلائم المساحة المسموح لي بها في « جريدة النور » ، فأهملت الرد التفصيلي
على العلل الموجودة في الأحاديث ، رجاء الاختصار ، وليس عن غفلةٍ مني ، وأهملت
أيضًا ذكر البديل الصحيح — إلا نادرًا — لنفس العلة السابقة . ثم طلب مني الكتاب
للنشر ، فدفعت بالمائة حديث الأولى على الاختصار السابق مع إضافة شيء يسير سمح
به وقتي ، ولعل الله عز وجل يوفقني بعد ذلك في الوفاء بما أُلحْتُ إليه ، مع ذكر

(١) ثم نشر المجلد الثالث ، ورأيت فيه بعض الأحاديث التي سبق لي تحقيقها ، على اعتبار أنها كانت
محبوبة قبل ذلك ، فلم أحذفها من كتابي ، رجاء أن تحصل بها فائدة زائدة ، والله الموفق .

(٢) إلا ماندً عنى ، ووقع منى سهواً .

البديل إن وقتت إلى وجدانه . والله المستعان .

ثم إني أنبه إلى أمورٍ منها :

١ — هو أن التحقيق في هذا المجال ، يستلزم مناقشة بعض الأئمة من السالفين أو المعاصرين في بعض مآذبهوا إليه ، فلا يقعن في روع أحد أن ذلك هو من الحط عليهم ، وعدم ذكرهم بالجميل ، فضلاً عن أن يكون اغتيايا لهم ، وكان يقال : « اعف عن ذى قبر » ! فإننا نبرأ إلى الله العظيم من ذلك . وكيف يكون تعقبنا لكبراء شيوخنا ، وعلماء سلفنا هو من الطعن عليهم : « .. وبهم ذُكِرْنَا ، وبشعاع ضيائهم تبصرنا ، وباقتفاء واضح رسومهم تميزنا ، وبسلوك سبيلهم عن الهمج تحيزنا ، وما مثلنا ومثلهم إلا كما ذكر أبو عمرو ابن العلاء قال : ما نحن فيمن مضى إلا كبقيلٍ في أصول نخيل طوال ... »^(١) . بل من أنعم النظر ، وأعمل الفكر وجد أن بيان ما أهملوا ، وتسديد ما أغفلوا ، هو غاية الإحسان إليهم . فإن هؤلاء الأئمة يوم وضعوا الكتب ، أو تكلموا في العلم إنما كانوا يريدون بيان وجه الحق ، فإذا أخطأ الواحد منهم كان هذا نقيض ما أحب وقصد ، فالتنبيه على خطئه من أجل إعادة الأمر إلى قصده ومحبوه واجبٌ على كل من له حق عليه ، إذ لم يكن أحدٌ من هؤلاء الأئمة معصوماً من الزلل ، وآمناً من مقارفة الخطل ، وإن كان مايتعقب به عليهم لايساوى شيئاً في جنب ما أحرزوه من صواب ، فشكر الله مسعاهم ، وجعل الجنة مأواهم ، وألحقنا بهم بوسع إحسانه ومنه . وحسبنا أن نسوق على كل مسألة دليلها العمليّ ، حتى لاثرمى بسوء القصد ، أو بشهوة النقد . وإني على يقين من وقوع الخطأ في بعض ماذكره . والسبب واضحٌ ، لكون

(١) من مقدمة « موضح الأوام » للخطيب (١ / ٥) .

المرء غير معصوم ، فإن كان السالفون مع علمهم وورعهم وقع منهم بعض الخطأ لهذه العلة ، فنحن أحقُّ بذلك منهم ، وإنما حداً بي إلى إطالة القول في ذلك أمران :

الأول : إعداراً ، وحتى لا يتعقب على لإغفاله .

الثاني : أن بعض إخواننا — جزاه الله خيرًا — أنكر على أنني أتعقب بعض كبار الأئمة ، وأتخذهم غرضاً^(١) ، فقال : « أين هو من فلان الإمام »؟! وصرح بأشياء كرهتها له ، مع مساحتى إياه في قولها ، والجواب من وجهين :

الأول : أننا إذا أخذنا بعض المآخذ على بعض الأئمة ، فلا يعنى أننا صرنا مثلهم في علمهم فضلاً عن أن نرتفع عليهم ؛ لأن الجزئيات في العلم لا تكاد تنتهى ، ولو أراد أى عالمٍ في الدنيا ألا يخطيء في شيء من العلم ، لمات وعلمه في صدره ، فليس إلى العصمة من الخطأ سبيل .

الثاني : أن يكون تعقيبى على ضربين :

أ — إما أن أكون مصيباً في قولى ، فما المانع أن يُقبل الصواب منى؟!

ب — أن أكون مخطئاً ، فعلى المعارض أن يُبين ذلك بالدليل ، فليس قويمًا ،

ولا في ميزان العدل كريماً ، أن يقبل القول من إنسان لجرد أنه قديم ، وأن يُهتضم حق المصيب لكونه حديثاً . والله درُّ من قال :

قل لمن لا يرى المعاصر شيئاً ويرى للأوائل التقديماً

إن ذاك القديم كان حديثاً وهذا الحديث سيبقى قديماً

نقول هذا الكلام ونحن والحمد لله من العارفين لأقدار العلماء ، وإن بدرت

منى عبارة قد تبدو جافة ، فأبى معتذراً عنها ، إنما قد يكون ذلك من حظ

العلاقة التى هى فى قلب ابن آدم .

٢ — الأمر الثانى : أن الحكم على الأحاديث بما يناسبها إنما نخضع فيه

(١) أمّا اتخاذهم غرضاً ، فأبى أبراً إلى الله من ذلك ولحوم العلماء مسمومة ، وقَلَّ رجل ولغ في أعراضهم

بغير حق إلا هتك الله ستره ، وفضحه في خلقه ، نسأل الله السلامة .

للقوانين العامة التي حددها علماؤنا في علم مصطلح الحديث ، مع إعمال النظر والاستفادة من استقراء الأئمة المحسنين لهذا الشأن ، ولا مجال لما يسميه بعض الأغمار : « النقد عن طريق الكشف » ، فإن معنى الأخذ بها أن يصير الباطل حقا ، والحق باطلاً . قال العجلوني في « كشف الخفاء » (١ / ١٠) : « وفي الفتوحات المكية للشيخ الأكبر قدس الله سره (!) ما حصله : فرب حديث يكون صحيحاً من طريق رواته يحصل لهذا المكاشف أنه غير صحيح ، لسؤاله لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فيعلم وضعه ويترك العمل به ، وإن عمل به أهل النقل لصحة طريقه . ورب حديث ترك العمل به لضعف طريقه من أجل وضاع في رواته ، يكون صحيحاً في نفس الأمر لسماع المكاشف له من الروح حين إلقائه على رسول الله ﷺ . » اهـ .

قلت : لقد أساء العجلوني جدَّ الإساءة لنفسه وكتابه ، أنه نقل هذا الباطل ولم يقدح فيه ! وهل في إقراره هذا الكلام إلا هدم لكتابه كله ، إذ هو قائم على القواعد المعروفة عند أهل الحديث ؟! لقد ظننتُ أن تحت القبة شيئاً !! وليس هذا الكلام بأول شيء مرق به ابن عربي على الإسلام وأهله ، حتى لقد كفره جماعة من العلماء ، وحرّموا النظر في كتبه ؛ لأن قوله هذا يتمشى مع زعمه أن للشريعة ظاهراً وباطناً ، أما الظاهر فهو لعامة الناس ، الذين هم علماء الملة ، فلا يرونهم على شيء لا من العلم ولا من التقوى . لأن ذلك لمن أدركوا علم الباطن !! وهذا القول ساقطٌ بأدلة كثيرة ، ذكرت طرفاً منها في جزء لي سميتُهُ : « كشف الخبوء ، بثبوت حديث التسمية عند الوضوء » وهو قيد الطبع .

٣ — الأمر الثالث : أن ما ذكرته في كتابي إنما هو بحسب ما ظهر لي بعد إعمال القاعدة العلمية ، ولاشك أنه قد وقع خلل في بعض ما ذهبت إليه ، فأنا لا أؤكد الثقة به ، وكل من عثر على حرفٍ منه ، أو معنى يجب تغييره فإني أناشده الله في إصلاحه ، وأداء حق النصيحة فيه ، وما أبرأ من العثرة والزلة

وما أستنكفُ من الرجوع إلى الصواب عن الغلط ، فإن هذا الفن لطيف ،
وابن آدم إلى العجز ، والضعف ، والعجلة أقرب ، فرحم الله أئحًا نظر فيه
نظرة تجرد وإنصاف ، ودعا لي بظهر الغيب على صوابٍ وفقنى الله إليه ،
واستغفر لي زلاتي الكثيرة فيه .
« والله أسأل أن يجعله زادًا لحسن المصير إليه ، وعتادًا ليمن القدوم عليه ،
إنه بكل جميل كفييل ، وهو حسبي ونعم الوكيل » .

وكتبه

راجي عفو ربِّه الغفور

أبو إسحق الحويني الأثري

عامله الله تعالى بلطفه الخفيّ

١٣ / ٢ / ١٤٠٥ هـ

وهذا أوأنُ الشروع فيما له قصدت ، وعلى الله العظيم توكلت .

١ - « أَقْرَأُوا الْقُرْآنَ بِلُحُونِ الْعَرَبِ وَأَصْوَاتِهَا ، وَإِيَّاكُمْ وَلُحُونِ أَهْلِ الْكِتَابِ ، وَأَهْلِ الْفِسْقِ ، فَإِنَّهُ سَيَجِيءُ مِنْ بَعْدِي قَوْمٌ يُرْجَعُونَ بِالْقُرْآنِ تَرْجِيعَ الرَّهْبَانِيَّةِ ، وَالنُّوحِ وَالْغِنَاءِ ، لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ . مَفْتُونَةٌ قُلُوبُهُمْ ، وَقُلُوبُ الَّذِينَ يُعْجِبُهُمْ شَأْنُهُمْ » .

١ - مُتَكَرِّر .

أخرجه الطبراني في « الأوسط » - كما في « المجمع » (٧ / ١٦٩) - ، وابنُ عدى في « الكامل » (٢ / ٥١٠ - ٥١١) ، والجوزقاني في « الأباطل » (٧٢٣) ، وابنُ الجوزي في « الواهيات » (١ / ١١٨) من طريق بقية بن الوليد ، عن الحصين بن مالك الفزاري ، عن أبي محمد ، عن حذيفة مرفوعاً .. فذكره . وعزاه التبريزي في « المشكاة » (١ / ٦٧٦) للبيهقي في « شعب الإيمان » ، ولرزين في « كتابه » . وعزاه القرطبي في « تفسيره » (١ / ١٧) للحكيم الترمذي في « نوادر الأصول » ووقع عنده : « وأهل العشق » بدل : « الفسق » .

قُلْتُ : وإسنادهُ تالفٌ ، مسلسلٌ بالعلل :

الأولى : تدليسُ بقية ، فقد كان يدلّس التسوية . فحتاج منه أن يُصرح لنا بالتحديث في كل طبقات السند ، وكنتُ ذهلتُ عن هذا قديماً ، فكنتُ أجعل عنعنته كعنعنة الأعمش ونحوه ممن يدلّسون تدليس الإسناد . وقال لي شيخنا حافظ الوقت ناصر الدين الألباني حفظه الله تعالى ، وأمتع المسلمين بطول حياته : « إنه يقع لي أن تدليس بقية هو من التدليس المعتاد » اهـ . لكن ثبت أن بقية بن الوليد يدلّس التسوية ، فذكر ابنُ أبي حاتم في « العلل » (١٩٥٧) من طريق إسحاق بن راهويه ، عن بقية ، قال : حدثني أبو وهب الأسدي ، قال : حدثنا نافع ، عن ابن عمر ، قال : « لآتحمداوا إسلام امرئ ، حتى تعرفوا عقدة رأيه » . وقال أبي : هذا الحديث له علّةٌ ، قلّ من يفهمها . !! روى هذا الحديث عبيدُ الله ابنُ عمرو ، عن إسحاق بن أبي فروة ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وعبيدُ الله بن عمرو ، وكنيتهُ أبو وهب ، وهو أسديٌّ . فكأن بقية بن الوليد كنى عبيدُ الله ابن عمرو ، ونسبه إلى بني أسد لكيلا يُتفطن به ، حتى إذا ترك إسحاق بن أبي فروة من الوسط لا يُهتدى له . !! ، وكان بقيةً من أفعال الناس لهذا ، وأما ما قال إسحاق في روايته عن بقية ، عن أبي وهب : « حدثنا نافع » فهو وهم ... إلخ .

قلت : فقولُ أبي حاتم : « حتى إذا ترك إسحاق من الوسط لا يهتدى إليه » هذه هي صورة تدليس التسوية ، ثم وصفه بأنه كان : « من أفعال الناس لهذا » [ويرى ابن حبان في « المجروحين » أن بقية ابتلى بتلاميذ سوء كانوا يسوون حديثه ، وهذا لا يمنع أنه كان يفعله] . وهذا يعني أنه صار معروفاً به ولا يخفى في دفع هذا التدليس ما قاله ابنُ عدى : « سمعت الحسين [يعني ابن عبد الله العطار] يقول : سمعت محمد بن عوف [وقع في « الكامل » : « عون » وهو خطأ ، والنسخة المطبوعة من =

= الكامل سبغة للغاية ، لكثرة التصحيف فيها . فالله المستعان [يقول : روى هذا الحديث شعبة ، عن بقية » أهـ . فيتهم من سوق ابن عدى هذه المقالة أن شعبة كان يشدد النكير على المدلسين ، ويتحرى منهم السماع ، فهذا يرجح أنه لم يأخذ من بقية إلا ما علم أنه سمعه . والجواب عن ذلك أن يقال : إننا لاندرى من شيخ بقية الواقع في طريق شعبة ، فلعل بقية دلس اسم شيخه ، وصرح عنه بالتحديث ، فقتع شعبة منه بذلك . هذا أولاً . ثانياً : يُحتمل أن شعبة لم يكن يعلم بتدليسه أصلاً ، ويؤيده أنهم لم ينقلوا عن شعبة أنه أنكر على بقية تدليسه ، ولو علم لما ترك النكير أبداً .

ثالثاً : قد صرح عن شعبة أنه قال : « كفيتمكم تدليس ثلاثة : الأعمش ، وقتادة ، وأبي إسحق السبيعي » . رواه البيهقي في « المعرفة » . وليس بقية من أولئك [ثم رأيت الحافظ في « التلخيص » (٤٠ / ٢) أنهم بقية بتدليس التسوية ، وأقره الشيخ الألباني كما في « الإرواء » (٨٩ / ٣) [والله أعلم .
 العلة الثانية : شيخ بقية : « حصين بن مالك » . قال الجوزقاني : « مجهول » ، وقال الذهبي : « ليس بمعتمد » .

العلة الثالثة : الراوى عن حذيفة ، وهو : « أبو محمد » مجهول أيضاً كما قال الجوزقاني وابن الجوزي ، وكذا الهيثمي لكنه قال في « المجمع » (١٦٩ / ٧) : « فيه راوٍ لم يُسم » ، ووقع في « الميزان » : « ... حصين بن مالك ، عن رجل ، عن حذيفة » . فلعل الذهبي أخذ الإسناد من « المعجم الأوسط » للطبراني . والله أعلم .
 وقال الجوزقاني : « هذا حديث باطل وأبو محمد شيخ مجهول ، وحصين بن مالك أيضاً مجهول ، وبقية بن الوليد ضعيف »

قلتُ : أما أن بقية ضعيف ، فلا ، إنما ضعفه من روايته ، لا من نفسه . والله أعلم . وقال ابن الجوزي : « هذا حديث لا يصح ، وأبو محمد مجهول ، وبقية يروى عن الضعفاء ويدلسهم . » أهـ . وقال الذهبي : « الخير منكّر » .

أما القراءة بالألحان ، فقد اختلف فيها العلماء . والأكثر على المنع ، فقد حكى ابن أبي حاتم عن أبيه أن السماع يُكره ممن يقرأ بالألحان ، ونص مالك في المدونة على أن القراءة في الصلاة بالألحان الموضوعية والترجيع تردُّ به الشهادة « حكاه السخاوي في « فتح المغيب » (٢٨١ / ١) . وقال الحافظ في « الفتح » (٧٢ / ٩) : « وحكى عبد الوهاب المالكي عن مالك تحريم القراءة بالألحان ، وحكاه أبو الطيب الطبري ، والماوردي ، وابن حمدان الحنبلي ، عن جماعة من أهل العلم . وحكى ابن بطلال وعباس والقرطبي من المالكية ، والماوردي ، والبنديجي والغزالي من الشافعية ، وصاحب « الذخيرة » من الحنفية الكراهة . واختاره أبو يعلى وابن عقيل من الحنابلة ، وحكى ابن بطلال عن جماعة من الصحابة والتابعين الجواز ومحل هذا الخلاف إذا لم يحتل شيء من الحروف عن مخرجه ، فلو تغير ، قال النووي في « التبيان » : أجمعوا على تحريمه » أهـ . وقال السخاوي في « فتح المغيب » (٢٨١ / ١) : « والحق في هذه المسألة أنه إن خرج بالتلحين لفظ القرآن عن صيغته ، بإدخال حركاتٍ فيه ، أو إخراج حركات منه ، أو قصر ممدود ، أو مد مقصور ، أو تمطيط يخفى به اللفظ ، ويلتبس به المعنى ، فالقارى فاسق ، والمستمع آثم ، وإن لم يخرج اللحن عن لفظه ، وقراءة على ترتيله فلا =

٢ - « لَا تَسْأَلِ الرَّجُلَ ، فِيمَ ضَرَبَ امْرَأَتَهُ ، وَلَا تَنْمِ إِلَّا عَلَى وِثْرٍ » .

= كراهة . لأنه زاد بالحناءة في تحسينه « أ هـ .

قلت : وقد نبع بعض أهل الأهواء من قراءة زماننا ، فزعموا أن المراد بالألحان هو أن يُقرأ القرآن مع لحن الموسيقى !! ، وصار يطالب بحق الأداء العلني فيه أسوة بالمغنين والمغنيات ، فلا حول ولا قوة إلا بالله ، وهذا الذي ذهب إليه هذا القارئ لم يقل به أحد أصلاً . بل للحن المقصود هو تحسين الصوت بالقرآن وتخزينه ، لا ما تعارف عليه الناس في هذه الأزمنة المتأخرة من أن التلحين إنما يكون بالموسيقى !! وإذا كان العلماء يجرمون ، أو يكرهون أن يمطط القارئ في قراءته ، وأن يزيد في تحسين صوته عن طريق الإغراق في التلحين الذي هو من كسب حنجرته ، ويرد به مالك الشهادة ، بل يُفسق كما وقع في كلام السخاوي ، فكيف إذا سمعوا ذلك الذي يطالب بقراءة القرآن على لحن الموسيقى !! لاشك أنهم إما أن يُكفروه ، لأن الاستحلال ظاهر من قوله ودعوته فإن لم يكن ، فأحسن أحواله أن يكون فاسقاً . وقد صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : أنه قال : « بادروا بالأعمال خصالاً ستاً ... » فذكر منها : « ونشوا يتخذون القرآن مزامير ، يقدمون الرجل ليس بأفقههم ، ولا أعلمهم ، ما يقدمونه إلا ليغنيهم ، » . أخرجه أحمد (٣ / ٤٩٤) والطبراني في الأوسط (ج ١ / رقم ٦٨٩) وغيرهما ، وانظر « الصحيحة » (٩٧٩) لشيخنا الألباني حفظه الله تعالى .

٢ - ضعيف .

أخرجه أبو داود (٦ / ١٨٥ - عون) ، والنسائي في « عشرة النساء - من الكبرى » - كما في « أطراف المزى » (٨ / ١١) - ، وابن ماجه (١ / ٦٢) ، وأحمد (١ / ٢٠) ، والطيالسي (ص - ١٠) ، والطحاوي في « المشكل » (٣ / ٢١١) ، والحاكم (٤ / ١٧٥) ، والبيهقي (٧ / ١٠٥) ، من طريق داود بن عبد الله الأودي ، عن عبد الرحمن المُسَلِّي ، عن الأشعث ابن قيس ، عن عمر بن الخطاب ، فذكره مرفوعاً . ووقع عند ابن ماجه : قال الأشعث : « ضفتُ عمر ليلة ، فلما كان في جوف الليل ، قام عمر إلى امرأته يضربها ، فحجرت بينهما !! فلما آوى إلى فراشه قال لي : يا أشعث احفظ عني شيئاً سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا يسأل الرجل فيم ضرب امرأته ، ولاتنم إلا على وتر ، ونسيثُ الثالثة » ا.هـ . ووقع في رواية الحاكم أن الثالثة : « ولا تسأله عن يعتمد من إخوانه ومن لا يعتمدهم » . قال الحاكم : « صحيح الإسناد » ووافقه الذهبي !!

قلتُ : وهما في ذلك ، لاسيما الذهبي ، فإنه ذكر عبد الرحمن المُسَلِّي - بضم الميم وسكون السين - في « الميزان » (٢ / ٦٠٢) : « لا يعرف إلا في حديثه عن الأشعث ، عن عمر ، تفرد عنه داود ابن عبد الله الأودي » ا.هـ . فكيف يُصحح إسناده !!؟ وأيضاً ضعه أبو الفتح الأودي ، وقال : « فيه نظر » . ثم أورد له هذا الحديث . والعجب من الحافظ ، إذ يقول فيه « مقبول » ، وكان الأولى =

٣ - « بَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ سَبْعًا : هَلْ تَنْتَظِرُونَ إِلَّا فَقْرًا مُنْسِيًّا ، أَوْ غِنًى مُطْعِيًّا ، أَوْ مَرَضًا مُفْسِدًا ، أَوْ هَرَمًا مُفِيدًا ، أَوْ مَوْتًا مُجْهِزًا ، أَوْ الدَّجَالَ ؟ ! » ، فَشَرُّ غَائِبٍ يُنْتَظَرُ ، أَوْ السَّاعَةَ ؟ ! فَالسَّاعَةُ أَذْهَى وَأَمْرٌ . »

= أن يقول : « مجهول » لأنه لم يرو عنه سوى واحد ، وقد غمزه الأزدي . !!

وأما الشيخ المحدث العلامة أبو الأشبال أحمد بن محمد شاکر فأعل الحديث بعله أخرى ، فقال في « تخریج المسند » (١ / ٢٠٩) : « إسناده ضعيف ، داود بن يزيد الأودي : ليس بقوى ، يتكلمون فيه . وهذا وهم من الشيخ ، نتج عن سبق النظر ، فالذى فى الإسناد هو : « داود بن عبد الله الأودي » وهو ثقة والله المستعان .

تبيه وقع الإسناد عند الطحاوى هكذا : « ... أبو عوانة وضاح بن عبد الله الأزدي ، ... » . وهو خطأ ، نتج عن تصحيح ، وصوابه : « ... وضاح عن داود بن عبد الله الأودي » .

٣ - ضعیف .

أخرجه الترمذی (٢٣٠٦) ، والعقیلی فی « الضعفاء » (١ / ٢١٥) . وابن عدی فی « الكامل » (٦ / ٢٤٣٤) . وابن الجوزی فی « مشيخته » (١٩٧ / ١٩٨) من طريق محرز بن هارون ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة مرفوعاً ... فذكره .

قُلْتُ : ومحرز بن هارون ، قال فيه البخاري والنسائي : « منكر الحديث » . وهذا في اصطلاح البخاري يعنى : لا تحل الرواية عنه . وقال ابن حبان : « يروى عن الأعرج مالىس من حديثه ، لا تحل الرواية عنه ولا الاحتجاج به » . لكن قال العقیلی : « وقد روى هذا الحديث بغير هذا الإسناد ، من طريق أصلح من هذه » . قُلْتُ : يُشير العقیلی بذلك إلى ما أخرجه الحاكم (٤ / ٣٢٠ - ٣٢١) من طريق معمر بن راشد ، عن سعيد المقبري ، فالحديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه « وواقفه الذهبي . قُلْتُ : لم يسمع معمر من المقبري ، وقد أشار الترمذی إلى ذلك بقوله : « وروى معمر هذا الحديث عن سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحو هذا » .

وهذا الذى ذكره الترمذی قد أخرجه ابن المبارك فى « الزهد » (٧) ، والبغوى فى « شرح السنة » (١٤ / ٢٢٤ - ٢٢٥) . ثم وقفت الوسطة عن أبي هريرة مرفوعاً بنحوه . قال الحاكم : « إن كان معمر بن راشد يسمع من المقبري ، والحمد لله . فإذا هو محمد بن عجلان . أخرجه الخطيب فى « السابق واللاحق » =

٤ - « مَا أَكْرَمَ شَابَّ شَيْخًا عِنْدَ سِنِّهِ ، إِلَّا قَيَّضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَنْ يُكْرِمُهُ عِنْدَ سِنِّهِ » .

٥ - « مَنْ خَرَجَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ ، فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يَرْجِعَ » .

= (١٠٢ - ١٠٣) من طريق محمد بن حميد الرازي ، ثنا إبراهيم بن المختار ، عن إسرائيل ، عن إبراهيم بن أعين ، عن معمر بن راشد ، عن ابن عجلان ، عن سعيد المقرئ ، عن أبي هريرة مرفوعاً به . وابن عجلان ثقة ، ولكن في الطريق إليه محمد بن حميد الرازي ، وهو واه ، بل كذبه بعضهم . وإبراهيم بن المختار قال البخاري : « فيه نظر » . وهذا جرح شديد عنده . وقال ابن معين : « ليس بذلك » . ووثقه ابن حبان وقال : « يتقى من حديثه ما كان من رواية ابن حميد عنه » وهذا منها . والله أعلم .

٤ - ضَعِيفٌ .

أخرجه الترمذي (٦ / ١٦٦ - ١٦٧ تحفة) ، وأبو القاسم القشيري في « الرسالة » (ص ٦٣٣) ، ويعقوب بن سفيان في « المعرفة » (٣ / ٤١١) ، والعقيلي في « الضعفاء » (ق ٢٣٠ / ١) ، وابن عدى في « الكامل » (٣ / ٨٩٨ - ٧ / ٢٧٣٣) ، والخطيب في « الفقيه والمتفقه » (٢٧٧ / ١) ، وابن السمعاني في « أدب الإملاء » (ص ١٣٥) ، والبيهقي في « شرح السنة » (١٣ / ٤٠) ، والشجري في « الأمالي » (٢ / ٢٤٤) من طريق يزيد ابن بيان العقيلي ، حدثنا أبو الرِّحَال ، الأنصاري ، عن أنس مرفوعاً .. فذكره . قال العقيلي : « يزيد ابن بيان لا يتابع عليه ، ولا يعرف إلا به » وقال ابن عدى : « وهذا لا يعرف لأبي الرِّحَال ، عن أنس غير هذا ، ولا أعلم يرويه عنه غير يزيد بن بيان » .

قُلْتُ : فتلخص علة الحديث في أمرين :

الأول : ضعف يزيد بن بيان . قال البخاري : « فيه نظر . وهذا جرح شديد عنده . وقال ابن حبان : « لا يجوز الاحتجاج به » .

الثاني : أبو الرِّحَال — بتشديد الراء والهاء المهملتين — اسمه خالد بن محمد الأنصاري . قال البخاري : « عنده عجائب » . وقال أبو حاتم : « ليس بقوي » ، منكراً الحديث . وقال ابن عدى : « أنكرت عليه هذا الحديث » .

٥ - ضَعِيفٌ .

أخرجه الترمذي (٧ / ٤٠٥ - ٤٠٦ تحفة) ، والطبراني في « الصغير » (١ / ١٣٦) ، والعقيلي في « الضعفاء » (ق ٦٣ / ١) ، وابن عبد البر في « الجامع » (١ / ٥٥) من طريق نصر بن عتيق الجهضمي ، حدثنا خالد بن يزيد اللؤلؤي ، عن أبي جعفر الرازي ، عن الربيع بن أنس عن أنس بن مالك مرفوعاً فذكره . قال الطبراني : « لا يروى عن أنس إلا بهذا الإسناد ، تفرد به أبو جعفر الرازي ، =

٦ - إنَّ أَوَّلَ مَا دَخَلَ النَّفْسُ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَ الرَّجُلُ يَلْقَى الرَّجُلَ
فَيَقُولُ : يَا هَذَا ، ! اتَّقِ اللَّهَ وَدَعْ مَا تَصْنَعُ ، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَكَ ، ثُمَّ يَلْقَاهُ مِنَ الْعَدِ ،
فَلَا يَنْعَمُهُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ أَكِيلَهُ ، وَشَرِيئَهُ ، وَقَعِيدَهُ ، فَلَمَّا فَعَلُوا ذَلِكَ ضَرَبَ
اللَّهُ قُلُوبَ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ . كَلَّا وَاللَّهِ ، لَتَأْمُرَنَّ بِالْمَعْرُوفِ ، وَتَنْتَهُونَ عَنِ
الْمُنْكَرِ ، وَلَتَأْخُذَنَّ عَلَيَّ يَدِ الظَّالِمِ ، وَلَتَأْطُرُنَّهُ عَلَى الْحَقِّ أَطْرًا ، أَوْ لَيَضْرِبَنَّ
اللَّهُ بِقُلُوبِ بَعْضِكُمْ عَلَى بَعْضٍ ، ثُمَّ يَلْعَنُكُمْ كَمَا لَعَنَهُمْ .

= وخالد بن يزيد .

قُلْتُ : خالد بن يزيد قال أبو زرعة : « لا بأس به » . ولكن قال العقيلي : « لا يتابع على كثير من
حديثه » . وأبو جعفر الرازي سئى الحفظ كما قدمت قبل ذلك في حديث القنوت : قال الترمذي :
« حديث حسن غريب ، وقد رواه بعضهم فلم يرفعه » ا هـ . وهذا أحد أوجه ضعفه أيضًا . والله
أعلم .

٦ - ضعیف .

أخرجه الترمذي (٣٠٤٧) ، وأحمد (١ / ٣٩١) ، والطبراني في « الكبير » (ج ١٠ / رقم
١٠٢٦٥) ، من طريق شريك بن عبد الله ، عن علي بن بذيمة ، عن أبي عبيدة ، عن أبيه عبد الله
ابن مسعود .

قُلْتُ : وهذا سند ضعيف ، وله علتان :

الأولى : ضعف شريك النخعي ، فإنه سئى الحفظ .

الثانية : الانقطاع بين أبي عبيدة وأبيه ، فإنه لم يسمع منه على أرجح أقوال العلماء المحققين .

أما العلة الأولى ، فإن شريكًا لم يتفرد بالحديث عن علي بن بذيمة ، بل تابعه جماعة عنه ، منهم :

١ - يونس بن راشد . أخرجه أبو داود (٤٣٣٦) ، وعنه البيهقي (١٠ / ٩٣) .

٢ - الأعمش . أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ١٠ / رقم ١٠٢٦٤) ، ومن طريقه الشجري
في « الأمالي » (٢ / ٢٣١) .

٣ - مسعر بن كدام . أخرجه الطبراني (١٠٢٦٦) .

٤ - موسى بن أعين . أخرجه الطحاوي في « المشكل » (٢ / ٦١ - ٦٢) .

٥ - محمد بن مسلم بن أبي الوضاح . أخرجه الترمذي (٥ / ٢٥٣) ، وابن ماجه =

(٤٠٦ / ٢) ، وكذا ابن جرير (٢٠٦ / ٦) .

٦ — عمرو بن قيس الملائي . أخرجه ابن جرير ، ولكن في السند إليه محمد بن حميد وقد خالفهم سفيان الثوري ، فقال : ثنا علي بن بذيمة ، عن أبي عبيدة ، أظنه عن مسروق ، عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً فذكره . أخرجه ابن جرير (٢٠٥ / ٦) من طريق مؤمل بن إسماعيل ، ثنا سفيان به .

قُلْتُ : وهذا سند متصل ، غير أنني أرى أن ذكر « مسروق » فيه غير محفوظ . والآفة — عندى — هي من مؤمل هذا ، فإنه كان كثير الخطأ كما قال أبو حاتم وأبو داود وغيرهما ، حتى قال فيه البخاري : « منكر الحديث » . وهو مع ضعفه ، فقد خالفه عبد الرحمن بن مهدي — وهو من جبال الحفظ — فرواه عن سفيان ، عن علي بن بذيمة ، عن أبي عبيدة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .. فذكره مراسلاً . أخرجه الترمذي (٣٠٤٨) ، وابن ماجه (٤٠٠٦) ، وابن جرير (٢٠٥ / ٦ — ٢٠٦) ، وتابعه وكيع بن الجراح — الجليل الراسخ — ، عن سفيان بمثله . أخرجه ابن جرير أيضاً (٢٠٦ / ٦) من طريقين عنه ، فالصحيح في رواية سفيان ، هو الإرسال . ولكن رواية الجماعة الذين ذكرناهم ترجح على رواية سفيان ، ويكون الصواب هو : « ... علي بن بذيمة ، عن أبي عبيدة ، عن أبيه » . أما علي بن بذيمة — بفتح الباء الموحدة ، وكسر المعجمة الخفيفة ، بعدها تحتانية — فقد وثقه غير واحد منهم ابن معين ، وأبو زرعة والنسائي والعجلي وغيرهم ، وجرحه الجوزجاني لكونه متشيعاً ، والجرح لجرد المذهب قول ضعيف ، ثم إنه تويع على الحديث . تابعه سالم الأقطس ، عن أبي عبيدة ، عن أبيه به . أخرجه أبو داود (٤٣٣٧) ، والطبراني في « الكبير » (١٠٢٦٨) من طريق أبي شهاب الخنات ، عن العلاء بن المسيب ، عن عمرو بن مرة ، عن سالم الأقطس به .

قُلْتُ : وأبو شهاب الخنات اسمه عبد ربه بن نافع وقد وثقه ابن معين والعجلي ويعقوب بن شيبة وابن سعد وغيرهم ورضيه أحمد ، ولينه النسائي وغيره . وذكر له في « التهذيب » حديثاً دلس فيه ، ولكنه غير مشهور بالتدليس ، لذا أهمل الحافظ ذكر التدليس عندما ترجم له في « التقریب » . وقد خالفه عبد الرحمن بن محمد الحارثي ، فرواه عن العلاء بن المسيب عن عبد الله بن عمرو بن مرة ، عن سالم الأقطس به فجعل شيخ العلاء فيه هو : « عبد الله بن عمرو بن مرة » بدل : « عمرو بن مرة » !! أخرجه ابن جرير (٢٠٥ / ٦) ، وابن أبي حاتم — كما في « تفسير ابن كثير » (٧٤ / ٢) . — وأبو يعلى (ج ٨ / رقم ٥٠٣٥) .

قُلْتُ : والحارثي حاله قريب من حال أبي شهاب الخنات ، ولكن اتهمه غير واحد بالتدليس ، ورواية أبي شهاب الخنات أرجح من رواية الحارثي ، لتابعة عبثر بن القاسم . ذكرها المزني في « الأطراف » (١٦٠ / ٧) . وقد اختلف على العلاء بن المسيب في سنده ، وقد مرّ وجهان لذلك . فأخرجه الخطيب في « التاريخ » (٢٩٩ / ٨) من طريق خالد بن عمرو الأموي ، حدثنا العلاء بن المسيب ، عن عمرو بن مرة ، عن أبي عبيدة ، عن ابن مسعود . فأسقط ذكر : « سالم الأقطس » ، ولكن خالد بن عمرو كذب ابن معين ، واتهمه أحمد بن صالح بالوضع ، غير أنه لم يتفرد بإسقاط « سالم » من السند ، =

= فتابعه جعفر بن زياد ، عن العلاء به . أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ١٠ / رقم ١٠٢٦٧) من طريق عثمان بن أبي شيبة ، ثنا إسحاق بن منصور ، ثنا جعفر به .

قُلْتُ : وجعفر بن زياد ، هو الأحمر ، وثقه ابن معين في رواية . وقال أحمد وابن عدى : « صالح الحديث » وقال أبو داود : « صدوق » . فهذا لَوْنٌ ثالثٌ من الخلاف ... ولَوْنٌ رابعٌ . !! فخالقهم جميعاً خالد بن عبد الله الواسطي ، فرواه عن العلاء بن المسيب ، عن عمرو بن مرة ، عن أبي موسى الأشعري ... فذكره . فجعله من مسند « أبي موسى » ، أخرجه الطحاوي في « المشكل » (٦١ / ٢) من طريق عمرو بن عون الواسطي ، ثنا خالد .. فذكره .

قُلْتُ : كذا وقع الإسناد عند الطحاوي : « ... عمرو بن مرة ، عن أبي موسى » ، وهو عندي خطأ ، فقد سقط ذكر : « أبي عبيدة » بينهما ، يدل على ذلك أن المَرْثِيَّ قال في « الأطراف » (٧ / ١٦١) : « وخالقهم خالد بن عبد الله الواسطي ، فرواه عن العلاء بن المسيب ، عن عمرو بن مرة ، عن أبي عبيدة ، عن أبي موسى » ونقل الحافظ ابن كثير في « تفسيره » (٢ / ٧٤) مثل هذا عن شيخه المزني . وعمرو بن عون ثقةٌ ، ولكنه خولف فيه ، خالقه وهب بن بقية ، فرواه عن خالد بن عبد الله ، عن العلاء بن المسيب ، عن عمرو بن مرة ، عن أبي عبيدة ، عن ابن مسعود . فوافق الجماعة على جعله في مسند « عبد الله بن مسعود » . أخرجه البغوي في « تفسيره » . فهذا اضطرابٌ شديدٌ في السند ، والوجه الذي اتفق عليه الجماعة هو الراجح ، وهو : « ... علي بن بزيم ، عن أبي عبيدة ، عن أبيه » . أما علة هذا الإسناد ، فهو الانقطاع بين أبي عبيدة ، وبين أبيه عبد الله بن مسعود كما سبق وذكرته . ولكنني رأيتُ البدر العيني رحمه الله تعالى جعل يناطح في هذا ، فقال في « العدة » (٢ / ٣٠٢) يردُّ على الحافظ ابن حجر : « وأما قولُ القائل : أبو عبيدة لم يسمع من أبيه ، فمردودٌ بما ذكر في « المعجم الأوسط » للطبراني من حديث زياد بن سعد ، عن أبي الزبير ، قال : حدثني يونس بن عتاب (١) الكوفي ، سمعتُ أبا عبيدة بن عبد الله يذكر أنه سمع أباه يقول : « كنت مع النبي ﷺ — في سفر ... الحديث . وبما أخرجه الحاكم في « مستدرکه » من حديث أبي إسحاق ، عن أبي عبيدة ، عن أبيه ، في ذكر يوسف عليه السلام ، وصحح إسناده (١) ، وبما حسن الترمذي عدة أحاديث رواها الترمذي عن أبي عبيدة ، عن أبيه ، ومن شرط الحديث الحسن أن يكون إسناده متصلًا عند المحدثين » ا هـ .

قُلْتُ : كذا قال العيني رحمه الله تعالى ، وقد كرهتُ له أن يجيب بهذا الجواب الواهي ، ويمكن إجمال حججه في ثلاثة أمور :

الأول : ما وقع في « الأوسط » من التصريح بالسماع .

الثاني : تصحيح الحاكم لحديث فيه : « ... أبو عبيدة ، عن أبيه » .

الثالث : تحسين الترمذي لأحاديث رواها أبو عبيدة عن أبيه ، ولولا أن الإسناد متصلٌ ما حسنها ، إذ شرط الحديث الحسن اتصال السند .

والجواب عن ذلك من وجوه :

= الأول : أن التصريح بالسماع الذى وقع في « الأوسط » للطبراني لا يصحح . وبمنظرة إلى السند الذى ساقه البدر العيني رحمه الله تظهر لك الحجة . فأما زياد بن سعد ، وأبو الزبير ، فكلاهما ثقة ، وقد صرح أبو الزبير بالسماع . وأما يونس بن عتاب ، فلم أعرفه ، ثم ترجح لدى أنه « يونس بن خباب » بالخاء المعجمة ، بعدها باء . وقد ذكر المزني في « تهذيب الكمال » (ج ٣ / لوحة ١٥٦٧) في ترجمة « يونس » أنه : « روى عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود ... وروى عنه ... وأبو الزبير المكي ، وهو من أقرانه » أ هـ . فننظر في حال يونس . قال ابن معين : « رجل سوء ، يشتم عثمان ، ... لاشيء » . وقال البخاري : « منكر الحديث » . وهذا جرح شديد عنده . وقال النسائي : « ليس بثقة » . وكذب الجوزجاني وقال : « مفتر » . ووثقه ابن معين ، وابن شاهين ، وعثمان بن أبي شيبة . فإن قلت : فالعمل على التوثيق ، وقد أظهر الساجي العلة في جرحه فقال : « صدوق في الحديث ، تكلموا من جهة رأيه السوء » والجرح لمجرد المذهب قول ضعيف كما ذكرتم من قبل .

نقول : أما الجرح لمجرد المذهب ، فنعلم هو ضعيف ، ولذلك فنحن لانعتد بتكذيب الجوزجاني له ، لما عرّف عنه من الشدة على كل متشيع ، وأما أنه ضعفه لأجل المذهب ، فغير صحيح . يدل عليه قول أبي حاتم : « ليس بقوي في الحديث » . واعتمد ذلك الحافظ في « التقريب » فقال : « صدوق يخطيء » . وعليه فلا يمكن الاعتماد بذكر السماع لأجل يونس بن خباب ، فإنه كان يخطيء ويخالف ، ومن كان هكذا ، فلا يُستغرب منه أن يقلب العننة إلى تصريح بالسماع ، وهذا معروف ظاهر لكل مشتغل بهذا الفن . والله أعلم . [هنا قاعدة هامة ، فقد سألت شيخنا الألباني حفظه الله تعالى : ماوجه الحجة في قولكم في « الضعيفة » (١ / ٦٨ / رقم ٥١) : « محمد بن سيرين لم يسمع من عمران ابن حصين كما قال الدارقطني » ، خلافاً لأحمد » . مع أن محمد بن سيرين صرح بالتحديث عن عمران — كما في « صحيح مسلم » (١ / ١٩٨) — في حديث : « يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفاً بغير حساب !؟ »

فقال حفظه الله : عهدى بعيد هذا الأمر ، غير أننا يجب أن نلاحظ كيفية رواية مسلم لهذا الحديث ، هل أورده في الأصول ، أم في الشواهد والمتابعات ، لأنه إن أورده في الشواهد والمتابعات فحينئذ لا يحتج فيها بمسألة التحديث لأن في رواية الشواهد والمتابعات ضعفاً ، والإمام مسلم إنما يسوق الشواهد والمتابعات لتقوية حديث الباب ، وليس بغرض إثبات سماع راوٍ من راوٍ ، والراوى الضعيف قد يهيم في هذا البحث فيقلب العننة إلى تصريح بالسماع ، وهذا معروف مشهور » أ هـ .

قلت : وهذه قاعدة هامة جدا ، لم أر من نبه عليها قبل الشيخ فجراه الله خيرا ، غير أنني أرى أن القاعدة وإن كانت عامة ، فسماع محمد بن سيرين من عمران لاشك في صحته ، مع أن الإمام مسلماً رحمه الله ذكر سماع ابن سيرين من عمران في « باب الشواهد » فقال : حدثنا يحيى بن خلف الباهلي ، ثنا المعتمر ، عن هشام بن حسان ، عن محمد بن سيرين ، حدثني عمران فذكره . وشيخ مسلم وثقه ابن حبان وحده ، على ما ذكره في « التهذيب » . قال لي شيخنا : « فهذا قد يكون المانع من اعتبار قبول السماع » . قلت له : ولكن توثيق ابن حبان لمثل هذه الطبقة مقبول لاشك فيه ، =

= وتساوله إنما يقع في طبقة التابعين ونحوها كما ذكرتم أنتم ذلك في بعض تعليقاتكم . قال : صحيح ، ولكنه يظل أدنى من توثيق غيره كابن معين وأضرابه .

قُلْتُ : ثم لما بحثت ، وجدت الحديث له طريقاً آخر عن ابن سيرين فأخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ١٨ / رقم ٣٢٦) من طريقين عن أبي علي الحنفى ، ثنا أبو حرة ، عن محمد بن سيرين ، ثنا عمران به ، وأخرجه أبو عوانة في « صحيحه » (١ / ٨٧) من طريقين آخرين عن أبي علي الحنفى به ولكن بالنعنة . فالسنن حسنٌ ، وأبو حرة ، واصل بن عبد الرحمن فيه كلام ، وهو صدوق كما قال الحافظ ، فإذا انضمت روايته لرواية هشام بن حسان ، لم يعد شك في ثبوت السماع بين ابن سيرين وعمران . وتأيد ذلك بقول أحمد : « سمع ابن سيرين من عمران » ، فهو مقدم على قول الدارقطنى : « لم يسمع » إذ المثبت معه زيادة علم ، فهو مقدم على الناقى . أما إدراك ابن سيرين لعمران ، فلا يشك فيه محقق ، فقد ولد لستين بقينا من خلافة عثمان يعنى في حدود سنة (٣٣) ، وتوفى عمران ، رضى الله عنه سنة (٥٢) ، فقد كان لابن سيرين تسعة عشر عاماً ، ثم كلاهما بصري ، وابن سيرين كان بريفاً من التدليس . نعم كان مقلداً عن عمران ، بخلاف الحسن وغيره ، فقد روى له مسلم عن عمران ثلاثة أحاديث ، وزاد أحمد ثلاثة أحاديث أخرى ، فالحاصل أن أحاديث ابن سيرين عن عمران نحو العشرة أو فوقها بقليل كما يعلم من النظر في رواياته . ولى جزء صغير في إثبات سماع ابن سيرين من عمران ، حققت من خلاله كل الأحاديث التي رواها ابن سيرين عن عمران ، فإله المستعان [.

فإن قُلْتُ : قد روى ابنُ أبى حاتم في « المراسيل » بسنده إلى سلم بن قتيبة قال : قُلْتُ لشعبة : إن البرى يحدثننا عن أبى إسحق ، أنه سمع أبا عبيدة ، أنه سمع ابن مسعود . فقال (يعنى شعبة) : أوه ! كان أبو عبيدة ابن سبع سنين ، وجعل يضرب جبهته « اه . فابن سبع سنين يمكن له أن يسمع ، بل يحفظ كما هو معروف وميثوث في بطون الكتب . فهذا دليلٌ في إثبات السماع .

نقول : أما ابنُ سبع سنين يمكن أن يسمع ، بل يحفظ فتعم ولكن البرى واسمه عثمان بن مقسم كذب ابن معين والجوزجاني ، وتركه يحيى القطان وابن المبارك والنسائي والدارقطنى ، فالدليل غير قائم .

• فإن قلت : قد قال الدارقطنى : « أبو عبيدة أعلم بحديث أبيه من حنيف بن مالك ونظرائه » .

نقول : أما حنيف بن مالك ، فصوابه : خشيف بن مالك — بخاء معجمة ، ثم شين ، فياء — وقد ذكر في « الجرح والتعديل » (١ / ٢ / ٤٠١ — ٤٠٢) أنه روى عن عمر ، وابن مسعود . فهذا يدل على أنه قديم ، ولكن ليس هناك تلازم بين أن يكون الأعملم قد سمع ، فيكون أبو عبيدة هو الأعملم بمذهب أبيه ، وقتواه ، فما دخل السماع هنا !!؟

• فإن قُلْتُ : قد روى عبد الواحد بن زياد ، عن أبى مالك الأشجعي ، عن عبد الله بن أبى هند ، عن أبى عبيدة قال : خرجت مع أبى لصلاة الصبح . فهذا يدل على أنه أدركه ووعاه .

نقول : قال ابن أبى حاتم في « المراسيل » (ص ٢٥٦) بعد أن ذكر لأبيه هذه الرواية =

« قال أئى : مأدرى ما هذا !؟ عبد الله بن أبى هند من هو !؟ .
فإن قلت : قد روى البخارى فى « الكنى » (رقم ٤٤٧) قال : قال مسلم ، نا أبان ، عن قتادة ،
عن أبى عبيدة أنه فيما سأل أباه عن بيض الحمام !؟ فقال : « صومُ يومٍ » . فهذا يدل على أنه وعاه
حتى صار يسأله عن مثل هذا السؤال . نقول : أما مسلم بن ابراهيم ، وأبان بن يزيد فكلاهما ثقة .
ولكن فى السند عن قتادة ، فقد كان مُدلسا .

فإن قلت : قال الذهبى فى « سير النبلاء » (٤ / ٣٦٣) : « روى عن أبيه شيئا ، وأرسل عنه
أشياء » اهـ . فهذا التفريق من الذهبى يدل على أنه سمع ، وإلا لما كان هناك معنى لقول الذهبى :
« روى .. وأرسل » . نقول : الذهبى — يرحمه الله — يعتمد فى التراجم على الكتب المتقدمة عليه ،
ولعله قال : « روى عن أبيه شيئا » يقصد به ما ذكره البخارى فى ترجمته ، وقد سبق وأجينا عنه .
ثم الرواية لانتلزم السماع ، لاسيما والدليل الصحيح قائم على النفى كما سيأتى — إن شاء الله تعالى .
قلت : وإذ قد فرغنا من الإجابة عما قيل فى سماع أبى عبيدة من أبيه ، نسوق أقوال العلماء فى
نفى السماع . فقد أخرج الترمذى (١٧) ، وابن أبى حاتم فى « المراسيل » (ص ٢٥٦) من
طريق محمد بن جعفر ، نا شعبة ، عن عمرو بن مرة ، قال : قلت : أبا عبيدة ، هل تذكر من عبد
الله شيئا !؟ قال : لا أذكر منه شيئا . وتابعه أبو داود الطيالسى ، قال : أخبرنا شعبة ... فذكره .
أخرجه ابن سعد فى « الطبقات » (٦ / ٢١٠) ، عن الطيالسى . وهذا سند صحيح حجة ، وهو
وحده كافى فى الحكم بالانقطاع . وقال جماعة من العلماء بأنه لم يسمع من أبيه ، منهم :

- ١ — أبو حاتم الرازى .
- ٢ — ابن حبان .
- ٣ — ابن سعد ، قال : « ذكروا أنه لم يسمع من أبيه » .
- ٤ — الترمذى . — كما سيأتى —
- ٥ — النسائى فى « السنن » (٣ / ١٠٥) .
- ٦ — البيهقى — كما فى « نصب الراية » (١ / ١٤٦) .
- ٧ — المنذرى .
- ٨ — العراقى .
- ٩ — الحافظ ابن حجر .
- ١٠ — البوصيرى . فى « الزوائد » .
- ١١ — نور الدين الهيثمى فى « المجمع » انظر مثلا (٢ / ٦٠ ، و ٦ / ٧١ ، و ٧ / ١٩٣) .
- ١٢ — النووى فى « المجمع » (٣ / ٦٩) .
- ١٣ — الشيخ أحمد شاكر فى مواضع كثيرة من « المسند » . وانظر (٦ / ٤ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٣٢ ،
٤٤ ، ٤٥ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٨١ ، ٨٩ ، ٩٥ ، ٩٩ ، ١١٩ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٥٦ ، ١٨١ ،
١٩٩ ، ٢٠١) وكذا فى تعليقه على « الروضة الندية » (ص ١٧٣) .

= ١٤ — شيخنا الألباني . في مواضع ، منها « الضعيفة » رقم (١٧٥ ، ٣٣٤ ، ٦١٥ ، ٩٦٥) .
قُلْتُ : فهذا ما حضرني ساعة كتابة هذا البحث ، ولو أني أنعمتُ النظر لوقفت على نماذج كثيرة .
فهذا هو الوجه الأول في الرد على البدر العيني .

أما الوجه الثاني أن العيني — رحمه الله — اعتمد على حديثٍ أخرجه الحاكم في « المستدرک » (٢ / ٥٧٢) من طريق زهير بن معاوية ، عن أبي إسحق ، عن أبي عبيدة ، عن أبيه قال : « إنما اشترى يوسف بعشرين درهماً الحديث » . قال الحاكم : « صحيح الإسناد » وواقفه الذهبي !! .
قُلْتُ : كلا ، وفي الإسناد علثان ، دون الانقطاع .

الأولى : أن أبا إسحق السبيعي كان قد اختلط ، وزهير بن معاوية سمع منه بعد الاختلاط ، كما قال ابن معين وأحمد والترمذي .

الثانية : أن أبا إسحق مدلسٌ وقد عنعنهُ . فلو صرح أبو عبيدة بالسماع من أبيه في ذلك الخبر لم ينفعه ، لكونه ماسلم من الخدش . والله أعلم . ثم إنى — جدٌ — متعجبٌ من العيني رحمه الله تعالى ، كيف طابت نفسه باعتبار أن هذا الذى رواه الحاكم دليلٌ على السماع ، مع كونه من العالمين — قطعاً — بكثرة أوهام الحاكم في المستدرک ، والذهبي يتبعه في كثير من هذا الوهم !!! وهذا ماحداً إلى — قديماً — إلى تتبع كل ما وهم فيه الحاكم وتبعه عليه الذهبي ، فاستلته ، وأظهرت وجه الصواب فيه ، وسميته : « إتحاف الناظم بوهم الذهبي والحاكم » قطعاً فيه شوطاً لأبأس به ، وله قصةٌ ذكرتها في « مقدمته » ، فله الحمد .

الوجه الثالث : وهو أعجبُ الثلاثة الوجوه على الإطلاق . وأكثرها طرافة . فقد زعم العيني رحمه الله أن الترمذي ممن يصححون سماع أبي عبيدة من أبيه اعتماداً على تحسينه لكل الأحاديث التي أخرجها له : « إذ من شرط الحديث الحسن أن يكون إسناده متصلًا عند المحدثين » .

قُلْتُ : قد أخرج الترمذي في « سننه » سبعة أحاديث من طريق أبي عبيدة عن أبيه ، فأنا أشير إليها ، ثم أنقل رأى الترمذي عقبه ، والله المستعان .

١ — رقم (١٧) في « الاستنجااء بمجرى » ، وقال : « وأبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه » .

٢ — رقم (١٧٩) كتاب الصلاة باب « ما جاء في الرجل تفوته الصلوات بأيتين يبدأ » . وقال : « حديث عبد الله [يعنى ابن مسعود] ليس بإسناده بأسٌ ، إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من عبد الله » .

٣ — رقم (٣٦٦) كتاب الصلاة باب : « ما جاء في مقدار القعود في الركعتين الأوليين » وقال : « هذا حديثٌ حسنٌ ، إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه » .

٤ — رقم (٦٢٢) كتاب الزكاة ، باب : « ما جاء في زكاة البقر » ، وقال : « أبو عبيدة بن عبد الله لم يسمع من عبد الله » .

٥ — رقم (١٠٦١) كتاب الجنائز باب : « ما جاء في ثواب من قدم ولدًا . » وقال : « هذا =

٧ - « اَكْتُمُ الْخِطْبَةَ ، ثُمَّ تَوَضَّأْ فَأَحْسِنِ وُضُوءَكَ ، ثُمَّ صَلِّ مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكَ ، ثُمَّ اِحْمَدِ رَبَّكَ وَمَجِّدْهُ ، ثُمَّ قُلْ : اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ، فَإِنْ رَأَيْتَ لِي فِي فَلَانَةٍ - تُسَمِّيَهَا بِاسْمِهَا -

= حديثٌ غريبٌ ، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه .

٦ - رقم (١٧١٤) كتاب الجهاد ، باب : « ماجاء في المشورة » . قال : « وهذا حديثٌ حسنٌ ، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه » . ثم أخرجه الترمذى (٣٠٨٤) في كتاب « تفسير القرآن » في « سورة الأنفال » .

٧ - رقم (٢ / ٣٠١١) كتاب « تفسير القرآن - آل عمران » . وقال : « هذا حديثٌ حسنٌ » .

قُلْتُ : فظهر من كلام الترمذى على هذه الأحاديث أنه لم يقل : « حديثٌ حسنٌ » ويسكت ، بل يعقبه بأن : « أبا عبيدة لم يسمع من أبيه » : فأين محلُّ قول العينى : « ومن شرط الحديث الحسن أن يكون إسناده متصلًا .. !؟ »

ثم إن الترمذى قال : « حديثٌ حسنٌ » فلا يمكن أن يحسن الحديث ثم يردفه بذكر الانقطاع في سنده ، إلا أن يكون قد قصد أنه « حسن لغيره » لحيثه من طرق أخرى بخلاف المنقطعة ، أو يكون له شواهد .

فإن قلت : قد قال الترمذى في الحديث (١٧٩) : « ليس بإسناده بأسٌ إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه » ، فهذا يدلُّ على أن الإسناد المنقطع ليس به بأس .

قُلْتُ : الجواب من وجهين :

الأول : أن يُحمل كلام الترمذى على أنه لا بأس به في الشواهد والمتابعات ، وإلا فالمنقطع عند جمهور المحدثين قسم من الحديث الضعيف .

الثاني : أن هذه العبارة يستعملها كثيرٌ من المحدثين ، فيقولون : « إسناده صحيح لولا الانقطاع بين مكحول وأبي هريرة » قال ذلك البيهقى في حديث : « صلوا خلف كل برٍّ وفاجر » . فنخرج كلمة الترمذى هذا المخرج .

فإن قلت : قد قال في الحديث (٢ / ٣٠١١) : « هذا حديثٌ حسنٌ » فلم يذكر الانقطاع .

قُلْتُ : قد ذكر الانقطاع في مواضع كثيرة ، والأخذ بالمفسر الزائد أولى كما هو معروف . وبالجملة : فقد أطلت في هذا البحث ، رجاء رفع الشبهة ، وحسم مادة الجدل ، وظهر منه أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه على الصحيح من أقوال المحققين ، أما البدر العينى رحمه الله تعالى ، فما تعلق بشيء له طائل . والله أعلم .

خَيْرًا لِي فِي دِينِي وَدُنْيَايَ ، وَأَخْرَتِي ، فَأَقْدُرُهَا لِي ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَهَا خَيْرًا لِي مِنْهَا فِي دِينِي ، وَدُنْيَايَ ، وَأَخْرَتِي ، فَأَقْضِرْ لِي بِهَا — أَوْ قَالَ — : أَقْدُرُهَا لِي .

٧ — ضَعِيفٌ .

أخرجه أحمد (٤٢٣ / ٥) ، وابن خزيمة (٢ / ٢٢٦) واللفظُ لَهُ ، وابنُ حبان (٦٨٥) ، والطبراني في « الكبير » (ج ٤ / رقم ٣٩٠١) ، والحاكم (١ / ٣١٤ — ٣١٥) ، والبيهقي (٧ / ١٤٧ — ١٤٨) من طريق أيوب بن خالد بن أبي أيوب الأنصاري ، عن أبيه ، عن جدّه ، فذكره مرفوعًا . قال الحاكم : « صحيح الإسناد » وواقفه الذهبي (!)

قُلْتُ : وهما في ذلك من وجهين :

الأول : أيوب بن خالد ترجمه ابنُ أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (١ / ١ / ٢٤٥) ولم يحك فيه جرحًا ولا تعديلًا ، فهو على ذلك مجهولُ الحال . ولكن رأيتُ شيخنا الألباني — حفظه الله تعالى — أشار في تعليقه على « صحيح ابن خزيمة » إلى أن فيه لنا . وهو أيوب بن خالد بن صفوان الأنصاري . وانظر « التاريخ الكبير » (١ / ١ / ٤١٣) للبخاري .

الثاني : أبوه لأيعرف أصلًا ، فهو مجهول العين والصفة [قُلْتُ : وفي هذا — وغيره مما هو مثله — ردُّ على الحافظ ابن حجر رحمه الله إذ يقول إن من أخرج له ابن خزيمة في « صحيحه » يكون عنده ثقة . صرّح بذلك في « تعجيل المنفعة » (رقم ٦١٨) في ترجمة عبد الرحمن بن خالد بن جيل . مع أني رأيتُ الحافظ لا يعتد بمثل ذلك في نقده في « التلخيص » وغيره . وسيأتي أمثلة لذلك — إن شاء الله تعالى] .

ويُعنَى عنه حديث جابر بن عبد الله الأنصاري قال : « كان رسول الله ﷺ — يعلمنا الاستخارة في الأمور كما يعلمنا السورة من القرآن ، يقول : إذا همَّ أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل : اللهم إني أستخيرك بعلمك ، وأستقدرك بقدرتك ، وأسألك من فضلك العظيم ، فإنك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم ، وأنت علام الغيوب . اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري ، أو قال : في عاجل أمري وآجله ، فاقدره لي ويسره لي ، ثم بارك لي فيه وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي ، وعاقبة أمري — أو قال : في عاجل أمري وآجله ، فاصرفه عني ، واصرفني عنه ، واقدر لي الخير حيث كنت ، ثم أرضني به . قال : ويُسمى حاجته » . أخرجه الجماعة إلا مسلمًا ، وقد خرّجته في « الانشراح في آداب النكاح » (رقم ٣) مع ذكر الفوائد التي فيه . فالحمد لله .

٨ - « اللَّهُمَّ خِرْ لِي ، وَاخْتَرْ لِي » .

٩ - « يَا أَنَسُ ، إِذَا هَمَمْتَ بِأَمْرٍ ، فَاسْتَخِرْ رَبَّكَ فِيهِ سَبْعَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ انْظُرْ إِلَى الَّذِي يَسْبِقُ إِلَيَّ قَلْبِكَ ، فَإِنَّ الْخَيْرَ فِيهِ » .

١٠ - « خَيْرُكُمْ فِي الْمَأْتِنِينَ : كُلُّ خَفِيفِ الْحَاذِ . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! ، وَمَا الْخَفِيفُ الْحَاذِ ؟ ! قَالَ : الَّذِي لَا أَهْلَ لَهُ وَلَا وَلَدَ » .

٨ - مُنْكَرٌ ..

أخرجه الترمذى (٩ / ٤٩٧ - تحفة) ، وأبو يعلى (ج ١ / رقم ٤٤) ، والسهمى فى « تاريخ جرجان » (١ / ١١ / ٤٤٤) من طريق الإسماعيلى ، وهذا فى « معجمه » (ج ١ / ق ٣٩ / ٢ - ق ٤٠ / ١) ، والدارقطنى فى « المؤتلف والمختلف » (٣ / ١٧٢١) وابن السنى (٦٠٢) ، وأبو بكر أحمد ابن سعيد الأموى فى « مسند أبى بكر » (ص - ٨١) ، والبعوى فى « شرح السنة » (٤ / ١٥٥) من طريق زنفل بن عبد الله ، عن ابن أبى مليكة ، عن عائشة ، عن أبى بكر رضى الله عنه أن رسول الله - ﷺ - كان إذا أراد أمرًا قال فذكره . قال الترمذى : « هذا حديث غريب ، لا نعرفه إلا من حديث زنفل ، وهو ضعيف عند أهل الحديث » . وقال أبو زرعة الرازى : « هذا حديث منكرٌ ، وزنفل ضعيف ليس بشيء » . نقله عنه ، ابن أبى حاتم فى « العلل » (٢ / ٢٠٣ - ٢٠٤ / ٢١٠١) .

قُلْتُ : وهو كما قال ، وزنفل ضعيف أيضًا ابن معين ، والدارقطنى وغيرهم . والحديث ضعفه الحافظ فى « الفتح » (١١ / ١٨٤) . وقال العجلونى فى « كشف الخفاء » (١ / ٢١٥) عقب هذا الحديث : « قال النجم : ومما جربته كثيرًا أن يقال ذلك فى الاستخارة سبع مرات ، وماسبق إلى قلبى فعلته ، فيكون فيه النجاح والسداد ، موافقًا لما عند ابن السنى » وهو الحديث الآتى .

٩ - ضَعِيفٌ جِدًّا ..

أخرجه ابن السنى فى « اليوم والليلة » (٦٠٣) من طريق عبيد الله الحميرى ، ثنا إبراهيم بن العلاء عن النضر بن أنس بن مالك ، ثنا أبى ، عن أبيه ، عن جدّه مرفوعًا ... فذكره .
قُلْتُ : وهذا سندٌ ساقطٌ لأبفرح به !! عبيد الله الحميرى مجهولٌ ، والنضر بن أنس قال الذهبى : « لا يعرف » ، وهو النضر بن حفص بن النضر بن أنس بن مالك . وقال النووى فى « الأذكار » (ص ١٠٢) : « إسنادهٌ غريبٌ ، وفيه من لم أعرفهم » . وقال الهيثمى : « إسنادهٌ غريبٌ » . نقله عنه الألبوسى فى « غاية الأمانى » (١ / ٣٤٤) . وقال الحافظ فى « الفتح » (١١ / ١٨٧) : « سندهٌ ضعيفٌ جدًّا » .

١٠ - مُنْكَرٌ .

أخرجه العقيلى فى « الضعفاء » (٦٩ / ٢) ، وابن عدى فى « الكامل » (٣ / ١٠٣٧) ، وابن المقرئ فى « معجمه » (٧٢١) ، والخطابى فى « العزلة » (ص - ٣٦) ، والخطيب فى « التاريخ » =

١١ — « أَغْبَطُ أَوْلِيَائِي عِنْدِي مَنَزَلَةً ، رَجُلٌ مُؤْمِنٌ خَفِيفُ الْحَاذِّ ، ذُو حَظٍّ مِنْ صَلَاةٍ ، غَامِضًا فِي النَّاسِ ، فَعَجَّلَتْ مَنِيَّتُهُ ، وَقَلَّتْ بَوَاكِيهِ ، وَقَلَّ تَرَاتُّهُ » .

= (٦ / ١٩٧ — ١٩٨ ، ١١ / ٢٢٥) ، وفي « الجامع » (ق ٨ / ١) ، وابن الجوزي في « الواهيات » (٢ / ٦٣٥) من طريق رواد بن الجراح ، عن سفيان الثوري ، عن ربعي بن حراش ، عن حذيفة مرفوعاً به .

قُلْتُ : وسنده ضعيف ، وآفته رواد بن الجراح . قال البخاري : « كان قد اختلط ، لا يكاد يقوم حديثه . ليس له كثير حديثٍ قائم » . وقال الساجي : « يتفرد بمحدثٍ ضعفه الحفاظ فيه وخطأوه وهو : خيركم بعد الماتنين ... » وقال ابن أبي حاتم في « العلل » (٢ / ١٣٢) عن أبيه : « حديث باطل » . وقال في موضع آخر (٢ / ٤٢٠) : « حديث منكر » . وحكى الذهبي في « الميزان » عن أبي حاتم قال : « منكر لا يشبه حديث الثقات . وإنما كان يبدو هذا الخبر فيما ذكر لي أن رجلاً جاء إلى رواد فذكر له هذا الحديث واستحسنه وكتبه ، ثم بعد ذلك حدث به بحسبه من سماعه !! وله شاهد ، وهو الحديث الذي بعده .

١١ — ضَعِيفٌ جِدًّا .

أخرجه أحمد في « المسند » (٥ / ٢٥٢) ، وفي « الزهد » (ص ١١ —) ، والخطابي في « العزلة » (ص ٣٦ —) ، وابن الجوزي في « الواهيات » (٢ / ٦٣٦) عن مطرح أبي المهلب .. وأخرجه الترمذي (٢٣٤٧) ، والبيهقي في « شرح السنة » (١٤ / ٢٤٦) والطبراني (ج ٨ / رقم ٧٨٢٩) ، والحاكم (٤ / ١٢٣) عن يحيى بن أيوب ، كلاهما عن عبيد الله بن زحر ، عن علي بن يزيد ، عن القاسم أبي عبد الرحمن ، عن أبي أمامة مرفوعاً . وأخرجه ابن المبارك في « الزهد » (رقم ١٩٦ — زوائد نُعيم) قال : أنا عبيد الله بن زحر إلخ .

قُلْتُ : كذا في « المطبوعة » ! وابن المبارك لم يدرك عبيد الله بن زحر ، فقد سقط من الإسناد : « يحيى بن أيوب » شيخ ابن المبارك فيه . فقد رواه سويد بن نصر ، وإبراهيم بن عبد الله الخلال عن ابن المبارك ، عن يحيى بن أيوب به . وأستبعد أن يكون من أوهام نُعيم بن حماد . والله أعلم .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ جدًّا ، وفيه عللٌ :

١ — عبيد الله بن زحر . قال ابن المديني : « منكر الحديث » ، وضعفه أحمد والدارقطني وغيرهما . وقال ابن معين : « عبيد الله بن زحر ، عن علي بن يزيد ، عن القاسم ، عن أبي أمامة ، ضعافٌ كلُّها » . قُلْتُ : لكن ابن زحر ، تابعه أبو عبد الرحيم ، عن أبي عبد الملك ، عن القاسم ، عن أبي أمامة مرفوعاً به . أخرجه الأجرى في « الغرباء » (رقم ٣٥) قال : حدثنا الفريابي ، قال : أخبرنا إسماعيل بن عبيد بن أبي كريمة الحراني ، قال : حدثنا محمد بن سلمة الحراني ، عن أبي عبد الرحيم به . فأما الفريابي ، وإسماعيل بن عبيد ومحمد بن سلمة فمن الثقات ، وأبو عبد الرحيم ، هو خال محمد ابن سلمة واسمه خالد بن أبي يزيد بن سماك ، وهو ثقة . وأبو عبد الملك هو علي بن يزيد الأمانى =

=والله أعلم .

٢ — على بن يزيد الألهاني . ضعفه أحمد وابن معين وأبو حاتم وغيرهم . قال البخاري : « منكر الحديث » . يعنى : لا تحل الرواية عنه ، كما هو مصطلحهُ . وتركه النسائي والدارقطني والبرقي والأزدي وقال الحاكم أبو أحمد : « ذاهب الحديث » .

٣ — القاسم أبو عبد الرحمن مولى يزيد بن معاوية . كان أحمد بن حنبل يحمل عليه ، ويجعل البلاء في الأحاديث منه . قال ابن حبان في « المجروحين » (٢ / ٦٢ — ٦٣) : « إذا اجتمع في إسناد خبير : عبيد الله بن زحر ، وعلى بن يزيد ، والقاسم أبو عبد الرحمن ، لا يكون متن ذلك الخبر إلا مما عملته أيديهم !! فلا يحل الاحتجاج بهذه الصحيفة » .

قُلْتُ : قد تويع ابن زحر ، والقاسم أخف ضعفاً من على بن يزيد . ولم أر أحداً اتهم ابن زحر أو القاسم بكذب .

٤ — مطرح أبو المهلب هو ابن يزيد . فإنه يجمع على ضعفه كما قال الحافظ الذهبي . ولكن تابعه يحيى بن أيوب كما هو ظاهر من التخريج ، ويحيى فيه مقال أيضاً . قال ابن عدى : « ولأرى له — إن روى عن ثقة — حديثاً منكراً » . وهذا الشرط مفقودٌ هنا ، فإنه يروى عن ابن زحر ، وقد عرفت حاله . فيظهر من التحقيق مدى قول الحاكم : « هذا إسنادٌ للشاميين صحيحٌ عندهم ، ولم يُخرجاه » .!! فتعقبه الذهبي بقوله : « قُلْتُ : لا ، بل إلى الضعف هو » . ورواه ليث بن أبي سليم ، عن عبيد الله ابن زحر واختلف عن ليث فيه . فأخرجه أحمد (٥ / ٢٥٥) ثنا إسماعيل بن إبراهيم ، أنا ليث ، عن عبيد الله [وقع في المطبوعة] : « عبد الله » وهو خطأ . [، عن القاسم ، عن أبي أمامة . فسقط ذكر : « على بن يزيد الألهاني » . وتابعه همام بن يحيى ، عن ليث به . أخرجه الطيالسي (١١٣٣) ومن طريقه البيهقي في « الزهد » (١٩٨) وهكذا روى ابن علية وهمام بن يحيى الحديث عن ليث ابن أبي سليم ، بإسقاط « على بن يزيد » . وخالفهما عبد العزيز بن مسلم القسطلي ، فرواه عن ليث ابن أبي سليم ، عن عبيد الله بن زحر ، عن على بن يزيد ، عن القاسم ، عن أبي أمامة . فأثبت « على ابن يزيد » في السند كرواية يحيى بن أيوب وغيره أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ٨ / رقم ٧٨٦٠) ، وعنه أبو نعيم في « الحلية » (١ / ٢٥) ، وتابعه جرير بن عبد الحميد ، عن ليث ، عن عبيد الله [وقع في المطبوعة] من « زهد البيهقي » في الموضع الأول : « عبد الله » وفي الموضع الثاني : « على بن زيد » وكلاهما خطأ ، والصواب ما أثبتهُ . والله أعلم . [الأفريقي ، عن على بن يزيد ، عن القاسم ، عن أبي أمامة . أخرجه البيهقي في « الزهد » (١٩٩) .

قُلْتُ : وهذا الاضطراب هو عندى من ليث بن أبي سليم لثقة من رروا عنه الوجهين . والصواب إثبات : « على بن يزيد » في الإسناد . وله طريق أخرى عن أبي أمامة ، رضى الله عنه . أخرجه ابن ماجه (٢ / ٥٢٧ — ٥٢٨) ، والأصبهاني في « الترغيب » (ق ٤ / ١) من طريق صدقة بن مرة ، عن أيوب بن سليمان ، عن أبي أمامة فذكره .

قُلْتُ : وهذا سندٌ واهٍ . قال البوصيري في « الزوائد » : « أيوب بن سليمان ضعيف ، قال فيه =

١٢ - إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُسْلِمَ الْخَفِيفَ الْحَاذِّ ، ذُو حَظٍّ مِنَ الصَّلَاةِ ، لَا يُشَارُ
إِلَيْهِ بِالْأَصَابِعِ ، وَأَطَاعَ رَبَّهُ سِرًّا ، قُسِمَتْ مَعِيشَتُهُ كَفَافًا ، فَصَبَرَ عَلَيْهَا ،
وَرَضِيَ بِهَا .

١٣ - « إِنْ كُنْتُ تُحِبِّي ، فَأَعِدِّ لِلْفَقْرِ تَجْفَافًا ، فَإِنَّ الْفَقْرَ أَسْرَعُ إِلَى مَنْ
يُحِبِّي ، مِنْ السَّيْلِ إِلَى مُنْتَهَاهُ » .

= أبو حاتم : « مجهول » وتبعه على ذلك الذهبي في « الطبقات » . وصدقة بن عبد الله ، متفق على
ضعفه ا هـ . وله طريق ثالث عن أبي أمامة مرفوعًا : أخرجه ابنُ عدى في « الكامل » (١٨٦٥ / ٥)
من طريق هلال بن العلاء ، ثنا أبي ، عن أبيه ، قال : حدثني أبي ، عن أبي غالب عن أبي أمامة مرفوعًا
.. فذكره .

قُلْتُ : وسندهُ ضعيف لأجل العلاء بن هلال ؛ ضعفه أبو حاتم وابن حبان وغيرهما . ويقع لى
أن في هذا السند خطأ ، لم أتفرغ لتحريره . فالله أعلم . قال ابنُ حزم في « المحلى » (٩ / ٤٤١) :
« هذا حديثٌ موضوعٌ ، وبيانُ وضعه أنه لو استعمل الناس ما فيه من ترك النسل ، لبطل الإسلام ،
والجهاد وغلِب أهل الكفر » ا هـ .

قُلْتُ : لله درُّ ابن حزم رحمه الله ، فليس الشأن في إشاعة هذه الأحاديث إلا ما ذكر . وله شاهدٌ
آخر من حديث معاذ مرفوعًا وهو الحديث التالي .

١٢ - مَوْضُوعٌ .

أخرجه وكيع في « أخبار القضاة » (٣ / ١٧) من طريق عبد العزيز بن أبان ، ثنا يونس بن أبي
إسحق ، عن ابن أوشع ، عن معاذ بن جبل ، مرفوعًا : ... فذكره .

قُلْتُ : وهذا سندٌ تالف . وعبد العزيز بن أبان قال ابن معين : « كذابٌ خبيثٌ ، يضع الحديث » .
وكذبه أيضًا ابنُ ثُمير . وتركه أبو حاتم وأبو زرعة والنسائي .

قال البيهقي (١٤ / ٢٤٦) : « قوله : « خفيف الحاذ » أى : خفيف الحال ، قليل المال ، وأصله
قلة اللحم والحال . والحاذ واحدٌ وهو ما وقع عليه اللبّد من متن الفرس » ا هـ .

١٣ - ضَعِيفٌ .

أخرجه الترمذي (٧ / ١٦ - ١٧ تحفة) ، من طريق روح بن أسلم ، أخبرنا شدد أبو طلحة الراسبي ،
عن أبي الوازع ، عن عبد الله بن المغفل قال : « قال رجلٌ للنبي ﷺ : يا رسول الله ! ، والله إني
لأحبك ! فقال له : « انظر ماتقول » قال : والله إني لأحبك ، ثلاث مراتٍ . فقال : إن كنت تحبني ،
فأعد الحديث . قال الترمذي : « حديثٌ حسنٌ غريبٌ » .

١٤ - « إِنَّ مِنْ أَعْفَى النَّاسِ قِتْلَةً ، أَهْلُ الْإِيمَانِ » .

= قُلْتُ : لا ، وروح بن أسلم كذبه عفان ، ولكن قال ابن معين : « ليس بذلك ، لم يكن من أهل الكذب » . وضعفه البخاري ، وأبو حاتم ، والدارقطني . ولكن تابعه حجاج بن نصير ، عن شداد به . أخرجه البغوي في « شرح السنة » (١٤ / ٢٦٨) . لكن حجاج بن نصير ضعيف كما قال ابن معين وغيره . ثم أبو الوازع ، واسمه جابر بن عمرو ، قال ابن معين : « ليس بشيء » ووثقه مرة . وقال النسائي : « منكر الحديث » . وقال ابن عدى : « أرجو أنه لا بأس به » .

١٤ - ضَعِيفٌ .

أخرجه أبو داود (٢٦٦٦) ، وابن الجارود (٨٤٠) ، وأبو يعلى (ج ٨ / رقم ٤٩٧٣) ، والبيهقي (٩ / ٧١) من طريق هشيم بن بشير ، أخبرنا مغيرة بن مقسم ، عن شبك ، عن إبراهيم ، عن هني بن نيرة ، عن علقمة ، عن ابن مسعود فذكره مرفوعاً . وقد رواه عن هشيم جماعة منهم : « محمد ابن عيسى ، وزيايد بن أيوب ، وزهير بن حرب » . وخالفهم يعقوب بن إبراهيم الدورقي ، فرواه عن هشيم به . لكنه أسقط « هني بن نيرة » من الإسناد . أخرجه ابن ماجه (٢٦٨١) . فهذان وجهان في الاختلاف عن هشيم به . ووجه ثالث : رواه جرير بن عبد الحميد ، عن هشيم ، عن مغيرة ، عن إبراهيم ، عن هني بن نيرة ، عن علقمة ، عن ابن مسعود مرفوعاً . أخرجه ابن حبان (ج ٧ / رقم ٥٩٦٢) . فسقط ذكر « شبك الضبي » . ووجه رابع : رواه سريج بن النعمان ، عن هشيم ، أنبأنا المغيرة ، عن إبراهيم عن علقمة ، عن ابن مسعود ، مرفوعاً . أخرجه أحمد (١ / ٣٩٣) ثنا سريج به . فسقط ذكر « شبك الضبي » ، و « هني بن نيرة » .

قُلْتُ : فهذا اختلاف شديد عن هشيم فيه . يترجح عندي من هذا الاختلاف الوجه الأول الذي رواه محمد بن عيسى وغيره ، لاسيما وقد توبع هشيم عليه ، تابعه شعبة بن الحجاج ، فرواه عن مغيرة ، عن شبك ، عن إبراهيم ، عن هني بن نيرة ، عن علقمة ، عن ابن مسعود مرفوعاً . أخرجه ابن ماجه (٢٦٨٢) ، وأبو يعلى (ج ٨ / رقم ٤٩٧٤) قالوا : حدثنا عثمان بن أبي شيبة ، ثنا غندر ، عن شعبة به . وقد خولف عثمان فيه . خالفه الإمام أحمد بن حنبل ، فرواه في « مسنده » (١ / ٣٩٣) قال : حدثنا محمد ، عن شعبة ، به إلا أنه أسقط « شبك الضبي » ومحمد هو ابن جعفر ، غندر . وأحمد بن حنبل أوثق من عثمان بن أبي شيبة ، لاشك في ذلك ، غير أنه رواية عثمان هي المحفوظة في نظري ، لمطابقتها لرواية جماعة من الثقات عن هشيم كما عند أبي داود وغيره . أما رواية الإمام أحمد ، فالشأن فيها إنما هو في تدليس المغيرة بن مقسم ، وأرى أنه دلس شبكاً فأسقطه ، والأخذ بالزائد أولى . والله أعلم .

واغتر الشيخ أبو الأشبال أحمد بن محمد شاكر بظاهر الإسناد الذي وقع في المسند فقال (٥ / ٢٧٥) : « إنسانه صحيح » !! وإذ قد رجحنا الوجه الأول من الخلاف فلننظر فيه ، فنرى فيه عنعة المغيرة ، وشباك الضبي ، ثم هني بن نيرة ، وثقه ابن حبان ، وماروى عنه غير إبراهيم النخعي ورجل يكتنى بـ « أي جيرة » ، ولم أعرفه ، فتوثق ابن حبان لهذه الطبقة ومافوقها مما يتوقف فيه الباحث =

١٥ - « كُلُّ كَلَامِ ابْنِ آدَمَ عَلَيْهِ ، لَالَهُ ، إِلَّا أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ ، أَوْ نَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ ، أَوْ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى . »

= لتساوله المجهود . وأما قول أبي داود : « كان من العباد » فلا يعني أنه وثقه كما هو جليّ ظاهر ، فقول الشيخ أبي الأشبال فيه أنه « ثقة » ، هي من تجاوزهاته المعروفة لدى أهل العلم بالحديث . ثم رأيت للحديث طريقاً آخر عن إبراهيم . فأخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (١٨٢٣٢) ، ومن طريقه الطبراني في « الكبير » (ج ٩ / رقم ٩٧٣٧) عن سفيان الثوري ، عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن علقمة قال : قال ابن مسعود ... فذكره موقوفاً .

قُلْتُ : فهذا سندٌ صحيحٌ ، إن كان الأعمش سمعه من إبراهيم ، وعلى كل حال ، فعنونة الأعمش عن إبراهيم مثلاً الذهبي في « الميزان » . فالسند قويٌّ . وقد قال الهيثمي (٦ / ٢٩١) : « رجاله رجالُ الصحيح » .

هذا ، وكنت قد خلطتُ بعض الطرق ببعض ، ذهولاً مني ، في « غوث المكذوب بتخریج منتقى ابن الجارود » (٨٤٠) فليصحح من هنا . والله الموفق . وبالجملة ، فالحديث إنما يصحُّ موقوفاً على ابن مسعود ، أما مرفوعاً فلا ، وقد تقدم التحقيق . والله الموفق .

أما الحديث فيشير إلى أن أهل الإيمان هم أيعفُ الناس وأشدهم إحساناً إذا قتلوا ، فإن ذبحوا ، فهم يحسنون الذبح ، وإن قتلوا ، كانوا أبعد الناس عن التمثيل بالمقتول والله أعلم .

١٥ - ضَعِيفٌ .

أخرجه عبد الله بن أحمد في « زوائد الزهد » (٢٢ - ٢٣) ، وابن أبي الدنيا في « الصمت » (ج ١ / ق ٢ / ٢) ، والطبراني في « الكبير » (ج ٢٣ / رقم ٤٨٤) ، والحاكم (٢ / ٥١٢ - ٥١٣) ، والخطيب في « التاريخ » (١٢ / ٣٢١ ، ٤٣٣ - ٤٣٤) من طريق محمد بن يزيد بن خنيس ، قال : سمعت سفيان الثوري ودخلنا نعوده ، فقال لسعيد بن حسان الخزومي ، : كيف الحديث الذي حدثتني ؟ قال : حدثتني أم صالح ، عن صفية بنت شيبة ، عن أم حبيبة زوج النبي - ﷺ قال ... فذكره . فقال رجل لسفيان : ما أشد هذا الحديث !! قال سفيان : وما شدته ؟! قال : قال الله تعالى ﴿ لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقةٍ أو معروفٍ أو إصلاحٍ بين الناس ﴾ وقال عز وجل : ﴿ وَالْقَصْرِ • إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ • إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالحَقِّ وَتَوَّصُوا بِالصَّبْرِ ﴾ ، وقال عز وجل : ﴿ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا ﴾ وقال سفيان : « هذا كلام روى عز وجل الذي جاء به جبريل عليه السلام » . وهذا السياق لعبد الله بن أحمد . وأخرجه ابن السني في « اليوم واللييلة » (رقم ٥) من هذا الوجه وذكر القصة ، لكنه لم يذكر الآيات . وأخرجه الترمذي (٢٤١٢) ، وابن ماجه (٣٩٧٤) ، وبحشل في « تاريخ واسط » (٢٤٥ - ٢٤٦) ، والقضاعي في « مسند الشهاب » (٣٠٥) من طريق ابن خنيس به ، بالمرفوع وجمده ، ولم يذكرها =

١٦ - « لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْجَسَدِ إِلَّا وَهُوَ يَشْكُو ذَرْبَ اللِّسَانِ . وَفِي رِوَايَةٍ :
إِلَّا وَهُوَ يَشْكُو إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ اللِّسَانُ عَلَى حِدَّتِهِ » .

= قصة « عيادة سفيان » . قال الترمذى : « حديث حسن غريب ، لانعرفه إلا من حديث محمد بن
يزيد بن خنيس » . وسكت عنه الحاكم والذهبي !!

قُلْتُ : أما محمد بن يزيد ، فقد قال أبو حاتم : « شيخ صالح » . وذكره ابن حبان في « الثقات »
وقال : « ربما أخطأ ، يجب أن يعتبر بحديثه إذا بين السماع في خبره » . ولخص الذهبي حاله فقال :
« هو وسط » . وأم صالح هذه مجهولة ، لم يرو عنها سوى سعيد بن حسّان . وقال الحافظ : « لا يعرف
حاله » . فالحديث مُعَلَّلٌ بها . والله أعلم .

١٦ - ضَعِيفٌ مَرْفُوعًا .

أخرجه أبو يعلى (ج ١ / رقم ٥) ، وابنُ السنِّى في « اليوم والليلة » (٧) ، وابنُ أبى الدنيا في
« الصمت » (ج ١ / ق ٢ / ٢) ، وفي « الورع » (ق ٩ / ١) ، وابنُ المقرئ في « معجمه »
(ج ٤ / ق ٨٣ / ٢ - ق ٨٤ / ١) ، من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث ، أخبرنا الدراوردي ،
عن زيد بن أسلم ، عن أبيه ، أن عمر اطلع على أبى بكرٍ ، رضى الله عنهما وهو يد لسانه ، فقال :
ما تصنع يا خليفة رسول الله ﷺ ؟! قال : إن هذا أوردنى الموارد ، إن رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم قال : فذكره .

قُلْتُ : قد خولف عبد الصمد في ذكر المرفوع من هذا الحديث . وقد رواه جماعة عن زيد بن
أسلم ، عن أبيه ، عن عمر أنه دخل على أبى بكرٍ وهو يجيد لسانه فقال له عمر : مَهْ! ، غفر الله لك !!
فقال أبو بكر : « إن هذا أوردنى الموارد » . فلم يرفعوا شيئاً من الحديث ، منهم :

١ - مالك بن أنس ، عنه . أخرجه في « موطئه » (٢ / ٩٨٨ / ١٢) ، ومن طريقه أبو نعيم
في « الحلية » (١ / ٣٣) .

٢ - محمد بن عجلان ، عنه . أخرجه ابنُ أبى شيبة في « المصنف » (٩ / ٦٦ / ٦٥٥١) ،
وعنه ابنُ أبى عاصم في « الزهد » (١٨) .

٣ - أسامة بنُ زيد ، عنه . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٩ / ١٧) .

٤ - عبيد الله بن عمر ، عنه . أخرجه عبد الله بن أحمد في « زوائد الزهد » (١١٢) .

٥ - هشام بنُ سعد ، عنه . ذكره الدارقطني في « العلل » (ج ١ / ق ٣ / ١) .

قُلْتُ : فهؤلاء جميعاً قد خالفوا عبد الصمد بن عبد الوارث في رفعه إياه ، ولاشك في أنهم يترجحون
عليه بأمرين : أولاً : لكثرتهم . ثانياً : لأنه مع كونه من الثقات إلا أن ابن قانع قال فيه : « ثقة
يخطئ » . ويقويه قول ابن سعد : « كان ثقة إن شاء الله » . وقد رجح الدارقطني في « العلل » =

١٧ - « مَامِنْ عَبْدٍ يَقُولُ حِينَ رَدَّ اللَّهُ إِلَيْهِ رُوحَهُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَحَدَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ ، وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ذُنُوبَهُ ، وَلَوْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ » .

= (ج ١ / ق ٣ / ١) الموقوف . وَوَهَّم عبد الصمد ، في روايته المرفوع عن الدراوردي . وخالفهم سفيان الثوري ، فرواه عن زيد بن أسلم ، عن أبيه ، عن أبي بكر . فأسقط ذكر « عمر بن الخطاب » . أخرجه ابن المبارك (٣٦٩) ، ووكيع (٢٨٧) ، وأحمد (١٠٩) ، وابن أبي عاصم (١٩) جميعاً في « كتاب الزهد » . ورواه جماعة من الثقات عن سفيان كذلك منهم : عبد الرحمن بن مهدي ، وابن المبارك ، ووكيع ، وأبو داود الحفري فيظهر أن الوهم من سفيان ، لاتفاق هؤلاء جميعاً عنه وقد خالفه جماعة عن زيد بن أسلم ، منهم مالك وغيره كما تقدم ذكره . وخالفهم ابن وهب أيضاً ، فرواه عن هشام بن سعد ، وداود بن قيس ، ويحيى بن عبد الله بن سالم ، وعبد الله بن عمر العمرى ، عن زيد بن أسلم ، عن عمر . فأسقط ذكر « أسلم » . وهذه الرواية خطأ ، والمحفوظ ذكر « أسلم » . ثم رأيت للحديث طريقاً آخر . أخرجه ابن أبي الدنيا في « الصمت » (ج ١ / ق ٤ / ٢) ، وأحمد في « العلل » (١ / ٢٦٣ - ٢٦٤) ومن طريقه العقيلي في « الضعفاء » (٤ / ٢٩٠) عن أبي المغيرة ، النضر بن إسماعيل القاص ، عن إسماعيل بن أبي خالد ، عن قيس بن أبي حازم ، عن أبي بكر به . قال أحمد : « هو حديث منكّر ، وإنما هو حديث زيد بن أسلم » . وفي « التهذيب » (١٠ / ٤٣٥) أن البخاري روى عن أحمد نحو ذلك .

قُلْتُ : والنضر بن إسماعيل ، شيخ أحمد فيه ، تكلم فيه أحمد وابن معين ، وأبو داود والنسائي وغيرهم بما حاصله أنه ضعيف الحفظ ، فالوهم منه . والله أعلم . وبالجملة ، فالحديث لا يصح مرفوعاً . والله أعلم .

١٧ - ضَعِيفٌ جِدًّا .

أخرجه ابن السنني (رقم ١٠) قال : جدتني أبو عروبة ، قال : حدثنا عبد الوهاب بن الضحاك ، قال : ثنا إسماعيل بن عياش ، عن محمد بن إسحق ، عن موسى بن وردان ، عن نابل صاحب العباء ، عن عائشة مرفوعاً .

قُلْتُ : وهذا سند ساقط ، مسلسل بالعلل . أما شيخ المصنف ، أبو عروبة الخرائي ، فهو الحسين ابن محمد بن أبي معشر ، مودود السلمى . قال ابن عدى : « كان عارفاً بالرجال وبالحدِيث شفاقي حين سألتُهُ عن قوم من المحدثين » . وقال أبو أحمد الحاكم في « الكنى » : « كان من أثبت من أدركناه ، وأحسنهم حفظاً » . وهو مترجم في « السير » (١٤ / ٥١٠) ، وتذكرة الحفاظ (٢ / ٧٧٤ - ٧٧٥) وغيرهما . ووهم من قال إنه : « الحسين بن محمد بن أبي معشر السندی » . المترجم في « الميزان » (١ / ٥٤٧) . الأمرين : الأول : أن المترجم في « الميزان » يروى =

= عن وكيع ، وأبو عروبة لم يرو عن وكيع شيئاً ، كما يعلم من ترجمته . الثاني : أن المترجم في « الميزان » قال فيه الذهبي : « فيه لين » . ثم نقل قول ابن المنادى : « لم يكن بثقة » ، وقول ابن قانع : « ضعيفاً » . أما أبو عروبة الحرائي شيخ المصنف فقد مضى الكلام عليه ، وأنه كان ثقة حافظاً . والله أعلم . وعبد الوهاب بن الضحاك ، كذبه أبو حاتم ، وصالح بن محمد ، ورماه أبو داود بوضع الحديث . وإسماعيل بن عياش ، إن روى عن المدنيين ، فليس بشيء ، وهذه الرواية منها . فإن ابن إسحق مدني . ثم ابن إسحق مدلس ، وقد عنعنه . وموسى بن وردان ، ونايل ، مختلف فيهما .

والحديث عزاه في « المطالب » (٣٣٦٢) للحارث بن أبي أسامة . ثم رأيت في « نتائج الأفكار » (١١٢) للحافظ ابن حجر ، فذكر نحو ما ذكرته ، فرواه من طريق المصنف هنا ، ثم قال : « هذا حديث ضعيف جداً ، أخرجه الحسن بن سفيان في « مسنده » عن عبد الوهاب بن الضحاك به » . ثم قال : « وقد وجدته الحديث في مسند الحارث بن أبي أسامة أخرجه من طريق الليث بن سعد ، عن إسحق بن عبد الله بن أبي فروة ، عن موسى بن وردان به . وإسحق ضعيف جداً ، ولعل لإسماعيل سمعه منه ، فظنه عن ابن إسحق » أ هـ . وأخرجه الخطيب في « التاريخ » (٨ / ٣٠١) من طريق الحارث بن أبي أسامة ، حدثنا خالد بن القاسم ، حدثنا الليث بن سعد بمثل ما ذكره الحافظ . وخالد ابن القاسم هو المدائني ، وكان يُدخل الحديث على الشيوخ ، تركه غير واحد منهم ابن المديني في رواية ، والبخاري ومسلم والنسائي . وقال الساجي : « أجمع أهل الحديث على ترك حديثه » . وقال يعقوب بن شيبة : « صاحب حديث متقن ، متروك الحديث ، كل أصحابنا يجمع على تركه ، غير علي بن المديني ، فإنه كان حسن الرأي فيه » .

قُلْتُ : وقد روى البخاري عن ابن المديني أنه تركه أيضاً ، فالظاهر أنه كان حسن الرأي فيه أولاً ، ثم سيره ، فعرف حقيقته . وقد أخرج ابن حبان (ج ٧ / رقم ٥٥٠٣) ، وعنه الحافظ في « نتائج الأفكار » (١١٤) من طريق مسعر بن كدام ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن عبد الله بن باباه ، عن أبي هريرة مرفوعاً : « من قال حين يأوى إلى فراشه : لا إله إلا الله له الملك ، وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، لاحول ولا قوة إلا بالله . سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، غفرت له ذنوبه — أو قال : خطاياها ، شك مسعر — ، وإن كانت مثل زبد البحر » . وخالفه سفيان الثوري وشعبة ، فروياه عن حبيب بن أبي ثابت ، به موقوفاً . أخرجه النسائي في « عمل اليوم والليلة » (٨١٦ ، ٨١٧) وقال : « ليس في حديث شعبة : « عند مناهة » . قال الحافظ في « النتائج » (١١٤) : « هذا حديث حسن » .

قُلْتُ : والخلاف بين هذه الرواية وبين حديث الباب ، أن هذا صريح في أنه في الصباح ، وحديث أبي هريرة يقال في المساء ، وعلى كل حال فهو يُعنى عنه . والله أعلم .

١٨ - « إِنَّ الرَّجُلَ لَيَبْتَاعُ الثَّوبَ بِالدينارِ ، أَوْ يَنْصِفُ دينارٍ ، فَيَلْبَسُهُ ، فَمَا يَبْلُغُ كَعْبِيهِ ، حَتَّى يُغْفَرَ لَهُ - يَعْنِي مَعَ الْحَمْدِ . »

١٨ - ضَعِيفٌ .

أخرجه ابنُ السُّنِّي في « اليوم والليلة » (رقم ١٥) من طريق القاسم بن مالك ، حدثنا أبو مسعود الجريري ، عن أبي نصره ، عن أبي سعيد مرفوعاً فذكره .

قُلْتُ : وهذا سنَدٌ ضَعِيفٌ . والقاسم بن مالك ، فيه لينٌ ، والجريري اختلط ولم يسمع فيه القاسم في حال الضبط . وله شاهدٌ من حديث أبي أمامة رضِيَ اللهُ عنه . أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ٨ / رقم ٧٩٦٥) من طريق جعفر بن الزبير ، عن القاسم بن عبد الرحمن ، عن أبي أمامة مرفوعاً : « إن من أمتي من يأتي السوق ، فيبتاعُ القميصَ بنصف دينار ، أو ثلث دينار ، فيحمد الله إذا لبسه ، فلا يبلغ ركبتيه ، حتى يُغفر له . »

قُلْتُ : وسنَدُهُ ضَعِيفٌ جداً ، وجعفر بن الزبير متروك كما قال الهيثمي (٥ / ١١٩) . بل كذبه شعبة وقال : « وضع على رسول الله ﷺ أربعمائة حديث !! وله شاهدٌ من حديث عائشة رضِيَ اللهُ عنها . أخرجه ابنُ أبي الدنيا في « الشكر » (٤٧) ومن طريقه الحافظ في « نتائج الأفكار » (١ / ١٢٩ - ١٣٠) والخراطي في « فضيلة الشكر » (٤١) ، والحاكم (٤ / ٢٥٣) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٢ / ١ / ١١٩) من طريق هشام بن زياد ، عن أبي الزناد ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة مرفوعاً : « ما أنعم الله - عز وجل - على عبدي نعمة فعملم أنها من عند الله - عز وجل - إلا كتب الله له شكرها . وماعلم الله - عز وجل - من عبدي ندامة على ذنبٍ إلا غفر له قبل أن يستغفره . وإن الرجل ليشتري الثوبَ بالدينار ، فيلبسُهُ فيحمد الله - عز وجل - فما يبلغ ركبتيه حتى يغفر له . » وعند الحاكم الفقرة الثانية منه . وعند الخراطي الفقرة الأولى . قال الحاكم : « هذا حديثٌ صحيحٌ الإسناد !! فردّه الذهبي بقوله : « قلت : هشام متروك . » وقال الحافظ ابن حجر : « هذا حديثٌ غريبٌ ، ولم يصب - يعني الحاكم - في تصحيحه ، فإن هشام بن زياد هو ابن المقدم ضعيفٌ عندهم . »! وله طريق آخر عن القاسم . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٣٩٩ ، ٤٦١ - مجمع البحرين) ، ومن طريق الحافظ في « النتائج » (١ / ١٣٠) ، والحاكم (١ / ٥١٤) من طريق السكن بن أبي السكن البرجمي ، ثنا الوليد بن أبي هشام ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة مرفوعاً بمثل اللفظ السابق . قال الحاكم : « هذا حديثٌ لأعلم في إسناده أحدًا ذكر بجرح . » فردّه الذهبي بقوله : « قلت : بلى ! ، قال ابنُ عدى محمد بن جامع العطار لا يتابع على أحاديثه . »

قُلْتُ : محمد بن جامع العطار هو الراوي عن السكن بن أبي السكن عند الحاكم ، وقد ضعفه أبو حاتم وغيره . ولكن تابعه سليمان الشاذكوني عند الطبراني في « الأوسط » . غير أن هذه المتابعة لا تجدي شيئاً ، فسليمان منهم . وله طريق آخر عن عائشة . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٤٦٠ =

١٩ - « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الرَّجْسِ النَّجِسِ ، الْحَيْثِ الْمُحْتَبِ ، الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » .

= (مجمع البحرين) من طريق بزيق أبى خليل ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة بنحوه ، قال : « تفرد به بزيق » . قال الحافظ في « النتائج » (١ / ١٣١) . « وهو ضعيف عندهم أيضاً » .

١٩ - ضَعِيفٌ .

أخرجه ابنُ السُّنِّي (١٨) ، والطبرانيُّ في « الدعاء » (ج ٢ / ق ٤٥ / ١) ، وفي « الأوسط » (ج ٢ / ق ٢٦١ / ٢) - كما في « نتائج الأفكار » (١ / ١٩٨) - من طريق عبد الرحيم بن سليمان ، عن إسماعيل بن مسلم ، عن الحسن ، عن أنس قال : « كان رسولُ الله ﷺ - إذا دخل الغائط قال فذكره . قال الطبراني في « الأوسط » : « لم يرو هذا الحديث عن الحسن وقتادة إلا إسماعيل بن مسلم تفرد به عبد الرحيم بن سليمان » وله طريق آخر عن أنس طص (١ / ٤٤) .

قُلْتُ : وإسماعيل بن مسلم هو المكِّي ، متفقٌ على ضعفه . ثم عننه الحسن البصري . وله شاهدٌ من حديث أبى أمامة رضى الله عنه . أخرجه ابنُ ماجه (٢٩٩) ، والطبرانيُّ في « الكبير » (ج ٨ / رقم ٧٨٤٩) ، وفي « الدعاء » - (ج ٢ / ق ٤٥ / ١) كما في « نتائج الأفكار » (١ / ٢٠٠) من طريق يحيى بن أيوب ، عن عبيد الله بن زحر ، عن علي بن يزيد ، عن القاسم بن عبد الرحمن ، عن أبى أمامة مرفوعاً : « لا يعجزن أحدكم إذا دخل مرفقه أن يقول : اللهم إني أعوذ بك من الرجس النجس ، الحَيْثِ الْمُحْتَبِ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » .

قُلْتُ : وهذا سندٌ واه ، وقد تقدم ذكرُ ما فيه في الحديث رقم (١١) . وله شاهد من حديث ابن عمر رضى الله عنهما . أخرجه الطبرانيُّ في « الدعاء » ، ومن طريقه الحافظ في « النتائج » (١ / ١٩٨) من طريق جَبَّان بن على ، عن إسماعيل بن رافع ، عن دويد ، وهو ابن عمر ، عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً : « فذكره بدون « الحَيْثِ » . قال الحافظ : « هذا حديثٌ حسنٌ غريب ، وحبان - بكسر المهملة وتشديد الموحدة - فيه ضعف ، وكذا في شيخه » .

قُلْتُ : جَبَّان بن على وإن كان ضعيفاً فإنه أمثل من شيخه إسماعيل بن رافع ؛ فقد تركه النسائيُّ وابنُ خراش والدارقطنى . وقال ابن معين ، وعمرو بن على ، وأبو حاتم : « منكر الحديث » . والأكثرُونَ على تضعيفه .

وله شاهد من حديث على بن أبى طالب وبريدة بن الحصب ، رضى الله عنهما . أخرجه ابنُ عدى في « الكامل » (٢ / ٧٩٤) ومن طريقه الحافظ في « النتائج » (١ / ١٩٩) من طريق حفص بن عمر بن ميمون ، عن المنذر بن ثعلبة ، عن علياء بن أحمد ، عن على بن أبى طالب . وعن عبد الله ابن بريدة ، عن أبيه فذكره بمثل حديث ابن عمر السابق وزاد فيه : « وإذا خرج قال : « غفرانك ربنا وإليك المصير » . قال ابن عدى : « وهذا الحديث قد جمع فيه صحابيين ، علياً ، وبريدة ، وجميعاً غريبان في هذا الباب وما أظن رواه غير حفص بن عمر هذا ، ولحفص بن عمر الفرخ أحاديث غير هذا ، وعامة حديثه غير محفوظ ، وأخاف أن يكون ضعيفاً كما ذكره النسائيُّ » . وقال الحافظ : « هذا حديثٌ غريب » . قُلْتُ : وحفص هذا ، الأكثرُونَ على تضعيفه ، بل تركه الدارقطنى . وقال ابن معين والنسائيُّ : « ليس بثقة » .

فالحاصل أن الحديث من جميع وجوهه ضعيفٌ كما ذكرنا ، فقول الحافظ : « حسنٌ غريبٌ » لا يُسلم =

٢٠ - « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْعَائِطِ قَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْسَنَ إِلَيَّ فِي أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ » .

= له . والله أعلم . أما الزيادة التي أوردتها : « وإذا خرج قال : غفرانك ربنا وإليك المصير » . فالمحفوظ من ذلك أن يقول : « غفرانك » فقط . كما أخرجه أبو داود (٣٠) ، والنسائي في « عمل اليوم والليلة » (٧٩) ، والترمذي (٧) ، وابن ماجه (٣٠٠) ، والبخاري في « الأدب المفرد » (٦٩٣) ، والدرامي (١ / ١٣٩) ، وأحمد (٦ / ١٥٥) ، وابن أبي شيبه (١ / ٢) ، وابن الجارود (٤٢) ، والطبراني في « الدعاء » (ج ٢ / ق ٤٥ / ٢) ، وابن أبي شيبه (١ / ٢ ، ١٠ / ٤٥٤) ، وابن السنن (٢٣) ، وابن خزيمة (١ / ٤٨) ، وابن حبان (ج ٢ / رقم ١٤٤١) ، والحاكم (١ / ١٥٨) ، والبيهقي (١ / ٩٧) من طريق إسرائيل ، عن يوسف بن أبي بردة ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : ما خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من العائط إلا قال : « غفرانك » . قال الترمذي : « حديث حسن غريب » .

قُلْتُ : وهو كما قال ، وقد تكلمتُ عليه في « غوث المكذوب بتخريج منتقى ابن الجارود » (٤٢) يسر الله طبعه .

٢٠ - مَوْضُوعٌ .

أخرجه ابن السنن في « اليوم والليلة » (٢٤) قال : حدثني محمد بن الحسن بن صالح بن شيخ بن عميرة ، حدثنا أبو زرعة الرازي ، حدثنا أحمد بن سليمان ، حدثنا الوليد بن بكير ، أبو جناب ، عن عبد الله بن محمد العدوي حدثني عبد الله الداناج ، عن أنس بن مالك فذكره .

قُلْتُ : أما شيخ المصنف فإنه لم أهد إلى معرفته ، وقد روى عنه ابن السنن حديثين آخرين برقم (١٧٣ ، ١٧٤) باب : « التسمية إذا أدهن » ويقع لي أنه مصحف ، والكتاب ملآن بذلك ، نسأل الله السلامة . وفي ترجمة أبي زرعة الرازي من « تهذيب الكمال » (ج ٢ / لوحة ٨٨٢) وجدت في الرواة عنه : « محمد بن الحسين بن الحسن القطان » فهل هو؟! وأحمد بن سليمان ، هو ابن أبي الطيب ، وأبو الطيب هي كنية والده سليمان . قال الذهبي في « الميزان » (١ / ١٠٢) : « وثق ، ضعفه أبو حاتم وحده ، وقال أبو زرعة : حافظ محلّه الصدق » . والوليد بن بكير ، أبو جناب الكوفي ، قال أبو حاتم : « شيخ » . ووثقه ابن حبان . ولكن قال الدارقطني : « متروك » . وعبد الله بن محمد العدوي . قال الحافظ في « نتائج الأفكار » (١ / ٢٢٢) : « العدوي ضعيف » .

قُلْتُ : تساهل الحافظ فيه هنا ، في حين أنه قال في « التقریب » : « متروك ، رماه وكيع بالوضع » . وله شاهد مرسل . أخرجه ابن أبي شيبه (١ / ٢) ، والطبراني في « الدعاء » — كما في « نتائج الأفكار » (١ / ٢٢٢) — ، من طريقين عن زمعة بن صالح ، عن سلمة بن وهرام ، عن طاووس قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا خرج أحدكم من الخلاء فليقل : الحمد لله الذي أذهب عنى ما يؤذيني ، وأمسك عني ما يفتني » . قال الطبراني : « لم نجد من وصل هذا الحديث » . وقال الحافظ : =

٢١ - « مَا زَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - يَقْنُتُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى فَارِقَ الدُّنْيَا »

= « وفيه مع إرساله ضعف من أجل زمعة » .

٢١ - مُتَكَرِّرٌ جِدًّا .

أخرجه أحمد (٣ / ١٦٢) ، وابنُ أبي شيبة (٢ / ٣١٢) ، وكذا عبد الرزاق في « مصنفه » (٣ / ١١٠ / ٤٩٦٤) ، والطحاوي في « شرح الآثار » (١ / ٢٤٤) ، والدارقطني (٢ / ٣٩) ، والبيهقي (٢ / ٢٠١) ، والبعثي في « شرح السنة » (٣ / ١٢٣ - ١٢٤) ، والحازمي في « الاعتبار » (١٨٨) ، وأبو حفص بن شاهين في « الناسخ والمنسوخ » (ق ٣٥ / ٢) ، وابن الجوزي في « العلل المنتهية » (١ / ٤٤١) من طريق أبي جعفر الرازي ، عن الربيع بن أنس ، عن أنس فذكره . وعزاه ابن القيم في « الزاد » (١ / ٢٧٥) للترمذي ، والنووي في « الخلاصة » - كما في « نصب الراية » (٢ / ١٣٢) للحاكم في « المستدرک » ، فوهما فلم يروه الترمذي أصلاً ، وأما الحاكم فلم يروه في « المستدرک » بعد البحث والتتبع ثم وجدته الحافظ قال في « التلخيص » (١ / ٢٤٥) : « وعزاه النووي إلى « المستدرک » للحاكم ، وليس هو فيه ، وإنما أورده وصححه في جزء له مفرد في القنوت ، ونقل البيهقي تصحيحه عن الحاكم ، فظن الشيخ أنه في المستدرک . ا هـ .

وهذا الحديث اختلفت فيه أنظار العلماء : فقواه جماعة من أهل العلم : قال البغوي : « قال الحاكم : إسناده هذا الحديث حسن » . وقال البيهقي : « قال أبو عبد الله - يعني الحاكم - : هذا حديث صحيح سنده ، ثقة رواه . والربيع بن أنس تابعي معروف ، من أهل البصرة ، سمع أنس بن مالك ، وروى عنه سليمان التيمي ، وعبد الله بن المبارك ، وغيرهما . وقال أبو محمد بن أبي حاتم : سألت أبي وأبا زرعة عن الربيع بن أنس فقالا : صدوق ثقة ا هـ . وقال الحازمي : « هذا إسناده متصل ، ورواؤه ثقات » !! وقال النووي في « المجموع » (٣ / ٥٠٤) : « حديث صحيح !! ، رواه جماعة من الحفاظ وصححوه ، ومن نص على صحته أبو عبد الله محمد بن علي البلخي ، والحاكم أبو عبد الله في مواضع من كتبه ، والبيهقي » ا هـ .

قلتُ : وهذا التصحيح عري عن الدليل . أما الحاكم رحمه الله فجعل يطيل الكلام حول الربيع بن أنس ، ومالنا عليه من نقد ، بل هو صدوق في نفسه ، لأبأس به ، ولكن قال ابن حبان : « الناس يتقون من حديثه ما كان من رواية أبي جعفر عنه ، لأن في أحاديثه عنه اضطراباً كثيراً » ا هـ . وهذا الحديث منها . وقد تفرد به أبو جعفر الرازي ، وإسمه عيسى بن ماهان ، وقد تكلموا فيه طويلاً بما حاصله أنه صدوق سيء الحفظ ، كما قال ابن خراش ، أو « صدوق ليس بالمتقن » كما قال زكرياء الساجي . ومعروف أن سيء الحفظ لا يحسن حديثه ، فضلاً عن أن يُصحح لاسيما إذا تفرد به ، بل يُضعف . وقد تفرد به المذكور فهو ضعيفٌ بغير شك ، وروايته عن الربيع فيها اضطرابٌ كثير كما وقع =

= في كلام ابن حبان . وقد تعقب ابن التركي البيهقي في إقراره تصحيح الحاكم ، بقوله : « كيف يكون سنده صحيحاً وراويهِ عن الربيع أبو جعفر عيسى بن ماهان الرازي ، متكلمٌ فيه ، قال ابن حنبل والنسائي : « ليس بالقوي » . وقال أبو زرعة : « يهيم كثيراً » . وقال الفلاس : سيء الحفظ . وقال ابن حبان : يحدث بالمتاكير عن المشاهير » ا.هـ . وقال ابن الجوزي : « هذا حديث لا يصح ، قال أحمد : أبو جعفر الرازي مضطرب الحديث . وقال ابن حبان : يتفرد بالمتاكير عن المشاهير » ا.هـ . ونقل الزيلعي في « نصب الراية » (٢ / ١٣٢) أن البيهقي قال في كتاب « المعرفة » : « وله شواهد عن أنس ذكرناها في « السنن » ا.هـ .

قُلْتُ : يرحمُ الله البيهقي ، فقد غلبه تعصبُه للمذهب الشافعي ، فأوهم غير الحق . فإن الطرق التي ساقها عن أنس ساقطة لا يعولُ على شيء منها . فسأعرضها ، مع النظر فيها . والله المستعان .

١ — الحسن البصري ، عنه . أخرجه الدارقطني (٢ / ٤٠) والبيهقي (٢ / ٢٠٢) من طريق إسماعيل ابن مسلم المكي ، وعمرو بن عبيد ، عن الحسن ، عن أنس قال : قنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر ، وعثمان رضي الله عنهم وأحسبه قال رابع حتى فارقههم في صلاة الغداة » . قال البيهقي : « إنا لانحجج بإسماعيل المكي ، ولا بعمر بن عبيد » !!

قُلْتُ : فلم أوردت حديثهما بإمام !!؟ وإسماعيل بن مسلم المكي تركه النسائي ، وقال ابن معين : « ليس بشيء » . وقال ابن المنيني : « لا يكتب حديثه » . وأما عمرو بن عبيد ، فقال النسائي : « متروك » . وقال حميد : « كان يكذب على الحسن » . وقال ابن معين : « لا يكتب حديثه » . قال الحافظ في « التلخيص » (١ / ٢٤٥) : « عمرو بن عبيد ، رأس القدرية ، ولا يقوم بحديثه حجة » ا.هـ . فاقترانها لا يعطى الحديث قوة . والحسن البصري ، صحح أحمد وأبو حاتم سماعه من أنس ، كما في « المراسيل » (٤٥ ، ٤٦) ولكنه مدلسٌ وقد عنعنه .

٢ — قتادة ، عنه . أخرجه البيهقي من طريق خليل بن دلج ، عن قتادة ، عن أنس رضي الله عنه قال : صليت خلف رسول الله ﷺ — فقتت ، وخلف عمر فقتت ، وخلف عثمان فقتت فتعقبه ابن التركي بقوله ، ويزعم ما قال : « قلت : يُحتاج أن ينظر في أمر خليل ، وهل يصلح أن يستشهد به أم لا ؟! فإن ابن حنبل ، وابن معين والدارقطني ضعفوه وقال ابن معين مرة : « ليس بشيء » وقال النسائي : « ليس بثقة » ولم يُخرج له أحد الستة . وفي « الميزان » عدّه الدارقطني من المتروكين . ثم إن المستغرب من حديث أنس المتقدم قوله : « مازال يقنت في صلاة الغداة حتى فارق الدنيا » وليس ذلك في حديث خليل ، وإنما فيه أنه عليه السلام قنت . وذلك معروف . وإنما المستغرب دوامه حتى فارق الدنيا . فعلى تقدير صلاحية خليل للاستشهاد به كيف يشهد حديثه لحديث أنس » ا.هـ .

قُلْتُ : فهذا مأوهم البيهقي أن له : « شواهد » !! وليس إلا ما ذكرته .

وهناك طريق آخر عن أنس . أخرجه الخطيب في « كتاب القنوت » عن طريق دينار بن عبد الله ، خادم أنس ، عن أنس قال : مازال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقنت في صلاة الصبح حتى مات . ذكره في « نصب الراية » (٢ / ١٣٦) وقال : « قال — يعني ابن الجوزي يردُّ على الخطيب — =

= وسكوته عن القدح في هذا الحديث ، واحتجاجه به فواحة عظيمة . وعصبية باردة ، وقلة دين !! لأنه يعلم أنه باطل . قال ابن حبان : دينار يروى عن أنس آثاراً موضوعة ، لا يعمل ذكرها في الكتب إلا على سبيل القدح فيه . فواعجباً للخطيب !! أما سمع في « الصحيح » [بل رواه مسلم في « المقدمة » فينبغي التقييد] : « من حدث عنى حديثاً وهو يرى أنه كذب ، فهو أحد الكاذبين » ؟! وهل مثله إلا كمثل من أنفق بهرجاً ودلسه ؟! فإن أكثر الناس لا يعرفون الصحيح من السقيم ، وإنما يظهر ذلك للنقاد . فإذا أورد الحديث محدث ، واحتج به حافظ لم يقع في النفوس إلا أنه صحيح ، ولكن عصبية !! ومن نظر في كتابه الذي صنفه في « القنوت » ... واحتجاجه بالأحاديث التي يعلم بطلانها اطلع على فرط عصبية ، وقلة دينه . ا.هـ .

قُلْتُ : يرحمك الله يا ابن الجوزي!! ويأى الله إلا أن يرتد السهم على المتجنى !! فإن لك المكيال الأوفى في كل ماوجهته للخطيب . فإن كنت ترى أن ذكر الحديث الموضوع أو غيره مما لا يحتاج به ، من غير تنبيه على علته عصبية ورقة في الدين ، فأنت من أكثر الناس ارتكاباً لهذا ، غير أنا لانتهمك بركة الدين ، ونسأل الله لنا ولك المغفرة ، وقد عاب عليك العلماء أنك تخرج الأحاديث الموضوعية من كتب الناس ، ثم تحشرها في كتبك ، وحسبك مثلاً منها كتاب « تلبس إبليس » . ثم قولك : « واحتجاجه بالأحاديث التي يعلم بطلانها » ، من أدراك أنها باطلة من وجهة نظر الخطيب ؟! ، ثم هب أنها باطلة ، فإن الخطيب قد ساق سنده وهذا مما يُرى عهدته من التهمة ، ومن عادة العلماء أنهم إذا صنفوا في مسألة فإنهم يجمعون كل مايقع تحت أيديهم من روايات حتى ولو كانت باطلة ، ليعنى الواقف على الكتاب عن محاولة البحث عن الطرق التي غابت ، لعل فيها مايمكن أن يُحتج به ، أيلام الخطيب على هذا الجهد المشكور ، فضلاً عن أن يتهم بأنه رقيق الدين !!؟ فواغوثاه بالله عز وجل ! إذا محاسنى اللاق أدل بها ، عُدَّتْ ذنوباً ، قفل لي : كيف أعتذر !!؟

وبالجمل ، فليس في شيء من الطرق عن أنس ، مايمكن للبهيمى أو غيره أن يتشبه به . فالصواب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن من عاداته المدوامة على القنوت في صلاة الصبح ، فليت الشافعية يقفون على ماصح من الحديث في هذه المسألة ، وكنت قديماً سألت شيخنا محمد نجيب المطيعي رحمه الله تعالى — وهو شافعي — عن رجل تعمد ترك القنوت في صلاة الصبح ؟! فقال لي : تبطل صلاته ، وكذلك إن تعمد البكاء . وإن نسي القنوت يسجد للسهو . !! فانظر يرحمك الله إلى هذه الفتوى ، وإلى ما فيها من الخطأ ، مع أن الزيلعي ساق حديثاً في « نصب الراية » (٢ / ١٣٠) وعزاه لابن حبان من طريق إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقنت في صلاة الصبح إلا أن يدعو لقوم ، أو على قوم . ثم نقل عن ابن عبد الهادي أنه قال : « سنده صحيح » . وقال الحافظ في « الدراية » (١ / ١٩٥) : « ويؤخذ من جميع الأخبار أنه — ﷺ — كان لا يقنت إلا في النوازل ، وقد جاء ذلك صريحاً ، فعند ابن حبان عن أبي هريرة فذكره ، ثم قال : وعند ابن خزيمة عن أنس مثله ، وإسناده كل منهما صحيح » . ا.هـ . فهذا يدل على نكارة الحديث . وراجع بحث ابن القيم في « الزاد » (١ / ٢٧٧ — ٢٨٥) فقد استدلل هناك بدلائل قوية ، وقد ذكرت قوله ، وقول غيره من أهل العلم — مع الترجيح بالأدلة العلمية — في « بذل الإحسان » (١٠٨٣) . يسر الله إتمامه بخير .

٢٢ - « لَا يُبْلَغُنِي أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِي عَنْ أَحَدٍ شَيْئًا ، فَإِنِّي أُحِبُّ أَنْ أُخْرَجَ إِلَيْكُمْ وَأَنَا سَلِيمُ الصَّدْرِ » .

٢٣ - « لَا تَنْظُرُوا فِي صَعْرِ الذَّنْبِ ، وَلَكِنْ انظُرُوا عَلَى مَنْ اجْتَرَأْتُمْ » .

٢٤ - « رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا أَصْلَحَ مِنْ لِسَانِهِ » .

٢٢ - ضَعِيفٌ .

أخرجه أبو داود (١٣ / ٢٠٦ - عون) ، والترمذي (٣٨٩٧) ، وأحمد (١ / ٣٩٦) ، وأبو الشيخ في « أخلاق النبي » (١ / ٢ / ٥٠) ، وفي « التويخ » (رقم ١٤٥) ، والبخاري في « الكبير » (٢ / ١ / ٣٩٤) ، والخطيب في « التاريخ » (١١ / ١٠) ، وفي « التلخيص » (٢ / ٦٠٤) ، وابن عدى (١ / ٢٧٥ - ٢٧٦) ، وأبو زرعة الدمشقي ، في تاريخه (٢ / ٦٧٦) ، والبيهقي (٨ / ١٦٧ ، ١٦٦) ، والبعثي في « شرح السنة » (١٣ / ١٤٨) من طريق الوليد بن أبي هشام ، عن زيد بن أبي زائدة ، عن ابن مسعود ، فذكره مرفوعًا . قال الترمذي : « هذا حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه » .

قُلْتُ : وَعَلْتُهُ الْوَلِيدُ هَذَا ؛ فَقَدْ تَرَجَمَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي « الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ » (٤ / ٢ / ٢٠) وَحَكَى عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ : « لَيْسَ بِالمَشْهُورِ » . وَقَالَ الحَافِظُ : « مُسْتَوْر » . وَقَدْ تَفَرَّدَ بِالحَدِيثِ فِيمَا أَعْلَمَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . ثُمَّ رَأَيْتُ الخَطِيبَ رَوَى الحَدِيثَ فِي « التَّلْخِيسِ » (٦٠٤ / ٢) مِنْ هَذَا الوَجْهِ مَطْوَلًا وَقَالَ : « لِأَعْلَمَ رَوَى عَنْ زَائِدَةَ سِوَى هَذَا الحَدِيثِ » .

وَقَعَ فِي كِتَابِ « أَخْلاقِ النَّبِيِّ » : الْوَلِيدُ بْنُ أَبِي هَاشِمٍ « وَالصَّوَابُ » ... هِشَامٌ .

٢٣ - مَوْضُوعٌ .

أخرجه ابن عدى في « الكامل » (٦ / ٢١٧٧) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٦ / ٧٨) من طريق محمد بن إسحق العكاشي ، حدثني الأوزاعي ، حدثني حسان بن عطية ، قال : سمعتُ أبا كبشة يقول : سمعت عمرو بن العاص ... فذكره مرفوعًا . قال أبو نعيم : « غريبٌ من حديث الأوزاعي عن حسان ، تفرد برفعه محمد بن إسحق ، وفيه ضعف ، ومشهوره من قبل بلال بن سعد » .

قُلْتُ : تَسَامَى أَبُو نَعِيمٍ فِي حَالِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ، وَقَدْ كَذَبَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَأَبُو حَاتِمٍ ، وَرَمَاهُ ابْنُ حِبَانَ وَالدَّارَقُطْنِيُّ بِوَضْعِ الحَدِيثِ . وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . أَخْرَجَهُ العَقِيلِيُّ فِي « الضَّعْفَاءِ » (ق ١٧٦ / ٢) مِنْ طَرِيقِ غَالِبِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ مَجَاهِدٍ ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو مَرْفُوعًا : « لِأَنْتَظِرُ إِلَى صَغْرِ الخَطِيبَةِ ، وَلَكِنْ أَنْتَظِرُ إِلَى مَنْ عَصَيْتُ » .

قُلْتُ : وَسَنَدُهُ وَاهٍ . وَآفَتُهُ غَالِبٌ هَذَا . قَالَ البَخَارِيُّ فِي « الكَبِيرِ » (٤ / ١ / ١٠١) : « مِنْكَرِ الحَدِيثِ » . وَقَالَ العَقِيلِيُّ : « لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ مُسْنَدٌ ، وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ ، وَلَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ . وَإِنَّمَا يَرَوِي هَذَا عَنْ بِلَالِ بْنِ سَعْدٍ » . هـ . ثُمَّ رَوَاهُ عَنْ بِلَالِ بْنِ سَعْدٍ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ إِلَيْهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٢٤ - مَوْضُوعٌ .

أخرجه العَقِيلِيُّ (ق ١٧١ / ٢) ، وابن عدى في « الكامل » (٥ / ١٨٩١) من طريق عيسى =

٢٥ - « مَا نَحَلَّ وَالِدٌ وَلَدًا نُحْلًا ، أَفْضَلَ مِنْ أَدَبٍ حَسَنٍ » .

= ابن إبراهيم ، عن الحكم بن عبد الله الأيلي ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر قال : مرَّ عمرُ يقوم يرمون رشقًا ، فقال : بشس مارميتم . قالوا : نحن متعلمين يا أمير المؤمنين !! فقال : لذنبكم في لحنكم أشد عليّ من ذنبكم في رميكم !! سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : فذكره . قال ابن عدى : « هذا حديثٌ منكرٌ لا أعلم رواه عن الزهري غير الحكم الأيلي ، وهو منكر متروك الحديث . ولا يروى عن الحكم غير عيسى هذا » .

قُلْتُ : أما عيسى فإنه تالف . قال البخاري : « منكر الحديث » . يعني لا نحلُّ الرواية عنه كما هو مصطلحُهُ . وقال النسائي : « متروك الحديث » . وأما الحكم بن عبد الله ، فقد قال أحمد : « أحاديثُهُ كلها موضوعة » . وكذبهُ أبو حاتم وغيرُهُ . وقول عمر رضى الله عنه : « لذنبكم في لحنكم » . يقصد به أنهم لحنوا في كلامهم وأخطأوا إذ قالوا : « نحن متعلمين » !! والصواب أن يقولوا : « نحن متعلمون » . والله أعلم .

٢٥ - ضَعِيفٌ جَدًّا .

أخرجه الترمذى (١٩٥٢) ، وأحمد (٧٧ / ٤) ، والبخاري في « الكبير » (١ / ١ / ٤٢٢) وابن عدى (١٧٤٠ / ٥) والعقيلي في « الضعفاء » (٣٠٨ / ٣) ، والحاكم (٢٦٣ / ٤) ، والبيهقي (١٨ / ٢) ، والخطيب في « الموضح » (٣١٦ / ٢) وفي « التلخيص » (٦٧٥ - ٦٧٦ / ٢) ، والقضاعي في « مسند الشهاب » (١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧) ، من طريق عامر بن أبى عامر الخزاز ، حدثنا أيوب بن موسى ، عن أبيه ، عن جدّه مرفوعًا فذكره . قال الترمذى : « هذا حديثٌ غريبٌ لانعرفه إلا من حديث عامر بن أبى عامر الخزاز ... وهذا عندي حديثٌ مرسلٌ » . أما الحاكم فقال : « صحيحُ الإسناد ، ولم يُخرجاه » !! فتعقبه الذهبي بقوله : « بل مرسلٌ ضعيفٌ ، وفي إسناده عامر ابن صالح ، وإياه » .

قُلْتُ : وهذا الحديث ضعيفٌ جدًّا ، وله ثلاثةُ علل :

● الأولى : عامر بن أبى عامر الخزاز . ضعفه أبو داود في رواية ، وقال ابن معين : « ليس بشيء » . وقال العقيلي : « لا يتابع على حديثه ، ولا يُعرف إلا به ورأيته في كتاب محمد بن مسلم ابن وارة ، أخرجه إلى ابنه بالرى : سألتُ أبا الوليد عن عامر بن أبى عامر الخزاز فقال : كُتِبَ عنه حديثُ أيوب بن موسى ، عن أبيه ، عن جدّه ، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « ما نحلَّ ... الحديث » ، فبينما نحن عنده يومًا إذ قال : حدثنا عطاء بن أبى رباح ، أو سعيد بن عطاء بن أبى رباح ، وسئل عن كذا وكذا . فقلْتُ : في سنة كم ؟ قال : في سنة أربع وعشرين . قلنا : فإن عطاء توفي في سنة بضع عشرة » اهـ . فعلق الذهبي على هذه الحكاية بقوله : « إن كان تعمد ، فهو كذاب ، وإن كان شُبّه له بعطاء بن السائب ، فهو متروكٌ لا يعي » .

٢٦ — « إِنَّ اللَّهَ — عَزَّ وَجَلَّ — لَيَنْفَعُ الْعَبْدَ بِالذَّنْبِ يُدْنِيهِ » .

● الثانية : الإرسال . قال البخاري : « مرسل ، ولم يصح سماع جده من النبي ﷺ » . قُلْتُ : وجدُّ أيوب هو عمرو بن سعيد بن العاص . قال الحافظ في « الإصابة » (٥ / ٢٩٤) : « تابعي ... وقال ابن عساکر في « تاريخ دمشق » : يقال إنه رأى النبي — ﷺ . وتبعه عبد الغني والمزي ، وهو من الخمال المقطوع ببطلانه ، فإن أباه سعيدًا كان له عند موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثمان سنين أو نحوها ، فكيف يولد له قبل عمرو ، سنة سبعين من الهجرة !؟ » .

● الثالثة : موسى بن عمرو . لم يرو عنه سوى ولده أيوب ، ووثقه ابن حبان . فهو إلى الجهالة أقرب . وله شاهدٌ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٤ / ٢٢٨) من طريق مهدي بن هلال ، قال : حدثنا هشام بن حسان ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة مرفوعًا به . قُلْتُ : وسندهُ ساقط . ومهدي بن هلال ، كذبه ابن معين وغيره . قال العقيلي : « وهذا الحديث ليس بمحفوظ ، من حديث هشام بن حسان ، وإنما يُعرف هذا الحديث من رواية عامر [في « المطبوعة » : « عاصم » وهو خطأ .] بن أبي عامر الخزاز عن أيوب بن موسى ، عن أبيه ، عن جده . وليس الحديث بثابت عن النبي — ﷺ ، وفيه أيضًا مقال » .

وله شاهدٌ من حديث ابن عمر ، رضي الله عنهما . أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ١٢ / رقم ١٣٢٣٤) ، وابن عدي في « الكامل » (٦ / ٢٢١٧) من طريق محمد بن عبد الله بن حفص بن هشام بن زيد ، ثنا محمد بن موسى السعدي ، عن عمرو بن دينار ، عن سالم بن عبد الله عن أبيه مرفوعًا : « ماورث والدٌ والدًا خيرًا من أدب حسن » . قال ابن عدي : « هذا الحديث بهذا الإسناد منكر » .

قُلْتُ : وعمرو بن دينار هو قهرمان آل الزبير ، لينة ابن عدي وقال الهيثمي (٨ / ١٥٩) : « متروك » .

٢٦ — ضَعِيفٌ .

أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (ق ٢١٨ / ١) من طريق مضر بن نوح السلمى . قال : حدثنا عبد العزيز بن أبي رواد ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعًا ... فذكره .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ . ومضر بن نوح ، قال الذهبي : « فيه جهالة » . وقال العقيلي : « مضر ابن نوح ، عن عبد العزيز بن أبي رواد ، لا يعرف بالنقل ، وحديثه غير محفوظ » . وأقره الحافظ العراقي في « المغني » (٤ / ١٤) ، وعزا الحديث إلى ابن أبي الدنيا في « كتاب التوبة » .

ولكن للحديث شاهدٌ من حديث أبي هريرة ، رضي الله عنه . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٦ / ١٧٦ ، ٢٧٥) من طريق عيسى بن خالد الجاني ، ثنا صالح المري ، عن هشام بن حسان ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة مرفوعًا : « إن العبد ليعمل الذنب ، فإذا ذكره أحزنه ، فإذا نظر =

٢٧ — « كَفَّارَةُ الذَّنْبِ النَّدَامَةُ ، وَلَوْ لَمْ تُذْنِبُوا ، لَأَتَى اللَّهُ — عَزَّ وَجَلَّ — بِقَوْمٍ يُذْنِبُونَ ، فَيَغْفِرُ لَهُمْ . »

= الله إليه وقد أحزنه ، غفر له ماصنع ، قبل أن يأخذ في كفرته ، بلا صلاة ولاصيام . قال أبو نعيم : « غريبٌ من حديث هشام ، وصالح . لم نكتبه إلا من حديث عيسى . »

قُلْتُ : أما عيسى ، فقد ترجمه ابنُ أبي حاتم في « الجرح » (٣ / ١ / ٢٧٥) وحكى عن أبيه أنه قال : « لآبَاسٌ بحديثه ، محلُّه الصدق . ولكن آفة الإسناد هي صالح المري ؛ قال المحافظ العراقي في « المغني » (٤ / ١٤) : « رجلٌ صالحٌ ، لكنه مُضَعَّفٌ في الحديث . » وشاهد آخر من مرسل الحسن البصري ، رحمه الله . أخرج ابنُ المبارك (١٦٢) ، وأحمد (٣٩٦ — ٣٩٧) كلاهما في « الزهد » ، من طريق المبارك بن فضالة ، عن الحسن قال : فذكره مرسلًا بنحوه . قُلْتُ : وهذا مع كونه من مراسيل الحسن ، التي هي شبه الريح ، فإن المبارك بن فضالة يُضَعَّفُ في الحديث ، ومع ضعفه كان مدلسًا كما قال أحمد وأبو داود . والله أعلم .

٢٧ — ضَعِيفٌ بهذا السياق .

أخرجه أحمد (١ / ٢٨٩) ، والطبراني في « الكبير » (ج ١٢ / رقم ١٢٧٩٥) ، وفي « الأوسط » (٤٦٠ — مجمع البحرين) ، والبيهقي في « الشعب » — كما في « المغني » (٤ / ١٤) للعراق — ، والقضاعي في « مسند الشهاب » (رقم ٧٧) من طريق يحيى بن عمرو بن مالك التكري ، عن أبيه ، عن أبي الجوزاء ، عن ابن عباس ، فذكره مرفوعًا .

قُلْتُ : وسنُّه ضعيفٌ . ويحيى بن عمرو ضعفه ابن معين ، وأبو زرعة ، وأبو داود ، والنسائي وغيرهم ، بل رماه حماد بن زيد بالكذب ، فيما قيل . وأورد له الذهبيُّ هذا الحديث من مناكبه . وقال ابن عدى في « الكامل » (٦ / ٢٣٧٩) : « حديثٌ غير محفوظ . » قُلْتُ : والشطر الثاني من الحديث صحيحٌ ، أخرجه مسلم وغيره من حديث أبي أيوب الأنصاري مرفوعًا : « لولا أنكم تذنبون ، لخلق الله خلقًا يذنبون ، فيغفر لهم . » أخرجه مسلم (٩ / ٢٧٤٨) ، والترمذي (٢٥٢٦) ، وأحمد (٤١٤ / ٥) وللحديث شواهد أخرى فانظرها في « الصحيحة » (٩٦٧ — ٩٧٠) . ويُغنى عن الشطر الأول منه ، قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « الندم توبة . » وهو حديث صحيحٌ . أخرجه ابن ماجه (٤٢٥٢) ، وأحمد (٣٧٦ ، ٤٢٣ ، ٤٣٣) ، والبخاري في « الكبير » (٢ / ١ / ٣٧٤) ، والحميدي (١٠٥) ، والحاكم (٤ / ٢٤٣) ، والطبراني في « الصغير » (١ / ٦٦ — ٦٧) ، والإسماعيلي في « معجمه » (ج ٣ / ق ١٣٧ / ١) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٨ / ٣١٢) ، والخطيب في « الموضح » (١ / ٢٤٨ — ٢٥٠) ، والبقوي في « شرح السنَّة » (٥ / ٩١) من حديث ابن مسعود وقد اختلف في سنده ، وفي تسمية بعض رواته ، وقد أشيعت الكلام عليه في « مسيس الحاجة إلى تقريب سنن ابن ماجه » (٤٢٥٢) . وله شاهد من حديث أنس . أخرجه البزار (ج ٤ / رقم ٣٢٣٩) ، والحاكم ، والبيهقي في « الشعب » وسنُّه لآبَاسٌ به في =

٢٨ - « إِذَا رَأَيْتَ أُمَّتِي تَهَابُ الظَّالِمَ ، أَنْ تَقُولَ لَهُ : أَنْتَ ظَالِمٌ ، فَقَدْ تُودِّعُ مِنْهُمْ » .

= الشواهد . وشاهد آخر من حديث جابر ، أخرجه الطبراني في « الأوسط » (ج ١ / رقم ١٠١) وفي سننه ابن لهيعة ، وعن عنة أبي الزبير . وشاهد من حديث أبي بن كعب ، أخرجه الإسماعيلي ، في « معجمه » (ج ١ / ق ٤٧ / ٢) . ومن حديث وائل بن حجر ، أخرجه الإسماعيلي : أيضاً (ج ٢ / ق ٦٢ / ٢) . وآخر من حديث أبي هريرة ، عند الطبراني في « الصغير » رقم (١٨٦) .

٢٨ - ضعيف

أخرجه أحمد (٢ / ١٦٣ ، ١٩٠) ، والبيزار (ج ٤ / رقم ٣٣٠٣) ، والعقيلي في « الضعفاء » (ق ٢٢٠ / ١ - ٢) ، وأبو عدي في « الكامل » (٣ / ١٢٦٧ ، ١٢٧٦) ، والحاكم (٤ / ٩٦) ، والشجري في « الأمالي » (٢ / ٢٣٠ - ٢٣١) من طريق الحسن بن عمرو ، عن أبي الزبير ، عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً . ورواه عن الحسن بن عمرو جماعة منهم سفيان الثوري ، وعبد الرحمن ابن محمد المحاربي ، وعبد الله بن نمير . ووقع عند العقيلي : « ... سفيان بن هارون البرجمي ، عن الحسن ابن عمرو الفقيمي ، عن أبي الزبير قال : سمعتُ عبد الله بن عمرو » .

قلتُ : أما سفيان بن هارون البرجمي ، فلا أدري من هو ، والصواب أنه سفيان الثوري ، فإن أبا نعيم ، الفضل بن دكين الراوي عنه مكثر عن الثوري . وفي ترجمة الحسن بن عمرو ، يروي عنه سفيان الثوري . وأما قولُ أبي الزبير : سمعتُ عبد الله بن عمرو ، فلا أدري أهدأ خطأً من بعض الرواة ، أم من الناسخين؟ وذلك أن أبا الزبير لم يلق عبد الله بن عمرو كما صرح بذلك أبو معين ، وأبو حاتم على مافي « المراسيل » (ص - ١٩٣) . ولما سمع ابن معين هذا الحديث قال : « لم يسمع أبو الزبير من عبد الله بن عمرو ، ولم يره » . رواه أبو عدي في « الكامل » (٦ / ٢١٣٥) عن يحيى . وقد اختلف على الحسن بن عمرو فيه . فأخرجه البيزار (ج ٤ / رقم ٣٣٠٢) ، والعقيلي (ق ٢٢٠ / ١) من طريقين عن الحسن بن عمرو ، عن مجاهد ، عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً . وقد رواه عن الحسن ، النضر بن إسماعيل عند العقيلي ، وعبيد الله بن عبد الله الربيعي ، عند البيزار . وقد رجح البيزار والعقيلي رواية سفيان ومن معه على هذه الرواية ، وهو ظاهر . والنضر بن إسماعيل يُضعف من قبل حفظه ، وقد تقدم بيان حاله في الحديث رقم (١٦) . وعبيد الله بن عبد الله الربيعي لم أعرفه الآن . فرواية أبي الزبير ، عن عبد الله بن عمرو هي المحفوظة . وقد اختلف على أبي الزبير فيه . فرواه أبو شهاب الحناط ، ثنا الحسن بن عمرو ، عن أبي الزبير ، عن عمرو بن شعيب ، عن عبد الله بن عمرو . أخرجه أبو عدي في « الكامل » (٦ / ٢١٣٥) . وعمرو بن شعيب لم يلق عبد الله بن عمرو ، وأظن أن الوهم في جعل « عمرو بن شعيب » بين أبي الزبير وعبد الله بن عمرو هو من أبي شهاب الحناط واسمه عبد ربه بن نافع ، فقد ذكروا أنه كان يخطئ ، لاسيما وقد خولف كما يظهر من البحث . وخالقهم جميعاً سنان بن هارون ، فرواه عن الحسن بن عمرو ، عن أبي الزبير ، عن جابر فذكره مرفوعاً . فنجعله من « مسند جابر » . أخرجه أبو عدي (٣ / ١٢٧٦) وقال : « وهذا لانعرفه إلا من حديث سنان ، وأبو الزبير لا يروي هذا عن جابر ، إنما يرويه عن عبد الله بن عمرو » ا.هـ . =

= قُلْتُ : وسان بن هارون ضعيف .

وبالجمله ، فلا يصح من هذه الطرق غير الطريق الأولى ، والتي رواها أحمد وغيره ، وهي مع ذلك منقطعة كما قدمت : والله أعلم .

٢٩ - مَوْضُوعٌ .

وقد ورد من حديث أبي هريرة ، وجابر ، وأنس ، وعائشة رضی الله عنهم . وكل الطرق ساقها ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ١٦٧ - ١٧٠) ، ونقدها . فتعقبه السيوطي في « اللآلئ » (١ / ١٢٢ - ١٢٣) على عاداته بما لا طائل تحته وقال : « الأشبه أنه ضعيف لاموضوع ، وأصلح طريقه طريق رشدين وطريق أبي الربيع السمان ، واسمه أشعث بن سعيد ، روى له الترمذي وابن ماجه الخ » .

قُلْتُ : فننظر في خير الطرق عند السيوطي ، ثم نحكم على الباقي من خلال التحقيق .

أما طريق رشدين فقد أخرجه ابن عدى في « الكامل » (١٠١١ / ٣) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ١٦٨) من طريق أبي صالح ، حدثني رشدين عن عقيل ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً . فذكره . وإسناده ضعيف جداً . ورشدين بن سعد ضعفه أحمد وابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم ، والساجي ، وابن قانع ، والدارقطني ، وغيرهم ، وتركه النسائي . أما قول السيوطي في « اللآلئ » (١ / ١٢٢) : « ورشدين لم ينته حاله إلى أن يحكم على حديثه بالوضع » اهـ . قُلْتُ : ولا يخفى مافي كلام السيوطي من الخلل ، وهل لا يحكم بالوضع إلا على حديث الكذاب وحده؟! والذي يتدبر صنيعه في « اللآلئ » يجده يستلزم في الغالب أن يوجد في السند كذاب حتى يحكم على الحديث بالوضع ، وليس بلازم كما هو معروف ، بل الثقة قد يروى الحديث الموضوع ، يُشبهه له . والله أعلم . وأبو صالح ، هو عبد الله بن صالح كاتب الليث ، أدركته غفلة الصالحين ، فكثرت المناكير في حديثه . ولذا قال ابن عدى : « هذا الحديث منكر بهذا الإسناد . وهو غير محفوظ » . وقال الشيخ العلامة ، ذهبى العصر ، المعلمي اليماني رحمه الله تعالى في تعليقه على « الفوائد المجموعة » (٤٧٥) للشوكاني : « إذا كان مثل هذا الخبر ، فإن متنه منكر ، وكذلك سنده ، إذ تفرد به رشدين ، عن عقيل ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً ، ولو تفرد بمثل هذا ثقة ، لقالوا : باطل ، واعتدروا بأنه أدخل ، أو نحو ذلك ، مع أنه من رواية أبي صالح عنه ، وحال أبي صالح معروفة ... » اهـ .

أما طريق أبي الربيع السمان ، فقد : أخرجه ابن عدى (١ / ٣٦٨) ، ومن طريقه ابن الجوزي (١ / ١٦٩) ، وابن السني ، وأبو نعيم ، كلاهما في « الطب » ، وأبو يعلى في « مسنده » ، والطبراني في « الأوسط » من طرق عن أبي الربيع السمان ، حدثنا هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة مرفوعاً =

٣٠ - « إِذَا طَنَّتْ أُذُنُ أَحَدِكُمْ فَلْيَذْكَرْنِي ، وَلْيُصَلِّ عَلَيَّ ، وَلْيَقُلْ : ذَكَرَ
اللهَ مِنْ ذِكْرِي بِخَيْرٍ » .

= به . قال ابنُ عدى : « قال لنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز : هذا الحديث عندي باطل » .
قُلْتُ : وأبو الربيع السمان ، اسمه أشعث بن سعيد البصرى . كذبه هشيم . وقال ابن معين : « ليس
بثقة » . وتركه الفلاس ، والدارقطنى ، وعلى بن الجنييد . والكلام فيه طويل . قال الدارقطنى : « روى
شعبة يوماً راکباً ، فقيل : إلى أين ؟ فقال : أذهب إلى أبى الربيع السمان ، أقول له : لا تكذب على
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ! »

وقال ابن عدى : « وهذا الحديث قد سرقه من أبى الربيع السمان جماعة من الضعفاء ، منهم نعيم بن
مورع ، ويعقوب بن الوليد الأودى ، ويحيى بن هاشم الغساني ، وغيرهم » . هـ . وطريق نعيم بن
مورع ، أخرجه العقيلي (ق ٢٢٠ / ٢) ، وابنُ عدى في « الكامل » (٧ / ٢٤٨١) ، وابن الجوزى
(١ / ١٧٠) عنه ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة . ونعيم هذا قال فيه البخارى : « منكر
الحديث » . وقال النسائى : « ليس بثقة » . ولذا قال ابن عدى : « هذا يُعرف بأبى الربيع السمان ،
وإن كان فيه ضعف ، سرقه منه نعيم هذا ... » .

وبالجملة : فإن هذين الطريقين هما خير الطرق باعتراف السيوطى نفسه ، وقد سقت لك مافيهما ،
فما بآلك بما غاب عنك ؟! والسيوطى رحمه الله متساع جداً فى تعقباته على ابن الجوزى . وكتابه
« اللآلئ » يحتاج إلى مراجعة دقيقة وتحقيق . فعسى أن يتيسر ذلك لى ، أو لأحد من الناس . والله
الموفق .

وقد حكم على الحديث بالبطلان يحيى بنُ معين ، والبعغوى . وقال ابنُ حبان : « هذا المتن لأصل
له » . وسئل أحمد بن حنبل عنه ، فقال : « ليس من ذا شيء » يعنى يصح . والله أعلم .

٣٠ - ضَعِيفٌ جِدًّا .

أخرجه الطبرانى فى « الصغير » (٢ / ١٢٠) والبخارى (ج ٤ / رقم ٣١٢٥) ، والعقيلي
(٤ / ٢٦١) ، وابن عدى (٦ / ٢٤٤٣) ، وابن الجوزى فى « الموضوعات » (٣ / ٧٦) ، من
طريق معمر بن محمد بن عبيد الله بن أبى رافع ، عن أبيه محمد ، عن أبيه عبيد الله ، عن أبى رافع
مرفوعاً به . قال الطبرانى : « لا يروى عن أبى رافع إلا بهذا الإسناد ، تفرد به معمر بن محمد » .

قُلْتُ : وهذا سندٌ واهٍ . ومعمر بن محمد ، قال فيه البخارى : « منكر الحديث » . وهذا جرحٌ
شديدٌ عنده . وقال العقيلي : « لا يتابع على حديثه ، ولا يعرف إلا به » . وأبوه محمد بن عبيد . قال
ابن معين فى « تاريخه » (٢ / ٥٢٩) : « ليس بشيء » . ونقل العقيلي عنه : « هو ولا ابنه معمر » .
وقال البخارى فى « التاريخ » (١ / ١ / ١٧١) : « منكر الحديث » . وكذا قال أبو حاتم وزاد :
« جِدًّا ، ذَاهِبٌ » . ولكن معمر لم يتفرد به ، بل تابعه حبان بن على ، حدثنا محمد بن عبيد الله =

= ابن أبي رافع به . أخرجه ابن السنني في « اليوم والليلة » (١٦٦) ، والخراطي في « المكارم » (٤٣٧) ، وابن حبان في « المجروحين » (٢ / ٢٥٠) وحبان هذا ضعيف عندهم . وتابعه أخوه مندل بن علي ، أخرجه الخراطي أيضًا ، ومندل أحسن حالًا من أخيه . وقد اختلف على محمد بن عبيد الله بن أبي رافع فيه : فرواه مرة عن أبيه ، كما مرّ في الوجه السابق . ومرة يرويه عن أخيه عبد الله بن عبيد الله . أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ١ / رقم ٩٥٨) ، وابن عدى (٦ / ٢١٢٦) . وعبد الله روى له مسلم والنسائي حديثًا واحدًا ، ووثقه ابن حبان . ولكن تبقى الآفة ، وهي محمد ابن عبيد الله بن أبي رافع . ولذا قال العقيلي (ق ١٩٧ / ٢) . « ليس له أصل » . يعني الحديث .

ومما يتعجب منه حقًا قولُ الحافظ الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ١٣٨) : « رواه الطبراني في الثلاثة ... وإسناد الطبراني في الكبير حسن » !! فهذه غفلةٌ من الهيثمي رحمه الله — وكَم له من مثلها — عن حال محمد بن عبيد الله — فإنه متروك . وأضعف منه قول السيوطي في « اللآلئ » متعقبًا ابن الجوزي : « محمد بن عبيد الله بن أبي رافع من رجال ابن ماجه ، ولم يُتهم بكذب » . اهـ . وقد أقر الحافظ ابن حجر بأنه متهم كما قال ابن عَرَّاق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ٢٩٣) . ثم سعى ابن عَرَّاق إلى تقوية الحديث بما لا طائل تحته ، فقال : « احتج به النووي في « الأذكار » لاستحباب ذلك عند طنين الأذن ، فهو عنده ضعيف لا موضوع . وذكره ابن الجزري في « الحصن الحصين » وقد قال في أوله : أرجو أن يكون جميع ما فيه صحيحًا ، ويؤيده أن ابن خزيمة أخرجه في « صحيحه » وهو عجب ، فإن الحديث ليس على شرط الصحيح ، والله تعالى أعلم » . اهـ . قلتُ : احتجاجه بصنيع النووي رحمه الله احتجاج ضعيف . والنووي نفسه رخص في الحكم على الحديث في « كتاب الأذكار » خلافًا لطريقته في « المجموع » . وأوقعه في غالب أحكامه اعتباره العمل بالضعيف في فضائل الأعمال ، خلافًا لأهل التحقيق من العلماء كما ذكرته في كتابي : « الظل الوريث في حكم العمل بالحديث الضعيف » . وابن الجزري على جلالاته لم يكن من أهل الفن ، ومع ذلك فهو لم يقطع بصحة كل ما في كتابه . وأما ابن خزيمة فلا نعلم هل أعلل الحديث أم لا؟! وحتى وإن لم يُعلمه فليس كل ما في « صحيح ابن خزيمة » يكون صحيحًا ، ولا حسنًا كما يعلمه من أدمن النظر في القسم المطبوع من « صحيحه » . والله الموفق .

٣١ - ضعيف جدًا .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ١ / رقم ٥١٧) ، وابن عدى في « الكامل » (ق ٢ / ٢٧٤) من طريق يونس بن أبي إسحق ، حدثني ابني عيسى ، عن عبيد الله بن أبي حميد ، عن أبي المليلح ، عن أبيه أسامة بن عمير مرفوعًا . قال الهيثمي (٥ / ١١٩) : « فيه عبيد الله بن أبي حميد ، وهو متروك » .

قلتُ : وقد اختلف على أبي المليلح فيه . فأخرجه الخطيب (١١ / ٣٩٤) ، ومن طريقه ابن =

٣٢ - « خلق الله ألف أمة ، منها ستائة في البحر ، وأربعمائة في البر . فأول شيء يهلك من هذه الأمة الجراد ، فإذا هلكت ، تابعت مثل النظام إذا قطع سلكه .. » .

= الجوزى في « الموضوعات » (٣ / ٤٥) من طريق سعيد بن سلام ، ثنا عبيد الله بن أبي حميد ، عن أبي المليح ، عن ابن عباس مرفوعاً . فجعله من « مسند ابن عباس » . قال ابن الجوزى : « هذا حديث لا يصح ، قال أحمد بن حنبل : سعيد بن سلام كذاب ، كذاب ... » . ولكنه لم يتفرد به . فأخرجه البزار (٣ / ٣٦٢) ، وأبو الشيخ في « الأمثال » (٢٤٨) ، عن عتاب بن حرب . والحاكم (٤ / ١٩٣) عن أبي الوليد ، كلاهما عن عبيد الله بن أبي حميد ، عن أبي المليح ، عن ابن عباس مرفوعاً . قال البزار : « لانعلم له طريقاً عن ابن عباس إلا هذا ، واختلف فيه عن أبي المليح . فرواه عيسى بن يونس ، عن عبيد الله بن أبي حميد ، عن أبي المليح ، عن أبيه . وإنما أرى الاختلاف من عبيد الله ، لأنه لم يكن حافظاً » . قلت : وقوله : « لانعلم له طريقاً عن ابن عباس إلا هذا » متعقب بما أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ١٢ / رقم ١٢٩٤٦) قال : حدثنا محمد بن صالح بن الوليد النرسي ، ثنا هلال بن بشر ، ثنا عمران بن تمام ، عن أبي حمزة ، عن ابن عباس مرفوعاً . فذكره بلفظه . قال الهيثمي (١١٩ / ٥) : « فيه عمران بن تمام ، ضعفه أبو حاتم بحديث غير هذا ، وبقية رجاله ثقات » . ونقل الأخ حمدى السلفي في تعليقه على « المعجم » أن شيخنا حافظ الوقت الألباني ، حفظه الله نشر مقالاً في « مجلة المسلمون » (ص ٨٠ عدد ٩ ج ٦) وقال : « لم أجد لشيخ الطبراني ترجمة فيما لدى من كتب الرجال » . هـ . فهذا طريق ضعيف أيضاً . فلا يتعجب حينئذ من قول الحاكم في طريق ابن عباس السابق « إسناده صحيح » !! فإن للحاكم أوهاماً كثيرة في « المستدرک » يعرفها من أدمن النظر فيه ، ويتبعه الذهبي كثيراً . ولكنه تعقبه في هذا الحديث بقوله : « عبيد الله تركه أحمد » . وقال الحافظ في « الفتح » (١٠ / ٢٧٣) : « أخرجه الطبراني ، والترمذي في « العلل المفرد » ، وضعفه البخاري . وقد صححه الحاكم فلم يُصب » . هـ . وقد حاول السيوطي في « اللآلئ » - كما هو دأبه - أن يتعقب ابن الجوزي ، فلم يُصب في بحثه . وأورد للحديث شواهد ليس فيها محلّ الشاهد المتنازع عليه ، ومع ذلك فليس فيها شيء يصحُّ . وانظر لذلك « تنزيه الشريعة » (٢ / ٢٧١ - ٢٧٢) لابن عَرّاق . والله أعلم .

٣٢ - موضوع .

أخرجه أبو يعلى - كما في « اللآلئ » (١ / ٨١) ، و« المطالب » (٢٣٣٩) - وابن عدى (٥ / ١٩٩٠ ، ٦ / ٢٢٤٩) ، والدولابي في « الكنى » (٢ / ٢٥) ، وابن حبان في « المجروحين » (٢ / ٢٥٦ - ٢٥٧) ، وابن أبي عاصم في « الأوائل » (ق ١٣ / ١ - ٢) ، وأبو الشيخ في « العظمة » ، والبيهقي في « الشعب » - كما في « اللآلئ » (١ / ٨٢) - وكذا الحكيم الترمذي =

= في « نوادر الأصول » — كما في « تنزيه الشريعة » (١ / ١٩٠) — من طرق عن عبيد بن واقد ، حدثنا محمد بن عيسى بن كيسان الهذلي ، ثنا محمد بن المنكدر ، عن جابر بن عبد الله الأنصاري رضى الله عنهما قال : « قلَّ الجراد في سنة من سننى عمر التى وُلِّ فيها ، فسأل عنه فلم يخبر بشيء . فاعتم لذلك . فأرسل راكمًا يضرب إلى كذا ، وآخر إلى الشام ، وآخر إلى العراق ، يسأل عن الجراد ، قال : فأتاه الراكب الذى من قبل اليمن بقبضة من جرادٍ فألقاها بين يديه ، فلما رأها قال : ... فذكره مرفوعًا . وأخرجه الخطيب (١١ / ٢١٧ — ٢١٨) من طريق عبيد بن واقد ، عن محمد بن عيسى ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر ، عن ابن عمر قال : ... فذكره . وأرى أن ذكر « ابن عمر » خطأ في هذا الإسناد ، فليس له ذكر في شيء من طرق الحديث ، وما يؤكد ذلك أن ابن الجوزى روى الحديث في « الموضوعات » (٣ / ١٣) من طريق الخطيب كرواية الجماعة . والله أعلم .

قلت : وهذا حديث موضوع لاشك فيه — كما قال ابن حبان رحمه الله تعالى — وعبيد بن واقد ، ضعفه أبو حاتم الرازى كما في « الجرح » (٣ / ١ / ٥) . ومحمد بن عيسى بن كيسان تناولوه قال البخارى في « التاريخ الكبير » (١ / ١ / ٢٠٤) . « منكر الحديث » . وضعفه الدارقطنى . وقال أبو زرعة الرازى : « لا يبغي أن يحدث عنه » . وقال ابن عدى : « أنكر على محمد بن عيسى هذا الحديث » . وقال الذهبى في « الميزان » (٣ / ٦٧٧) : « وثقه بعضهم .. » ، فركن السيوطى إلى هذا القول فقال في « اللآلئ » (١ / ٨٢) : « لم يُتهم محمد بن عيسى بكذب ، بل وثقه بعضهم فيما نقله الذهبى » . ومراد السيوطى من هذا أن يقول أن الحديث ضعيف لاموضوع . كما صرح بذلك في خاتمة كلامه .

ولم يُصب السيوطى رحمه الله في تسديد قوسه . كعادته في تعقباته لابن الجوزى — وذلك أن محمد ابن عيسى ساقط ، وعبارة البخارى فيه تفيد أنه لا تلحق الرواية عنه . وإذا كان الراوى من المقلين ومع ذلك فأحاديثه منكرة ، وتناوله النقاد ، فلا شك أنه تالف ، وحال محمد بن عيسى كذلك وأما التوثيق الذى نقله الذهبى عن بعضهم !! فلسنا نعتد به أمام الجرح المحقق الصادر من عدة أئمة ، ويظهر أنه توثيق واهن ولذا لم يصرح الذهبى بأسماء من وثق . والذى يتدبر صنيع السيوطى في « اللآلئ » يجده يستلزم أن يكون في الإسناد كذاب حتى يحكم على الحديث بالوضع ، وليس هذا بلازم لما هو معروف أن الثقة قد يروى الحديث الموضوع يُشبهه عليه ، واعتبار معنى المتن أمر ضرورى . لا يكاد السيوطى يلتفت إليه . والحكم بالوضع قد يكفى فيه غلبة الظن كما لا يخفى ، والله أعلم .

والحديث عزاه الهيثمى في « المجمع » (٧ / ٣٢٢) لأبى يعلى وقال : « فيه عبيد بن واقد القيسى ، وهو ضعيف » !! كذا قال !! وذهل عن حال محمد بن عيسى وهو شر منه وأضعف وكتاب الهيثمى يحتاج إلى مراجعة دقيقة لكثرة الأوهام فيه ، وكان الحافظ ابن حجر قد تعقبه في أوامه في « المجمع » قال الحافظ بعد أن أثنى على الهيثمى : « وبلغه أننى تتبعت أوامه في مجمع الزوائد فعاتبته ، فتركت ذلك إلى الآن ، رعاية له . » . فيالته تعقبه !!

٣٣ - « إِنَّ عُثْمَانَ أَوَّلَ مَنْ هَاجَرَ إِلَى اللَّهِ بِأَهْلِهِ بَعْدَ لُوطٍ » .

٣٣ - منكر .

أخرجه يعقوب بن سفيان في « المعرفة » (٢٥٥ / ٣) ، وابن أبي عاصم في « السنّة » (٥٩٦ / ٢) ، وفي « الأوائل » (ق ١ / ١٥) ، والطبراني في « الكبير » (٤٧٣ / ١ / ٤٧) ، والبيهقي في « الدلائل » - كما في « البداية والنهاية » (٦٦ / ٣) - وكذا أبو يعلى في « مسنده » ، وابن مردويه - كما في « الدر المنثور » (١٤٤ / ٥) - من طريق بشار بن موسى الخفاف ، ثنا الحسن ابن زياد ، إمام مسجد محمد بن واسع ، قال : سمعت قتادة يقول : ثنا النضر بن أنس ، عن أنس قال : خرج عثمان مهاجراً إلى أرض الحبشة ومعه ابنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فلما احتبس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خبرهم فكان يخرج فيتوكف عنهم الخبر ، فجاءته امرأة فأخبرته فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : صحبهما الله ، إن عثمان ... فذكره . قلتُ : وسنده ضعيف جداً . فأما بشار بن موسى فضعه الأثرون . قال ابن معين ، والنسائي : « ليس بثقة » . وزاد ابن معين : « من الدجالين ! وضعفه أبو زرعة ، وأبو داود ، وابن المديني ، وعمرو بن علي ، وقال البخاري : « منكر الحديث ، قد رأيتُه ، وكتبْتُ عنه ، وتركت حديثه » . وأما أحمد فكان حسن الرأي فيه ، وهذا لا يقدم على قول الجارحين وإن جتح إليه ابن عدى . والحسن بن زياد ليس هو اللؤلؤي الكذاب ، صاحب أبي حنيفة ، وإنما هو البرجمي ، قال الهيثمي في « المجمع » (٨١ / ٩) : « لم أعرفه » . وله شاهد من حديث أسماء بنت أبي بكر ، قالت : « كنت أحمل الطعام إلى أبي وهو مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالغار ، فاستأذنه عثمان في الهجرة ، فأذن له في الهجرة إلى الحبشة ، فحملتُ الطعام فقال لي : ما فعل عثمان ورقية ؟ قلت : قد سارا ، فالتفت إلى أبي بكر وقال : « والذي نفسي بيده ، إنه أول من هاجر بعد إبراهيم ولوط . » . أخرجه ابن منده في « الصحابة » عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عنها قال الحافظ في « الإصابة » (٦٤٩ / ٧ - ٦٥٠) : « سنده واه ، وفي هذا السياق من النكارة أن هجرة عثمان إلى الحبشة كانت حين هجرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ؛ وهذا باطل ؛ إلا إن كان المراد بالغار غير الذي كان فيه لما هاجرا إلى المدينة !! ، والذي عليه أهل السير أن عثمان رجع إلى مكة من الحبشة مع من رجع ، ثم هاجر بأهله إلى المدينة ، ومرضت بالمدينة لما خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى بدر ، فتخلف عثمان عليها عن بدر ، فماتت يوم وصول زيد بن حارثة مبشراً بوقعة بدر .. » هـ . قلتُ : وهذا تحقيق بديع من الحافظ رحمه الله ، غير قوله : « .. إلا إن كان المراد بالغار ... الخ » . فهذا احتمال فيه تعسف وتكلف ، لأنه يخالف الحقائق الثابتة في السيرة . والله أعلم .

وبالجملة : فالحديث منكرٌ . ولا يغتر بإيراد الحافظ له في « الفتح » (١٨٨ / ٧) ساكتاً عليه ، بل كأنه احتج به !! فإنه خلاف التحقيق . والذي تحرر عندي أنه ليس كل حديث يسكت عليه الحافظ في « الفتح » يكون حسناً أو نحوه كما صرح هو بذلك ، فقد أحل بشرطه هذا في مواضع كثيرة .. وعذره : أن الشارح قد يشترط على نفسه شرطاً فيوفى به زماناً ثم لا ينشط لتحقيق كل حديث لاسيما في مثل « فتح الباري » فإن فيه جمهرة كبيرة من الأحاديث ، وتحرى إيراد الثابت منها أمر لعله يصعب حتى على مثل الحافظ ابن حجر مع سعة دائرة حفظه ، وجودة علمه ، والإحاطة لله تعالى وحده . ولعله يكون عذراً مقبولاً . والله تعالى أعلم .

٣٤ - « أَوَّلُ مَنْ يُكْسَى بَعْدَ النَّبِيِّينَ وَالشُّهَدَاءِ ، بِلَالٌ ؛ وَصَالِحُو الْمُؤْمِنِينَ » .

٣٥ - « أَوَّلُ الْوَقْتِ رِضْوَانُ اللَّهِ ، وَآخِرُ الْوَقْتِ عَفْوُ اللَّهِ . » .

٣٤ - مَوْضُوعٌ .

أخرجه ابن أبي عاصم في « الأوائيل » (ق ١٩ / ٢) قال : حدثنا محمد بن مرزوق ، ثنا عبد العزيز ابن الخطاب ، ثنا محمد بن الفضل بن عطية الخراساني ، عن أبيه ، عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه مرفوعاً .. فذكره .

قُلْتُ : وسنده ضعيف جدا ، بل موضوع . ومحمد بن الفضل ، لافضل له ولاكرامة فقد كان كذاباً . ووصمه بذلك أحمد ، وابن معين ، والجوزجاني ، وعمرو بن علي ، والنسائي ، وابن خراش ، ويحيى بن الضريس ، وغيرهم .

٣٥ - بَاطِلٌ .

أخرجه الترمذي (١٧٢) ، والدارقطني (٢٤٩) ، وابن عدى في « الكامل » (٧ / ٢٦٠٦) ، والحاكم (١ / ١٨٩) ، والبيهقي (١ / ٤٣٥) ، وابن الجوزي في « الواهيات » (١ / ٣٨٨) من طريق يعقوب بن الوليد ، عن عبد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً .. فذكره . قال ابن حبان في « المجروحين » (٣ / ١٣٨) : « مارواه إلا يعقوب بن الوليد المدني » . قُلْتُ : وهو كذاب كان يضع الحديث على الثقات . قال أحمد : « كان من الكذابين الكبار » . وقال الحاكم : « يعقوب بن الوليد هذا شيخ من أهل المدينة ، سكن بغداد ، وليس من شرط هذا الكتاب ، إلا أنه شاهد » . قُلْتُ : وهذا مما يعاب عليكم ، فالشاهد كالعاضد لا يستشهد به إلا إن كان فيه قوة ، أو بعضها ، ولكن هذا ساقط ، ولذا تعقبه الذهبي بقوله : « يعقوب كذاب » . وقال ابن عدى : « هذا الحديث بهذا الإسناد باطل » . ولكن له شاهد من حديث أنس . أخرجه ابن عدى (٢ / ٥٠٩) وعنه ابن الجوزي في « الواهيات » (١ / ٣٨٨) من طريق بقية بن الوليد ، عن عبد الله مولى عثمان بن عفان ، حدثني عبد العزيز ، حدثني محمد بن سيرين ، عن أنس بن مالك ، فذكره مرفوعاً . قال ابن عدى : « وهذا بهذا الإسناد لا يرويه غير بقية ، وهو من الأحاديث التي يحدث بها بقية عن الجهولين ؛ لأن عبد الله مولى عثمان ، وعبد العزيز الذي ذكر في هذا الإسناد لا يعرفان .. » . وتبعه ابن الجوزي . وشاهد آخر من حديث أبي مخذرة رضى الله عنه . أخرجه ابن عدى (١ / ٢٥٥) من طريق إبراهيم بن زكريا ، ثنا إبراهيم بن أبي مخذرة ، مؤذن مسجد مكة ، قال حدثني أبي ، عن جدي مرفوعاً .. فذكره . قال ابن عدى : « وهذا الحديث بهذا الإسناد يرويه إبراهيم بن زكريا » . قُلْتُ : وإبراهيم كان يحدث عن الثقات بالواطيل كما قال ابن عدى . قال ابن حبان : « يأتي عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات ، إن لم يكن بالمتعمد ، فهو المدلس عن الكذابين .. » . ثم ساق له بأطيل . وبالجملة : فالحديث ضعيف جداً ، بل قال أبو حاتم : « موضوع » ، كما في « نصب الراية » =

- ٣٦ - « إِنَّ أَهْلَ السَّمَاءِ لَا يَسْمَعُونَ شَيْئًا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ ، إِلَّا الْأَذَانَ . » .
- ٣٧ - « إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْذَنُ لِشَيْءٍ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ ، إِلَّا لِأَذَانِ الْمُؤَذِّنِينَ ، وَالصَّوْتِ الْحَسَنِ بِالْقُرْآنِ... » .

= (١ / ١٢٧) فلذا عجب الشيخ المحدث أبو الأشبال رحمه الله في « شرح الترمذى » (١ / ٣٢٢) من الإمام الشافعى أن يورده بغير إسنادٍ في عدة كتب له ، محتجا به ، ثم قال الشيخ أبو الأشبال : « هو حديث باطل كما نص عليه العلماء الحفاظ .. ا.هـ . والله أعلم .

٣٦ - ضَعِيفٌ جَدًّا .

أخرجه أبو يعلى - كما في « المطالب العالية » (٢٣٥) - ، وابن حبان في « المجروحين » (٢ / ٦٣ - ٦٤) ، وابن عدى في « الكامل » (٤ / ١٦٣٠) ، وأبو أمية الطرسوسى في « مسند ابن عمر » (٢٤ / ١٢) ، وابن الجوزى في « الواهيات » (١ / ٣٩٢) ، وأبو الشيخ في « كتاب الأذان » - كما في « الحباثك » (١٤٨) - من طريق عبيد الله بن الوليد الوصافى ، عن محارب بن دثار ، عن ابن عمر مرفوعًا . قال ابن عدى : « عبيد الله بن الوليد الوصافى لا يتابع على هذا الحديث » . قُلْتُ : وهو وإه . ضعّفه أبو زرعة والدارقطنى ، وتركه النسائى والفلاس . وقال ابن حبان : « منكر الحديث جدًّا » . ولذا قال ابن الجوزى : « هذا حديث لا يصحُّ » .

٣٧ - ضَعِيفٌ جَدًّا .

أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٩ / ١٩٥) ، ومن طريقه ابن الجوزى في « الواهيات » (١ / ٣٩٢) من طريق سلام الطويل ، عن زيد العمى ، عن معاوية بن قرة ، عن معقل بن يسار مرفوعًا ... فذكره . قُلْتُ : وسنده ضعيف جدًّا . فأما سلام بن سلم الطويل فضعّفه على بن المدينى جدًّا ، وتركه النسائى والبخارى ، بل كذبه ابن خراش كما في « تاريخ بغداد » (٩ / ١٩٧) . وقال أحمد : « منكر الحديث ، ولم يرضه » . وزيد العمى هوزيد بن الحواري ضعيف يكتب حديثه عند التابعات ، ولاتمابعة له هنا فيتحقق ضعفه . أما الشطر الثانى فله شواهد لمعناه .. منها : ما أخرجه البخارى (٩ / ٦٨ - فتح) ، ومسلم (١ / ٥٤٥ - عبد الباقي) ، وأبو داود (١٤٧٣) ، والنسائى (٢ / ١٨٠) ، والدارمى (٢ / ٣٣٨ - ٣٣٩) ، وأحمد (٢ / ٢٧١ ، ٤٥٠) ، والبيهقى (٢ / ٥٤ ، ٣ / ١٢ ، ١٠ / ٢٢٩) ، والبعغوى في « شرح السنّة » (٤ / ٤٨٤ ، ٤٨٥) ، من طريق عن أبى سلمة ، عن أبى هريرة مرفوعًا : « ما أذن الله لشىء ، ما أذن لنبيّ حسن الصوت يتغنى بالقرآن ، يجهر به » هذا لفظ مسلم . والمقصود بالتغنى ، هو تحسين الصوت وتجزينه ، لأنه أوقع في النفوس ، وأتبع في القلوب .. قاله البغوى .

قُلْتُ : ويؤيده ما أخرجه الشيخان وغيرهما من حديث أبى موسى الأشعري قال : قال لى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لو رأيته وأنا أسمع قراءتك البارحة ، لقد أوتيت مزمارًا من مزامير آل داود .. فقال : لو علمت لخبرته لك تحبيرًا . » هذا لفظ مسلم ، وهو عند البخارى مختصر .. وقوله : =

٣٨ - « مَنْ تَكَلَّمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَهُوَ كَالْحِمَارِ يَحْمِلُ
أَسْفَارًا .. وَالَّذِي يَقُولُ لَهُ أَنْصِتْ ، لَيْسَ لَهُ جُمُعَةٌ .. » .

٣٩ - « يُوشِكُ أَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ أَكْبَادَ الْإِبِلِ ، يَطْلُبُونَ الْعِلْمَ فَلَاتَجِدُونَهُ
أَحَدًا أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ الْمَدِينَةِ » .

= « خبرته لك تحبيرًا » يعنى لحزنت صوتي وجملته . وقال سفيان بن عيينة : « يتغنى هو الاستغناء ،
ومعناه : ليس منا من لم يستغن بالقرآن عن غيره . » . وهو تفسير غريب ، ومخالف لمفهوم الأحاديث
الكثيرة في هذا الباب ، ولم يقبله الشافعي فقال : « لو كان معنى : « يتغنى بالقرآن » على الاستغناء ،
لكان « يتغاني » ، وتحسين الصوت هو يتغنى . » .

أما قراءة القرآن بالألحان فكان فيها خلاف بين السلف ، والراجح منعه ولو اختلف شيء من الحروف
عن مخرجه فتحرم — كما حكاه النووي في « التبيان » — فأبى الله المشتكى من القراءة الذين يطمطون
الحروف حتى يظن المرء أنها ليست عربية .. فالله المستعان .. وانظر « فتح المغيث » (١ / ٢٨١) للحافظ
السخاوي .. وانظر أيضا الحديث الأول من هذا الكتاب . والله المستعان .

٣٨ - ضَعِيفٌ .

أخرجه أحمد (١ / ٢٣٠) ، والبخاري (١ / ٣٠٩) ، والطبراني في « الكبير » (١٢٥٦٣ / ١٢ / ٩٠) ،
وابن الجوزي في « الواهيات » (١ / ٤٦٣) من طريق عبد الله بن نمير ، ثنا مجالد ، عن الشعبي ، عن
ابن عباس .. فذكره مرفوعًا .. قال البخاري : « لانعلمه بهذا اللفظ ، إلا بهذا الإسناد ، تفرد به ابن
نمير عن مجالد . » . قُلْتُ : ابن نمير ثقة ، ولكن الآفة من مجالد بن سعيد . قال الهيثمي في « المجمع »
(٢ / ١٨٤) : « ... فيه مجالد بن سعيد وقد ضعفه الناس ، ووثقه النسائي في رواية . » . فاغتر بهذا
الشيخ المحدث أبو الأشبال رحمه الله تعالى ، فصرح في « شرح المسند » (٢٠٣٣) أن : « إسناده
حسن » !! والواقع أن مجالد بن سعيد ضعيف ، وللنسائي رواية أخرى في تضعيفه وهي تتفق مع رأى
بقية الأئمة أنه لا يحتج به إذا انفرد ، وما علمت أحدًا تابعه على هذا اللفظ . والله أعلم .

٣٩ - ضَعِيفٌ .

أخرجه الترمذي (٢٦٨٠) ، وأحمد (٢ / ٢٩٩) ، وابن أبي حاتم في « مقدمة الجرح والتعديل » =

٤٠ - « بِسْمِ اللَّهِ ، لَأَحْوَلُ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ، التَّكْلَانُ عَلَى اللَّهِ . » .

٤١ - « مَنْ تَرَكَ جُمُعَةً مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ ، فَلَيْتَصَدَّقَ بِدَيْنَارٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَيَنْصِفِ دِينَارٍ .. » .

= (ص ١١ - ١٢) ، وابن عدى في « الكامل » (١ / ١٠١) ، والحاكم (١ / ٩٠ - ٩١) ، والبيهقي (١ / ٣٨٦) ، والخطيب في « تاريخ بغداد » (٥ / ٣٠٦ - ٣٠٧) (٦ / ٣٧٦ - ٣٧٧) (١٣ / ١٧) من طرق عن سفيان بن عيينة ، عن ابن جريج ، عن أبي الزبير ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة مرفوعاً به . قال الترمذى : « حديث حسن » . وقال الحاكم : « صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه . » وواقفه الذهبي !!

قُلْتُ : كذا قالوا !! والسند ضعيف ، وذلك أن ابن جريج وأبا الزبير من المشهورين بالتدليس ، ولم يصرح أحدهما بالتحديث في شيء من الطرق التي وقتت عليها .. قال الدارقطني : « تجنب تدليس ابن جريج ، فإن تدليسه قبيح ، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح . » . ومعروف أن حكم حديث المدلس هو التضعيف إذا لم يصرح بالسماع من شيخه لاحتمال أنه أسقط رجلاً ضعيفاً بينه وبين شيخه .. وهذا القدر متفق عليه بين علماء الحديث إلا من شذ من لا يعتد به .. ولذا ، فُتَعَجَّبُ من صنع الشيخ المحدث العلامة أبي الأشبال أحمد بن محمد شاكر رحمه الله تعالى إذ قال في « تحقيق المسند » (١٥ / ١٣٥) : « إسناده صحيح !! »

٤٠ - ضَعِيفٌ .

أخرجه ابن ماجه (٣٨٨٥) ، وابن أبي الدنيا في « التوكل » رقم (٢٤) ، وابن السنن في « اليوم والليلة » (١٧٧) من طريق عبد الله بن حسين ، عن عطاء بن يسار ، عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا خرج من بيته قال ... فذكره . قُلْتُ : وهذا سند ضعيف .. قال البوصيري في « الزوائد » (٣ / ٢١١) : « هذا إسناد فيه عبد الله ابن حسين بن عطاء وقد ضعفه أبو زرعة والبخارى ، وابن حبان . »

٤١ - ضَعِيفٌ .

أخرجه أبو داود (١٠٥٣) والنسائي (٣ / ٨٩) ، وأحمد (٥ / ٨) ، وابن خزيمة (٣ / ١٧٨) ، وابن حبان (٥٨٢ ، ٥٨٣) ، والعقيلي في « الضعفاء » (ق ١٨٤ / ٢) ، وابن أبي شيبة (٢ / ١٥٤) ، والطبراني في « الكبير » (٧ / ٢٣٥) ، والحاكم (١ / ٢٨٠) ، والبيهقي (٣ / ٢٤٨) ، وابن الجوزي في « الواهيات » (١ / ٤٦٦) من طرق عن همام ، عن قتادة ، عن قدامة بن وبرة ، عن =

= سمرة بن جندب .. فذكره مرفوعًا .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ .. وله علتان : الأولى : قدامة بن وبرة . مجهول كما قال الذهبي والحافظ ابن حجر . فإن قلت : مات فعل بتوثيق ابن معين له ؟ فالجواب : أن الصواب قول أحمد وابن خزيمة ومن تبعهما ، وابن معين ربما تسامح في توثيق المجاهيل من القدماء ، فكان يوثق من كان من التابعين أو أتباعهم إذا وجد رواية أحدهم مستقيمة عنده ، بأن يكون له فيما يرويه متابع ، أو شاهد ، وإن لم يرو عنه إلا واحد ، ولم يبلغه عنه إلا حديث واحد ، فمن أولئك مثلًا : الأسقع بن الأسقع ، والحكم ابن عبد الله البيلوي ، ووهب بن جابر الخيواني وغيرهم .

وهناك علة ثانية إن ثبتت ، وهى قول البخارى فيما نقله العقيلي عنه « لم يصح سماع قدامة من سمرة » ولكن حمل ابن عدى في « الكامل » (٦ / ٢٠٧٤) مقالة البخارى على حديث آخر رواه قتادة ، عن قدامة ، عن سمرة مرفوعًا في التخلف عن الجمعة ، وليس في ترك الجمعة . فإن لم يثبت كلام ابن عدى فتكون هذه علة ثانية . وأبدي ابن خزيمة علة أخرى فقال : « .. إن صحَّ الخبر ، فإني لأقف على سماع قتادة من قدامة بن وبرة ، ولست أعرف قدامة بعدالة ولا جرح » . قُلْتُ : وأما سماع قتادة من قدامة بن وبرة ، فوقع في « مسند أحمد » (٥ / ١٤) وعليه فلا يبقى مسوغ لقول الحاكم : « هذا حديث صحيح الإسناد .. ووافقه الذهبي !! » ورواه خالد بن قيس ، عن قتادة فوافق همامًا في منته وخالفه في إسناده أخرجه ابن ماجه (١١٢٨) ، والبيهقي (٣ / ٢٤٨) من طريق نوح بن قيس ، عن أخيه خالد بن قيس ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن سمرة بن جندب به مرفوعًا . قُلْتُ : وقتادة مدلس ، والحسن في سماعه من سمرة اختلاف ، وعلى فرض أنه سمع منه في الجملة فنحتاج إلى إثبات أنه سمع منه هذا الحديث إذ هو مدلس معروف .

وقد اختلف في إسناده ومنته . فأخرج أبو داود (١٠٥٤) والبيهقي (٣ / ٢٤٨) عن أيوب أنى العلاء ، والحاكم (١ / ٢٨٠) عنه وعن سعيد بن بشير ، كليهما عن قتادة ، عن قدامة بن وبرة ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسلًا وزاد في منته : « ... فليتصدق بدرهم ، أو نصف درهم ، أو صاع حنطة ، أو نصف صاع .. » . قال أبو داود : « ورواه سعيد بن بشير عن قتادة هكذا إلا أنه قال : « مُدا أو نصف مُد . وقال : عن سمرة . » ا.هـ . أى وصله مخالفاً أيوب أبا العلاء . وروى الحاكم وعنه البيهقي عن أحمد وسئل عن حديث همام عن قتادة ، وعن خلاف أنى العلاء إياه فيه فقال : « همام عندنا أحفظ من أيوب أنى العلاء » . قُلْتُ : نعم ، والراجح حديث همام عن قتادة ، ولكن فيه جهالة قدامة بن وبرة ، هذا إن أسقطنا طريق الحسن ، وإلا فخالد بن قيس ثقة ، وبه يثبت الاختلاف في الإسناد . والله أعلم .

٤٢ — ضَعِيفٌ جَدًّا .

أخرجه ابن سعد في « الطبقات » (٤ / ٨٢ — ٨٣) (٧ / ٣١٩) والطبراني في « الكبير » =

٤٣ - « مَنْ سَمَى الْمَدِينَةَ يَتْرَبْ ، فَلْيَسْتَغْفِرِ اللَّهَ . هِيَ طَابَةٌ ، هِيَ طَابَةٌ » .

= وأبو الشيخ في « طبقات المحدثين » رقم (٦) ، وأبو نعيم في « أخبار أهبان » (١ / ٥٤) ، والبيهقي في « الدلائل » (٣ / ٤١٨) ، (٦ / ٢١٢ - ٢١٣ / ٦٠٤٠) ، والطبري في « تفسيره » (٢١ / ٨٥) والحاكم عليه وآله وسلم خط الخندق عام حرب الأجزاء حتى بلغ المذابح ، فقطع لكل عشرة أربعين ذراعاً ، فاحتج المهاجرون والأنصار في سلمان الفارسي ، وكان رجلاً قوياً ، فقال المهاجرون : سلمان منا ، وقالت الأنصار : سلمان منا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ... سلمان منا ... الحديث . قال الهيثمي في « المجمع » (٦ / ١٣٠) : « فيه كثير بن عبد الله المزني ، وقد ضعفه الجمهور ، وحسن الترمذى حديثه ، وبقية رجاله ثقات .. » .

قُلْتُ : رحم الله الهيثمي ، فحال كثير بن عبد الله لاحتاج لذكر تحسين الترمذى له ، وقد ردّ الذهبي وغيره تحسين الترمذى لحديثه : « الصلح جائر بين المسلمين » . وقال : « فلذا لا يعتمد العلماء على تحسين الترمذى » يعني لتساهله . وكثير هذا ضعيف جداً بل نسبه الشافعي وأبو داود للكذب فحديثه ساقط . والله أعلم . والحديث سكت عليه الحاكم فتعقبه الذهبي بقوله : « سنده ضعيف » . والله أعلم . وله شاهد أخرجه أبو الشيخ في « الطبقات » رقم (٥) وأبو يعلى والبخاري - كما في « إتحاف المهرة » (٥٤ / ٣) من طريق النضر بن حميد ، عن سعد الإكاف عن أبي جعفر محمد بن علي ، عن أبيه ، عن جدّه مرفوعاً به . وجدّه هو الحسين بن علي - رضى الله عنهما - وسنده ضعيف جداً . والنضر بن حميد تركه أبو حاتم ، وقال البخاري : متكر الحديث . وسعد الإسكاف تركه النسائي والدارقطني ، وقال ابن حبان : « كان يضع الحديث على الفور » !! نسأل الله السلامة ولذا قال ابن معين : « لا يحل لأحد أن يروى عنه » .

٤٣ - ضعيف

أخرجه أحمد (٤ / ٢٨٥) ، وأبو يعلى (٣ / ٢٤٧ - ٢٤٨) وابن عدى (٧ / ٢٧٣٠) ، وعمر بن شبة في « تاريخ المدينة » (١٦٥ / ١) ، وابن أبي حاتم ، وابن مردويه في « تفسيرهما » - كما في « الدر المنثور » (٥ / ١٨٨) - ، وابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٢٢٠) من طريق يزيد بن أبي زياد ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن البراء بن عازب مرفوعاً به . قال ابن الجوزي : « هذا حديث لا يصح ، تفرد به صالح عن يزيد . قال ابن المبارك : ارم بيزيد . وقال أبو حاتم الرازي : كل أحاديثه موضوعة . وقال النسائي : متروك الحديث » .

قُلْتُ : أخطأ ابن الجوزي رحمه الله مرتين : الأولى : أنه جعل هذا الحديث موضوعاً ، ولا حاجة له . الثانية : أنه نقل ما قيل في يزيد بن أبي زياد القرشي الدمشقي ، وليس هو راوى الحديث . فإن راوى الحديث هنا هو يزيد بن أبي زياد القرشي الكوفي وهو صدوق ، لكنه كان تغير ، فضعف لذلك . أما الدمشقي ، فحالها أسوأ من الكوفي ، فقال فيه النسائي « متروك الحديث » وقال أبو حاتم - كما في « الجرح » (٤ / ٢ / ٢٦٢ - ٢٦٣) - : « كأن حديثه موضوع » ، فصحّفه ابن الجوزي : « كل حديثه موضوع » . لذلك رد عليه الحافظ ابن حجر ، فقال في « القول المسدد » (٥٠) : « ولم يُصب - يعني ابن الجوزي - فإن يزيد وإن ضعفه بعضهم من قبل حفظه وبكونه كان يلحن فيتلحن في آخر عمره ، فلا يلزم من شيء من ذلك أن يكون كل ما يحدث به موضوعاً » . أما الحافظ الهيثمي فقال في « المجمع » (٣ / ٣٠٠) : « رجاله ثقات !! كذا قال !! وما تقدم من الكلام يرده » . =

٤٤ - « سَبَّحَى اللهُ عَشْرًا ، وَاحْمَدِيهِ عَشْرًا ، وَكَبَّرِيهِ عَشْرًا ، ثُمَّ سَلِيهِ حَاجَتَكَ يَقُلْ : نَعَمْ نَعَمْ » .

= وأخرج مسلم (١٣٨٥) ، وأحمد (٥ / ٨٩ ، ٩٤ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠١ - ١٠٢ ، ١٠٦ ، ١٠٨) ، والطيالسي - كما في « الفتح » ، وكذا الطبراني في « الكبير » (٢ / ٢١٧ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦) وغيرهم من حديث جابر بن سمرة مرفوعًا : « إن الله تعالى سمى المدينة طابة » . وفي لفظ الطبراني : « إن الله أمرني أن أسمى المدينة طابة » .

قال الحافظ في « الفتح » « ٤ / ٨٧ » : « فهم بعضُ العلماء من هذا كراهة تسمية المدينة يثرب ، وقالوا : ما وقع في القرآن ، إنما هو حكاية عن قول غير المؤمنين ، ولهذا قال عيسى بن دينار من المالكية : من سمى المدينة يثرب كتبت عليه خطيئة . قال : وسبب هذه الكراهة لأن يثرب إما من التثريب الذى هو التويخ والملامة ، وإما من الثرب وهو الفساد ، وكلاهما مستقبح ، وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحب الاسم الحسن ، وهو يكره الاسم القبيح » ا.هـ . وفي البخارى (٤ / ٨٨) من حديث أبي حميد قال : أقبِلنا مع النبي صلى الله عليه وسلم من تبوك حتى أشرفنا على المدينة ، فقال : هذه طابة . وهناك بعض أحاديث أخرى في كراهة تسمية المدينة بـ « يثرب » .

٤٤ - ضَعِيفٌ .

أخرجه النسائي (٣ / ٥١) ، والترمذى - كما في « أطراف المزى » (١ / ٨٥) ، وابن خزيمة (٢ / ٣١) ، وابن حبان (٢٣٤٢) ، والحاكم (١ / ٢٥٥) من طريق عكرمة بن عمار ، حدثني إسحق بن عبد الله ابن أبي طلحة ، عن أنس بن مالك قال : جاءت أم سليم إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت : يا رسول الله علمنى شيئاً أدعوه به فى صلاتى فقال ... فذكره . قال الترمذى : « حسن غريب » . وقال الحاكم : « صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه . » ووافقه الذهبى !!

قُلْتُ : ولكن عكرمة بن عمار قد خولف فى إسناده . قال الحافظ فى « النكت الظراف » (١ / ٨٥) : « قال ابن أبى حاتم عن أبيه : رواه الأوزاعي ، عن إسحق بن أبى طلحة ، عن أم سليم وهو مرسل ، وهو أشبه من حديث عكرمة بن عمار » ا.هـ . ورواه عامر بن سعيد عن القاسم بن مالك المزنى عن عبد الرحمن بن إسحق عن سعيد بن أبى حسين عن أنس بن مالك قال : زار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أم سليم فضلى فى بيتها تطوعًا ثم قال : يألم سليم إذا صليت فقولى : سبحان الله عشْرًا ... الحديث . فى « علل الحديث » (٢ / ١٩١) : « سئل أبو زرعة عن هذا الحديث فقال : حدثنا فروة بن أبى المغراء عن القاسم بن مالك عن عبد الرحمن بن إسحق عن حسين بن أبى سفيان عن أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وكذا رواه ابن فضيل عن عبد الرحمن بن إسحق عن حسين بن أبى سفيان عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . » ا.هـ .

قُلْتُ : فأبو زرعة يكشف لنا الاختلاف فى إسناده هذا الحديث ؛ فرواه عامر بن سعيد ، فجعله =

٤٥ - « إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُحِبُّ الصَّمْتَ عِنْدَ ثَلَاثٍ ، عِنْدَ تَلَاوَةِ الْقُرْآنِ ، وَعِنْدَ الرَّحْفِ ، وَعِنْدَ الْجَنَازَةِ ... »

٤٦ - « مَنْ اعْتَدَرَ إِلَىٰ أَخِيهِ مَعْدِرَةً فَلَمْ يَقْبَلْهَا فَإِنَّهُ عَلَيْهِ مِثْلُ خَطِيئَةِ صَاحِبِ مُكْسِرٍ . »

= من رواية سعيد بن أبي حسين عن أنس . وحسين هذا إن لم يتصحف فلم أقف له على ترجمة ، ثم رواه فروة بن أبي المغراء فخالف عامر بن سعيد فجعله عن حسين بن أبي سفيان عن أنس ، وفروة ابن أبي المغراء أوثق من عامر بن سعيد ، فالأول وثقه الدارقطني وابن حبان وقال أبو حاتم : « صدوق » وهو من رجال البخارى . أما عامر بن سعيد فهو الخراساني . ترجمه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٣ / ١ / ٣٢٢) وحكى عن أبيه : « صدوق » . وخالفه محمد بن فضيل عن عبد الرحمن عن حسين ابن أبي سفيان مرسلًا وهو ضعيف كيفما دار لأن حسين بن أبي سفيان مجهول . قال أبو حاتم : « مجهول ، ليس بالقوى » - كما في « الجرح والتعديل » (١ / ٢ / ٥٤) لولده .

٤٥ - ضعیف .

أخرجه الطبرانی في « الكبير » (٥١٣٠ / ٥ / ٢١٣) وابن أبي شيبة كما في « الدر » (٣ / ١٨٩) ، وأبو يعلى في « مسنده » - كما في « المطالب العالیة » (١٦٥ - ٢ / ١٦٦) - من طريق معتمر بن سليمان ، ثنا ثابت بن زيد ، عن رجل ، عن زيد بن أرقم مرفوعًا . قال الهيثمي في « المجمع » (٣ / ٢٩) : « وفيه رجل لم يسم » . وكذا قال البوصیری في « إتحاف السادة المهرة » ثم قال : « لكن المتن له شاهد من حديث أبي موسى الأشعری . رواه أبو داود في « سننه » وسكت عليه . » ا.هـ .

قُلْتُ : كذا قال البوصیری يرحمه الله ، !! وفي قوله هذا تساهل إنما روى أبو داود (٢٦٥٧) من حديث أبي موسى الجملة الثانية وهي « الصمت عند القتال » ولكنه من رواية مطر الوراق عن قتادة عن أبي بردة عن أبيه مرفوعًا . ومطر الوراق ضعيف ، وقاتدة مدلس وقد عنعنه ، وشاهد آخر عند أبي داود (٢٦٥٦) من طريق قتادة عن الحسن عن قيس بن عباد قال : كان أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكرهون الصوت عند القتال . وأخرجه الحاكم وغيره وسنده ضعيف ، قاتدة مدلس ، وكذا الحسن . والله أعلم .

٤٦ - ضعیف .

أخرجه أبو داود في « المراسيل » - كما في « أطراف المزی » (٤٤٧ / ٢) . و« الإصابة » (١ / ٥٢٥) - وابن ماجه (٣٧١٨) ، والطبرانی في « الكبير » (٢ / ٢٧٥ - ٢٧٦) وابن حبان في « روضة المقلد » (ص ١٨٢ - ١٨٣) ، والضياء في « المختارة » - كما في « الجامع الصغير » (٦ / ٧٣) =

٤٧ — « الرَّفْقُ فِيهِ الزَّيَادَةُ وَالْبَرَكَهَةُ ، وَمَنْ يُحْرِمِ الرَّفْقَ يُحْرِمِ الْخَيْرَ ... » .

٤٨ — « كُلُّ طَلَاقٍ جَائِزٌ ، إِلَّا طَلَاقَ الْمَعْتُوهِ وَالْمَعْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ » .

= والخطيب في « السابق واللاحق » (ص ١٠٤) — من طريق ابن جريج عن العباس بن عبد المطلب عن مينا عن جودان مرفوعًا .. فذكره .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ وله علتان : الأولى : تدليس ابن جريج .. قال ابن حبان : « أنا خائفٌ أن يكون ابن جريج رحمة الله ورضوانه عليه دلس هذا الخبر ، وإن كان سمعه فهو حديث حسن غريب . . . الثانية : جودان هذا مختلف في صحبته كما قال الحافظ العراقي ونقله المناوي في « الفيض » (٦ / ٧٣) عنه .. وجزم بأنه لاصحبه له أبو داود إذ أورد حديثه هذا في « المراسيل » ، وكذا أبو حاتم : « مجهول ، وليست له صحبة » . وراجعت « الجرح والتعديل » (١ / ١ / ٥٤٥) ولم أجد هذه العبارة فيه فلعلها في كتابٍ آخر وأورد الحافظ احتمالًا آخر .. فقال في « الإصابة » (١ / ٥٢٥) : « ويحتمل أن يكون جودان العبدي غير هذا الراوي الذي اتفق أبو داود وأبو حاتم على أن حديثه مرسل . . . » . وهذا احتمال لا يخفى بُعده ، ولادليل عليه .. والله أعلم . وقد أيد الإرسال الحافظ البوصيري في « مصباح الزجاجية » (٣ / ١٧٥) ، وعليه فقول الحافظ المنذرى في « الترغيب » (٣ / ٢٩٣) : « رواه أبو داود في المراسيل وابن ماجه بإسنادين جيدين » لا يخفى مافيه من البعد وقد ذكرت ما يمنع من صحة كلام المنذرى رحمه الله . والله أعلم .

٤٧ — ضَعِيفٌ جِدًّا .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (٢٤٥٨ / ٢ / ٣٤٨) من طريق عمرو بن ثابت عن عمه عن أبي بردة عن جرير بن عبد الله فذكره مرفوعًا .

قُلْتُ : وهذا سند ساقط ، وعمرو بن ثابت تالف . تركه النسائي ، وقال ابن معين : « ليس بثقة ولا مأمون » . وقال ابن حبان : « يروى الموضوعات » .

٤٨ — ضَعِيفٌ جِدًّا .

أخرجه الترمذى (١١٩١) وابن عدى (٢٠٠٣ / ٥) من طريق عطاء بن عجلان عن عكرمة بن خالد الخزومي ، عن أبي هريرة فذكره مرفوعًا . قال الترمذى : « هذا حديث لا يعرفه مرفوعًا إلا من حديث عطاء بن عجلان ، وعطاء بن عجلان ضعيفٌ ذاهب الحديث . » .

قُلْتُ : بل كذبه ابن معين وعمرو بن علي والمجوزجاني والفلاس . وتركه أبو حاتم وعلي بن الجنييد والأزدى والدارقطني . وقال البخاري وأبو حاتم والساجي : « منكر الحديث » . والكلام فيه طويل ، ولكن أرى أنه لم يكن يتعمد الكذب ، ولكنه — كما قال ابن حبان — كان يتلقن كلما لُقن ، ويجب فيما يُسئل حتى صار يروى الموضوعات عن الثقات ، والله أعلم . والحديث ضَعْفُهُ الحافظ في « الفتح » (٩ / ٣٩٣) .

٤٩ - « مَا أَصْرٌ مَنِ اسْتُغْفَرَ وَإِنْ عَادَ فِي الْيَوْمِ سَبْعِينَ مَرَّةً .. » .

٥٠ - « مَثَلُ الَّذِي يَفِرُّ مِنَ الْمَوْتِ كَمَثَلِ الثَّعْلَبِ تَطْلُبُهُ الْأَرْضُ بِدَيْنٍ ، فَجَعَلَ يَسْعَى حَتَّى إِذَا أُعْيِيَ ، وَانْتَهَرَ ؛ دَخَلَ جُحْرَهُ . فَقَالَتْ لَهُ الْأَرْضُ : يَا ثَعْلَبُ دَيْنِي !! ، فَخَرَجَ وَلَهُ حُصَاصٌ فَلَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ حَتَّى تَقَطَّعَتْ عُنُقُهُ فَمَاتَ . » .

٤٩ - ضَعِيفٌ .

أخرجه أبو داود (١٥١٤) ، والترمذى (٣٥٥٩) وبحثل في « تاريخ واسط » (ص ٦٤) ، وأبو بكر المروزي في « مسند أبي بكر » (١٢١ ، ١٢٢) ، وأبو يعلى (١٢٤ ، ١٢٥ / ١) ، والطبري في « تفسيره » (٤ / ٦٤) ، والبزار في « مسنده » - كما في « تفسير ابن كثير » (١ / ٤٠٨) - وابن السني في « عمل اليوم والليلة » (٣٦٣) ، والبيهقي (١٠ / ١٨٨) ، والبقاعي في « شرح السنة » (٥ / ٧٩ - ٨٠) ، وعبد بن حميد في « مسنده » ، وابن أبي حاتم في « تفسيره » ، والبيهقي في « شعب الإيمان » - كما في « الدر المنثور » (٢ / ٧٨) - من طريق عثمان بن واقد العمري ، عن أبي نصيرة ، عن مولى لأبي بكر الصديق ، عن أبي بكر الصديق رضى الله عنه ، فذكره مرفوعاً ... قال الترمذى : « هذا حديث غريب ، إنما تعرفه من حديث أبي نصيرة ، وليس إسناده بالقوى .. » .

قُلْتُ : وهو كما قال ، وتبعه الحافظ العراقي في « المغنى » (١ / ٣١٢) أما قول الحافظ ابن كثير رحمه الله في « تفسيره » (١ / ٤٠٨) : « وقول علي بن المديني والترمذى : ليس إسناده هذا بذلك ، فالظاهر أنه لأجل جهالة مولى أبي بكر ، ولكن جهالة مثله لا تنضر لأنه تابعي كبير ، ويكفيه نسبتته إلى أبي بكر ، فهو حديث حسن » . وهذا كلام غريب ، ويُتعجب أن يصدر من مثل الحافظ ابن كثير لأنه مخالف لأصول أهل الحديث من أن مجهول الحال لا تثبت بغيره حجة فضلاً عن مجهول العين .. ومولى أبي بكر رضى الله عنه لا يعرف من هو أصلاً ، ونسبته لأبي بكر لا تنفعه وإن تجوز الحافظ ابن كثير رحمه الله في هذا خلافاً للقاعدة .. ومما يستغرب أيضاً أن ينقل الشيخ العلامة المحدث أبو الأشبال رحمه الله قول الحافظ ابن كثير في تعليقه على « تفسير الطبري » (٧ / ٢٢٥ - ٢٢٦) ويقره عليه ، ولا يتعقبه ؛ وهذا من الأدلة الكثيرة على تسامح الشيخ أبي الأشبال يرحمه الله .

٥٠ - ضَعِيفٌ .

أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (ق ٢١١ / ٢) ، والطبراني في « الكبير » (٧ / ٦٩٢٢) ، (٢٢٢) ، وفي « الأوسط » - كما في « المجمع » (٢ / ٣٢٠) - من طريق معاذ بن محمد الهزلي ، عن يونس ابن عبيد ، عن الحسن ، عن سمرة بن جندب مرفوعاً .. فذكره . قال العقيلي : « معاذ بن محمد الهزلي ، عن يونس بن عبيد في حديثه نظر ، ولا يتابع على رفعه » .

٥١ - « من لم يستحي بما قال ، أو قيل له فهو لغير رشده ، حملته أمه على غير طهر » .

٥٢ - « هم خدم أهل الجنة »

قُلْتُ : وخالفه إسحق بن الربيع فرواه عن الحسن ، عن سمرة بن جندب ، موقوفاً عليه من قوله وفي آخره : « فكذلك ابن آدم لا يجد من الموت مفراً ، أبنا توجه لم يجد للموت مفراً . » أخرجه العقيلي والرامهرمزي في « الأمثال » (ص - ١١٠) . قال العقيلي : « هذا أشبه من حديث معاذ ، وأولى ؛ وإسحق فيه لين أيضاً » . فالعقيلي بهذا يرجح الموقوف على المرفوع ، وفي كليهما الحسن البصري وقد اختلفوا في سماعه من سمرة ، وعلى أى وجه فهو مدلس وقد عنعنه ، فلا يقبل من حديثه إلا ما صرح فيه بالسماع . والله أعلم .

٥١ - مَوْضُوعٌ .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (٧٢٣٦ / ٧ / ٣١٤ - ٣١٥) ، والشجري في « الأمالي » (١٩٦ / ٢) من طريق أبي ميسرة الهاوندي ، ثنا الوليد بن سلمة الحراني ، ثنا عبيد الله بن عبد الله بن عمرو بن شويبع عن أبيه ، عن جده فذكره مرفوعاً . قال الحافظ الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٢٨٤) : « وفيه من لم أعرفهم » .

قُلْتُ : وترك التنبية على حال الوليد بن سلمة ، وقد كذبه دحيم وغيره وقال ابن حبان : « يضع الحديث على الثقات » . وقال أبو حاتم : « ذاهب الحديث » .

٥٢ - ضَعِيفٌ .

أخرجه البزار (٣١ - ٣٢ / ٣) والبخاري في « الكبير » (٣ / ٢ / ٤٠٧ - ٤٠٨) ، والطبراني في « الكبير » (٦٩٩٣ / ٧ / ٢٤٤) ، وفي « الأوسط » (٢٨٧ - مجمع البحرين) ، من طريق عيسى ابن شعيب ، عن عباد بن منصور ، عن أبي رجاء ، عن سمرة بن جندب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن أطفال المشركين ، فقال : ... فذكره . قال البزار : « لانعلم روى هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا سمرة ، ولا عنه إلا أبو رجاء » .

قُلْتُ ، آفة هذا الإسناد هو عباد بن منصور . قال الهيثمي في « المجمع » (٧ / ٢١٩) : « فيه عباد ابن منصور ، وثقه يحيى القطان ، وفيه ضعف وبقية رجاله ثقات » . والصواب في عباد أنه ضعيف ، ضعفه عامة النقاد ، ويحيى القطان رأى آخر في تضعيفه يتفق معهم . ففي الجرح والتعديل (٣ / ١ / ٨٦) قال علي بن المديني : « قلت ليحيى بن سعيد : عباد بن منصور كان قد تغير ؟ قال : لأدرى ، إلا أنا حين رأيناه نحن كان لا يحفظ ، ولم أر يحيى يرضاه » . ويضاف إلى هذا أن عباداً مدلس ، ولم أره صرح بتحديث عن أبي رجاء . والله أعلم .. وكذلك عيسى بن شعيب ضعفه ابن حبان (٢ / ١٢٠) . =

٥٣ - « إِذَا صَلَّيْتُمْ ، فَارْفَعُوا سَبَلَكُمْ . فَكُلُّ شَيْءٍ أَصَابَ الْأَرْضَ مِنْ سَبَلِكُمْ ، فَفِي النَّارِ » .

= أما قول البزار : « لم يرو هذا الحديث إلا سمرة » فمتعقب بأن أنسًا رواه أيضا أخرجه البزار (٣ / ٣١) من طريق الحجاج بن نصير ، عن مبارك بن فضالة ، عن علي بن زيد ، عن أنس مرفوعًا « أطفال المشركين خدم أهل الجنة » . قلت : ومبارك بن فضالة ضعيف ، وكان يدلس كما قال أحمد وأبو زرعة وغيرهما وعلي بن زيد هو ابن جدعان ضعيف .. أما الحجاج بن نصير فقد ضعفه ابن معين والنسائي وابن المديني والدارقطني وغيرهم . وقد خالفه معلى بن عبد الرحمن فرواه عن مبارك عن علي بن زيد ، عن أنس موقوفًا ولم يرفعه ولكن معلى هذا متروك الحديث ؛ كذبه علي بن المديني والدارقطني ، وقال ابن المديني : « كان يضع الحديث » .

ولكن للحديث طريق آخر عن أنس . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٦ / ٣٠٨) والطيالسي (٢١١١) من طريق الربيع بن صبيح ، عن يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذراري المشركين لم يكن لهم ذنوب يعاقبون بها فيدخلون النار ، ولم تكن لهم حسنة يجاوزون بها فيكونون من ملوك الجنة ؟ فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : هم خدم أهل الجنة ؟ . قلت : — وهذا سند ضعيف أيضًا .. والربيع بن صبيح ضعفه لكثرة خطئه ، ويزيد ابن أبيان الرقاشي ضعفه ابن معين والساجي وابن حبان وتركه النسائي والحاكم أبو أحمد وتناوله شعبة شديدًا ، فكان يقول : « لأن أزي أحب إلي من أن أروى عن يزيد !! » وبالجملة فالحديث ضعيف من رواية عباد بن منصور ، شديد الضعف من حديث أنس وحديث أنس هذا عزاه السيوطي في « الدر المنثور » (٤ / ١٦٨) لقاسم بن أصبغ وابن عبد البر وأما حديث سمرة فضعفه الحافظ العراقي كما في « المغني » (٤ / ٣١) . والله أعلم .

أما مآل أولاد المشركين ففيهم عشرة أقوال . قال العجلوني في « كشف الخفاء » (١ / ١٥٢) : « أصحها ما دل عليه الحديث من أنهم في الجنة ، ذكرها الحافظ ابن حجر في « شرح البخاري » وغيره ... » هـ . وانظر بحث الحافظ عن ذلك في « الفتح » (٣ / ٢٤٦ — ٢٤٧) .

٥٣ - ضعیف جدًا .

أخرجه ابن حبان في « المجروحين » (٢ / ١١٨) معلقًا ، ووصله البخاري في « الكبير » (٣ / ٢ / ٤٠٢) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (ج ١١ / رقم ١١٦٧٧) ، والعقيلي في « الضعفاء » (ق ١٧١ / ٢) ، وابن عدى في « الكامل » (٥ / ١٨٩١) من طريق أبي نعيم ، عن عيسى بن قرطاس ، عن عكرمة ، عن ابن عباس مرفوعًا . فذكره .

قلت : وهذا سند وإبه . وابن قرطاس تركه النسائي وغيره ؛ بل كذبه الساجي وقال ابن معين : « لا يجل لأحد أن يروى عنه » . قال العقيلي : « وقد روى في كراهية السبل ، أحاديث من غير هذا =

٥٤ - « مَنْ كَفَّ غَضَبَهُ ، كَفَّ اللَّهُ جَلَّ تَنَاؤُهُ عَنْهُ عَذَابُهُ ، وَمَنْ حَزَنَ لِسَانَهُ ، سَتَرَ اللَّهُ عَوْرَتَهُ ، وَمَنْ اعْتَدَرَ إِلَى اللَّهِ ، قَبِلَ اللَّهُ عُذْرَهُ . »

= الوجه صالحة الأسانيد «ا.هـ .

أما إسبال الإزار ، فإنه لا يجوز للمسلم فعله ، وقد صحَّ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم النبي عن ذلك في غير ما حديث ، كما أشار العقيلي . فمن ذلك :

١ - عن أبي هريرة مرفوعاً : « ما أسفل الكعبين من الإزار ، ففي النار » . أخرجه البخاري (١٠ / ٢٥٦ - فتح) ، والنسائي (٨ / ٢٠٧) ، وأحمد (٢ / ٤١٠ ، ٤٦١) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٧ / ١٩٢) ، والخطيب (٩ / ٣٨٥) ، والبعقوي في « شرح السنة » (١٢ / ١٢) .

٢ - عن أبي جري ، جابر بن سليم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له : « وارفع إزارك إلى نصف الساق ، فإن أبيت ، فألى الكعبين . وإياك وإسبال الإزار ، فإنها من الخيلة » . أخرجه أبو داود (٤٠٨٤) ، والترمذي (٢٧٢٢) ، وأحمد (٥ / ٦٣ ، ٦٤) ، وابن حبان (١٤٥٠) ، والطحاوي في « المشكل » (٤ / ٣٢٤) ، والبيهقي (١٠ / ٢٣٦) ، والبعقوي (١٣ / ٨٣ - ٨٤) بسند صحيح .

٣ - عن المغيرة بن شعبة قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذٌ بحجرة سفيان ابن أبي سهل ، فقال : « ياسفيان ، لاتسبل إزارك ، فإن الله لا يحب المسبلين » . أخرجه ابن ماجه (٣٥٧٤) ، وابن حبان (١٤٤٩) ، وأحمد (٤ / ٢٤٦ ، ٢٥٠) من طريق شريك ، عن عبد الملك ابن عمير ، عن حصين بن قبيصة ، عن المغيرة به . وسنده حسن في الشواهد . أما البوصيري رحمه الله ، فصححه !! كما في « الزوائد » .

٥٤ - ضَعِيفٌ .

أخرجه الدولابي في « الكنى » (٢ / ٤٤) قال : حدثنا إسحق بن سيار النصيبى ، قال : حدثنا عمرو ابن عاصم الكلابى ، قال : حدثنا الربيع بن مسلم ، قال : حدثنى أبو عمرو ، مولى أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ .. فذكره .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ . أبو عمرو ، مولى أنس ترجمه البخاري في « الكنى » (٤٧٤) وابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٤ / ٢ / ٤١٠) ، وهو مجهولٌ . ثم هو لم يدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فالحديث مرسلٌ . والربيع بن مسلم ، كذا !! والصواب : « الربيع بن سليم » كما عند البخاري وابن أبي حاتم . وهو ضعيفٌ أيضاً . قال ابن معين : « ليس بشيء » . وقال الأزدي : « منكر الحديث » . ثم رأيت الدولابي رواه في « الكنى » في موضع آخر (١ / ١٩٥) بنفس السند غير أنه ذكر فيه : « أنس بن مالك » فصار بذلك موصولاً ، وأظن أن سقوطه من هذا السند كان سهواً فانتفى الإرسال ، وبقيت العلة الأخرى =

٥٥ - « مَنْ كَسَبَ طَيِّبًا ، وَعَمِلَ فِي سُنَّةٍ ، وَأَمِنَ النَّاسُ بَوَائِقَهُ ، دَخَلَ الْجَنَّةَ » .

٥٦ - « طُوبَى لِمَنْ تَوَاضَعَ مِنْ غَيْرِ مَنَقَصَةٍ ، وَذَلَّ فِي نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ مَسْكَنَةٍ ، وَأَنْفَقَ مَالًا جَمَعَهُ مِنْ غَيْرِ مَعْصِيَةٍ ، وَرَجِمَ الْمَسَاكِينَ أَهْلَ الْمَسْكَنَةِ ، وَخَالَطَ أَهْلَ الْفِقْهِ وَالْحِكْمَةِ ، طُوبَى لِمَنْ ذَلَّ فِي نَفْسِهِ ، وَطَابَ كَسْبُهُ ، وَأَصْلَحَ سَرِيرَتُهُ ، وَعَزَلَ عَنِ النَّاسِ شَرُّهُ ، طُوبَى لِمَنْ عَمِلَ بِعِلْمِهِ ، وَأَنْفَقَ الْفَضْلَ مِنْ مَالِهِ ، وَأَمْسَكَ الْفَضْلَ مِنْ قَوْلِهِ » .

= وله شاهد من حديث ابن عمر ، رضى الله عنهما . أخرجه ابنُ أبي الدنيا في « الصمت » (ج ١ / ق ٤ / ٢ - ٥ / ١) من طريق المغيرة بن مسلم ، عن هشام بن إبراهيم ، عن ابن عمر مرفوعًا .. فذكره . مع تقديم وتأخير . قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ . هشام بن إبراهيم ، كذا وقع في « الأصل » ، وقد ترجم له البخاري (٤ / ٢ / ١٩٢) ، وابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ٥٣) باسم « هشام بن أبي إبراهيم » . وقد نبه المحقق في حاشية « الجرح والتعديل » أن في إحدى نسخ الكتاب « هشام بن إبراهيم » . وهو على كل حال مجهولٌ كما قال أبو حاتم . قال الحافظ العراقي في « المغني » (٣ / ١١٠) : « رواه ابنُ أبي الدنيا في « الصمت » بسندٍ حسنٍ » !! قُلْتُ : كذا قال! وهو متعقبٌ فيه كما ذكرت . والحديث عزاه الزبيدي في « الإتحاف » (٧ / ٤٥٢ - ٤٥٣) إلى أبي يعلى ، وابن شاهين ، والخرائطي في « مساوئ الأخلاق » والضياء في « المختارة » . والله أعلم .

وله شاهد ضعيفٌ جدًا . أخرجه ابن المبارك في « الزهد » (٧٤٥) قال : أخبرنا عبيد الله بن الوليد الوصافي ، عن أبي جعفر ، قال : قال رسولُ ﷺ - فذكره بنحوه . وعبيد الله بن الوليد ضعفه ابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة وتركه النسائي وعمر بن علي . وأبو جعفر هو محمد بن علي بن الحسين ابن علي بن أبي طالب ، ولم يدرك النبي ﷺ .

٥٥ - منكر .

أخرجه الترمذي (٢٥٢٠) ، وهناد في « الزهد » (١١٣٦) ، وابنُ أبي الدنيا في « الصمت » (ج ١ / ق ٥ / ١ - ٢) ، والحاكم (٤ / ١٠٤) من طريق إسرائيل بن يونس ، عن هلال ، عن أبي بشر ، عن أبي وائل ، عن أبي سعيد الخدري مرفوعًا به . قال ابنُ الجوزي في « الواهيات » (٢ / ٧٤٩) « روى أحمد عن قبيصة ... فذكر الحديث ثم قال : قال أحمد : ماسمعتُ بأنكر من هذا الحديث . لأعرف هلال بن مقلاص ، ولأبأبشر . وأنكر الحديث إنكارًا شديدًا » . هـ .

قُلْتُ : أما هلال بن مقلاص الوزان فهو ثقة معروف . أخرج له البخاري ومسلم ، ووثقه ابن =

٥٧ - « يَا أَيُّهَا النَّاسُ! كَانَ الْحَقُّ فِيهَا عَلَيَّ غَيْرِنَا وَجَبَ ، وَكَانَ الْمَوْتُ فِيهَا عَلَيَّ غَيْرِنَا كُتِبَ ، وَكَانَ الَّذِينَ نُشِيْعُ مِنَ الْأَمْوَاتِ سَفَرًا ، عَمَّا قَلِيلٍ إِلَيْنَا عَائِدُونَ! ، نُبَوِّئُهُمْ أَجْدَانَهُمْ ، وَنَأْكُلُ ثَرَاتَهُمْ كَأَنَّا مُخَلَّدُونَ بَعْدَهُمْ ، قَدْ نَسِينَا كُلَّ وَاعِظَةٍ ، وَأَمِنَّا كُلَّ جَائِحَةٍ . طُوبَى لِمَنْ شَعَلَهُ عَيْبُهُ عَنْ غُيُوبِ النَّاسِ ، وَأَنْفَقَ مِنْ مَالٍ اكْتَسَبَهُ مِنْ غَيْرِ مَعْصِيَةٍ ، وَخَالَطَ أَهْلَ الْفِقْهِ وَالْحِكْمَةِ ، وَجَانَبَ أَهْلَ الذُّلِّ وَالْمَعْصِيَةِ . طُوبَى لِمَنْ ذَلَّ فِي نَفْسِهِ ، وَحَسَنَتْ خَلِيقَتُهُ ، وَأَنْفَقَ

= معين والنسائي وابن حبان . وقال أبو داود : « لا بأس به » . أما أبو بشر ، فهو مجهول فقول الحاكم : « صحيح الإسناد » وموافقة الذهبي له من المعجائب ! وقال الترمذي : « حديث غريب ... ثم قال : وسألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فلم يعرفه إلا من حديث إسرائيل ، ولم يعرف اسم أبي بشر » . قلت : فلعل الحاكم ظن أن أبا بشر هو جعفر بن إياس ، فصححه لذلك ، وهو غيره بلا شك كما تقدم . والله أعلم .

٥٦ - ضَعِيفٌ .

أخرجه البخاري في « التاريخ » (٢ / ١ / ٣٣٨ - ٣٣٩) ، وابن أبي الدنيا في « الصمت » (ج ١ / ق ٦ / ٢ ، / ق ٩ / ١) ، والطبراني في « الكبير » (ج ٥ / رقم ٤٦١٥ ، ٤٦١٦) ، والبيهقي (٤ / ١٨٢) ، والقضاعي في « مسند الشهاب » (٦١٥) ، وأبو عبد الرحمن السلمى في « طبقات الصوفية » (٣٩١ - ٣٩٢) ، والبقوي ، والبارودي ، وابن شاهين - كما في « الإصابة » (٢ / ٤٩٨) - ، وابن الأثير في « أسد الغابة » (٢ / ١٨٩) من طريق عن نصيح العنسي ، عن ركب المصري مرفوعًا : « طوبى لمن تواضع في غير منقصة ، وذل في نفسه من غير مسكنة ، فذكره . قال ابن عبد البر في « الاستيعاب » (٢ / ٥٠٨) : « حديث حسن » ! فقال الحافظ في « الإصابة » (٢ / ٤٩٨) : « إسناده حديثه ضعيف ، ومراد ابن عبد البر أنه حسن لفظه » .

قلت : وقد اختلفوا في صحة ركب المصري . فمن أثبت له الصحة عباس الدوري . وقال ابن عبد البر : « هو كندى ، له حديث واحد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وليس بمشهور في الصحابة ، وقد أجمعوا على ذكره فيهم » . اهـ . قلت : أما الإجماع فلا ، فإن الأكثرين على نفي صحته ومن نفاها :

١ - ابن منده ، وقال : « هو مجهول ، لا تعرف له صحة » .

الْفَضْلَ مِنْ مَالِهِ ، وَأَمْسَكَ الْفَضْلَ مِنْ قَوْلِهِ ، وَوَسِعَتْهُ السُّنَّةُ ، وَلَمْ يَعُدَّهَا إِلَى
الْبِدْعَةِ .

٢ = ابن حبان في « الثقات » (٣ / ١٣٠) وقال : « لا يُقال : إن له صحبة ، إلا أن إسناده ليس
مما يُعتمد عليه .

٣ = البغوي : وقال : « لأدري أسمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أم لا ؟

٤ = وفي « فيض القدير » (٤ / ٢٧٨) للمناوي قال : « قال الذهبي في « المهذب » : ركب
يُجهل ، ولم يصح له صحبة ، ونصيح ضعيف . وقال المنذرى . رواته إلى نصيح ثقات ... وأقرهم
العراق » ا.هـ . في « المغني » (٣ / ١١٤) .

وله شاهدٌ من حديث أنس رضي الله عنه ، وهو الآتي :

٥٧ - ضَعِيفٌ جِدًّا .

أخرجه ابن حبان في « المجروحين » (١ / ٩٧) ، وابنُ عدى في « الكامل » (١ / ٣٧٥) ، ومن طريقه
ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ١٧٨) ، والقضاعي في « مسند الشهاب » (٦١٤) من طريق .
أبان بن أبي عياش ، عن أنس قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ناقته الجداء ،
فقال في خطبته ... فذكره . قال ابن حبان : « هذا الحديث سمعه أبان من الحسن ، فجعله عن أنس ،
وهو لا يعلم . » وقال ابن الجوزي : « هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ ، ففي إسناده أبان ،
وهو متروكٌ . وقد ذكرنا عن شعبة أنه قال : لأن أزني ، أحبُّ إليَّ من أن أحدث عن أبان . »

قُلْتُ : قد توبع أبان عليه ، تابعه محمد بن المنكدر ، عن أنس مرفوعًا به . أخرجه البزار (ج ٤ / رقم
٣٢٢٥) ، وابن حبان في « المجروحين » (٣ / ٥٠) ، وابنُ عدى (٧ / ٢٥٤٣) من طريق الوليد بن المهلب ،
عن النضر بن محرز ، عن محمد بن المنكدر . وأخرجه الأزدي في « الضعفاء » ، ومن طريقه ابن الجوزي
(٣ / ١٧٩) من طريق الوليد بن المهلب ، عن النضر بن محرز ، عن محمد ابن المنكدر ، عن جابر .. فذكره .
ولأدري هل هذا خطأ من « النسخة » أم هو مروى عن جابر بنفس السند إلى أنس؟! ولعل الأول أقرب .
قال البزار : « لانعلمه يروى بهذا اللفظ عن أنس إلا من هذا الوجه ، ووجه آخر ضعيف » . قُلْتُ : وهذا
سندٌ واه . الوليد بن مهلب ، قال في « الميزان » : « عن النضر بن محرز ، لا يعرف ، وله ما يُنكر » . والنضر
ابن محرز . قال ابن حبان : « منكر الحديث جِدًّا ، لا يجوز الاحتجاج به » . وقال الذهبي : « مجهولٌ » .
وأورد له السيوطي في « اللآلئ » (٢ / ٣٥٨ - ٣٥٩) طرقًا أخرى ، منها عن أنس ، وعن غيره ، وكلها
ساقطة منها عند الحكيم الترمذي في « نوادر الأصول » وفي سننه زكريا بن حازم الشيباني . قال ابن عَرَّاق
في « تنزيه الشريعة » (٢ / ٣٤١) : « لم أعرفه » . وأخرجه القاسم بن الفضل الثقفي في « الأربعين » من
حديث أبي أمامة ، وفي سننه فضال بن جبیر . قال فيه ابن حبان : « يروى عن أبي أمامة مالميس من حديثه
لا يُجمل الاحتجاج به بحال » . وقال ابنُ عدى : « له عن أبي أمامة قدر عشرة أحاديث كلها غير محفوظة » .
وأخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٣ / ٢٠٢ - ٢٠٣) من حديث الحسين بن علي رضي الله عنهما ، وقال : =

٥٨ - « مَنْ كَثُرَ كَلَامُهُ ، كَثُرَ سَقَطُهُ ، وَمَنْ كَثُرَ سَقَطُهُ كَثُرَتْ ذُنُوبُهُ ، وَمَنْ كَثُرَتْ ذُنُوبُهُ ، فَلَنَارُ أُولَىٰ بِهِ ، وَمَنْ كَانَ يَوْمُنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ » .

= « هذا حديث غريب من حديث العترة الطيبة ، لم نسمعه إلا من القاضي الحافظ » .

والحاصل أن هذا الحديث ليس له وجه يُعتدُّ به ، وهو باطلٌ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو يشبه مواعظ الحسن البصرى رحمه الله ، فلعله اختلط على أبان بن أبي عياش كما وقع في كلام ابن حبان ، وسرقه منه قوم ونوعوا في أسانيده . والله أعلم .

٥٨ - مُتَكَرِّرٌ بِهَذَا التَّمَامِ .

أخرجه العقيليُّ في « الضعفاء » (٣ / ٣٨٤) ، وابنُ عدى (٥ / ١٦٧٦) ، وأبو نُعيم في « الحلية » (٣ / ٧٤) من طريق عيسى بن موسى ، قال : ثنا عمر بن راشد ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعًا فذكره .

قُلْتُ : وهذا سندٌ واه . عيسى بن موسى مجهولٌ كما قال العقيليُّ . وعمر بن راشد . قال النسائيُّ : « ليس بثقة » . وضعفه أحمد وابن معين وغيرهما . ولكن تابعه عمر بن صبيح ، عن يحيى بن أبي كثير به . أخرجه الدولابي في « الكنى » (٢ / ١٣٨ - ١٣٩) من طريق النسائيِّ ونقل عنه قوله : « هذا حديثٌ منكرٌ ، وعمر بن صبيح ليس بثقة » . قال العقيليُّ : « إن كان هذا عمر بن راشد فهو ضعيف ، وإن كان غيره فمجهولٌ ، وأوَّلُ الحديث معروف من قول عمر ، وآخره يروى بإسناد جيد ، بغير هذا الإسناد » اهـ . قُلْتُ : أما أوَّلُ الكلام ، فقد روى عن عمر من قوله كما قال العقيليُّ . أخرجه القضاعى في « مسند الشهاب » (١ / ٢٣٨) من طريق حجاج بن نصير ، نا صالح المري ، عن مالك ابن دينار ، عن الأحنف بن قيس قال : قال لى عمر : يا أحنف ! من كثر ضحكك ، قلت هيبته ، ومن فرح استخف به . ومن أكثر من شيءٍ عُرف به ، ومن كثر كلامه كثر سقَطُهُ ، ومن كثر سقَطُهُ قَلَّ حياؤه . ومن قَلَّ حياؤه قَلَّ ورعُهُ ، ومن قَلَّ ورعُهُ مات قلبُهُ » . قُلْتُ : وسنده واه .. حجاج بن نصير ليس بثقة ، وصالح المري ضعيفٌ . ولكنهما توبعا . فأخرجه ابنُ أبى الدنيا في « الصمت » (ج ١ / ق ٧ / ٢) قال : حدثني أحمد بن عبيد التميميُّ ، حدثنا عبيد الله بن محمد التميميُّ ، حدثنا دريد ابن مجاشع ، عن غالب القطان ، عن مالك بن دينار ، عن الأحنف عن عمر فذكره مقتصرًا على قوله : « من كثر كلامه كثر سقَطُهُ » . قُلْتُ : أما شيخُ ابن أبى الدنيا فلم أهدت إليه ، ولم يذكره المزى في شيوخ ابن أبى الدنيا في « تهذيب الكمال » (ج ٢ / لوحة ٧٣٦) ، فلا أدري هل تصحَّف أم لا ؟! ودريد بن مجاشع . قال الهيثميُّ (١٠ / ٣٠٢) : « لم أعرفه » . فلا يصحُّ أيضًا عن عمر . والله أعلم .

أما آخر الحديث ، فقد صحَّ من حديث أبى هريرة مرفوعًا : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر =

٥٩ - « وَمَا يُدْرِيكَ ، لَعَلَّهُ كَانَ يَتَكَلَّمُ فِيمَا لَا يَعْنِيهِ ، وَيَمْنَعُ مَا لَا يَضُرُّهُ » .

٦٠ - « إِنَّ أَوَّلَ مَنْ يَدْخُلُ هَذَا الْبَابَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ » فَدَخَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ . فَقَامَ إِلَيْهِ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَأَخْبَرُوهُ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَقَالُوا : فَأَخْبِرْنَا بِأَوْتُقِ عَمَلِكَ فِي نَفْسِكَ تَرْجُو بِهِ ؟ قَالَ : إِنِّي لَضَعِيفٌ ، وَإِنَّ أَوْتُقَ مَا أَرْجُو بِهِ سَلَامَةُ الصَّدْرِ ، وَتَرْكُ مَا لَا يَعْنِينِي .

= فلا يؤذى جاره ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضعيفه ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليسكت . أخرجه البخاري (١٠ / ٢٤٥ ، ٥٣٢ - فتح) ، ومسلم (١ / ٦٨) ، وأحمد (٢ / ٢٦٧) وابن أبي الدنيا في « الصمت » (ج ١ / ق ٦ / ٢ - ج ٤ / ق ٥٥ / ١ - ٢) ، والبيهقي (٨ / ١٦٤) ، والبغوي في « شرح السنة » (٩ / ١٦٢) .

وله شاهد من حديث أبي شريح . أخرجه البخاري (١٠ / ٥٣١ - فتح) ، ومسلم (١ / ٦٩ - عبد الباقي) ، والخطيب (١١ / ١٣٩) وآخرون .

٥٩ - ضَعِيفٌ .

أخرجه ابن أبي الدنيا في « الصمت » (ج ١ / ق ١٣ / ١) ، والطحاوي في « المشكل » (٣ / ١٥٤) من طريق عبد الرحمن [وقع عند الطحاوي : « عبد الله » وهو خطأ] بن صالح الأزدي ، ثنا يحيى ابن يعلى الأسلمي ، عن الأعمش ، عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : استشهد غلامٌ منا يوم أُحُدٍ ، فوجد على بطنه صخرةً مربوطة من الجوع ، فمسحت أمه التراب عن وجهه ، وقالت : هنيئاً لك يابنى الجنة ! ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : ... فذكره .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ لأمرين : الأول : يحيى بن يعلى . ضعفه أبو حاتم . وقال البخاري : « مضطربٌ الحديث » . وقال ابن معين : « ليس بشيء » . لكنه توبع . تابعه حفص بن غياث عن الأعمش به نحوه . أخرجه الترمذي (٢٣١٦) من طريق عمر بن حفص عن أبيه قال : « هذا حديثٌ غريبٌ » . الثاني . أنه لا يصحُّ للأعمش لقاءً بأنس ، إنما رآه فقط كما قال ابن المديني . ومن الغرائب قول الأعمش : « رأيت أنس بن مالك ، وما معنى منه إلا استغنائى بأصحابى » فهذا قول غريبٌ من الأعمش ، فإن الرواية عن الصحابي من العلو الذي يطمع فيه الحديث . وعلى كل حال ، ماقصر الأعمش رحمه الله . وقال ابن عبد البر في « الجامع » : « ليس بالقوى » . والله أعلم .

٦٠ - ضَعِيفٌ .

٦١ - « إِنَّ أَوَّلَ مَا عَاهَدَ إِلَىٰ رَبِّي ، وَتَهَانِي عَنْهُ بَعْدَ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ ،
وَشَرِبِ الْحَمْرِ : مُلَاحَاةَ الرَّجَالِ » .

= أخرجه إسحق بن راهويه في « مسنده » - كما في « المطالب » (٤ / ١٢٠ - ١٢١) - ، وابن أبي الدنيا في « الصمت » (ج ١ / ق ١٣ / ٢) من طريق أبي معشر ، عن محمد بن كعب ، قال : قال رسول الله ﷺ ... فذكره . قال الحافظ : « فيه ضعف ، وانقطاع ، وأصله في الصحيح » .

قُلْتُ : أما الضعف ، فأت من أبي معشر واسمه نجيح بن عبد الرحمن ، ضعفه ابن معين ، وابن المديني ، والنسائي ، وأبو داود وغيرهم . وأما الانقطاع ، فالصواب أن يقال : الإرسال ، وذلك أن محمد بن كعب القرظي لم يدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم . قال الحافظ العراقي في « المغني » (٣ / ١١٣) : « أخرجه ابن أبي الدنيا هكذا مرسلًا ، وفيه أبو نجيح ، واختلف فيه » . قُلْتُ : كذا في « المطبوعة » ، والظاهر أن العبارة كانت : « وفيه أبو معشر نجيح » فقط اسم « معشر » .

وأما قوله : « وأصله في الصحيح » ، فيشير إلى ما أخرجه البخاري (٧ / ١٢٩ - فتح) ، ومسلم (٢٤٨٤ / ١٤٨ - ١٤٩) واللفظ له ، وأحمد (٥ / ٤٥٢) عن قيس بن عباد قال : كنت بالمدينة في ناسٍ فيهم بعض أصحاب النبي ﷺ ، فجاء رجلٌ في وجهه أثرٌ من خشوع . فقال بعض القوم : هذا رجلٌ من أهل الجنة ، هذا رجلٌ من أهل الجنة . فصلى ركعتين يتجاوز فيهما ، ثم خرج فاتبعته ، فدخل منزله ، ودخلت ، فتحدثنا ، فلما استأنس قلت له : إنك لما دخلت قبل ، قال رجلٌ كذا وكذا . قال : سبحان الله ! ما ينبغي لأحد أن يقول ما لا يعلم . وسأحدثك لم ذاك ؟ رأيتُ رؤيا على عهد رسول الله ﷺ ، فقصصتها عليه . رأيتني في روضة - ذكر سعتها وعشبا وخضرتها - ووسط الروضة عمود من حديد أسفله في الأرض ، وأعلاه في السماء . في أعلاه عروة ، فقيل لي : أرقه ! فقلت له : لأستطيع . فجاءني مُنصَفٌ [قال ابن عوف : المنصف الخادم] فقال بثيابي من خلفي [يعنى : فأخذ بثيابي ورفعني] وصف أنه رفعه من خلفه بيده - فرفيتُ حتى كنت في أعلى العمود ، فأخذتُ بالعروة ، فقيل لي : استمسك . فلقد استيقظت وإنما لفي يدي !! . فقصصتها على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : « تلك الروضة الإسلام ، وذلك العمود الإسلام ، وتلك العروة عروة الوثقى ، وأنت على الإسلام حتى تموت » . قال : والرجل عبد الله بن سلام . وفي رواية لمسلم أن النبي ﷺ قال : « يموت عبد الله وهو آخذٌ بالعروة الوثقى » . وأخرجه مسلم (٢٤٨٤ / ١٥٠) ، والنسائي في « الرؤيا - من الكبرى » - كما في « أطراف الزمى » (٤ / ٣٥٣) - ، وابن ماجه (٣٩٢٠) ، وأحمد (٥ / ٤٥٢ - ٤٥٣) من طريق خرشة بن الحر الفزاري نحوه .

وظاهر من السياق أنه ليس فيه تشابه مع حديث الباب سوى أن عبد الله بن سلام من أهل الجنة . وهذا ما عناه الحافظ بقوله : « أصله في الصحيح » ، فلذا لا يصلح شاهداً له لافتراقهما . والله أعلم .

٦١ - ضعیف .

٦٢ — « إِنَّ هَاتَيْنِ صَامَتَا مِمَّا أَحَلَّ اللَّهُ لَهُمَا ، وَأَفْطَرَتَا عَلَيَّ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا ، جَلَسْتُ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى ، فَجَعَلَتَا تَأْكُلَانِ لُحُومَ النَّاسِ . »

= أخرجه ابنُ أبي الدنيا في « الصمت » (ج ١ / ق ١٥ / ٢) ، وكذا الطبراني في « الكبير » (ج ٢٣ / رقم ٥٠٥) ، والبيهقي (١٠ / ١٩٤) من طريق أبي عقيل ، يحيى بن المتوكل ، عن إسماعيل بن رافع ، عن ابن أم سلمة ، عن أم سلمة مرفوعًا به .

قُلْتُ : ويحيى بن المتوكل ضعيف عند الجمهور كما قال الهيثمي في « المجمع » (٥ / ٥٣ — ٨ / ٢٧) . وقد اختلف عليه في إسناده . فأخرجه الطبراني (ج ٢٣ / رقم ٥٥٢) من طريق عبد الله بن داود الواسطي ، ثنا يحيى بن المتوكل عن إسماعيل بن مسلم ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أم سلمة مرفوعًا به فصار شيخ يحيى بن المتوكل هو : « إسماعيل بن مسلم المكي » . والجمهور على تضعيفه أيضًا . والحاصل أن الحديث ضعيف من الوجهين . والله أعلم . وقال الحافظ العراقي في « المعنى » (٣ / ١١٦) : « سنده ضعيف » .

٦٢ — مُنْكَرٌ .

أخرجه أحمد (٥ / ٤٣١) ، وابنُ أبي الدنيا في « الصمت » (ج ١ / ق ١٩ / ٢) وفي « ذم الغيبة » (ق ٤ / ١) ، والبيهقي — كما في « تفسير ابن كثير » (٤ / ١٩٠) — ، وابن منده ، وابن السكن كما في « الإصابة » (٤ / ٤٢٢) — ، من طريق يزيد بن هارون ، (وعند أحمد : وابن أبي عدي) كلاهما عن سليمان التيمي قال : سمعتُ رجلًا يحدث في مجلس أبي عثمان الهندي ، عن عبيد مولى رسول الله ﷺ أن امرأتين من الأنصار صامتا على عهد رسول الله ﷺ ، فجلستا إحداهما إلى الأخرى ، فجعلتا تأكلان من لحوم الناس . فجاء رجلٌ إلى النبي ﷺ فقال : إن هاهنا امرأتين صامتا ، وقد كادتا أن تموتا من العطش . فأعرض عنه النبي ﷺ صلى الله عليه وآله وسلم ، فسكت . قال : ثم جاءه بعد ذلك ، أحسبه قال : في الظهر ، فقال : يا رسول الله ! إنهما والله لقد ماتتا ، أو كادتا أن تموتا !! فقال النبي ﷺ : « اتوني بهما » ، فجاءتا فدعا بعمس ، أو قدح ، فقال لإحداهما : « قيشي » فقاعت من قيش ، ودم ، وصديدي ، حتى ملأت القدح . وقال للأخرى : « قيشي » ، فقاعت من قيش ، ودم ، وصديدي ، فقال : « إن هاتين صامتا ... الحديث » . وقد اختلف على سليمان التيمي فيه . فرواه ابنُ أبي عدي ، ويزيد بن هارون عنه عن رجلٍ عن عبيد مولى رسول الله ﷺ . وتابعهما شعبة ، عن سليمان ، قرأ علينا رجلٌ في مجلس أبي عثمان الهندي ، حدثنا عبيد ... فذكره . أخرجه أحمد (٥ / ٤٣١) ، وابن منده — كما في « الإصابة » (٤ / ٤٢١) . وخالفهم حماد بن سلمة ، فرواه عن سليمان ، عن عبيد . فأسقط الواسطة بينهما . أخرجه ابنُ أبي خيثمة — كما في « الإصابة » والبخاري في « الكبير » (٣ / ١ / ٤٤٠) إشارة ، وابن الأثير في « أسد الغابة » (٣ / ٣٤٩) ، من طريق أبي يعلى ، وهذا في « مسنده » (ج ٣ / رقم ١٥٧٦) =

= قُلْتُ : ولاشك أن رواية الجماعة أرجح ، ولذلك قال ابن عبد البر في « الاستيعاب » (٧ / ١١٣ — بهامش الإصابة) في ترجمة عبيد هذا : « روى عنه سليمان التيمي ، ولم يسمع منه ، بينهما رجل » ويؤيده قول أبي حاتم — كما في « الجرح والتعديل » (٣ / ١ / ٦) — « عبيد ... روى سليمان التيمي عن رجلٍ عنه » . فكأنه لم يلتفت إلى رواية حماد بن سلمة . قال الحافظ في « الإصابة » (٤ / ٤٢٢) : « وقد رواه عثمان بن غياث ، عن سليمان التيمي ، فخالف الجماعة في اسمه ، فقال : عن سليمان ، حدثنا رجلٌ في حلقة أبي عثمان الهندي ، عن سعد مولى رسول الله ﷺ » . قُلْتُ : السند في « مسند أحمد » (٥ / ٤٣١) هكذا : حدثنا محمد بن جعفر ثنا عثمان بن غياث ، قال كنت مع أبي عثمان قال : فقال رجلٌ من القوم ، ثنا سعد ، أو عبيد — عثمان بن غياث الذي يشكُّ — ثم ذكره . وأخرجه أيضًا الحسن بن سفيان كما في « الإصابة » (٣ / ٩١ — ٩٢) — من طريق يحيى القطان ، عن عثمان بن غياث قال : حدثنا رجلٌ في حلقة أبي عثمان ، عن سعد مولى رسول الله ﷺ عليه وآله وسلم .

قُلْتُ : فالذي يظهر من التخرُّج أن عثمان بن غياث إنما خالف سليمان التيمي ، بخلاف ما ذكره الحافظ أن عثمان يروى هذا الحديث عن سليمان ، فخالف الجماعة في تسمية مولى النبي صلى الله عليه وآله وسلم هل هو عبيد أم سعد ؟! وعلى كل حال ، فالصواب أنه « عبيد » . والحاصل أن السند ضعيف لجهالة شيخ سليمان التيمي والمتن فيه نكارة ظاهرة . وثمة علةٌ أخرى . فقال البخاري في « التاريخ الكبير » (٣ / ١ / ٤٤٠) : « عبيد مولى النبي ﷺ ، حديثه مرسلٌ » فكأنه بهذا القول لم يعتمد صحبته . وقال كذلك أبو حاتم ، وتبع في ذلك البخاري كعادته [كما يقول الحافظ في « الإصابة » (٤ / ٤٢١)] . وصرَّح ابن السكن بأنه لم تثبت له صحبة . قال الحافظ في « الإصابة » : « ولعل هذه الطريق — يعني التي رواها حماد بن سلمة ، عن سليمان عن عبيد — هي التي أشار إليها البخاري بقوله : مرسل ، فظن ابن السكن أن الإرسال بين عبيد ، والنبي ﷺ . فقال لأجل ذلك : لا تثبت صحبته ، وكان البخاري يسمي السند الذي فيه راوٍ مبهم مرسلًا ، كما قال جماعة من المحدثين » ا.هـ . قُلْتُ : وهذا القول حسنٌ رائق ، من الحافظ رحمه الله ومما يدلُّ على صحة فهم الحافظ أن البخاري أشار إلى الحديثين اللذين رواهما عبيد . فقال : « عبيد مولى النبي ﷺ ، حديثه مرسلٌ . قال شهاب ، حدثنا حماد بن سلمة ، عن التيمي ، عن عبيد مولى النبي ﷺ — في الصوم . مسدد ، حدثنا معتمر ، حدثنا أبي ، عن يعلى ، عن عبيد مولى النبي ﷺ — أنه سئل أكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأمر بالصلاة بعد المكتوبة ؟! قال : نعم ، بين المغرب والعشاء » ا.هـ . قُلْتُ : ففي الحديث الأول يرويه سليمان التيمي عن عبيد ، وفي الثاني يرويه سليمان عن يعلى ، عن عبيد ، فبينهما واسطة . وقد قال ابن حبان : « له صحبة » . والله أعلم .

وله شاهدٌ من حديث أنس رضي الله عنه . أخرجه الطيالسي (٧٠٧) ، وابن أبي الدنيا في =

٦٣ — « إِنَّ عَدُوَّ اللَّهِ إِبْلِيسَ ، لَمَّا عَلِمَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ ، قَدِ اسْتَجَابَ دُعَائِي ، وَغَفَرَ لِأُمَّتِي ، أَخَذَ التُّرَابَ فَجَعَلَ يَحُثُّهُ عَلَى رَأْسِهِ ، وَيَدْعُو بِالْوَيْلِ وَالتُّبُورِ ، فَأَضْحَكَنِي مَا رَأَيْتُ مِنْ جَزَعِهِ » .

= « الصمت » (ج ١ / ق ١٩ / ١) ، وفي « ذم الغيبة » (ق ٤ / ٢) ، وابن مردويه في « تفسيره » — كما في « تخریج الإحياء » (٣ / ١٤٢) — من طريق يزيد الرقاشي ، عن أنس قال : أمر النبي ﷺ — بصوم يوم ، وقال : « لا يفطرن أحدٌ حتى آذن له » . فصام الناس ، حتى إذا أمسوا جعل الرجل يجيء ، فيقول : يا رسول الله ! إني ظلمت صائماً ، فأذن لي فأفطر ، فيأذن له ، والرجل ، والرجل . حتى جاء رجلٌ فقال : يا رسول الله ! فتانان من أهلك ظلتنا صائمتين ، وإنهما تستحيان أن تأتيك ، فأذن لهما أن تُفطرا !! ، فأعرض عنه . ثم عاوده فأعرض عنه ، ثم عاوده ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « وكيف صام من ظل هذا اليوم يأكل لحوم الناس !!! اذهب فمَرَّهُمَا إن كانتا صائمتين فليستقيتا » . فرجع إليهما ، فأخبرهما فاستقاءتا ، فقادت كل واحدة منهما علقه من دم !! . فرجع إلى النبي ﷺ — فأخبره فقال : « والذي نفسى بيده ، لو بقيتا في بطونهما لأكلتما النار » . قُلْتُ : وهذا سنَدٌ واهٍ . ويزيد بن أبان الرقاشي تركه النسائي والحاكم أبو أحمد ، وكان شعبة شديد الحمل عليه . قال الحافظ ابن كثير في « تفسيره » (٤ / ١٩٠) : « إسناده ضعيف ، ومتن غريب » .

٦٣ — ضَعِيفٌ .

أخرجه أبو داود (٥٢٣٤) مختصراً جداً ، وابن ماجه (٣٠١٣) ، والبخاري في « الكبير » (٤ / ١ / ٣) ، وعبد الله بن أحمد في « زوائد المسند » (٤ / ١٤ — ١٥) ، وأبو يعلى (ج ٣ / رقم ١٥٧٨) ، ويعقوب بن سفيان في « المعرفة » (١ / ٢٩٥ — ٢٩٦) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٤ / ١٠) ، وابن عدى في « الكامل » (٦ / ٢٠٩٤) ، والبيهقي (٥ / ١١٨) من طريق عبد القاهر بن السري ، ثنا عبد الله بن كنانة بن عباس بن مرداس السلمى ، أن أباه أخبره عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعا لأمته عشية عرفة بالمغفرة ، فأجيب : إني قد غفرتُ لهم ، ما خلا الظالم ، فإني آخذ للمظلوم منه . قال : « أي رب ، إن شئت أعطيت المظلوم من الجنة ، وغفرت للظالم ! فلم يُجِبْ عشيتَه . فلما أصبح بالمزدلفة أعاد الدعاء ، فأجيب إلى ما سأل . قال : فضحك النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، أو قال : تبسم ، فقال له أبو بكر وعمر : بأبي أنت وأمي ! إن هذه ساعة ما كنت تضحك فيها فما الذي أضحكك ، أضحكك الله سنك !؟ قال ... فذكره .

قُلْتُ : وهذا سنَدٌ ضعيفٌ . عبد الله بن كنانة ، وأبوه مجهولان كما في « التقريب » . بل قال ابن حبان في « المجروحين » (٢ / ٢٢٩) : « كنانة بن العباس ... يروى عن أبيه ، روى عنه ابنه ، =

٦٤ — « لَا شَيْءَ فِي الْهَامِّ ، وَالْعَيْنُ حَقٌّ ، وَأَصْدَقُ الطَّيْرِ الْقَالَ » .

= منكر الحديث جداً ، فلا أدري التخليط في حديثه منه أو من ابنه؟! ومن أيهما فهو ساقط الاحتجاج بما روى ، لعظيم مآثي من المناكير ، عن المشاهير . قُلْتُ : هَوَّلَ ابن حبان في حق الرجل !! فإن كنانة مقلِّ الحديث جداً ، وكذلك ابنه ، وقول ابن حبان « لعظيم مآثي من المناكير عن المشاهير » ، يدلُّ على أنه مكثَّرُ الرواية ، والواقع غير ذلك ، ولم يسق ابن حبان حديثاً واحداً يؤيد دعواه . ومع ذلك فقد وثقه . فانظر إلى هذا الخلط؟! وقال البخاري: « لم يصح حديثه . يعني كنانة . ويقصد حديثه هذا . وقال ابن عدى : « وعبد القاهر بن السري لم يحدث بهذا الحديث غيره ... ولعبد القاهر غير هذا يسيراً » . قُلْتُ : وعبد القاهر ، وثقه ابن شاهين ، وقال ابن معين : « صالح » . وضعفه يعقوب ابن سفيان بذكره في باب « من يرغب عن الرواية عنهم » . وعلى كل حال ، فهو أحسنُ حالاً من عبد الله وأبيه وجملة القول : أن الحديث ضعيف . والله أعلم .

٦٤ — ضَعِيفٌ بِهَذَا التَّمَامِ .

أخرجه الترمذي (٢٠٦١) ، والبخاري في «الأدب المفرد» (٩١٤) ، وفي «التاريخ» (١٠٧ / ١ / ٢) — (١٠٨) ، وأحمد (٤ / ٦٧ ، ٥ / ٧٠ ، ٣٧٩) ، وأبو يعلى في «مسنده» (ج ٣ / رقم ١٥٨٢) ، والطبراني في «الكبير» (ج ٤ / رقم ٣٥٦١ ، ٣٥٦٢) ، وابن الأثير في «أسد الغابة» (١ / ٣١٣) من طريق يحيى بن أبي كثير قال : حدثني حبة بن حابس التميمي ، أن أباه أخبره أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم . فذكره . وقد رواه عن يحيى على هذا الوجه علي بن المبارك ، وحرَّب بن شداد . وخالفهما شيان بن عبد الرحمن ، فرواه عن يحيى بن أبي كثير ، عن حبة ، حدثه عن أبيه ، عن أبي هريرة مرفوعاً به . فجعله من مسند أبي هريرة . أخرجه أحمد (٥ / ٧٠) ، والبخاري في «التاريخ» (٢ / ١ / ١٠٨) وقد اختلف عن حرب بن شداد فيه . فأخرجه ابن الأثير (١ / ٣١٤) من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث ، أخبرنا حرب بن شداد ، أخبرنا يحيى بن أبي كثير ، عن حبة بن حابس التميمي ، قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ... فذكره . وقال ابن الأثير عقبه : « أخرجه الثلاثة » . ويعنى بهم : أبا نعيم ، وابن منده ، وابن عبد البر . وعزاه الحافظ في «الإصابة» (١ / ٥٥٩) إلى ابن أبي عاصم وأبي يعلى . فسقط ذكر «أبيه» من هذه الرواية . قال محقق مسند أبي يعلى عقب نقل كلام الحافظ السابق : « تقول : إن رواية أبي يعلى كما هي ظاهرة : « حبة بن حابس أن أباه ... » ولعل الحافظ رحمه الله قرأ : « حبة بن حابس » في بداية الحديث فظن أنه هو الراوي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ولم يتم قراءة السند ، والله أعلم . اهـ .

قُلْتُ : هذا تعليق بارد ! ، لأن ابن الأثير ساق هذه الرواية من طريق ابن أبي عاصم وفيها : « حبة ابن حابس قال : سمعتُ رسول الله ... » . فما وهم الحافظ . وقوله : « سمعتُ » وهم من بعض الرواة . وليس معنى أن الحافظ عزا الرواية لأبي يعلى أنك لا بد واجدها في «مسنده» الذي تعمل فيه ، فإن هذا هو «المسند المختصر» أما «المسند الكبير» فلا أدري أهو موجود أم لا؟! وأراك تنقل كلمة لإسماعيل =

= ابن محمد التميمي الحافظ : التي يقول فيها : « قرأت المسانيد ، كمسند العدني ، ومسند أحمد بن نعيم ، وهي كالأنهار ، ومسند أبي يعلى كالبحر يكون مجتمع الأنهار » .

أقول : هذه الكلمة التي دأبت على كتابتها في أول كل جزء من أجزاء المسند إنما يصحح أن تقال في « المسند الكبير » ، ومما يدل على ذلك أن الحافظ الذهبي قال في « سير النبلاء » (١٤ / ١٨٠) عقب هذه الكلمة : « قلت : صدق ، ولا سيما في مسنده الذي عند أهل أصفهان ، من طريق ابن المقرئ عنه ، فإنه كبير جدًا ، بخلاف المسند الذي روينا من طريق أبي عمرو بن حمدان عنه ، فإنه مختصر » . هـ . فدللت كلمة الذهبي رحمه الله على أن كلمة إسماعيل بن محمد إنما تقال في « المسند الكبير » . فلا توهم مثل الحافظ إلا بحجة واضحة . . والله المستعان . ووجه آخر من الخلاف على يحيى بن أبي كثير فيه . فرواه أبان العطار ، عنه أن رجلا حدثه عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . فذكره . ورواه الأوزاعي عن يحيى عن حبة بن حابس ، أو عائش ، عن أبيه ، عن أبي هريرة . « ذكره ابن الأثير أيضًا . قُلْتُ : فهذا اختلاف شديد على يحيى بن أبي كثير ، مما دعا ابن عبد البر إلى القول بأن : « في إسناد حديثه اضطراب » . وقال ابن السكن : « اختلف فيه على يحيى ابن أبي كثير ، ولم نجد له إلا من طريقه » . وقد رجح أبو حاتم من هذا الخلاف — كما في « العلل » (٢٢٣٩) — الوجه الأول وهو : « ... يحيى ، حدثني حبة بن حابس ، عن أبيه مرفوعًا » . ورجح أبو زرعة الرازي « ... يحيى عن حبة بن حابس ، عن أبيه ، عن أبي هريرة » .

قُلْتُ : ويطرح عندى الوجه الذى رجحه أبو حاتم ؛ وذلك أنه قد رواه عن يحيى بن أبي كثير اثنان من الثقات الأثبات ، وهما حرب بن شداد ، وعلى بن المبارك . فإن قلت : قد رجح أبو زرعة الطريق الذى رواه شيبان النحوى ... وفيه « عن أبي هريرة » وعلل ذلك بقوله : « لأن أبان قد رواه فقال : يحيى عن رجل عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ » . وشيبان النحوى ثقة ، وكذا أبان ثقة له أفراد ، فبأى حجة ترجح قول أبي حاتم ؟! أقول : يترجح عندى قول أبي حاتم لأمرين : الأول : أننا لو افترضنا تساوى حرب بن شداد وعلى بن المبارك في الثقة شيبان وأبان العطار لرجحنا كفة على بن المبارك ، فقد كانت له خصوصية ييحيى بن أبي كثير . قال الحافظ في « التقريب » في ترجمته : « ... ثقة ، كان له عن يحيى بن أبي كثير كتابان ، أحدهما سماع والآخر لإرسال ، فحديث الكوفيين عنه فيه شيء » . هـ . والذين رووا عنه هذا الحديث بصريون كعبد الملك بن عمرو القيسي ، وعبد الصمد بن عبد الوارث ، ويحيى بن كثير العنبري . الثانى : أن أبان العطار لم يتابع شيبان النحوى ، ويبانه : أن شيبان يرويه عن يحيى ، عن حبة ، عن أبيه ، عن أبي هريرة . وأبان بن يزيد العطار يرويه عن يحيى أن رجلا حدثه عن أبي هريرة كذا وقع في « التاريخ » للبخارى . ثم رأيت الحافظ في « الإصابة » (١ / ٥٥٩) قد رجح الوجه الذى اخترناه . فالحمد لله على التوفيق . وإذا قد رجحنا الوجه الأول . فإنه ضعيف أيضًا ذلك أن « حبة » بالموحدة أو « حية » بالمشناة التحتانية مجهول العين =

٦٥ - « إِنَّ مِنْ أُمَّتِي لَمَنْ يَشْفَعُ لَأَكْثَرِ مِنْ رِبْعَةِ وَمُضَرَّ ، وَإِنْ مِنْ أُمَّتِي لَمَنْ يَعْظُمُ لِلنَّارِ حَتَّى يَكُونَ زَاوِيَةً مِنْ زَوَايَاهَا . وَمَا مِنْ مُسْلِمِينَ يَمُوتُ لَهُمَا أَرْبَعَةٌ مِنَ الْوَلَدِ إِلَّا أُدْخِلَهُمَا اللَّهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ إِيَّاهُمْ ، أَوْ ثَلَاثَةً ، أَوْ اثْنَانِ » .

٦٦ - « أَرْبَعَةٌ يُؤْذُونَ أَهْلَ النَّارِ ، عَلَى مَا بِهِمْ مِنَ الْأَذَى . يَسْعَوْنَ بَيْنَ الْحَمِيمِ وَالْجَحِيمِ ، يَدْعُونَ بِالْوَيْلِ وَالشُّبُورِ . يَقُولُ بَعْضُ أَهْلِ النَّارِ لِبَعْضٍ : مَا بَالُ هَؤُلَاءِ قَدْ آذَوْنَا ، عَلَى مَا بَيْنَنَا مِنَ الْأَذَى ؟! قَالَ : فَرَجُلٌ مُغْلَقٌ عَلَيْهِ تَأْبُوتٌ مِنْ جَمْرِ ، وَرَجُلٌ يَجْرُ أَمْعَاءَهُ ، وَرَجُلٌ يَسِيلُ فُوهُهُ قَيْحًا وَدَمًا ، وَرَجُلٌ يَأْكُلُ لَحْمَهُ !! . فَيَقَالُ لِلَّذِي يَأْكُلُ لَحْمَهُ : مَا بَالُ الْأَبْعَدِ قَدْ آذَانَا عَلَى مَا بَيْنَنَا مِنَ الْأَذَى ؟ فَيَقُولُ : إِنَّ الْأَبْعَدَ كَانَ يَأْكُلُ لُحُومَ النَّاسِ بِالْغَيْبَةِ ، وَيَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ » .

= والصفة ، لم يرو عنه إلا يحيى بن أبي كثير . وهذا هو علة الحديث . والله أعلم . ولذا قال الترمذى : « حديث غريب » وله شاهد من حديث أبي أمامة رضى الله عنه . أخرجه الطبرانى في « الكبير » (ج ٨ / رقم ٧٦٨٦) من طريق عفير بن معدان ، عن سليم بن عامر ، عن أبي أمامة مرفوعاً بلفظه . قال الهيثمى (٥ / ١٠٦) : « فيه عفير بن معدان ، وهو ضعيف » . وقال مرة (١ / ٣٠٠) : « ضعيف جداً » !! ولفقرات الحديث شواهد . بعضها في « الصحيحين » . والله أعلم .

٦٥ - ضَعِيفٌ .

أخرجه ابن ماجه (٤٣٢٣) ، والبخارى في « الكبير » (١ / ٢ / ٢٦١) ، وأحمد (٤ / ٢١٢) ، وابنه في « زوائد المسند » (٥ / ٣١٢ - ٣١٣) ، وابن خزيمة في « التوحيد » (٣١٣ - ٣١٤) ، والطبرانى في « الكبير » (ج ٣ / رقم ٣٣٥٩ ، ٣٣٦٠ ، ٣٣٦١ ، ٣٣٦٢ ، ٣٣٦٣ ، ٣٣٦٤ ، ٣٣٦٥) ، وأبو يعلى في « مسنده » (ج ٣ / رقم ١٥٨١) ، والحاكم (١ / ٧١ و ٤ / ٥٩٣) من طريق داود بن أبى هند ، عن عبد الله بن قيس ، عن الحارث بن أقيش ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكره . وهو عند بعضهم مختصر . قال الحاكم : « صحيح على شرط مسلم » !! ووافقه الذهبي في الموضوع الأول ، وسكت في الثانى .

قُلْتُ : وهما في ذلك ، لاسيما الذهبى لأنه أورد عبد الله بن قيس في « الميزان » وقال : « تفرد =

٦٧ - « صَلُّوا خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ ، وَصَلُّوا عَلَى كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ ، وَجَاهِدُوا مَعَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ » .

= عنه داود بن أبي هند « فهو مجهول العين والصفة . وقال الحافظ في « التقريب » « مجهول » ومع ذلك فقد قال في « الإصابة » (١ / ٥٦٢) : « إسناده صحيح » . فسبحان من لا يسهو . وقال البخاري عقب تحريمه : « إسناده ليس بذلك المشهور » . وقال علي بن المديني : « عبد الله بن قيس الذي روى عنه داود بن أبي هند ، سمع من الحارث بن قيش ، وعنه داود بن أبي هند ، مجهول لم يرو عنه غير داود ، وليس إسناده بالصافي » ا.هـ .

ولآخر الحديث شواهد كثيرة عن جماعة من الصحابة ذكرتهم في كتابي : « الجَلْدُ في الصبر على فقد الولد » ولم أقف على لفظة : « أربعة » في غير هذا الحديث ، والمشهور : « ثلاثة » كما حققته هناك . والله الموفق .

٦٦ - ضَعِيفٌ .

أخرجه ابن المبارك في « الزهد » (٣٢٨ - زوائد نعيم) ، وابن أبي الدنيا في « الصمت » (ج ١ / ق ٢١ / ٢) ، وفي « ذم الغيبة » (ق ٦ / ١) والطبراني في « الكبير » (ج ٧ / رقم ٧٢٢٦) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٥ / ١٦٧ - ١٦٨) ، وابن الأثير في « أسد الغابة » (٢ / ٣٩٩ - ٤٠٠) ، وبقية بن مخلد في « مسنده » ، وكذا ابن شاهين - كما في « الإصابة » (٣ / ٣٩٩) - ، من طريق إسماعيل بن عياش ، حدثني ثعلبة بن مسلم الخثعمي ، عن أيوب بن بشير العجلي ، عن شفي بن مانع الأصبحي مرفوعاً ... فذكره .

قُلْتُ : وشفيُّ بنُ مانعٍ مختلفٌ في صحبته كما قال الطبراني وابن الأثير . ويظهر أن أبا نعيم اعتمد صحبته ، ولكن جزم البخاري ، وأبو حاتم ، وابن حبان بأنه تابعي ، فالحديث ضعيف لإرساله وثمة علة أخرى ، وهي : « أيوب بن بشير العجلي » . فترجمه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (١ / ٢٤٢) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مجهول الحال . قال الهيثمي (١ / ٢٠٩) : « رجاله موثوقون » . وهو يشير بقوله هذا إلى ضعف التوثيق في بعضهم فلعل أيوب وثقه ابن حبان . والله أعلم .

٦٧ - ضَعِيفٌ .

روى من حديث علي بن أبي طالب ، وأبي هريرة ، وابن مسعود ، وابن عمر ، وأبي الدرداء ، وواثلة ابن الأسقع ، رضى الله عنهم جميعاً .

● أولاً : حديث علي بن أبي طالب ، رضى الله عنه .

أخرجه الدارقطني (٢ / ٥٧) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الواهيات » (٧١٠) من طريق أبي إسحاق القنسريني ، ثنا فرات بن سليمان ، عن محمد بن علوان ، عن الحارث ، عن علي مرفوعاً : « من =

= أصل الدين الصلاة خلف كل بر وفاجر ، والجهاد مع كل أمير ، ولك أجرك ، والصلاة على كل من مات من أهل القبلة . قال ابن الجوزي : « هذا حديث لا يصح . والحارث قال ابن المديني : كان كذابا . وفرات بن سليمان ، قال ابن حبان : منكر الحديث جدا ، يأتي بما لاشك أنه معمول » .

قُلْتُ : هكذا يكونُ القُلُو !! والحارث ليس بكذاب ، وان كان واهيا . وأما فرات بن سليمان ، كذا ، والصواب : سلمان ، بغير ياء ، فقد ترجمه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٣ / ٢ / ٨٠) وحكى عن أبيه أنه قال : « لا بأس به ، محله الصدق ، صالح الحديث » . وإنما قال ابن حبان مقالته هذه في « فرات بن سليم » كما في « المجروحين » (٢ / ٢٠٧) ، فهذا من أوام ابن الجوزي الناتجة عن تسرعه [ولم ينتبه الزيلعي لذلك فتبعه كما في « نصب الراية » (٢ / ٢٨)] وما يدل على ذلك أنه ذكر في كتابه « الضعفاء » فرات بن سليم رقم (٢٦٩٦) ، دون « فرات بن سلمان » . وذهل ابن الجوزي عن حال أبي إسحق القسريني فإنه مجهول كما قال الذهبي في « الميزان » (٤ / ٤٨٩) وكذا محمد بن علوان فإنه مجهول كما قال أبو حاتم ، على ما ذكره ولده في « الجرح والتعديل » (٤ / ٤٩) . فالسند ساقط .

● ثانيًا : حديث أبي هريرة رضى الله عنه .

وله عنه طريقان : الأول : مكحول ، عنه ، أخرجه أبو داود (٢ / ٣٠٤ — ٧ / ٢٠٧ عون) ، والدارقطني (٢ / ٥٧) ، والبيهقي (٣ / ١٢١) ، وابن الجوزي في « الواهيات » (١ / ٤١٨ — ٤١٩) من طريق معاوية بن صالح ، عن العلاء بن الحارث ، عن مكحول ، عن أبي هريرة مرفوعًا بلفظ حديث الباب . قال الدارقطني : « مكحول لم يسمع من أبي هريرة ، ومن دونه ثقات » . وقال البيهقي : « إسناده صحيح ، إلا أن فيه إرسالًا بين مكحول وأبي هريرة » . وكذا أعله ابن الجوزي ، والمندزي ، وابن التركاني ، وغيرهم . غير أن ابن الجوزي انفرد عنهم بذكر علة أخرى ، هي عجيبة من الأعاجيب ، وهي قوله : « ومعاوية بن صالح ، قال الرازي : لا يفتح به » . قُلْتُ : أما معاوية بن صالح فإنه ثقة وله أفراد ، فلا يليق إعلال الحديث به ، أو كلما رأيت غمزا في الثقة سارعت بإحضاره ؟! وقد ردّ عليه ابن عبد الهادي هذه العلة . وله طريق آخر عن مكحول . أخرجه الدارقطني (٢ / ٥٦) ، وعنه ابن الجوزي (١ / ٤٢٢) من طريق بقية ، سمعت الأشعث ، عن يزيد بن يزيد ابن جابر ، عن مكحول ، عن أبي هريرة مرفوعًا : « الصلاة واجبة عليكم مع كل أمير ، برًا كان أو فاجرًا ، وإن عمل بالكبائر ، والجهاد واجب عليكم مع كل أمير ، برًا كان أو فاجرًا ، وإن عمل بالكبائر ، والصلاة واجبة على كل مسلم يموت ، برًا كان أو فاجرًا ، وإن عمل بالكبائر » . قال ابن الجوزي : « أشعث مجروح ، وبقية لا يقوم على روايته ، وقال الدارقطني : مكحول لم يلق أبا هريرة » . الثاني : أبو صالح ، عنه . أخرجه الدارقطني (٢ / ٥٥) ، وعنه ابن الجوزي (١ / ٤٢١ — ٤٢٢) من طريق عبد الله ابن محمد بن يحيى بن عروة ، عن هشام بن عروة ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة مرفوعًا : « سيلبكم =

= بعدى ولاة، فيليكم البرُّ بیره، والفاجر بفجوره، فاسمعوا لهم وأطيعوا فيما وافق الحق، وصلوا وراءهم، فإن أحسنوا فلکم ولهم، وإن أساءوا، فلکم وعليهم». قال ابن الجوزي: «عبد الله بن محمد بن يحيى، قال أبو حاتم الرازي: «متروك الحديث»، وقال ابن حبان: «لا يجلُّ كتب حديثه» اهـ. قُلْتُ: وذكره ابن عدى في «الكامل» (٤ / ١٥٠١ - ١٥٠٢)، وقال: «ولعبد الله بن محمد بن عروة غير ما ذكرتُ من الحديث، وأحاديثه عامتها مما لا يتابعه الثقات عليه، ولم أجد من المتقدمين فيه كلامًا، ولم أجد بُدًا من ذكره لما رأيتُ من أحاديثه أنها غير محفوظة، لما شرطت في أول الكتاب». قُلْتُ: فكأنه لم يقف على كلام أبي حاتم الرازي غير أن آخر الحديث قد صحَّح من وجه آخر. أعنى قوله: «فإن أحسنوا فلکم ولهم ... الخ». فأخرجه أبو داود (٥٨٠) وابن ماجه (٩٨٣)، وأحمد () والطيالسي (١٠٠٤)، وابن خزيمة (١٥١٣)، وابن حبان (ج ٣ / رقم ٢٢١٨)، والطحاوي في «المشکل» (٣ / ٥٤)، والحاكم (١ / ٢٠٩، ٢١٣)، والبيهقي (٣ / ١٢٧) من طريق أبي على الهمداني، قال سمعت عقبة بن عامر مرفوعًا: «من أم الناس فأصاب، فالصلاة له ولهم، ومن انتقص من ذلك شيئًا، فعليه ولاعليهم». قال الحاكم: «صحيحٌ على شرط البخاري» ووافقه الذهبي!! وقد وهما في ذلك، فأبوعلى الهمداني واسمه ثمامة بن شفى. لم يخرج له البخاري شيئًا. وقد اختلف في سند هذا الحديث، وهل الذى رواه عن أبى على هو عبد الرحمن بن حرملة، أو حرملة بن عمران [وانظر «التاريخ الكبير» للبخاري (١ / ١ / ١٦٠)]؟! وليس ههنا موضع شرح ذلك. والحاصل أن الحديث صحيحٌ. و أخرج البخاري (٢ / ١٨٧ - فتح) من حديث أبى هريرة مرفوعًا. «يصلون لكم، فإن أصابوا فلکم، وإن أخطأوا فلکم وعليهم». وأخرجه البيهقي (٣ / ١٢٦ - ١٢٧) وغيره. وهناك غير ما حديث في هذا الباب.

● ثالثًا: حديث ابن مسعود، رضى الله عنه.

أخرجه الدارقطني (٣ / ٥٧) وعن طريقه ابن الجوزي (١ / ٤١٩ - ٤٢٠) من طريق عمر بن صبح، عن منصور عن إبراهيم، عن علقمة، والأسود، عن ابن مسعود مرفوعًا: «ثلاث من السنة: الصلوة خلف كل إمام، لك صلاتك، وعليه إثمٌ. والجهاد مع كل أمير، لك جهادك، وعليه شره. والصلوة على كل ميتٍ من أهل القبلة، وإن كان قاتل نفسه».

قُلْتُ: وسنده ضعيفٌ جدًا. وعمر بن صبح كذبه الأزدي، وقال ابن حبان: «كان ممن يضع الحديث». وتركه الدارقطني وغيره.

● رابعًا: حديث ابن عمر، رضى الله عنهما.

وله عنه طرق:

الأول: مجاهد، عنه مرفوعًا: «صلوا على من قال: لا إله إلا الله، وصلوا وراء من قال: =

لإله إلا الله». أخرجه الدارقطني (٢ / ٥٦)، والخطيب (٦ / ٣٠٩ و ١١ / ٢٩٣) وابن الجوزي (١ / ٤٢٠) من طريق محمد بن الفضل، نا سالم الأفتس، عن مجاهد.

قُلْتُ: وسنُّه وإيَّ جَدًّا. محمد بن الفضل كذَّبه ابن معين، واتمه أحمد، وتركه النسائي. وخالفه سويد بن عمرو، فرواه عن سالم الأفتس، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر. فجعل شيخ سالم الأفتس: «سعيد بن جبير» بدل «مجاهد». أخرجه أبو نعيم في «الخلية» (١٠ / ٣٢٠) من طريق نصر بن الحريش، عن المشمعل بن ملحان، عن سويد به. وسنُّه ضعيف. نصر، وضعفه الدارقطني كما في «تاريخ بغداد» (١٣ / ٢٨٦) والمشمعل قال ابن معين: «مأرى به بأسًا». ووثقه ابن حبان. وضعفه الدارقطني. فطريق سويد أرجح من طريق محمد بن الفضل.

الثاني: عطاء بن أبي رباح، عنه. أخرجه الدارقطني (٢ / ٥٦)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ٣١٧)، وابن الجوزي (١ / ٤٢٠) من طريق عثمان بن عبد الرحمن، عن عطاء. قال ابن الجوزي: «وعثمان، قال يحيى: ليس بشيء كان يكذب، وقال البخاري والنسائي وأبو داود: ليس بشيء». وقال الدارقطني: متروك.

قُلْتُ: وله طريق آخر عن نافع عن ابن عمر ومداره على بعض الكذابين كوهب بن وهب، وخالد ابن إسماعيل.

● خامسًا: حديث أبي الدرداء، رضى الله عنه.

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣ / ٩٠) ومن طريقه ابن الجوزي (١ / ٤٢٣) من طريق عبد الجبار ابن الحجاج بن ميمون، عن مكرم بن حكيم، عن منير بن سيف عن أبي الدرداء مرفوعًا: «صلوا خلف كل إمام، وقاتلوا مع كل أمير». قال العقيلي: «عبد الجبار، عن مكرم بن حكيم، إسناده مجهول غير محفوظ، وليس في هذا المتن إسناده ثابت».

قُلْتُ: وعبد الجبار هذا تركه الأزدي. ومكرم بن حكيم قال في «الميزان»: «روى خبرًا باطلا، قال الأزدي: ليس حديثه بشيء». ومنير بن سيف، كذا وقع عند العقيلي، والصواب: «سيف ابن منير». قال في «الميزان»: «سيف بن منير عن أبي الدرداء، يجهل، وضعفه الدارقطني لكونه أتى بأمرٍ معضل عن أبي الدرداء مرفوعًا: لا تكفروا أهل ملتي وإن عملوا الكبائر. لكنه من رواية مكرم ابن حكيم أحد الضعفاء عنه». فالسنن ساقط لأنه مسلسل بالعلل.

● سادسًا: حديث وائلة بن الأسقع، رضى الله عنه،

أخرجه الدارقطني (٢ / ٥٧)، وابن الجوزي (١ / ٤٢٢ — ٤٢٣) من طريق الحارث بن نهبان، ثنا عتبة بن اليقظان، عن أبي سعيد، عن مكحول، عن وائلة مرفوعًا: «لا تكفروا أهل قبلكم وإن عملوا الكبائر، وصلوا مع كل إمام، وجاهدوا مع كل أمير، وصلوا على كل ميت». قال ابن =

٦٨ — « إِنَّ لِلْوُضْوءِ شَيْطَانًا يُقَالُ لَهُ : الْوَلَهَانُ ، فَاتَّقُوا وَسْوَاسَ الْمَاءِ » .

٦٩ — « إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ مَأْدُبَةٌ اللَّهِ ، فَاقْبَلُوا مِنْ مَأْدُبَتِهِ مَا اسْتَطَعْتُمْ ، إِنَّ

هَذَا الْقُرْآنَ هُوَ حَبْلُ اللَّهِ ، وَالتُّورُ الْمُبِينُ ، وَالشِّفَاءُ النَّافِعُ ، عِصْمَةٌ لِمَنْ تَمَسَّكَ بِهِ ، وَنَجَاةٌ لِمَنْ تَبِعَهُ ، لَا يَزِيغُ فَيَسْتَعْتَبُ ، وَلَا يَعْوجُّ فَيَقْوَمُ ، وَلَا تَنْقُضِي عَجَائِبُهُ ، وَلَا يَخْلُقُ مِنْ كَثْرَةِ الرَّدِّ . ائْتَلُوهُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْجُرُكُمْ عَلَى تِلَاوَتِهِ ، كُلَّ

= الجوزي : « عتبة بن اليقظان قال على بن الحسين بن الجنيد : لا يساوى شيئا . وفيه الحارث بن نهران . قال يحيى : ليس بشيء ، وقال النسائي : متروك . وقال ابن حبان : لا يحتج به . و أبو سعيد قال الدارقطني : مجهول » اهـ . وقد اختلف على الحارث بن نهران في إسناده كما في « سنن الدارقطني » . وبالجملة فالحديث ضعيف جدا ولذا قال الدارقطني : « ليس فيه شيء ثبت » . وقال أحمد : « ماسمعا بهذا » .

أما الصلاة خلف الفاسق فجازة بالإجماع ، ولها قيود ذكرتها في « بذل الإحسان » . (٧٧٢) فالحمد لله على التوفيق .

٦٨ — ضَعِيفٌ .

أخرجه الترمذي (١ / ١٨٨ — ١٨٩ تحفة) ، وابن ماجه (١ / ١٦٣) ، وأحمد (٥ / ١٢٥ ، ١٣٦) ، والطيالسي (٥٤٧) ، وابن خزيمة (١ / ٦٣ — ٦٤) ، وابن عدى في « الكامل » (٣ / ٩٢٣) ، والدارقطني في « المختلف والمؤتلف » (١ / ٣٠٣) ، والحاكم (١ / ١٦٢) ، والبيهقي (١ / ١٩٧) ، والخطيب في « الموضح » (٢ / ٣٨٣) ، وابن الجوزي في « العلل » (١ / ٣٤٥) من طريق خارجه ابن مصعب ، عن يونس بن عبيد ، عن الحسن ، عن عتي بن ضمرة ، عن أبي بن كعب مرفوعا فذكره . قال الترمذي : « حديث أبي بن كعب حديث غريب ، وليس إسناده بالقوى ، لأننا لانعلم أحدا أسنده غير خارجه ، وخارجه ليس بالقوى عند أصحابنا . وضعفه ابن المبارك » اهـ . وقال الحاكم : « وأنا أذكره محتسبا ، لما أشاهدته من كثرة وسواس الناس في صب الماء » .

قُلْتُ : مهما كان الدافع محمودا ، فلا يليق أن يذكر هذا الحديث في « المستدرک علی الصحیحین » !! وقال البيهقي : « وهذا الحديث معلول برواية الثوري عن بيان عن الحسن بعضه من قوله غير مرفوع . وبقية عن يونس بن عبيد من قوله غير مرفوع ... » . ثم ساقه وقال : « هكذا رواه خارجه بن مصعب ، وخارجه ينفرد بروايته مُسنّدا وليس بالقوى في الرواية » . قُلْتُ : ويضاف =

حَرْفٍ عَشْرَ حَسَنَاتٍ أَمَا إِنِّي ، لَا أَقُولُ ، أَلَمْ حَرْفٌ ، وَلَكِنَّ الْإِفَّ حَرْفٌ ،
وَلَا مَ حَرْفٌ ، وَمِيمٌ حَرْفٌ .

٧٠ - « كَانَ الْكِتَابُ الْأَوَّلُ نَزَلَ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ ، عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ ،
وَنَزَلَ الْقُرْآنُ مِنْ سَبْعَةِ أَبْوَابٍ : زَاجِرٍ ، وَآمِرٍ ، وَحَلَالٍ ، وَحَرَامٍ ،
وَمُحْكَمٍ ، وَمُتَشَابِهٍ ، وَأَمْثَالٍ . فَأَجَلُوا حَلَالَهُ ، وَحَرَّمُوا حَرَامَهُ ، وَاعْتَبَرُوا
بِأَمْثَالِهِ ، وَآمَنُوا بِمُتَشَابِهِهِ ، وَقَوْلُوا ﴿ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا ﴾ ٣ / ٧ .

= إلى ذلك أيضاً عن عنة الحسن البصرى . ولذلك ضعفه البغوى كما في « شرح السنة » (٢ / ٥٣) ،
وقال أبو زرعة الرازى : « حديث منكر » . ذكره ابن أبى حاتم في « العلل » (١ / ٦٠) . والله أعلم .

٦٩ - ضعیف .

أخرجه محمد بن نصر في « قيام الليل » (٧٢) ، والحاكم (١ / ٥٥٥) ، وابن حبان في « المجروحين »
(١ / ١٠٠) من طرق عن إبراهيم بن مسلم الهجرى ، عن أبى الأخص ، عن ابن مسعود مرفوعاً
وقد رواه عن إبراهيم هكذا مرفوعاً جماعة منهم ابن فضيل وأبو معاوية وابن الأجلح وصالح بن عمر .
وخالفهم ابن عيينة وجعفر بن عون ، فرويا الحديث عن إبراهيم الهجرى بسنده لكن أوقفاه . أخرجه
الطبرانى في « الكبير » (ج ٩ / رقم ٨٦٤٦) من طريق عبد الرزاق وهذا في « مصنفه » (٣ /
٣٧٥ - ٣٧٦) ، والدارمى (٢ / ٣١٠) ، والشجرى في « الأملى » (١ / ٨٤) . والاختلاف في
الدفع والوقف إنما هو من إبراهيم الهجرى قال الحافظ : « لئن الحديث ، رفع موقوفات » اهـ .

قلتُ : والموقوف أشبه ، والطرق عند الدارمى والطبرانى تدل على ذلك . و أما قول الحاكم :
« صحيح الإسناد ولم يخرجاه » !! فردّه الذهبى بقوله : « إبراهيم بن مسلم ضعيف » .
وأما آخر الحديث « اتلوه ، فإن الله يأجركم ... الخ » فقد صحّ عن ابن مسعود مرفوعاً ، وقد
خرّجته في « الانشراح في آداب النكاح » (رقم ١٤٧) . فالحمد لله على التوفيق .

٧٠ - مُنْكَرٌ .

أخرجه ابن جرير في « تفسيره » (١ / ٣٠) ، وابن حبان (١٧٨٢) ، والطحاوى في « المشكل »
(٤ / ١٨٤ - ١٨٥) ، وابن عبد البر في « التمهيد » (٨ / ٢٧٥) من طريق حيوة بن شريح عن عقيل
ابن خالد ، عن سلمة بن أبى سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن ابن مسعود مرفوعاً فذكره .
وخالفه الليث بن سعد ، فرواه عن عقيل ، عن ابن شهاب ، عن سلمة بن أبى سلمة عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم . وأخرجه الطحاوى (٤ / ١٨٥) . قال ابن عبد البر : « وهذا حديث عند أهل
العلم لا يثبت ، لأنه يرويه حيوة عن عقيل عن سلمة هكذا ، ويرويه الليث عن ابن شهاب عن سلمة
ابن أبى سلمة عن أبيه ، عن النبي ﷺ مرسلًا . وأبو سلمة لم يلق ابن مسعود ، وابنه سلمة ليس
من يُحتج به ، وهذا الحديث مجمع على ضعفه من جهة إسناده » . وسبقه الطحاوى إلى مثل ذلك
فقال : « فاختلف حيوة والليث عن عقيل في إسناد هذا الحديث ، فرواه كل واحد منهما =

٧١ - « إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - اخْتَارَنِي ، وَاخْتَارَ لِي أَصْحَابًا ، فَجَعَلَ لِي مِنْهُمْ وُزَرَآءَ ، وَأَنْصَارًا ، وَأَصْهَارًا ، فَمَنْ سَبَّهُمْ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ ، وَالْمَلَائِكَةِ ، وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا ، وَلَا عَدْلًا . » .

= على ما ذكرناه في روايته إياه . وكان أهل العلم بالأسانيد يدعون هذا الإسناد بانقطاعه في إسناده ، لأن أبا سلمة لا يتبع في سنة لقاء عبد الله بن مسعود ، ولا أخذه إياه عنه . هذا من جهة إسناده . وأما من جهة متنه ، فقال ابن عبد البر : « وقد رده قومٌ من أهل النظر . منهم أحمد بن أبي عمران ، قال : من قال في تأويل السبعة الأحرف هذا القول ، فتأويله فاسد . ومحالٌ أن يكون الحرف منها حرامًا لا ماسواه ، أو يكون حلالًا ، لا ماسواه . لأنه لا يجوز أن يكون القرآن يقرأ على أنه حلالٌ كله ، أو حرامٌ كله ، أو أمثالٌ كله . ذكره الطحاوي عن أحمد بن أبي عمران ، سمعه منه ، وهو كما قال ابن أبي عمران ... » .

٧١ - ضَعِيفٌ .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ١٧ / رقم ٣٤٩) ، وفي « الأوسط » (ج ١ / رقم ٤٥٩) ، والآجري في « الأربعمائة » (ص ٤٥ -) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٢ / ١١) ، والخطيب في « تلخيص المتشابه » (٢ / ٦٣١) من طريق الحميدى ، نا محمد بن طلحة التيمي ، حدثني عبد الرحمن بن سالم ، بن عبد الرحمن بن عتبة بن عويم بن ساعدة ، عن أبيه ، عن جده مرفوعًا فذكره . قال الطبراني : « لا يروى هذا الحديث عن عويم بن ساعدة إلا بهذا الإسناد ، تفرد به محمد بن طلحة » .

قُلْتُ : وسننهٌ ضعيف ، وله آفتان : الأولى : عبد الرحمن بن سالم مجهول العين والصفة ، لم يرو عنه غير محمد بن طلحة . وقد صرح الحافظ في « التقریب » بأنه : « مجهولٌ » الثانية : سالم بن عبد الرحمن ، أيضًا لم يرو عنه غير ولده عبد الرحمن ، فهو مجهولٌ مثله . وقد قال البخاري عن الحديث : « لم يصح » . نقله الحافظ في ترجمة عبد الرحمن بن سالم من « التهذيب » .

وله شاهدٌ من حديث أنس رضي الله عنه . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (١ / ١٢٦) من طريق أحمد بن عمران الأحنسي ، قال : حدثنا عبد الرحمن بن محمد المخاري ، قال : حدثنا عبيدة بن أبي ربيعة الخزاعي ، عن أبي جعفر ، عن أنس مرفوعًا : « إن الله اختارني ، فاختار لي أصحابي وأصهارى . وسياقى قوم يسبونهم ، ويتقصونهم ، فلا تجالسوهم ، ولا تشاربوهم ، ولا تأكلوهم ، ولا تناكحوهم » . وهو باطل ، وأحمد بن عمران قال البخاري : « منكر الحديث » وتركه أبو حاتم وأبو زرعة . وفيه مجاهيل ، وقد اختلف في إسناده كثيرًا ، وقد روى العقيلي كل ذلك . وأخرجه الخطيب في « التاريخ » (٢ / ٩٩ و ١٣ / ٤٤٣) من وجهين آخرين عن أنس مرفوعًا وزاد في أحد اللفظين : « ... ألا لاتصلوا معهم ، ألا ولا تصلوا عليهم ، عليهم حلت اللعنة » . وكلا الوجهين لا يصح . وله لفظ آخر من حديث جابر ، وهو الآتي .

٧٢ - « إِنَّ اللَّهَ اخْتَارَ أَصْحَابِي عَلَى الْعَالَمِينَ ، سِوَى النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ .
وَاخْتَارَ لِي مِنْ أَصْحَابِي أَرْبَعَةً - يَعْنِي أَبَا بَكْرٍ ، وَعُمَرَ ، وَعُثْمَانَ ، وَعَلِيًّا ،
رَحِمَهُمُ اللَّهُ - فَجَعَلَهُمْ أَصْحَابِي ، وَقَالَ فِي أَصْحَابِي : كُلُّهُمْ خَيْرٌ ، وَاخْتَارَ
أُمَّتِي عَلَى الْأُمَّمِ ، وَاخْتَارَ أُمَّتِي أَرْبَعَ قُرُونٍ ، الْقَرْنَ الْأَوَّلَ ، وَالثَّانِي ،
وَالثَّلَاثَ ، وَالرَّابِعَ » .

٧٣ - « مَنْ مَلَكَ زَادًا وَرَاحِلَةً ، فَلَمْ يَحُجَّ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ -
فَلَا يَضُرُّهُ يَهُودِيًّا مَاتَ أَوْ نَصْرَانِيًّا » .

٧٢ - باطل .

أخرجه البزار (ج ٣ / رقم ٢٧٦٣) ، وابن حبان في « المجروحين » (٢ / ٤١) ، والخطيب في « التاريخ »
(٣ / ١٦٢) ، وفي « الموضع » (٢ / ٢٨٠) من طريق عبد الله بن صالح ، ثنا نافع بن يزيد ، حدثني
أبو عقيل زهرة بن معبد ، عن سعيد بن المسيب ، عن جابر مرفوعاً فذكره . قال البزار : « لانعلمه
يروى عن جابر إلا بهذا الإسناد ، ولم يشارك عبد الله بن صالح في روايته هذه عن نافع ابن يزيد أحد
نعلمه » .

قُلْتُ : قد تويع عبد الله بن صالح عليه . أخرجه الخطيب في « الموضع » (٢ / ٢٨٠) من طريق
أبي العباس الأثرم ، محمد بن أحمد ، حدثنا علي بن داود القنطري ، حدثنا سعيد بن أبي مریم وعبد الله
بن صالح ، عن نافع فذكره . ولكن يبدو أن هذه المتابعة لاثبتت ؛ فقد قال أحمد بن محمد التستري :
« سألتُ أبا زرعة عن حديث زهرة بن معبد في الفضائل ، فقال : باطل ، وضعه خالد المصري ، ودلسه
في كتاب أبي صالح . فقلت : فمن رواه عن سعيد بن أبي مریم ؟ قال : هذا كذابٌ ، قد كان محمد
ابن الحارث العسكري حدثني به عن أبي صالح وسعيد » . فعلق الذهبي بقوله : « قُلْتُ : قد رواه ثقة
عن الشيخين ، فعله مما أدخل على نافع ، مع أن نافع بن يزيد صدوق يقظ » . هـ . قُلْتُ : فيظهر
مما سبق أن متابعة سعيد بن أبي مریم لانتصح ، إنما هي مفتعلة ثم ألصقت بالثقات ، وبقي عبد الله
ابن صالح وقد تفرد بالحديث ، وكما يظهر أنه أدخل عليه بسبب غفلته فحدث به . قال الذهبي :
« فقامت عليه القيامة » . قال أبو زرعة : « بلى أبو صالح بخالد بن نجیح في حديث زهرة بن معبد ،
عن سعيد وليس له أصل » . وقال النسائي : « حديث موضوع » . أما الحافظ ابن حجر فقال في
« الإصابة » (١ / ١٣) : « رجاله موثقون » . وقال الهيثمي (١٠ / ١٦) : « رجاله ثقات ، وفي
بعضهم خلاف » . فهذا لا يعارض ماتقدم . والله أعلم .

٧٣ - ضعیف جداً .

= روى عن علي بن أبي طالب ، وأبي هريرة ، وأبي أمامة ، وعمر بن الخطاب موقوفاً عليه .

● أولاً : حديث علي بن أبي طالب ، رضى الله عنه .

أخرجه الترمذى (٨١٢) والبخاري — كما في « نصب الراية » (٤ / ٤١١) — وابن أبي حاتم ، وابن مردويه ، في « تفسيرهما » — كما في « ابن كثير » (١ / ٣٣٢) — وابن جرير (رقم ٧٤٨٧ ، ٧٤٨٩) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٤ / ٤٣٨) والسهمي في « تاريخ جرجان » (١ / ١١ / ٤٣٤) ، وابن عدى في « الكامل » (٧ / ٢٥٨٠) ، وكذا ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٢٠٩) من طرق عن هلال بن عبد الله ، عن أبي إسحق الهمداني ، عن الحارث الأعور ، عن علي مرفوعاً ... فذكره . قال الترمذى : « هذا حديث غريب ، لانعرفه إلا من هذا الوجه . وفي اسناده مقال . وهلال بن عبد الله مجهول ، والحارث يضعف في الحديث » . وقال البخاري : « هذا حديث لانعلم له إسناداً عن علي إلا هذا الإسناد ، وهلال هذا بصري حدث عنه غير واحد من البصريين : عفان بن مسلم ، ومسلم بن إبراهيم ، وغيرهما ، ولانعلمه يروى عن علي إلا من هذا الوجه » اهـ .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ جداً . أما هلال بن عبد الله الباهلي ، فمع تجهيل الترمذى له ، فقد قال البخاري : « منكر الحديث » . وقال الحاكم أبو أحمد : « ليس بالقوى عندهم » . وقال إبراهيم الحري : « لا يعرف » . وقال العقيلي : « لا يتابع على حديثه » ، ولذلك قال الحافظ فيه : « متروك » [قُلْتُ : وتوجيه قول الحافظ أن المجهول إذا تفرد برواية خير منكر فهو تالف ، فإن انضم إلى ذلك قول مثل البخاري فيه : « منكر الحديث » فحالهُ أردأ ، ولانتنفعه الجهالة حينئذٍ . والله أعلم] . وأما الحارث ، فقال ابن الجوزي : « كذبه الشعبي » . والحارث ليس بكذاب ، وإن كان ضعيفاً واهياً . ولذلك قال ابن عدى : « الحديث غير محفوظ » . وقال العقيلي : « وهذا يروى عن علي موقوفاً ، ولم يرو مرفوعاً من طريق أصح من هذه » . فالخاصل أن السند ضعيفٌ جداً ، وله ثلاث علل . العلتان السابقتان ، والثالثة : هي اختلاط أبي إسحاق السبيعي ، وتدليسه . والله أعلم ، وإنما سمع من الحارث أربعة أحاديث ، وليس هذا منها ، فلعله دلس من هو شرٌّ من الحارث !!

● ثانياً : حديث أبي أمامة ، رضى الله عنه .

أخرجه الدارمي (١ / ٣٦٠) واللفظ له ، وسعيد بن منصور في « سننه » ، وأبو يعلى في « مسنده » — كما في « التلخيص » (٢ / ٢٢٢) — ، والبيهقي (٤ / ٣٣٤) وأبو نعيم في « الحلية » (٩ / ٢٥١) ، وابن الجوزي (٢ / ٢١٠) من طريق شريك بن عبد الله النخعي ، عن ليث ، عن عبد الرحمن ابن سابط ، عن أبي أمامة مرفوعاً : « من لم يمنعه عن الحج حاجة ظاهرة ، أو سلطان جائر ، فمات ولم يُحج ، فليمت إن شاء يهودياً ، وإن شاء نصرانياً » . قال البيهقي : « إسنادُهُ غير قوى » .

قُلْتُ : أما شريك النخعي ، فهو سبيء الحفظ كما هو معروف ، وقد خولف في إسناده كما يأتي — إن شاء الله — وليث ، هو ابن أبي سليم اختلط في آخر عمره ، ولم يتميز حديثه القديم من الذى =

= بعد الاختلاط . أما شريك ، فقد خالفه سفيان الثوري [وتابعه إسماعيل بن عليّة ، عن ليث مرسلًا . أخرجه أحمد في « كتاب الإيمان » (ق ١٤٠ / ١)] فرواه عن ليث ، عن عبد الرحمن بن سابط قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .. فذكره مرسلًا . أخرجه أحمد في « كتاب الإيمان » (ق ١٤٠ / ١) حدثنا وكيع ، عن سفيان به . وسفيان أثبت من شريك بلاشك ، لكن الشأن في ليث بن أبي سليم . وقد خولف وكيع . خالفه نصر بن مزاحم ، عن سفيان ، عن ليث ، عن ابن سابط ، عن أبي أمامة مرفوعًا . أخرجه ابن عدى في « الكامل » (٢٥٠٢ / ٧) . وهذه المخالفة ساقطة ، فنصر بن مزاحم تالف . تركه أبو حاتم ووهاه ، بل كذبه أبو خيثمة . فأني يناطح وكيعًا ، الثقة الجبل !! فالصواب أن الحديث من جهة سفيان مرسل ، لاسيما وقد توبع وكيع عليه . قال في « نصب الراية » (٤١١ / ٤) : « قال ابن أبي شيبة في « مصنفه » : حدثنا أبو الأحوص ، عن سلام بن سليم ، عن ليث ، عن عبد الرحمن بن سابط ، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ... فذكره » . قلت : كذا وقع في « نصب الراية » : « ... أبو الأحوص ، عن سلام بن سليم ... » . وهو خطأ لا إشكال فيه . وأبو الأحوص هو سلام بن سليم ، شيخ أبي بكر بن أبي شيبة فيه . فالصواب أن زيادة : « عن » مقحمة لامعنى لها . وأخرجه ابن أبي عمر العدني في « كتاب الإيمان » (٣٧) قال : حدثنا هشام ، عن ابن جريج ، قال : وحدثت عن عبد الرحمن بن سابط أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ... فذكره . وفي آخره : « أو ميتة جاهلية » . لكن إسناده ضعيف ، وهشام هو ابن سليمان . قال فيه الحافظ : « مقبول » والانقطاع بين ابن جريج وابن سابط ، فالخاصل أن رواية سفيان وأبي الأحوص وابن عليّة عن ليث بالإرسال ، أثبت من رواية شريك عنه موصولًا . لاسيما وقد اختلف على شريك فيه . فرواه عنه على الوجه الأول يزيد ابن هارون ، عند الدارمي ، وأبي نعيم ، وشاذان ، الأسود بن عامر عند البيهقي وبشر بن الوليد الكندي ، عند أبي يعلى . والمغيرة بن عبد الرحمن [وبه أعلل ابن الجوزي طريق حديث أبي أمامة السابق مع علل أخرى . والصواب عدم الإعلال به للمتابعات] ، وخالفهم عمار بن مطر ، فرواه عن شريك ، عن منصور ، عن سالم ابن أبي الجعد ، عن أبي أمامة مرفوعًا . فذكره . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » — كما في « اللآلئ » (١١٨ / ٢) — وعنه ابن عدى في « الكامل » (١٧٢٨ / ٥) ، وابن الجوزي في « الموضوعات » (٢٠٩ / ٢) . قال ابن عدى : « هذا الحديث عن أبي هلال وشريك غير محفوظ » . وقال ابن الجوزي : « عمار بن مطر قال العقيلي : يحدث عن الثقات بالمتاكير . وقال ابن عدى : متروك الحديث » . قلت : فمثل مخالفته ليزيد بن هارون ومن معه ، لاتساوى شيئًا . وبالجملة ، فالصواب في حديث أبي أمامة هو الإرسال كما رجحه البيهقي وابن عبد الهادي في « التنقيح » — كما في « نصب الراية » (٤١٢ / ٤) — . ولذلك قال ابن دقيق العيد في « الإمام » : « وحديث أبي أمامة على ما فيه أصلحها » . وسبقه إلى ذلك شيخه المنذرى رحمه الله ، فقال — كما في « التلخيص » (٢ / ٢٢٣) — : « وطريق أبي أمامة على ما فيها أصلح من هذه » يعنى من حديث علي بن أبي طالب السابق .

● ثالثًا : حديث أبي هريرة ، رضى الله عنه .

أخرجه ابن عدى في « الكامل » (١٦٢٠ / ٤) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢٠٩ / ٢) من طريق عبد الرحمن القطامي ، حدثنا أبو المهزم ، عن أبي هريرة مرفوعًا : « من مات ولم يتعج حجة الإسلام في غير وجع حابس ، أو حجة ظاهرة ، أو سلطان جائر ، فليمت أى الميتين إما يهوديًا أو نصرانيًا » . قال =

= ابن الجوزى: « أبو المهزم واسمه يزيد بن سفيان . قال يحيى : ليس حديثه بشيء . وقال النسائي : متروك الحديث . وفيه عبد الرحمن القطامي ، قال عمرو بن علي الفلاس : كان كذاباً ، وقال ابن حبان : يجب تنكُّب رواياته » ا.هـ . وقال الحافظ في « التلخيص » (٢ / ٢٢٣) : « عبد الرحمن القطامي ، عن أبي المهزم ، وهما متروكان » .

● رابعاً : حديث عمر بن الخطاب ، رضى الله عنه ، الموقوف .

وله عنه طرق :

الأول : الحسن البصرى ، عنه . أخرجه سعيد بن منصور في « سننه » — كما في « نصب الراية » (٤ / ٤١١) — قال : ثنا هشيم ، ثنا منصور ، عن الحسن قال : قال عمر بن الخطاب : لقد هممتُ أن أبعث رجالاً إلى هذه الأمصار ، فينظروا كل من كانت له جدَّة ولم يحج ، فيضربوا عليهم الجزية . ما هم بمسلمين ، ما هم بمسلمين . قلتُ : وسنَّده ضعيف . ولم يختلف أحدٌ أن الحسن البصرى لم يدرك عمر بن الخطاب .

الثاني : عبد الرحمن بن غنم ، عنه . أخرجه ابنُ أبي عمير العدني في « الإيمان » (٣٨) ، والبيهقي (٤ / ٣٣٤) من طريقين عن ابن جريج أخبرني عبد الله بن نعيم ، أن الضحاک بن عبد الرحمن الأشعري ، أخبره أن عبد الرحمن بن غنم أخبره أنه سمع عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول : « ليمت يهودياً أو نصرانياً — يقولها ثلاث مرات — رجلٌ مات ولم يحج ، وجد لذلك سعة ، وخليت سبيله ... » . وسنَّده صحيح . وأخرجه الإسماعيليُّ كما في « ابن كثير » (١ / ٣٣٢) — ، وكذا أبو نعيم في « الحلية » (٩ / ٢٥٢) من طريق الأوزاعي ، حدثني إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر ، حدثني عبد الرحمن ابن غنم ، أنه سمع عمر بن الخطاب ، فذكره . قال الحافظ ابن كثير : « هذا إسنادٌ صحيحٌ » . وكذا صححه الحافظ في « التلخيص » (٢ / ٢٢٣) .

الثالث : حسن بن محمد بن الحنفية ، عنه . أخرجه ابن أبي عمير العدني في « كتاب الإيمان » (٣٩) حدثنا هشام ، عن ابن جريج ، قال : أخبرني عمرو بن دينار ، أن حسن بن محمد أخبره أن عمر بن الخطاب رأى ناساً يعرفون الحج ، عليهم قمصٌ وعمائم ، فضرب عليهم الجزية . وسنَّده ضعيف لانقطاع بين حسن بن محمد وعمر .

الرابع : عبد الله بن المسيب ، عنه . أخرجه البخاريُّ في « الكبير » (٣ / ١ / ٢٠٢) إشارةً ، وابن أبي عمير في « الإيمان » (٤٠) من طريق ابن جريج ، قال : أخبرني سليمان ، مولى لنا ، عن عبد الله بن المسيب ، قال سمعت عمر بن الخطاب يقول : « من لم يكن حججاً ، فليحج العام ، فإن لم يستطع ، فعامٌ قابل ، فإن لم يستطع ، فعامٌ قابل ، فإن لم يفعل ، كتبنا في يده : يهودياً أو نصرانياً » . قلتُ : وسنَّده حسنٌ في الشواهد . وسليمان هو ابن بابويه ، قال الحافظ : « مقبولٌ » . يعنى حيث توبع . وقد توبع كما ترى . فالخلاصة أن هذا الحديث وإياه ، والصواب أنه موقوف على عمر رضى الله عنه . والله أعلم .

٧٤ - « مَنْ قَالَ فِي السُّوقِ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَحَدَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ،
لَهُ الْمُلْكُ ، وَلَهُ الْحَمْدُ ، يُحْيِي وَيُمِيتُ ، وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ ، بِيَدِهِ الْحَيُّرُ ،
وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَلْفَ أَلْفِ حَسَنَةٍ ، وَمَحَا عَنْهُ أَلْفَ
أَلْفِ سَيِّئَةٍ ، وَبَنَى لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ » .

= ٧٤ - مُنْكَرٌ .

أخرجه الترمذی (٣٤٢٩٦) ، وابن ماجه (٢٢٣٥) ، وأحمد (١ / ٤٧) ، والطيالسی (ص ٤ - ٤) ،
وابن السننی فی « اليوم والليلة » (١٨١) ، وابن عدی فی « الكامل » (٥ / ١٧٨٥) من طریق عمرو
ابن دينار ، قهرمان آل الزبير ، عن سالم ، عن ابن عمر ، عن عمر بن الخطاب مرفوعًا ... فذكره .
ورواه عن عمرو بن دينار جماعة منهم : « حماد بن زيد ، ومعتمر بن سليمان ، وغيرهما » . وتابعهما
هشام بن حسان ، ولكن اختلف عليه فيه : فرواه فضيل بن عياض ، عنه ، كرواية حماد بن زيد .
أخرجه ابن عدی (٥ / ١٧٨٦) ، وأبو نعیم فی « أخبار أصبهان » (٢ / ١٨٠) . والراوی عن فضيل
عند ابن عدی هو يحيى بن طلحة اليربوعي ، وقد كذبه ابن الجنيد ، وقال النسائي : « ليس بشيء » .
ووثقه ابن حبان وقال : « يُغرب » . فأما تكذيب ابن الجنيد ، فقد خطأه الصغاني ، ولم يعتمده الحافظ
في « التقريب » ، فقال فيه : « لين الحديث » . ولست أدري هل توبع عند أبي نعیم أم لا ، فإن كتابه
ليس معي الآن ، وكنت قد خَرَجْتُ الحديث منه قديمًا في أوراق ، فبدأت نقل السند من عند « فضيل
ابن عياض » . وعلى كل حال ، فلا نعصب الجنابة برقة يحيى بن طلحة ، لوجود من هو أضعف منه .
وقد خولف الفضيل بن عياض ، فيه عن هشام ، خالفه حفص بن غياث ، فرواه عن هشام عن عبد الله
ابن دينار ، عن ابن عمر مرفوعًا . أخرجه الحاكم (١ / ٥٣٩) من طريق مسروق بن المرزبان ، ثنا
حفص به والمخالفة من وجهين : الأول : أنه جعل شيخ هشام فيه هو : « عبد الله بن دينار » . الثاني :
أنه أسقط ذكر « عمر » فصار الحديث من مسند « ابن عمر » . أما الحاكم فقال : « صحيح على شرط
الشيخين » !! قُلْتُ : وهو وهمٌ فاحش . ومسروق بن المرزبان لم يخرج له أحد الشيخين أصلًا ، بل
ابن ماجه وحده من الستة ، وقد تعقبه الذهبي بقوله : « مسروق بن المرزبان ليس بحجة » . اهـ . قُلْتُ :
ومسروق وثقه ابن حبان ، وقال صالح بن محمد : « صدوق » . وقال أبو حاتم : « ليس بالقوى ،
يكتب حديثه » . ويبدو أنه وهم في قوله : « عبد الله بن دينار » . على أنه توبع ، ولكن ممن هو أضعف
منه كما يأتي . وقد تابع هشام بن حسان على الوجه الثاني الذي فيه عبد الله بن دينار . تابعه عمران
ابن مسلم واختلف عنه فيه . فرواه يحيى بن سليم الطائفي ، عنه ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن
عمر مرفوعًا . أخرجه الحاكم (١ / ٥٣٩) والعقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٣٠٤ - ٣٠٥) ، وكذا
ابن عدی (٥ / ١٧٤٥) . ويحيى بن سليم الطائفي ، كان كثير الوهم في الأسانيد ، وقد خالفه بكير
ابن شهاب الدماغاني ، فرواه عن عمران بن مسلم ، عن عمرو بن دينار ، عن سالم ، عن أبيه ، عن =

= فذكره . فسقط ذكر « عمر » . وعمر بن المغيرة ، قال البخاري : « منكر الحديث ، مجهول » . ولكن تابعه أبو بشر إسماعيل بن حكيم الخزازي ، قال : ثنا عمرو بن دينار به . أخرجه اللولائي في « الكنى » (١ / ١٢٩) حدثنا يزيد بن سنان ، قال : ثنا أبو بشر إسماعيل ... الخ . وإسماعيل بن حكيم الخزازي ، هو صاحب الزيادة . ترجمه ابن أبي حاتم (١ / ١٦٥) ولم يحك فيه جرْحًا ولا تعديلاً . وعندى أن هذا الاضطراب هو من عمرو بن دينار . وأخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ١٢ / رقم ١٣١٧٥) ، وعنه أبو نعيم في « الحلية » (٨ / ٢٨٠) من طريق سلم بن ميمون الخواص ، عن علي ابن عطاء ، عن عبيد الله العمري ، عن سالم ، عن ابن عمر مرفوعًا فذكره . قال أبو نعيم : « غريب من حديث سالم » . قُلْتُ : أما سلم بن ميمون ، فإنه كان مع عبادته ، ردىه الحفظ قال أبو حاتم : « لا يكتب حديثه » . وعلى بن عطاء لم أقف عليه الآن . وعبيد الله العمري ثقة ، ولكن وقع في « الحلية » : « عبد الله العمري » المُكَبَّرُ فإن يكن هو ، فهو ضعيف ، وأخرجه البخاري في « الكنى » (ص ٥٠ -) من طريق الدررودى ، عن أبي عبد الله الفراء ، عن سالم ، عن أبيه ، عن جده ... فذكره مرفوعًا بنحوه . وأبو عبد الله الفراء لم أعرفه . ثم راجعت « الجرح والتعديل » (٤ / ٢ / ٤٠١) فوجدت فيه : « أبو عبد الله الفرازز قال أبى : مجهول » .

وله طرق أخرى منها : ما أخرجه عبد الله بن أحمد في « زوائد الزهد » (٢١٤) من طريق أبى خالد الأحمر ، عن مهاجر ، سمعت ابن عمر فذكره مرفوعًا . قُلْتُ : وسندهُ ضعيفٌ . أبو خالد الأحمر واسمه سليمان بن حيان ، كان في حفظه شيء ، وصفه ابن عدى بأنه ممن ساء حفظه ، ومهاجر هو ابن عمرو الشامي وثقه ابن حبان . وتوثيقه لينٌ لهذه الطبقة . وأظن أن سليمان بن حيان لم يدرك مهاجرًا الشامي . والله أعلم .

ثم أوقفنى أخ كريم على الحديث في كتاب « الدعاء » للطبراني فإذا فيه : « المهاجر بن حبيب » ، وليس « ابن عمرو » كما ذكرت ، ثم تبين أن هذا خطأً أيضاً ، وصوابه المهاصر بن حبيب كما في « علل الدارقطني » (ج ١ / ق ٣٣ / ٢) ، والمهاصر وثقة ابن حبان ، وقال أبو حاتم : « لا بأس به » . ومنها : ما أخرجه الخطيب في « التلخيص » (١ / ١٦٩) من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، عن أبيه ، عن ابن عمر مرفوعًا به . قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ جداً . وعبد الرحمن متروك الحديث . ولكن تابعه خارجة بن مصعب ، عن زيد بن أسلم . أخرجه الخطيب في « التلخيص » أيضاً (١ / ٣٢١) من طريق علي بن يزيد الصدائي ، عن خارجة . وعلى بن يزيد الصدائي ، قال أحمد : « ما كان به بأس » . وقال أبو حاتم : « ليس بقوى ، منكر الحديث عن الثقات » . أما خارجة بن مصعب فضعيفٌ .

وبالجمل ، فالحديث منكرٌ كما قال أبو حاتم ، وأسانيده مضطربة جداً كما حققت . والله أعلم . وقد قال الحافظ في « الفتح » (١١ / ٢٠٦) : « في سننه لينٌ !! »

٧٥ - ضَعِيفٌ جَدًّا .

أخرجه العقيلي (ق ٢٢٠ / ٢) ، ومن طريقه القضاعى في « مسند الشهاب » (١٧٣) ، وابن الجوزى =

= في « الموضوعات » (٣ / ٣١٩) من طريق داود بن المخبر ، قال : حدثنا نصر بن جميل ، قال : حدثنا حفص بن عبد الرحمن ، قال : أتينا عاصمًا الأحول نغزبه حين قتل ابنته ، وقلنا : إنا نرجو له الشهادة ، فقال : وما أوسع من ذلك ! ، سمعتُ أنس بن مالك يقول ... فذكره مرفوعًا . قال العقيلي . « نصر بن جميل ، وحفص بن عبد الرحمن مجهولان بالنقل ، وحدثتهما غير محفوظ » .

قُلْتُ : وداود بن المخبر تالف ألبتة ، فإنه كذاب . وله طريق آخر عن عاصم . فأخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٣ / ١٢١) ، وعنه الخطيب في « التاريخ » (١ / ٣٤٧) ، وابن الجوزي (٣ / ٢١٨) من طريق أبي بكر محمد بن أحمد بن محمد المفيد ، أنبأنا أحمد بن عبد الرحمن السقطي ، أنبأنا يزيد ابن هارون ، نا عاصم ، عن أنس . قُلْتُ : وهذا سند ساقطٌ ؛ أما أبو بكر المفيد ، فقال ابن الجوزي : « ضعيفٌ جدًا قال الخطيب في « التاريخ » (١ / ٣٤٨) : « وكان شيخنا أبو بكر البرقاني قد أخرج في « مسنده الصحيح » عن المفيد حديثًا واحدًا ، وكان كلما قرئ عليه اعتذر من روايته عنه ، وذكر أن هذا الحديث لم يقع إليه إلا من جهته فأخرجه عنه ، وسأته عنه فقال : ليس بحجة . وقال لنا البرقاني أيضًا : رحلتُ إلى المفيد فكتبْتُ عنه الموطأ ، فلما رجعت إلى بغداد قال لي أبو بكر بن أبي سعد : أخلف الله عليك نفقتك ، فدفعتهُ إلى بعض الناس ، وأخذتُ بدله بياضًا !! قال الخطيب : روى المفيد الموطأ عن الحسن بن عبد الله العبدى ، عن القعنى ، فأشار ابنُ أبي سعد إلى أن نفقة البرقاني ضاعت في رحلته ، وذلك أن العبدى مجهولٌ لأيعرف » ا.هـ . وقال الذهبي : « هو متهم » . أما أحمد بن عبد الرحمن السقطي ، فقال الذهبي : « شيخٌ لأيعرف إلا من جهة المفيد ، يروى عن يزيد بن هارون عن حميد عن أنس ... فذكر خبرًا موضوعًا » ا.هـ . وهو يعنى حديث الباب . وقال الخطيب (١ / ٣٤٧) : « لأعلم أحدًا من البغداديين ، ولاغيرهم عرف أحمد بن عبد الرحمن السقطي هذا ، ولاروى عنه سوى المفيد ... قال : وهذا الحديث إنما يحفظ من رواية مفرج بن شجاع الموصلى عن يزيد ... ثم رواه وحكى عن الأزدي قوله : مفرج بن شجاع الموصلى واهى الحديث . ثم قال : إنما عنى الأزدي هذا الحديث خاصة ، ومفرج في عداد المجهولين والحديث عن يزيد شاذ مع أنه قد روى عن نصر بن علي الجهضمي أيضًا ، عن يزيد وليس بثابت عنه [أخرجه الإسماعيلي في « معجمه » (ج ١ / ٢ / ٤٨) قال : حدثنا محمد بن صالح بن شعيب إملاءً ، قال : حدثني نصر بن علي ، عن يزيد بن هارون ، عن عاصم الأحول ، عن أنس به . قُلْتُ : وشيخ الإسماعيلي بصرى لم أقف على ترجمته ، فلعلَّ الخلل من جهة كما يفهم من قول الخطيب . والله أعلم] . ورواه إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله التيمي ، عن الحسن بن صالح ، عن عاصم الأحول . وإسماعيل كان كذابًا . ورواه أصرم ابن غياث النيسابورى عن عاصم ، وأصرم لا تقوم به حجة » ا.هـ .

قُلْتُ : جزى الله الخطيب خيرًا ، فقد أوجز لنا الطرق التي لم تنف عليها ، ثم شفعها بالحكم عليها . وواضح أن الحديث ليس له طريق ضعفه يسير ، فضلًا عن الصحة والحسن . ومع ذلك فإن السيوطي رحمه الله ناطح في هذا ، فقال في « اللآلئ » (٢ / ٤١٥) : « أنكر على المصنف توهينه لهذا الحديث . فقد صححه الإمام أبو بكر بن العربي ، وجمع الحافظ أبو بكر العراقي طرقه في جزء ، وقال إنه يبلغ رتبة الحسن » ا.هـ . قُلْتُ : وصرح الحافظ العراقي في « المغنى » (٤ / ٤٥٠) أنه جمع طرق الحديث =

٧٦ — « مَا نَعَمَ اللَّهُ — عَزَّ وَجَلَّ — عَلَى عِبْدِ نِعْمَةً فِي أَهْلِ وَمَالٍ ،
 وَوَلَدٍ ، فَيَقُولُ : مَا شَاءَ اللَّهُ ، لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ، فَيَرَى فِيهِ آفَةَ دُونَ الْمَوْتِ » .
 ٧٧ — « يَا عَائِشَةُ ! أَحْسِنِي جِوَارَ نِعَمِ اللَّهِ ، فَإِنَّهَا قَلَّ مَا تَفَرَّتْ عَنْ أَهْلِ
 بَيْتٍ ، فَكَادَتْ أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِمْ » .

= في جزء وقال : « قال ابن العري في « سراج المريدين » : إنه حديث حسن صحيح . وضعفه ابن
 الجوزي » ا.هـ . وهذا القول لابرهان عليه ، وأحسن طرق الحديث ما أخرجه الإسماعيلي في « معجمه »
 (ج ١ / ق ٤٨ / ٢) قال : حدثنا محمد بن صالح بن شعيب ، حدثنا نصر [الأصل : يحيى !!]
 ابن علي ، عن يزيد بن هارون ، عن عاصم الأحول ، عن أنس . قال الحافظ في « اللسان » (٥ /
 ٢٠١) : « رواه أثبات إلا هذا — يعني شيخ الإسماعيلي — فما علمت حاله ، وقال الخطيب : ليس
 بمحفوظ عن نصر بن علي » ا.هـ . ثم قال : « والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » وقال :
 هذا حديث لا يصح . قلت : سبقه إلى ذلك ابن طاهر فبالغ في إنكاره ... ثم قال : وقد جمع شيخنا
 الحافظ أبو الفضل بن العراق طرقه في جزء ... والذي يصح في ذلك حديث حفصة بنت سيرين عن
 أنس رضي الله عنه بلفظ : « الطاعون كفارة لكل مسلم . أخرجه البخاري » ا.هـ .

قلتُ : وعزو الحديث إلى البخاري بهذا اللفظ وهم بلا شك فإن لم أجد له في البخاري ولا في
 غيره من الكتب التي عندي وإنما اللفظ الذي في « الصحيحين » : « الطاعون شهادة لكل مسلم » .
 أخرجه البخاري (١٠ / ١٨٠ — فتح) ، ومسلم (١٩١٦) وأحمد (٣ / ١٥٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٣ ،
 ٢٥٨) ، والطيالسي (١٧٨٥) ، والبعثي في « شرح السنن » (٥ / ٢٥٢) من طريق عاصم الأحول ،
 عن حفصة بنت سيرين ، عن أنس رضي الله عنه به .

٧٦ — ضَعِيفٌ .

أخرجه ابن أبي الدنيا في « الشكر » (رقم ١) ، وابن السنن في « اليوم واللييلة » (٣٥٩) ، والطبراني
 في « الصغير » (١ / ٢١٢) ، والبيهقي في « الأسماء » (١٦١) ، والخطيب في « التاريخ » (٣ /
 ١٩٨ — ١٩٩) ، وابن أبي يعلى في « طبقات الحنابلة » (١ / ١٩٣) من طريق عمر بن يونس ، ثنا
 عيسى ابن عون الحنفي ، عن عبد الملك بن زرارة الأنصاري ، عن أنس بن مالك مرفوعاً به . وزاد
 الطبراني : « وقرأ ﴿ وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ﴾ . قال الطبراني : « لا يروى هذا
 الحديث عن أنس إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عمر بن يونس » .

قلتُ : وكلهم ثقات ، ولكن عبد الملك بن زرارة ترجمه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٢ / ٢ /
 ٣٥٠) ولم يحك فيه جرحاً ولا تعديلاً فهو مجهول الحال . وقال الهيثمي في « المجمع » (١٠ /
 ١٤٠) : « وعبد الملك بن زرارة ضعيف » . وفي « الميزان » : « قال الأزدي : لا يصح حديثه » .

٧٧ — ضَعِيفٌ جَدًّا .

٧٨ - « مَنِ ابْتُلِيَ فَصَبَّرَ ، وَأُعْطِيَ فَشَكَرَ ، وَظَلِمَ فَغَفَرَ ، وَظَلَمَ فَاسْتَعْفَرَ . » ثُمَّ سَكَتَ ! قَالُوا : مَا لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟! قَالَ : ﴿ أَوْلَيْكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴾ [٦ / ٨٢] .

= أخرجه ابن ماجه (٣٣٥٣) ، وابن أبي الدنيا في « الشكر » (رقم ٢) من طريق الوليد بن محمد الموقري ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة قالت : دخل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأرى كسرة ملقاء فمسحها ، وقال ... فذكره . قال البوصيري في « الزوائد » : « في إسناده الوليد بن محمد . وهو ضعيف » .

قُلْتُ : تساهل البوصيري رحمه الله في شأن الوليد . وقد كذبه ابن معين ومحمد بن عوف . وتركه النسائي وغيره . وقال ابن حبان : « روى عن الزهري أشياء موضوعة لم يروها الزهري قط » . فالسند ضعيف جداً . ولكنه توبع ، تابعه خالد بن إسماعيل الخزومي ، عن هشام بن عروة ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعاً به . أخرجه ابن عدى (٩١٢ / ٣) ، والخطيب في « التاريخ » (١١ / ٢٢٩) قُلْتُ : وهذا سند ساقط . وخالد بن إسماعيل كان يضع الحديث على ثقاة المسلمين . قال ابن عدى : « وهذا الحديث يروى أيضاً عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة رواه عن الزهري الوليد بن محمد الموقري ، وهو شر من خالد بن إسماعيل » . اهـ . وتابعة أيضاً القاسم بن غصن ، عن هشام بن عروة به . أخرجه الخرائطي في « فضيلة الشكر » (٦٨) . وسنده ضعيف . والقاسم ضعفه أبو حاتم . وقال أحمد : « حدث بأحاديث منكرة » . وقال ابن حبان : « يروى المناكير عن المشاهير » .

وله طريق آخر عن عائشة . أخرجه ابن حبان في « المجروحين » (٣ / ١٥٤) ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٢٩١) من طريق أبي أشرس الكوفي ، عن شريك ، عن جعفر بن محمد عن أبيه ، عن آبائه قالوا مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على كسرة ملقاء ، فقال : « يا شقراء! يا حميراء! أحسنى جوار نعمة الله . فبالخيز أنزل الله المطر من السماء ، وبالخيز أنبت النبات من الأرض ، وبالخيز صمنا وصلينا ، وبالخيز حججنا بيت ربنا ، وبالخيز جاهدنا عدونا ، ولولا الخيز ما عبد الله في الأرض » . قُلْتُ : وهذا حديث باطل ، ومنتنه في غاية النكارة . قال ابن حبان : « أبو أشرس الكوفي شيخ يروى عن شريك الأشياء الموضوعة التي ما حدث بها شريك قط ، لا يجل ذكره في الكتب إلا على سبيل الإنباء عنه » . اهـ . وذكره ابن أبي حاتم في « العلل » (٢ / ٣٢١ / ٢٤٨٠) عن ابن مسعود موقوفاً . وحكى عن أبيه أنه قال : « هذا حديث موضوع » .

٧٨ - ضَعِيفٌ جَدًّا .

أخرجه ابن أبي الدنيا في « الشكر » (١٦٥) والخرائطي في « فضيلة الشكر » (٣٧) ، والطبراني في =

٧٩ - « مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ : اللَّهُمَّ مَا أَصْبَحْتَ بِي مِنْ نِعْمَةٍ ، أَوْ بِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِكَ ، فَمِنْكَ وَحَدِّكَ لَا شَرِيكَ لَكَ ، فَلَكَ الْحَمْدُ وَلَكَ الشُّكْرُ ، إِلَّا أَدَى شُكْرُ ذَلِكَ الْيَوْمِ . »

= الكبير (ج ٧ / رقم ٦٦١٤) ، وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٢ / ٢٢٥ - ٢٢٦) ، والشجري في الأمالي (٢ / ١٨٨) من طريق محمد بن المعل الكوفي ، عن زياد بن خيشمة ، عن أبي داود ، عن عبد الله بن سخرية ، عن سخرية ، مرفوعاً فذكره .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ جداً ، وله علتان : الأولى : أبو داود ، وهو الأعمى واسمه نعيم بن الحارث تركه النسائي والدولابي والدارقطني . وقال أبو حاتم والساجي : « منكر الحديث » . وزاد الساجي : « يكذب » . ولذا قال ابن عبد البر : « أجمعوا على ضعفه ، وكذبه بعضهم ، وأجمعوا على ترك الرواية عنه » . الثانية : أن عبد الله بن سخرية مجهولٌ كما في « التريب » والله أعلم .

٧٩ - ضَعِيفٌ .

أخرجه أبو داود (٥٠٧٣) ، والنسائي في « اليوم واللييلة » (رقم ٧) ، وابن أبي الدنيا في « الشكر » (رقم ١٦٤) ، والفريابي في « الذكر » - كما في « الفتوحات الربانية » (٣ / ١٠٧) - ، وابن الأثير في « أسد الغابة » (٣ / ٢٤١) ، والبيهقي في « شرح السنة » (٥ / ١١٥ - ١١٦) من طرق عن سليمان بن بلال ، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، عن عبد الله بن عنبسة ، عن عبد الله بن غنام . وقد رواه عن سليمان بن بلال جماعة منهم : يحيى بن حسان ، وابن أبي أويس ، والقعنبي ، ويحيى ابن صالح الوحاظي . وخالفهم ابن وهب ، فرواه عن سليمان بن بلال بسنده سواء ولكنه قال فيه : « ابن عباس » . فجعله من مسند « ابن عباس » . أخرجه النسائي في « اليوم واللييلة » - كما في « أطراف المزي » (٦ / ٤٠٤) - ، وعنه ابن السنني (٤١) ، وابن حبان (ج ٢ / رقم ٨٥٨) ، من طرق عن ابن وهب . ولم يتفرد به ابن وهب ، فتابعه سعيد بن أبي مریم ، فرواه عن سليمان بن بلال به فذكر « عن ابن عباس » . أخرجه الطبراني في « الدعاء » من طريق يحيى بن نافع المصري ، عن سعيد به ، وقال : « هكذا رواه ابن أبي مریم ، وخالفه ابن وهب وغيره . ثم رواه عن أحمد بن محمد بن نافع الطحان المصري ، عن أحمد بن صالح ، عن ابن وهب ، عن سليمان بن بلال وقال : « عن ابن غنام » .

قُلْتُ : فيظهر من هذا أنه قد اختلف عن ابن وهب فيه وقد روى أبو داود هذا الحديث عن أحمد ابن صالح عن غير ابن وهب فقال : « عن ابن غنام » . قال الحافظ في « النكت الظراف » : « يمكن أن كان عند أحمد بن صالح عن غير واحد » . والحاصل أن ذكر « ابن عباس » في السند غير محفوظ ، بل قال أبو نعيم في « المعرفة » : « من قال فيه : « ابن عباس » فقد صحف » . وخطأ ابن عساكر وتبعه المزي من جعله من مسند « ابن عباس » . ثم إن سند هذا الحديث ضعيف ، لتفرد عبد الله بن عنبسة به قال الحافظ فيه : « مقبول » يعني حيث يتابع ، ولم يتابعه أحد - فيما أعلم - ولم =

٨٠ - « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا نَظَرَ فِي الْمِرَاةِ قَالَتْ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَنِي ، فَأَحْسَنَ خَلْقِي وَخَلَقَنِي ، وَرَزَانِ مِنِّي مَا شَاءَ مِنْ غَيْرِي » .

= يذكر له الحافظ متابعا في « نتائج الأفكار » عند كلامه عليه ، فمن الغريب أن يقول : « حديث حسن » !! كما في « الفتوحات » (٣ / ١٠٧) . والله أعلم . ومثله قول النووي رحمه الله في « الأذكار » : « وروينا في سنن أبي داود بإسناد جيد لم يضعفه ... » وهذا اعتمادا منه على سكوت أبي داود ، وقد سكت أبو داود عن أحاديث كثيرة ضعيفة وللنوى بحث في ذلك يردُّ قوله الأول . والله أعلم .

٨٠ - ضعیف .

أخرجه ابن السني في « اليوم والليلة » (١٦٣) ، وأبو الشيخ في « الأخلاق » (١ / ٥ / ١٨٤ - ١٨٥) ، من طريق أبي يعلى الموصلي ، وهذا في « مسنده » كما في « المجموع » (٥ / ١٧١) ، قال : حدثنا عمرو بن الحصين ، ثنا يحيى بن العلاء ، عن صفوان بن سليم ، عن عطاء بن يسار ، عن ابن عباس فذكره بلفظه .

قُلْتُ : وهذا سند ساقط ، وعمرو بن الحصين ، وشيخه يحيى بن العلاء من الكذابين .

وله شاهد من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه . أخرجه ابن السني (١٦٤) ، وابن أبي الدنيا في « الشكر » (١١٩) ، وأبو الشيخ في « الأخلاق » (١ / ٥ / ١٨٥) ، والخطيب في « الجامع » (١ / ٣٨٩ - ٣٩٠) والبيهقي في « الشعب » (٢ / ١ / ١٢٧) ، من طريق أبي معاوية هاشم بن عيسى الزبني ، نا الحارث بن مسلم ، عن الزهري ، عن أنس فذكره بنحوه وعنده : « وجعلني من المسلمين » . قُلْتُ : وهذا إسناد ضعيف ، وفيه علتان :

الأولى : أبو معاوية هذا ، مجهول كما قال العقيلي في « الضعفاء » (٤ / ٣٤٣) بل قال : « منكر الحديث » . وتبعه الذهبي فقال : « لا يعرف » . وكذلك قال الهيثمي (١٠ / ١٣٩) : « لم أعرفه » ، وقد يفهم من عبارة الهيثمي أنه لم يطلع على « الضعفاء » للعقيلي ، أو حتى على « الميزان » أثناء حكمه إذ العادة أن يُصرح بأنه مجهول أو نحو ذلك ، ولا ينسب عدم المعرفة إلى نفسه إلا لأنه لم ير ترجمة له . والله أعلم .

الثانية : الحارث بن مسلم لأعرف عن حاله شيئا ، ولكن هل هو « الحارث بن مسلم الرازي الذي قال فيه السليمانى : « به نظر »!؟

وله طريق آخر عن أنس . أخرجه المروزي في « زوائد الزهد » (١١٧٤) أخبرنا الهيثم بن جميل ، قال : أخبرنا عبد الله بن المثني بن أنس بن مالك ، قال : حدثني رجل من آل أنس ، عن أنس قال : =

٨١ - « مَنِ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا مِنْ عِصَابِيَّةِ ، وَفِيهِمْ مَنْ هُوَ أَرْضَى اللَّهُ مِنْهُ ، فَقَدْ خَانَ اللَّهَ ، وَرَسُولَهُ ، وَالْمُؤْمِنِينَ » .

= كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتناول المرأة فينظر فيها ، ويقول : الحمد لله ، أكمل خلقى ، وحسن صورتي ، وزان منى ماشان من غيرى !! . قُلْتُ : وسنْدُهُ ضَعِيفٌ ، لأجل الراوى عن أنس فإنه غير معروف . ثم وقفت عليه . فأخرجه البزار (ج ٤ / رقم ٣١٢٤) من طريق داود بن المحير ، ثنا عبد الله بن المثني ، عن ثمامة ، عن أنس فذكره . قال البزار : « لانعلمه يروى مرفوعاً إلا بهذا الإسناد ، وداود بن المحير ليس بالحافظ » . قُلْتُ : تساهل البزار في حال داود ، رهو متروك ، بل اتهم بالكذب ووضع الحديث ، فالسند تالف .

وله شاهد من حديث علي بن أبي طالب رضى الله عنه . أخرجه ابن السنن (١٦٢) من طريق الحسين ابن أبي السري ، ثنا محمد بن الفضيل ، عن عبد الرحمن بن إسحق ، عن النعمان بن سعد ، عن عليّ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا نظر في المرأة قال : « الحمد لله ، اللهم كما حسنت خلقى ، فحسن مخلقى » . قُلْتُ : وإسناده تالف . والحسين بن أبي السري ضعّفه أبو داود ، بل كذبه أبو عروبة الحراني ، وأخوه محمد بن أبي السري . وعبد الرحمن بن إسحق قال البخاري : « فيه نظر » . وقال أحمد وأبو حاتم : « منكر الحديث » . زاد أبو حاتم : « يكتب حديثه ولا يحتج به » . وضعّفه ابن معين ، وأبو داود ، والنسائي ، وابن سعد ، وابن حبان وغيرهم .

وله شاهد من مرسل جعفر بن محمد . أخرجه ابن أبي الدنيا في « الشكر » (١٧٥) عن ابن أبي فديك ، قال بلغني عن جعفر بن محمد قال : كان رسول الله ﷺ — فذكره وسنده ضعيف للانقطاع بين ابن أبي فديك وجعفر ، ثم لأنه مرسل . والله أعلم .

٨١ - ضَعِيفٌ .

أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (ق ٤٧ / ٢) ، وابن عدى في « الكامل » (٧٦٣ / ٢) ، والحاكم (٩٢ / ٤ - ٩٣) من طريق حسين بن قيس ، عن عكرمة ، عن ابن عباس مرفوعاً به . قال الحاكم : « صحيح الإسناد » !! وسكت عنه الذهبي .

قُلْتُ : وليس كما قال ، فإن حسين بن قيس تركه أحمد والنسائي ، والدارقطني . وضعّفه ابن معين ، وقال البخاري : « لا يكتب حديثه » . وقال الجوزجاني : « أحاديثه منكرة جداً » . فكيف يكون الإسناد صحيحاً؟! ثم رأيت الذهبي تعقبه ، قال الزيلعي في « نصب الراية » (٤ / ٦٢) بعد أن حكى تصحيح الحاكم : « وتعقبه شيخنا شمس الدين الذهبي في « مختصره » وقال : حسين بن قيس ضعيف » . اهـ . فهذا يبيّن أن تعليقه سقط من نسخة المستدرک المطبوعة ، فليؤخذ من هنا . والحمد لله . ولكن حسيناً لم يتفرد به ، فقد تابعه اثنان ممن وقفت عليهما : الأول : يزيد بن أبي حبيب ، عن عكرمة به . أخرجه البيهقي (١٠ / ١١٨) من طريق ابن طيبة ثنا يزيد به . قُلْتُ : وابن طيبة سيء الحفظ ، =

٨٢ - « مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا ، فَأَمَرَ عَلَيْهِمْ أَحَدًا مُحَابَاةً ، فَعَلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَرْفًا ، وَلَا عَدْلًا ، حَتَّى يُدْخِلَهُ جَهَنَّمَ » .

= والراوى عنه عثمان بن صالح سمع منه بد احتراق كتبه . والله أعلم . الثانى : خُصيف بن عبد الرحمن ، عن عكرمة . أخرجه الخطيب فى « تاريخ بغداد » (٦ / ٧٦) من طريق إبراهيم بن زياد القرشى ، عن خصيف . وهذا سندٌ ضعيفٌ . وإبراهيم بن زياد لا يعرف كما قال ابن معين والذهبي . وقال الخطيب : « فى حديثه نكرة » . ثم خصيف بن عبد الرحمن فى حفظه مقال . وأخرجه الطبرانى فى « معجمه » - كما فى « نصب الراية » (٤ / ٦٢) - من طريق حمزة النصبى ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن عباس فساقه مرفوعًا . وسندهُ ضعيفٌ جدًا . وحمزة هو ابن أبى حمزة ، تناولوه ؛ قال ابن معين : « لا يساوى فلسًا !! » وقال البخارى : « منكر الحديث » . وهذا جرحٌ شديدٌ عنده . وتركه الدارقطنى . وقال ابن عدى : « عامة ما يرويه موضوع » . والحديث أخرجه مُسند فى « مسنده » كما فى « المطالب العالى » (٢ / ٢٣٣) - ونقل محققه عن البوصيرى أنه قال : « رواه مسدد بإسنادٍ حسن ، والطبرانى ، والحاكم وعنه البيهقى » . قُلْتُ : لم أقف على « مسند مُسند » ، والبوصيرى - عندى - من المتساهلين فى النقد ، فلستُ أركن إلى تحسينه لهذا الإسناد .

وللحديث شاهد عن حذيفة رضى الله عنه . أخرجه أبو يعلى فى « مسنده » قال : حدثنا أبو واثل خالد بن محمد البصرى ، ثنا عبد الله بن بكر السهمى ، ثنا خلف بن خلف ، عن إبراهيم بن سالم ، عن عمرو بن ضرار ، عن حذيفة مرفوعًا : « أيما رجل استعمل رجلاً على عشرة أنفس ، وعلم أن فى العشرة من هو أفضل منه ، فقد غش الله ورسوله ، وجماعة المسلمين » . وفى السند بعض من لم أهتد إلى ترجمته ، ويغلب على ظنى أن ذلك بسبب التصحيف . والله أعلم .

٨٢ - ضَعِيفٌ .

أخرجه الحاكم (٤ / ٩٣) من طريق بكر بن خنيس ، عن رجاء بن حيوة ، عن جنادة بن أبى أمية ، عن يزيد بن أبى سفيان قال ، قال لى أبو بكر الصديق رضى الله عنه حين بعثنى إلى الشام : يا يزيد ، إن لك قرابة ، عساك أن تؤثرهم بالإمارة ، ذلك أكثر ما تخاف عليك ، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : فذكره . قال الحاكم : « حديثٌ صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه » !! تصعبه الذهبي بقوله : « قلت : بكر ، قال الدارقطنى : متروكٌ » . وأخرجه أحمد (٢١) من طريق بقرية بن الوليد ، قال : حدثنى شيخٌ من قريش ، عن رجاء بن حيوة ، بالإسناد السابق . وسندهُ ضعيفٌ لجهالة شيخ بقرية فيه . وأخرجه أبو بكر المروزي فى « مسند أبى بكر » (١٣٣) من طريق الوليد بن الفضل العنزى ، قال : ثنا القاسم بن أبى الوليد التميمى ، عن عمرو بن واقد ، عن موسى بن يسار ، عن مكحول ، عن جنادة بن أبى أمية ، عن يزيد بن أبى سفيان به . قُلْتُ : وهذا سندٌ ساقطٌ ؛ أما الوليد بن الفضل ، فضعمه الدارقطنى . وقال ابن حبان : « يروى موضوعات ، لا يجوز الاحتجاج به بحال » . وعمرو بن =

٨٣ — « مَنْ أَعَانَ ظَالِمًا بِيَاظِلٍ لِيُدْحَضَ بِهِ حَقًّا ، فَقَدْ بَرِيَءٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ » .

= واقد ، قال البخاري : « منكر الحديث » . وكذبه مروان بن محمد ، واتهمه دُحَيْمٌ ، وتركه الدارقطني . فالحديث ساقط عن حدِّ الاعتبار . والله أعلم .

٨٣ — ضَعِيفٌ .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (١١ / ٢١٥ / ١١٥٣٩) ، والحاكم (٤ / ١٠٠) من طريق معتمر بن سليمان ، قال : سمعت أبي ، يحدث عن حنش ، عن عكرمة ، عن ابن عباس مرفوعاً به . قال الهيثمي في « المجمع » (٤ / ٢٠٥) : « في إسناده حنش ، وهو متروك ، وزعم أبو محصن أنه شيخ صدق » .
 قُلْتُ : حنش هذا لقبٌ لحسين بن قيس الرحبي ، وقد تركه جماعة ، بل كذبه أحمد . فشهادة أبي محصن له لاتنفعه ؛ ولذا يُستغربُ أن يقول الحاكم : « حديث صحيح الإسناد !! لكنَّ حسينٌ لم يتفرد به ؛ بل تابعه إبراهيم بن أبي عبلة ، عن عكرمة ، عن ابن عباس مرفوعاً : « مَنْ أَعَانَ ظَالِمًا بِيَاظِلٍ لِيُدْحَضَ بِيَاظِلِهِ حَقًّا ، فَقَدْ بَرِيَءٌ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَذَمَّةُ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ . وَمَنْ أَكَلَ دَرَهْمًا مِنْ رِبَا ، فَهُوَ مِثْلُ ثَلَاثَةِ وَثَلَاثِينَ زَنِيَّةً ، وَمَنْ نَبَتَ لَحْمَهُ مِنْ سَحْتِ فَالْتَارِ أَوْلَى بِهِ » . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ١٩١ / ٢) ، وفي « الصغير » (١ / ٨٢) وابن حبان في « المجروحين » (١ / ٣٢٨) من طريق سعيد بن رحمة المصيصي ، حدثنا محمد بن حمير ، عن إبراهيم بن أبي عبلة به قال الطبراني : « لم يروه عن إبراهيم بن أبي عبلة ، واسم أبي عبلة : شمر ، وقد قيل : طرخان ، والصواب : شمر ، إلا محمد بن حمير ، تفرد به سعيد بن رحمة » . قُلْتُ : محمد بن حمير وثقه ابن معين ، ودُحَيْمٌ ، وتكلم فيه أبو حاتم بما لا يضرُّ كثيراً إن شاء الله . أما سعيد بن رحمة ، فقال فيه ابن حبان : « لا يجوز الاحتجاج به لخالفته الأثبات في الروايات » . وساق له الذهبي هذا الحديث من مناكيره . وتابعه خصيف ، عن عكرمة . أخرجه الخطيب (٦ / ٧٦) ومَرَّ قَبْلَ حَدِيثِ .

ورواه عمرو بن دينار ، عن ابن عباس مرفوعاً : « مَنْ أَعَانَ بِيَاظِلٍ لِيُدْحَضَ بِيَاظِلِهِ حَقًّا فَقَدْ بَرِيَءٌ مِنَ اللَّهِ ، وَذَمَّةُ رَسُولِهِ . وَمَنْ مَشَى إِلَى سُلْطَانِ اللَّهِ لِيَذَلَّهُ ، أَذَلَّهُ اللَّهُ مَعَ مَا يَدْخُرُ لَهُ مِنَ الْخِزْيِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، سُلْطَانُ اللَّهِ : كِتَابُ اللَّهِ وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ . وَمَنْ تَوَلَّى مِنْ أَمْرَاءِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا فَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ فِيهِمْ مَنْ هُوَ أَوْلَى بِذَلِكَ وَأَعْلَمُ مِنْهُ بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ، فَقَدْ خَانَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَجَمِيعَ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ تَرَكَ حَوَائِجَ النَّاسِ لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ فِي حَاجَتِهِ حَتَّى يَقْضَى حَوَائِجَهُمْ وَيُؤَدِّيَ إِلَيْهِمْ بِحَقِّهِمْ ، وَمَنْ أَكَلَ دَرَهْمًا مِنْ رِبَا فَهُوَ ثَلَاثُ وَثَلَاثِينَ زَنِيَّةً ، وَمَنْ نَبَتَ لَحْمَهُ مِنْ سَحْتِ فَالْتَارِ أَوْلَى بِهِ » . أخرجه الطبراني في « الكبير » (١١ / ١١٤ / ١١٢١٦) ومن طريقه الشجري في « الأمل » (٢ / ٢٢٩) من طريق أبي محمد الجزري . وهو حمزة النصيبى ، عن عمرو بن دينار . قال الهيثمي (٥ / ٢١٢) : « فيه أبو محمد الجزري ، حمزة النصيبى ، ولم أعرفه ، وبقيه رجاله رجال الصحيح » . قُلْتُ : أما أبو =

٨٤ — « لَا قَلِيلٌ مِنْ أَدَى الْجَارِ » .

٨٥ — « إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّجُلَ يَعْتَادُ الْمَسَاجِدَ ، فَاشْهَدُوا لَهُ بِالْإِيمَانِ » .

= محمد الجزري ، فأظنه حمزه بن أبي حمزة النصيبى ، وهو تالف كما قدمت فى الحديث (٨١) . والله أعلم .

وله شاهد من حديث ابن عمر رضى الله عنهما . أخرجه الخطيب (٨ / ٣٧٩) من طريق لاحق بن الحسين بن عمران بن أبى الورد ، حدثنا أبو سليمان داود بن سليمان الأصبهاني — قدم بغداد — حدثنا أبو الصلت سهل بن إسماعيل المرادى ، حدثنا مالك بن أنس ، عن الزهري ، عن سالم بن عبد الله ، عن أبيه مرفوعاً . قال الخطيب : « حديث باطل عن مالك ومن فوقه ، وكان لاحق غير ثقة » .

٨٤ — ضَعِيفٌ جَدًّا .

أخرجه الطبراني فى « الكبير » (ج ٢٣ / رقم ٥٣٥) ، وعنه أبو نعيم فى « الحلية » (١٠ / ٢٧) من طريق أحمد بن رشدين ، ثنا أحمد بن أبى الحوارى ، ثنا الوليد ، ثنا شيبان ، عن يحيى ، عن أبى سلمة ، عن أم سلمة مرفوعاً . قال الهيثمى (٨ / ١٧٠) : « رجاله ثقات » !!

قُلْتُ : كيف هذا؟! وأحمد بن رشدين شيخ الطبراني قال ابن عدى : كذبوه ، وأنكرت عليه أشتياء . وساق له الذهبى حديثاً باطلاً فى ترجمته . والوليد هو ابن مسلم ، وكان يدللس تدليس التسوية ، ولم يصرح بالتحديث . ويحى بن أبى كثير مدلسٌ .

٨٥ — ضَعِيفٌ .

أخرجه الترمذى (٧ / ٣٦٥ — ٣٦٦ و ٨ / ٤٩٠ — تحفة) ، وابن ماجه (٨٠٢) ، والدارمى (١ / ٢٢٢) ، وأحمد (٣ / ٥٠ — ٥١ — الفتح الربانى) ، وابن خزيمة (٢ / ٣٧٩) ، وابن حبان (٣١٠) ، وابن عدى فى « الكامل » (٣ / ٩٨١ ، ١٠١٣) ، والحاكم (١ / ٢١٢ — ٢١٣ و ٢ / ٣٣٢) ، والبيهقى (٣ / ٦٦) ، وأبو نعيم فى « الحلية » (٨ / ٣٢٧) ، والخطيب فى « التاريخ » (٥ / ٤٥٦ — ٤٥٧) من طريق دراج بن سمعان ، عن أبى الهيثم ، عن أبى سعيد الخدرى مرفوعاً فذكره . قال الترمذى : « حديثٌ حسنٌ » . وقال الحاكم : « صحيح الإسناد » ووافقه الذهبى !!

قُلْتُ : لا ، ودراج ضعيف فى روايته عن أبى الهيثم . أما الذهبى فحالاه متضارب ؛ فقد رأيتُه أقر الحاكم على تصحيحه فى الموضوع الثانى المشار إليه ، ثم وجدته فى الموضوع الأول تعقب الحاكم بقوله : « قلت : دراج كثير المناكير » . وأقره الشيخ القارى فى « الرقاة » (١ / ٤٦١) . وفى « فيض القدير » (١ / ٣٥٨) ضَعَفَهُ المناوى ، ونقل عن الحافظ العراقى أنه قال : « حديثٌ ضعيفٌ » . والله أعلم .

٨٦ — « وَسَطُوا الْإِمَامَ ، وَسُدُّوا الْخَلَلَ » .

٨٧ — « لَسِقَطٌ أَقْدَمُهُ بَيْنَ يَدَيَّ ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ فَارِسٍ أُخْلَفُهُ وَرَأَى » .

٨٨ — « ذَرُوا الْحَسَنَاءَ الْعَقِيمَ ، وَعَلَيْكُمْ بِالسَّوْدَاءِ الْوَالِدِ ، فَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمْ الْأَمَمَ ، حَتَّى السَّقَطَ مُحْنِطًا عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ ، فَيَقَالُ لَهُ : ادْخُلِ الْجَنَّةَ ؟! » ،

٨٦ — ضَعِيفٌ .

أخرجه أبو داود (٢ / ٣٧٥ — عون) ، ومن طريقه البيهقي (٣ / ١٠٤) من طريق يحيى بن بشر بن خلاد ، عن أمه ، أنها دخلت على محمد بن كعب القرظي ، فسمعته يقول : حدثني أبو هريرة مرفوعًا ... فذكره .
قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ . ويحيى بن بشر ، قال ابن القطان : « مجهولٌ » . وأمُّه ، واسمها « أمة الواحد بنت يامين » ، مجهولةٌ أيضًا . والله أعلم .

٨٧ — مُتَكَرِّرٌ .

أخرجه ابن ماجه (١٦٠٧) من طريق خالد بن مخلد ، ثنا يزيد بن عبد الملك ، عن يزيد بن رومان ، عن أبي هريرة مرفوعًا ... فذكره .

قُلْتُ : وهذا سندٌ واهٍ ، وله ثلاث علل :

الأولى : ضعف يزيد بن عبد الملك ؛ قال البخاري : « ضعفه أحمد » . وتركه النسائي . وقال ابن عبد البر : « أجمعوا على ضعفه » . ويعنى بالإجماع : الأكثر ، والافتقار مشى ابن معين أمره ، فقال في رواية : « لا بأس به » .

الثانية : الانقطاع بين يزيد بن رومان ، وأبي هريرة . صرح بذلك المزني في « تحفة الأشراف » (١٠ / ٤١٩) .

الثالثة : الاختلاف على يزيد بن عبد الملك في إسناده ؛ فمرة يرويه عن يزيد بن رومان ، عن أبي هريرة كما مر ذكره — ومرة يرويه عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة مرفوعًا . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٢٣١ / ١) ، وابن عدي في « الكامل » (٧ / ٢٧١٦٢٧١٥) ، وابن الجوزي في « الواهيات » (٢ / ٩٠٦) — ومرة يرويه عن يزيد بن خصيفة ، عن السائب بن يزيد ، عن عمر بن الخطاب مرفوعًا . أخرجه ابن عدي (٧ / ٢٧١٦) وهذا الاختلاف إنما هو من يزيد النوفلي وهو ضعيفٌ كما سبق ذكره . وهذا يوجب =

فَيَقُولُ : حَتَّى يَدْخُلَ وَالِدَيَّ مَعِيَ » .

= ضعف الحديث ، والله أعلم . ولذا قال العقيلي : « لا يتابع على حديثه ، إلا من جهة لا تصحُّ » . وقال ابنُ الجوزي : « هذا حديث لا يصحُّ » . والسَّقَطُ : هو الجنين الذي يسقط قبل تمامه . وفي فضيلة السقط حديث آخر ، وهو الآتي .

٨٨ — مَوْضُوعٌ .

أخرجه ابنُ عدى في « الكامل » (٢ / ٧٨٠) أخبرنا أبو يعلى ، وهذا في « مسنده » — كما في « فيض القدير » (٣ / ٥٦٢) — ، حدثنا عمرو بن الحصين ، ثنا حسان بن سياه ، ثنا عاصم ، عن زر ، عن عبد الله ، مرفوعاً فذكره . قال ابن عدى : « وحسان بن سياه له أحاديث غير ما ذكرته ، وعامتها لا يتابعه غيره عليه . والضعف يتبين على رواياته وحديثه » .

قُلْتُ : وكذلك شيخ أبي يعلى فيه ، وهو عمرو بن الحصين ، فإنه أتلف من ابن سياه ، وقد ذكرت قريباً أنه كذاب .

وله شاهدٌ من حديث معاوية بن حيدة ، رضى الله عنه . أخرجه ابنُ حبان في « المجروحين » (٢ / ١١١) من طريق على بن الربيع ، عن بهز بن حكيم ، عن أبيه ، عن جدِّه مرفوعاً : « سواد ولود خيرٌ من حسناء لآنلد ، إني مكائر بكم الأمم ، حتى أن السقط ليظل منحطفاً على باب الجنة ، فيقال له ادخل الجنة ! ، فيقول : أنا وأبواي ! ، فيقال : أنت وأبواك » . قال ابن حبان : « هذا حديثٌ منكراً لأصل له ، وعلى بن الربيع يروى المناكير ، فلما كثرت في روايته بطل الاحتجاج به » . وأخرجه العقيلي (ق ١٥٢ / ٢) من طريق على بن نافع ، قال : حدثنا بهز بن حكيم به . وقال : « على بن نافع عن بهز ابن حكيم مجهولٌ بالنقل ، وحديثه غير محفوظ » . قُلْتُ : كذا وقع عند العقيلي « على بن نافع » ، ويقع لى أنه هو « على بن الربيع » ولا فرق بينهما ، فيما أن يكون أخطأ فيه بعض الرواة ، أو نسب في إحدى التسميتين إلى جده الأعلى أو نحو ذلك .

وله شاهدٌ من حديث على بن أبى طالب ، رضى الله عنه . أخرجه ابنُ ماجه (١٦٠٨) من طريق مندل بن على ، عن الحسن بن الحكم النخعي ، عن أسماء بنت عابس ، عن أبيها ، عن على مرفوعاً : « إن السقط ليراعم ربه إذا أدخل أبويه النار !! فيقال : أيها السقط المراعم ربه ! أدخل أبويك الجنة ، فيجرهما بسرره حتى يدخلهما الجنة » قال أبو على : « يراعم ربه : يغازب » . قُلْتُ : وهذا سندٌ واهٍ ؛ مندل بن على ضعيف ، وحكى البوصيرى في « الزوائد » الاتفاق على ضعفه ، وهو غلط ، فلم يتفقوا كما يظهر من مطالعة ترجمته ، وإن كان ضعيفاً . والحكم بن الحسن وثقه أحمد ، لكن قال ابنُ حبان : « يخطيء كثيراً ، وبهم شديداً ، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد » . وأسماء بنت عابس مجهولة ، لم يرو عنها سوى الحكم .

وله شاهدٌ من حديث معاذ بن جبل رضى الله عنه . أخرجه ابنُ ماجه أيضاً (١٦٠٩) من طريق =

- ٨٩ — « أَيَّمَا امْرَأَةٍ مَاتَتْ وَزَوْجُهَا رَاضٍ عَنْهَا ، دَخَلَتْ الْجَنَّةَ » .
- ٩٠ — « لَا يَبْلُغُ الْعَبْدُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُتَّقِينَ ، حَتَّى يَدَعَ مَالًا بَاسًا بِهِ ، حَذْرًا مِمَّا بِهِ بَاسٌ » .

= يحيى بن عبيد الله ، عن عبيد الله بن مسلم الحضرمي ، عن معاذ مرفوعاً : « والذي نفسى بيده ! إن السقط ليجرُّ أمَّهُ إلى الجنة ، إذا احتسبته » . قال البوصيري في « الزوائد » : « في إسناده يحيى بن عبيد الله بن موهب ، اتفقوا على ضعفه » .

وأما قوله : « فإني مكاتر بكم الأمم » فقد صحَّح من وجه آخر بلفظ : « تزوجوا الودود الولود فإني مكاتر بكم الأمم يوم القيامة » . وقد خرَّجته في « الانشراح في آداب النكاح » (رقم ١٠) . والحمد لله على التوفيق .

٨٩ — مُنْكَرٌ .

أخرجه ابن أبي شيبة (٤ / ٣٠٣) ، والترمذي (٤ / ٣٢٥ — تحفة) ، وابن ماجه (١ / ٥٧٠ — ٥٧١) ، والحاكم (٤ / ١٧٣) ، وابن الجوزي في « الواهيات » (٢ / ٦٣٠) ، من طريق مساور الحميري ، عن أمه ، عن أم سلمة . مرفوعاً به . قال الترمذي : « حديث حسن غريب » . وقال الحاكم : « صحيح الإسناد » ، ووافقه الذهبي !!

قُلْتُ : كلا ، ومواقفه الذهبي له من العجائب ؛ فإنه قال في « الميزان » (٤ / ٩٥) : « هذا خير منكر » . وعلّة ذلك هي جهالة مساور وأمه ، كما صرح ابن الجوزي رحمه الله تعالى ، وتبعه في هذا الحكم الذهبي .

ويعنى عن هذا الحديث مارواه بشر بن يسار ، أن حصين بن محصن أخبره عن عمته ، أنها دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لها : « أذات زوج أنت ؟ » قالت : نعم . قال : « كيف أنت له ؟ » قالت : مألوه — يعني لأقصر في طاعته — إلا ماعجزت عنه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « انظري أين أنت منه ، فإنه جنتك ونارك » . أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٤ / ٣٠٤) ، والنسائي في « العشرة — من الكبرى » — كما في « أطراف المزي » (١٣ / ١١٤) — ، وأحمد (٤ / ٣٤١ ، ٤١٩ / ٦) ، والحميدي (٣٣٥) ، والطبراني في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٥٣٢) ، والحاكم (٢ / ١٨٩) ، والبيهقي (٧ / ٢٩١) من طريق يحيى بن سعيد ، عن بشر بن يسار . قال الهيثمي في « المجمع » (٤ / ٣٠٦) : « رجاله رجال الصحيح ، خلا حصين ، وهو ثقة » .

٩٠ — ضَعِيفٌ .

أخرجه الترمذي (٢٤٥١) ، وابن ماجه (٤٢١٥) ، والحاكم (٤ / ٣١٩) ، والبيهقي في (شعب الإيمان) — كما في « الإصابة » (٥ / ٢٧٦) — ، وفي « السنن » (٥ / ٣٣٥) من طريق أبي عقيل الثقفى ، =

٩١ - « أَفَعَمِّيَاوَانِ أَتُّمَّا !؟ ، أَلَسْتُمَا تُبْصِرَانِيهِ ؟ » .

= عبد الله بن عقيل ، حدثنا عبد الله بن يزيد ، حدثني ربيعة بن يزيد ، وعطية بن قيس ، عن عطية السعدي ، وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكره مرفوعاً . قال الترمذي : « حديث حسنٌ غريبٌ لانعرفه إلا من هذا الوجه » . وقال الحاكم : « صحيح الإسناد » ووافقه الذهبي !!
 قُلْتُ : كلا ، فإن عبد الله بن يزيد هذا ، قال فيه الجوزجاني : « روى عنه ابن عقيل أحاديث منكرة » . واعتمدها الذهبي في « الضعفاء » (١ / ٣٦٣) .

٩١ - ضَعِيفٌ .

أخرجه أبو داود (٤١١٢) ، والترمذي (٢٧٧٨) ، وأحمد (٦ / ٢٩٦) ، وابنُ سعد في « الطبقات » (٨ / ١٢٦ - ١٢٧) ، وابن حبان (١٤٥٧ ، ١٩٦٨) ، والطحاوي في « المشكل » (١ / ١١٥ - ١١٦) ، والطبراني في « الكبير » (ج ٢٣ / رقم ٦٧٦) ، والبيهقي (٧ / ٩١) ، والخطيب في « التاريخ » (٣ / ١٧) ، (٨ / ٣٣٨ - ٣٣٩) ، والبخاري في « شرح السنة » (٩ / ٣٤) من طريق الزهري ، عن نيهان مولى أم سلمة ، أن أم سلمة وميمونة قال : فبينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، إذ أقبل ابن أم مكتوم ، فدخل عليه ، وذلك بعد ما أمرنا بالحجاب ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « احتجبا منه » فقلت : يا رسول الله ! أليس هو أعمى لا يبصرنا ولا يعرفنا ؟! فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ... فذكره . قال الترمذي : « حديث حسنٌ صحيحٌ » !!
 قُلْتُ : وهذا مما يُعجب منه !! فإن نيهان هذا مجهولٌ كما قال ابن حزم ، ونقله عنه الذهبي في « ذيل الضعفاء » وأقره ، ولم يرو عنه سوى الزهري ، وأما رواية محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عنه ، فقد شكك فيها البيهقي في « سننه » (١٠ / ٣٢٧) فقال : « إن كان محفوظاً » . وتوثيق ابن حبان له لا ينفعه لما علم عنه من التساهل في التوثيق . وقال الحافظ في « الفتح » (١ / ٥٥٠) : « حديثٌ مختلفٌ في صحته » . وقال في « التلخيص » (٣ / ١٤٨) : « ليس في إسناده سوى نيهان مولى أم سلمة ، شيخ الزهري ، وقد وثق » . قُلْتُ : فكأنما يقويه ، وأذكر أنه ذكر ذلك صراحة في « الفتح » ، مع أنه قال في « نيهان » هذا : « مقبول » . يعني حيث يتابع ، ولم يتابع فيما نعلم بل لحديثه معارض : وهو ما أخرجه مسلم (١٤٨٠) ، وأبو داود (٢٢٨٤) ، والنسائي (٦ / ٧٥ - ٧٦ ، ٢٠٨) ، وأحمد (٦ / ٤١٢) ، والطحاوي في « شرح المعاني » (٣ / ٦٥) ، وابن حبان (ج ٦ / رقم ٤٢٧٦) ، والبيهقي (٧ / ٤٣٢) ، والخطيب في « الكفاية » (ص ٣٩ - ٤٠) جميعاً من طريق مالك ، وهذا « موطأه » (٢ / ٥٨٠ / ٦٧) من حديث فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها ألبتة ... وفي الحديث قال لها رسول الله ﷺ : « اعتدى عند ابن أم مكتوم ، فإنه رجلٌ أعمى ، تضعين ثيابك ... » .
 وله طرق فصلتها في « غوث المكذوب بتخريج منتقى ابن الجارود » (رقم ٧٦٠) . وقال ابن عبد البر =

٩٢ - « لَا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللَّهِ إِلَّا الْجَنَّةَ » .

٩٣ - « مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ ثَلَاثَةَ صُفُوفٍ ، فَقَدْ أَوْجَبَ » .

= « حديث فاطمة بنت قيس يدل على جواز نظر المرأة إلى الأعمى ، وهو أصح من هذا » يعنى من حديث أم سلمة ، وكذا حديث عائشة رضيت الله عنها أنها كانت تنظر إلى الحيشة وهم يلعبون في المسجد بمجراهم . أخرجه الشيخان ، والنسائي (٣ / ١٩٥ - ١٩٦) ، وأحمد (٦ / ٨٤ ، ٨٥) ، والطحاوى (١ / ١١٦) والطيالسي (١٤٤٢) ، وعبد الرزاق (١٩٧٢١) ، والبيهقى (٧ / ٩٢) ، وأبو الشيخ في « الأخلاق » (٢٦) ، والبقوي في « شرح السنة » (٩ / ١٦٨) .

وقد جمع أبو داود بين الحديثين فقال عقب تخريجه لحديث أم سلمة : « هذا لأزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم خاصة ، ألا ترى إلى اعتداد فاطمة بنت قيس عند ابن أم مكتوم ، قد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لفاطمة بنت قيس : اعتدى عند ابن أم مكتوم فإنه رجل أعمى تضعين ثيابك عنده » . قال الحافظ في « التلخيص » (٣ / ١٤٨) : « قلت : هذا جمع حسن ، وبه جمع المنذرى في حواشيه واستحسنه شيخنا » ا.هـ . قلت : وهذا الجمع — إن صح — يرفع عن الحديث النكارة ، أما الضعف فلا . والله أعلم . والحديث ضعفه شيخنا الألباني — حفظه الله — في « تخرىج فقه السيرة » (ص ٤٤ - ٤٥) لمحمد الغزالي .

٩٢ - ضعیف .

أخرجه أبو داود (٥ / ٨٨ - عون) ، ومن طريقه الخطيب في « الموضح » (١ / ٣٥٢ - ٣٥٣) من طريق يعقوب بن إسحاق الحضرمي ، عن سليمان بن معاذ ، أخبرنا ابن المنكدر ، عن جابر مرفوعاً ... فذكره . وأخرجه ابن عدى في « الكامل » (٣ / ١١٠٧) من طريق يعقوب ، عن سليمان بن قرم ، عن ابن المنكدر به . فاختلف العلماء : هل سليمان بن قرم ، وسليمان بن معاذ رجل واحد أم اثنان ؟! ففرق بينهما البخاري والعقيلي (٨٣ / ٢) ، وابن عدى . وقال أبو حاتم ، والطبراني ، والدارقطني : « هما واحد » . وقال عبد الغنى بن سعيد في « إيضاح الإشكال » : « من فرق بينهما فقد أخطأ » .

قلت : وهذا مأمول إليه ، ولعل من قال : « سليمان بن معاذ » يكون قد نسب « سليمان بن قرم » إلى جده ؛ فإن اسمه « سليمان بن قرم بن معاذ » والله أعلم . وسليمان هذا ضعيف . قال ابن معين : « ليس بشيء » . وضعفه ابن القطان وغيره ، وقد تفرد بالحديث . قال ابن عدى : « وهذا الحديث لأعرفه عن محمد بن المنكدر إلا من رواية سليمان بن قرم » ا.هـ .

٩٣ - ضعیف .

أخرجه أبو داود (٨ / ٤٤٨ - عون) ، والترمذي (٤ / ١١٢ - ١١٣ تحفة) ، وابن ماجه =

= (١ / ٤٥٤) ، والبخاري في « التاريخ الكبير » (٤ / ١ / ٣٠٣) ، وأحمد (٤ / ٧٩) ، والحاكم (١ / ٣٦٢ - ٣٦٣) من طريق محمد بن إسحق ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن مرثد بن عبد الله اليزني ، عن مالك بن هبيرة ، وكانت له صحبة ، قال : كان إذا أتى بجزيرة ، فتقال من تبعها ، جزأهم ثلاثة صفوف ثم صلى عليها وقال ... فذكره . قال الترمذي : « حديث حسن » . وقال الحاكم : « صحيح على شرط مسلم » ووافقه الذهبي !!

قُلْتُ : ومحمد بن إسحق مع كون مسلم لم يحتج به فإنه مدلسٌ وقد عنعنه . وقد اختلف على ابن إسحق فيه ؛ فرواه عنه إبراهيم بن سعد فأدخل بين مرثد ومالك بن هبيرة رجلاً . ذكره الترمذي . وسماه الحافظ في « الإصابة » (٥ / ٧٥٧) : « الحارث بن مالك ؛ وقال : كذا وقع في « المعرفة » لابن منده » ورجح الترمذي الرواية الأولى ، والخالية من الوساطة ولكن فيها عنعنة ابن إسحق . والله أعلم .

٩٤ - ضَعِيفٌ

أخرجه ابن حبان في « الصحيح » (٢٠٧٥) ، وفي « روضة العقلاء » (٧٠) ، وابن السنن في « اليوم واللييلة » (٣٢٧) ، وأبو الشيخ في « الأمثال » (١ / ٨٠) ، وابن عدى في « الكامل » (٧ / ٢٦١٤) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٨ / ٢٤٦) ، وفي « أخبار أصبهان » (٢ / ٩) ، وابن السمعاني في « أدب الإملاء » (١٤٥) ، وابن الجوزي في « الواهيات » (٢ / ٧٢٩ - ٧٣٠) من طريق المسيب بن واضح ، نا يوسف بن أسباط ، عن سفيان الثوري ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر مرفوعاً .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ . والمسيب بن واضح ، ضعفه الدارقطني . وقال أبو حاتم : « صدوق يخطيء كثيراً » . أما ابن الجوزي ، فزعم زعمًا آخر ، فقال : « هو في مقام الجهول » !! مع أنه قال في « الضعفاء » (٣٣٢٤) : « كثير الوهم ، وقال الدارقطني : ضعيف ! » وأما يوسف بن أسباط ، فوثقه ابن معين ، ولكن قال أبو حاتم : « لا يحتج به » . وقال البخاري : « كان قد دفن كتبه ، فصار لاجبيء بالحديث كما ينبغي » . وفي « علل الحديث » (٢٣٥٩ / ٢ / ٢٨٥) : « قال أبو حاتم : هذا حديث باطل لأصل له ، ويوسف بن أسباط دفن كتبه » . وهذا يُعرف بالمسيب بن واضح ، عن يوسف بن أسباط ، عن سفيان بهذا الإسناد . وقد سرقه منه جماعة من الضعفاء روهه عن يوسف . ولا يرويه غير يوسف عن الثوري . قُلْتُ : سرقه من المسيب : الحسن بن عبد الرحمن الاحتياطي ، ثنا يوسف بن أسباط به . أخرجه ابن عدى (٢ / ٧٤٦) ، والخطيب في « التاريخ » (٨ / ٥٨) . قال ابن عدى : « وهذا الحديث حديث المسيب بن واضح عن يوسف بن أسباط ، سرقه منه الاحتياطي هذا ، وغيره من الضعفاء » . والاحتياطي هذا قال فيه أحمد : « أعرفه بالتحليل » ! وقال ابن عدى : « لا يشبه حديثه حديث أهل الصدق » . وأخذ أبو الأخيل ، خالد بن عمرو ، فرواه عن سفيان بن عيينة ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر به . أخرجه ابن عدى (٣ / ٩٠٤) ، =

٩٥ - « لَا حَلِيمَ إِلَّا ذُو عَثْرَةٍ ، وَلَا حَكِيمَ إِلَّا ذُو تَجْرِبَةٍ » .

٩٦ - « رَجُلَانِ جَنِيًّا بَيْنَ يَدَيِ رَبِّ الْعِزَّةِ عَزَّ وَجَلَّ ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا :
خُذْ لِي بِمِظْلَمَتِي مِنْ أَخِي ! فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ لِلطَّالِبِ : كَيْفَ تَصْنَعُ بِأَخِيكَ ،
وَلَمْ يَبْقَ مِنْ حَسَنَاتِهِ شَيْءٌ ؟! قَالَ : يَارَبِّ ! ، فَيَحْمِلُ مِنْ أَوْزَارِي . فَقَاضَتْ
عَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِالْبُكَاءِ ثُمَّ قَالَ : « إِنَّ ذَلِكَ لَيَوْمٌ
عَظِيمٌ ، يَحْتَاجُ فِيهِ النَّاسُ إِلَى مَنْ يَحْمِلُ عَنْهُمْ أَوْزَارَهُمْ » . فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ
لِلطَّالِبِ : ارْفَعْ بَصْرَكَ ، فَانظُرْ فِي الْجَنَانِ . فَرَفَعَ رَأْسَهُ ، فَقَالَ : أَرَى مَدَائِنَ
مِنْ فِضَّةٍ ، وَقُصُورًا مِنْ ذَهَبٍ ، مُكَلَّلَةً بِاللُّؤْلُؤِ ، لِأَيِّ نَبِيٍّ هَذَا ؟! ، لِأَيِّ
صِدِّيقٍ هَذَا ، ؟! لِأَيِّ شَهِيدٍ هَذَا ؟! قَالَ : لِمَنْ أُعْطَانِي الثَّمَنَ ! قَالَ : يَارَبِّ !
وَمَنْ يَمْلِكُ الثَّمَنَ ؟ قَالَ : أَنْتَ تَمْلِكُ . قَالَ : بِمِ ؟! قَالَ : بِعَفْوِكَ عَنْ أَخِيكَ .
قَالَ : يَارَبِّ ، قَدْ عَفَوْتُ عَنْهُ . فَيَقُولُ : خُذْ بِيَدِ أَخِيكَ ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ .
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : « فَاتَّقُوا اللَّهَ ، وَأَصْلِحُوا

= وقال : « قد روى هذا عن مهدي بن جعفر ، عن ابن عيينة !! ومهدى هذا من يروى عن الثقات
أشياء لا يتابع عليها ، وكنا في شغل من حديث الثوري ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر ، عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم ... يرويه عنه يوسف بن أسباط ، حتى جاءنا أبو الأخيل ، فحدث به عن ابن عيينة »
إ. هـ . وأبو الأخيل ، قال ابن عدى : « روى أحاديث منكورة عن ثقات الناس » . وأخرجه الطبراني في
« الأوسط » (ج ١ / رقم ٤٦٦) من طريق موسى بن عيسى الطباع ، ثنا يوسف ابن محمد بن المنكدر ،
عن أبيه ، عن جابر مرفوعًا به . قال الطبراني : « لم يرو هذا الحديث عن يوسف ابن محمد إلا موسى
ابن عيسى » . قُلْتُ : آفة الحديث هذا ، فإنه متروك ، تركه غير واحد . وموسى ابن عيسى لم يتفرد
به . بل تابعه عبد الرحمن الحلبي ، ثنا يوسف به . أخرجه ابن عدى (٢٦١٣ / ٧) . وعبد الرحمن هو
ابن عبيد الله الحلبي ، صدوق ، لكن الشأن في يوسف . والله أعلم . وجملة القول : أن الحديث ضعيف ،
ولم يرو من وجه يُعتمد .

٩٥ - ضَعِيفٌ .

أخرجه الترمذي (٢٠٣٣) ، وأحمد (٣ / ٨ - ٩ ، ٦٩) ، وابن حبان في « الصحيح » (٢٠٧٨) .

ذَاتَ بَيْنِكُمْ ، فَإِنَّ اللَّهَ يُصَلِّحُ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ .

٩٧ — « إِنَّ الْقُلُوبَ لَتَصْدَأُ كَمَا يَصْدَأُ الْحَدِيدُ ، إِذَا أَصَابَهُ الْمَاءُ ! قَالُوا :
يَارَسُولَ اللَّهِ ! وَمَا جِلاؤُهَا ؟ قَالَ : كَثْرَةُ ذِكْرِ اللَّهِ . »

= وفي « روضة العقلاء » (٢٠٨) ، والبخارى في « الأدب المفرد » (٥٦٥ / ٢) ، وابن أبي الدنيا في « الحلم » (ص — ١٧) ، وأبو الشيخ في « الأمثال » (١ / ٢٦ — ٢٧) ، وابن عدى في « الكامل » (١ / ١٨٦) ، والحاكم (٤ / ٢٩٣) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٨ / ٣٢٤) ، والخطيب في « التاريخ » (٥ / ٣٠١) ، وابن الجوزى في « الواهيات » (١ / ٥٤) من طريق دراج بن سمعان ، عن أبي الهيثم ، عن أبي سعيد مرفوعاً . قلتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ ؛ ورواية دراج عن أبي الهيثم ضعيفة كما صرح بذلك أحمد وأبو داود ، وخالف في ذلك ابن شاهين . واختلف فيه رأى النقاد ، وهو صدوق مقبول الرواية إذا ماروى عن غير أبي الهيثم . وأنكر عليه ابن عدى هذا الحديث . وخالفه عبيد الله بن زحر ، فرواه عن أبي الهيثم ، عن أبي سعيد فأوقفه . أخرجه البخارى في « الأدب المفرد » (٥٦٥) من طريق يحيى ابن أيوب ، عن ابن زحر . ويحيى وابن زحر فيهما مقالٌ . « تبييه » هذا الحديث عزاه المعجلون في « كشف الخفاء » (٢ / ٣٥٤) لابن ماجه فوهم .

٩٦ — ضعیف .

أخرجه أبو يعلى في « مسنده » — كما في « ابن كثير » (٣ / ٥٥٠ — ٥٥١) — ، والبخارى في « الكبير » (٢ / ١ / ٤٥٩) إشارةً ، وابن أبي الدنيا في « حسن الظن بالله » (١١٦ / ٦٦) ، وابن أبي داود في « البعث » (٣٢) ، والحاكم (٤ / ٥٧٦) ، والبيهقى في « البعث » — كما في « الترغيب » (٣ / ٢١٠) — ، والخرائطي في « المكارم » — كما في « المغنى » (٢ / ١٩٩) للعراق — ، من طريق عبد الله بن بكر ، ثنا عباد بن شيبه ، عن سعيد بن أنس ، عن أنس بن مالك قال : بينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس إذ رأيناهُ ضحك ، حتى بدت ثناياه . فقال عمرُ : مأضحكك يارسول الله — بأبي أنت وأمي —؟! قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ... فذكره . قال الحاكم : « صحيح الإسناد »!! فقال المنذرى : « كذا قال !! يعني يستنكره عليه ، وكذلك فعل الذهبي ، فقال متعقباً له : « عباد ضعيف ، وشيخه لا يعرف » . أما عباد ، فقد قال ابن حبان في « المجروحين » (٢ / ١٧١) : « منكر الحديث جداً على قلة روايته ، لا يجوز الاحتجاج به لما انفرد به من المناكير » . وأما سعيد بن أنس ، فإنه لا يعرف كما قال الذهبي . وقال البخارى عند الإشارة إلى الحديث في ترجمته : « لا يتابع عليه » . ونقله ابن عدى في « الكامل » (٣ / ١٢٤٣) عن البخارى وأقره . والله أعلم .

٩٧ — مؤضوع .

أخرجه ابن عدى في « الكامل » (١ / ٢٥٨) ، ومن طريقه ابن الجوزى في « الواهيات » (٢ / ٨٣٢) من طريق إبراهيم بن عبد السلام ، ثنا عبد العزيز بن أبي رواد ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً فذكره . قال ابن عدى : « وهذا الحديث رواه غير إبراهيم بن عبد السلام هذا ، عن عبد العزيز بن أبي رواد ، =

٩٨ - « أَشْرَافُ أُمَّتِي حَمَلَةُ الْقُرْآنِ ، وَأَصْحَابُ اللَّيْلِ » .

٩٩ - « حُرُقَةٌ ، حُرُقَةٌ ، تَرَقَّ عَيْنَ بَقَّةٍ » .

= عن أبيه . وهو معروفٌ بعبد الرحيم بن هارون الغسانی ، عن عبد العزيز بن أبي رواد ، وهو مشهور ، وإبراهيم مجهولٌ ، ولجله سرقة منه « ا.هـ .

ثم رواه ابنُ عدى في ترجمة عبد الرحيم بن هارون من « الكامل » (٥ / ١٩٢١) .

قُلْتُ : وعبد الرحيم هذا ، قال فيه الدارقطني : « متروك الحديث ، كان يكذب » . وله شاهدٌ من حديث أنس رضی الله عنه . أخرجه ابنُ عدى (٧ / ٢٤٩٤) من طريق النضر بن محرز ، عن محمد ابن المنكدر ، عن أنس مرفوعًا : « إن للقلوب صدأ كصدأ الحديد ، وجلاؤها الاستغفار » . قال ابن عدى : « حديثٌ غير محفوظ » . قُلْتُ : وآفته النضر هذا ؛ قال في « الميزان » : « مجهول ، وقال ابن حبان : لا يحتج به » .

٩٨ - مَوْضُوعٌ .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ١٢ / رقم ١٢٦١٢) ، والإسماعيلي في « معجمه » (ج ١ / ق ٤ / ٢٠١) ، وابنُ عدى في « الكامل » (٣ / ١١٩٤ و ٧ / ٢٥٢١) ، والسهمي في « تاريخ جرجان » (١ / ٥ / ٢١٨ - ١ / ١٢ / ٤٩٤) ، والخطيب في « التاريخ » (٤ / ١٢٤ و ٨ / ٨٠) من طريق سعد بن سعيد الجرجاني ، عن نهشل أبي عبد الله ، عن الضحاک ، عن ابن عباس مرفوعًا فذكره . قال ابن عدى : « حديثٌ غير محفوظ » . وقال الهيثمي في « المجمع » (٧ / ١٦١) : « فيه سعد بن سعيد الجرجاني ، وهو ضعيفٌ !! »

قُلْتُ : كذا قال ، وقد قصر جدًا ، ففي الإسناد نهشل وهو متروك ، بل كذبه إسحق ، ثم إن السند أيضًا منقطع بين الضحاک بن مزاحم وبين ابن عباس . والله أعلم . وقال البخاري « لا يصح » .

٩٩ - ضَعِيفٌ .

أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (٢٧٠) مختصرًا ، وعبد الله بن أحمد في « الزوائد على فضائل الصحابة » (٢ / ٧٨٧) ، والطبراني في « الكبير » (٣ / ٤٢ ، ٤٣) ، وابنُ السني في « اليوم والليلة » (٤٢٣) ، والحاكم في « علوم الحديث » (٨٩) ، والرامهرمزي في « أمثال الحديث » (ص ١٣٢) من طريق معاوية بن أبي مزرد ، حدثني أبي ، عن أبي هريرة قال : أخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيد الحسن ، ثم وضع قدميه على قدميه وقال : ... فذكره .

قُلْتُ : وسندهٌ ضعيفٌ . وأبو مزرد مجهول الحال . قال الحاكم : « سألتُ بعض الأدباء عن معنى هذا الحديث فقالوا لي : إن الحزقة هو المقارب الخطي ، والقصير الذي يقرب خطاه . وعين بقعة : أشار إلى البقعة التي تطير ، ولا شيء أصغر من عينها لصغرها . وأخبرني بعض الأدباء أن النبي صلى الله عليه وآله وآله وسلم أراد بالبقعة : فاطمة . فقال للحسن : ياقرة عين بقعة ، ترق « ا.هـ .

١٠٠ - « إِنَّكُمْ لَتَبَحُّلُونَ ، وَتُجَبِّنُونَ ، وَتُجْهَلُونَ ، وَإِنَّكُمْ لَمِنْ رِيحَانِ اللَّهِ » .

تم الجزء الأول من « النافلة » ، ويليه الجزء الثاني ، وأوله : ١٠١ - « الْوُدُّ يُتَوَارَثُ ، وَالْبُعْضُ يُتَوَارَثُ » والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات .

١٠٠ - ضَعِيفٌ .

أخرجه الترمذى (١٩١٠) ، وأحمد فى « المسند » (٦ / ٤٠٩) ، وفى « فضائل الصحابة » (٢ / ٧٧٢ - ٧٧٣) ، والحميدى (٣٣٤) ، والباغندى فى « مسند عمر بن عبد العزيز » (١٨ ، ١٩) ، والحكيم الترمذى فى « المسائل المكنونة » (١١٣ - ١١٤) ، وابن قتيبة فى « غريب الحديث » (٤٠٧ / ١) ، والسهمى فى « تاريخ جرجان » (١ / ١٢ / ٤٧٥) ، والخطابى فى « العزلة » (٣٧) ، والبيهقى فى « السنن » (١٠ / ٢٠٢) ، وفى « الأسماء » (٤٦١) ، والخطيب فى « التاريخ » (٥ / ٣٠٠) من طريق محمد بن أبى سويد ، قال : سمعت عمر بن عبد العزيز يقول : زعمت المرأة الصالحة خولة بنت حكيم قالت : خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم وهو محتضن أحد ابني ابنته ، وهو يقول ... فذكره . قال الترمذى : « لانعرف لعمر بن عبد العزيز سماعاً من خولة » .

قُلْتُ : وعلة أخرى ، وهى جهالة محمد بن أبى سويد فإنه لايعرف كما قال الذهبى . والله أعلم .

رقم الإيداع ٤٨٣٦ / ٨٨

هجر

للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - جيزة

المطبعة : ٢ ، ٦ ش عبد الفتاح الطويل - أرض اللواء

☎ ٣٤٥١٧٥٦ - ص . ب ٦٣ إمبابة

التَّافِلِيَّةُ
فِي
الْأَخْبَارِ الضَّعِيفَةِ وَالْبَاطِلَةِ

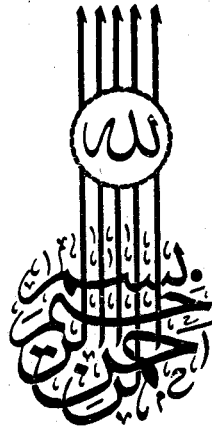
تأليف

أبي إسحاق الحويني الأزدي

عفا الله عنه

الجزء الثاني

دار الطباعة التراثية بطنطا
ت: ٢٢١٥٨٧ ص: ٤٧٧



التأليف

في

الآداب الصالحة والباطلة

كتاب قد حوى دررًا بعين الحسن ملحوظه
لهذا قلت تنبيها

كافة حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية

١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٠١ - « الْوُدُّ يُتَوَارَثُ ، وَالْبُعْضُ يُتَوَارَثُ » .

١٠١ - ضَعِيفٌ ..

أخرجه البخاري في « التاريخ الكبير » (١ / ١ / ١٢١) والطبراني في « الكبير » (ج ١٧ / رقم ٥٠٧) ، والحاكم (٤ / ١٧٦) ، والخطيب في « الموضح » (١ / ٢٤) والقضاعي في « مسند الشهاب » (رقم ٢١٨) من طريق عبد الرحمن بن أبي بكر ، عن محمد بن طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر ، عن أبيه ، أن أبا بكر الصديق قال لعفير : ما سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول في الودِّ ؟
قال : فذكره .

قال الحاكم :

« صحيح الإسناد » !

فتعقبه الذهبي بقوله :

« المليكى وإيه ، وفي الخبر انقطاع » .

قُلْتُ : والمليكي هذا ، هو عبد الرحمن بن أبي بكر . والانقطاع بين طلحة ابن عبد الله ، وبين أبي بكر رضى الله عنه ، فإنه ما أدركه .

وقد قال الدارقطني في « العلل » (ج ١ / ق ٢١ / ١) :

« محمد بن طلحة ، عن أبيه مرسلًا ، عن أبي بكر » فهو يشير إلى الانقطاع .

وقد رواه عن المليكى على هذا الوجه أبو عامر العقدي ، وموسى بن داود الضبي ، وشبابة بن سوار وغيرهم وخالفهم يوسف بن عطية ، فرواه عن أبي =

.....
= بكر المليكى ، عن محمد بن طلحة عن أبيه ، عن عبد الرحمن بن أبى بكر ، قال لقي أبو بكر الصديق رجلاً من العرب يقال له : عفير ، فقال له أبو بكر ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول فى الودّ ؟؟ قال : فذكره مرفوعاً .

فزاد يوسف بن عطية فى السند « عبد الرحمن بن أبى بكر » .
أخرجه الحاكم (١٧٦ / ٤) من طريق يحيى بن يحيى ، ثنا يوسف فذكره وسكت عنه ، فقال الذهبيُّ : « يوسف هالك » .

وقد أخرجه الطبرانيُّ فى « الكبير » (ج ١٧ / رقم ٥٠٨) من طريق على ابن سعيد المسروقي ، ثنا يوسف بن عطية ، عن أبى بكر بن عبد الله ، عن أبيه ، عن عبد الرحمن بن أبى بكر .. فذكره . فلا أدري هل وقعت زيادة فى السند عند الحاكم أم هو اختلاف فى السند من قبل يوسف هذا !؟

ومن وجوه الاختلاف فى سند هذا الحديث أن ابن المبارك رواه عن محمد ابن عبد الرحمن ، عن محمد بن فلان بن طلحة ، عن أبى بكر بن حزم ، عن رجلٍ من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : كفيئتُك أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إن الود يتوارث » .

أخرجه البخارى فى « الأدب » (رقم ٤٣) ، وفى « التاريخ الكبير » (١ / ١٢١) عن شيخه بشر بن محمد ، أخبرنا ابن المبارك به ، ووقع فى « التاريخ » : « ... ابن المبارك ، عن محمد بن عبد الرحمن بن فلان بن طلحة » فيظهر لى أنه خطأً ومحمد بن فلان بن طلحة ، لم أعرفه .

وفى شيوخ ابن أذى من « تهذيب الكمال » (ج ٣ / لوحة ١٢٣٢) أنه يروى عن : « محمد بن فلحان بن طلحة » ولم أعرفه أيضاً وهناك فى الرواة : « محمد بن عبد الرحمن بن طلحة » روى عن صفيه بنت شيبه ، وروى عنه شعبة ووكيع وابن المبارك ، ولكن فيه خلاف كما بينه الحافظ فى « التهذيب » .

.....
= ورواه ابنُ فديك ، عن عبد الرحمن بن أبي بكر ، عن محمد بن طلحة ،
عن أبيه ، عن أبي بكر الصديق مرفوعًا فذكره .

أخرجه أبو الشيخ في « الأمثال » (١٣٣ / ١) ، والخطيب في « الموضح »
(٢٤ / ١) من طريق ضرار بن سرد ، ثنا ابنُ أبي فديك به .
قُلْتُ : وسندهُ ساقطٌ .

وضرار بن سرد كذَّبه ابن معين ، وتركه غيره ولكنه توبع .
تابعه المسيب بن شريك ، أخبرني عبد الرحمن بن أبي بكر به .
أخرجه الخطيب في « الموضح » (٢٤ / ١) .

وسنده واهٍ .
وافته المسيب هذا ، قال فيه أحمد : « ترك الناس حديثه » .
وكذا تركه مسلمٌ وغيره .

وقال البخاريُّ :

« سكتوا عنه » .

ووجه آخر من الاختلاف في سندِه .

فقد رواه علي بن داود القنطريُّ ، عن آدم بن أبي إياس ، عن عبد الرحمن
ابن أبي بكر ، عن محمد بن طلحة ، عن أبيه ، عن عائشة ، عن أبي بكر .
فذكره مرفوعًا .

فزيد في السند ذكر « عائشة » .

ذكره الدارقطنيُّ في « العلل » (ج ١ / ق ٢١ / ١) وقال : « قال ذلك
علي بن داود القنطريُّ ، عن آدم ، ووهم في ذكر عائشة رضي الله عنها » .
قُلْتُ : ويقصد الدارقطني بالتوهيم آدم بن أبي إياس دون علي بن داود .
بدليل أنه قال عقب ذلك : « وخالفه جماعة منهم : المعافى بن عمران ، وموسى
ابن داود وغيرهما فرووه عن المليكي الخ » .

والمليكي : هو عبد الرحمن بن أبي بكر الذي زوى عنه آدم والله أعلم .
فالحديث مرة يروى عن أبي بكر ، عن عفير . ورجحه الدارقطني . =

.....

= ومرة : « عن أبي بكر نفسه » .

ومرة : « عن رجل من أصحاب النبي ﷺ » .

فهذا اضطراب يقدر في صحته ، مع ضعف جميع أسانيده ، أضف إلى ذلك الانقطاع في سنده كيفما دار . والله أعلم وله شاهد من حديث رافع ابن خديج رضي الله عنه .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ٤ / رقم ٤٤١٩) من طريق الواقدي ، ثنا خارجة بن عبد الله بن سليمان بن زيد بن ثابت ، ن مرو بن عبيد الله بن رافع ، عن رافع بن خديج مرفوعاً : « الود الذي يتوارث ، في أهل الإسلام » وسنده ضعيف جداً ، والواقدي متروك كما قال الهيثمي (١٠ / ٢٨٠) .

١٠٢ - « إِنَّ الْوُضُوءَ لَا يَجِبُ إِلَّا عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعًا ، فَإِنَّهُ إِذَا اضْطَجَعَ اسْتَرَحَّتْ مَفَاصِلُهُ » .

١٠٢ - مُنْكَرٌ

أخرجه أبو داود (٢٠٢) ، والترمذى (٧٧) ، وأحمد (٢٥٦ / ١) ، وابن أبي شيبة في « المصنف » (١ / ١٣٢) ، والطبراني في « الكبير » (ج ١٢ / رقم ١٢٧٤٨) ، وابن عدى في « الكامل » (٧ / ٢٧٣١) ، والدارقطنى (١ / ١٥٩ - ١٦٠) ، والبيهقى (١ / ١٢١) من طريق عبد السلام بن حرب ، عن أبي خالد الدالانى ، عن قتادة ، عن أبي العالية ، عن ابن عباس أنه رأى النبى صلى الله عليه وآله وسلم نام وهو ساجدٌ ، حتى غط أو نفخ ، ثم قام يُصلى . فقلت : يا رسول الله ! إنك قد نمت !؟
قال : إن الوضوء الحديث .

قال أبو داود :

« قوله : الوضوء على من نام مضطجعاً : هو حديثٌ منكرٌ ، لم يروه إلا يزيد ، أبو خالد الدالانى ، عن قتادة . وروى أوله جماعةٌ عن ابن عباس ، لم يذكروا شيئاً من هذا ، وقال : كان النبى صلى الله عليه وآله وسلم محفوظاً . وقالت عائشة : قال النبى صلى الله عليه وآله وسلم : « تنام عيناي ولا ينام قلبى » . وقال شعبة إنما سمع قتادة من أبي العالية أربعة أحاديث : حديث يونس ابن متى ، وحديث ابن عمر فى الصلاة ، وحديث القضاة ثلاثة ، وحديث ابن عباس : حدثنى رجال مرضيون ، منهم عمرٌ ، وأرضاهم عندى عمر . قال أبو داود : وذكرتُ حديث يزيد الدالانى لأحمد بن حنبل فانتهرنى استعظاماً له ، فقال : ما ليزيد الدالانى يدخل على أصحاب قتادة؟! ولم يعبأ بالحديث » اهـ .
وقال الدارقطنى :

« تفرد به أبو خالد ، عن قتادة ، ولا يصحُّ » .

وفى « نصب الراية » (١ / ٤٥) :

« قال الترمذى فى « العلل » : سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال : لا شيء . رواه سعيد بن أبى عروبة ، عن قتادة ، عن ابن عباس قوله . ولم يذكر فيه : « أبى العالىة » ، ولا أعرف لأبى خالد سماعاً من قتادة ، وأبو خالد صدوق ، لكنه يهمل فى الشيء » . اهـ .

فعلّق الزيلعى بقوله :

« وكان هذا على مذهبه - يعنى البخارى - فى اشتراطه فى الاتصال ، السماع ، ولو مرة » .
وقال ابن عدى :

« وهذا - يعنى الحديث - بهذا الإسناد عن قتادة ، لا أعلم من يرويه عنه غير أبى خالد ، وعن أبى خالد عبد السلام » . اهـ .
وقال ابن المنذر فى « الأوسط » (١ / ١٤٩) :

« لا يثبت » .
وقال البيهقى :

« فأما هذا الحديث فإنه قد أنكره على أبى خالد الدالانى جميع الحفاظ ، وأنكر سماعه من قتادة أحمد بن حنبل ، ومحمد بن إسماعيل البخارى وغيرهما » . اهـ .
وقال ابن عبد البر فى « الاستذكار » (١ / ١٩١) :

« وهو عند أهل الحديث منكر ، لم يروه مرفوعاً إلى النبى صلّى الله عليه وآله غير أبى خالد الدالانى ، عن قتادة » . اهـ .

وقال ابن حزم فى « المحلى » (١ / ٢٢٦) :

« لا حجة فيه ، فإنه من رواية عبد السلام بن حرب ، عن أبى خالد الدالانى ، عن قتادة ، عن أبى العالىة ، عن ابن عباس . وعبد السلام ضعيف لا يحتج به . ضعفه ابن المبارك وغيره . والدالانى ليس بالقوى . وروينا عن شعبة أنه قال : لم يسمع قتادة من أبى العالىة إلا أربعة أحاديث ، ليس هذا منها ، =

= فسقط جملة ، والله الحمد . اهـ .

وقال النووي في « المجموع » (٢ / ٢٠) :

« وأما حديث الدالاني ، فجوابه أنه حديث ضعيف باتفاق أهل الحديث ، ومن صرح بضعفه من المتقدمين : أحمد بن حنبل ، والبخاري ، وأبو داود . قال أبو داود وإبراهيم الحرثي : هو حديث منكر . ونقل إمام الحرمين في كتابه : « الأساليب » : إجماع أهل الحديث على ضعفه . وهو كما قال ، والضعف عليه بين . اهـ .

وكذا قال ابن الملقن في « خلاصة البدر المنير » (ق ٢٥ / ٢) .

قُلْتُ : فيتلخص مما تقدم من كلام الأئمة ، أن الحديث مُعلٌ بعدة علي :
الأول : أنه ثبت ما يناهض حديث الدالاني .

الثانية : الاضطراب في سنده .

الثالثة : الانقطاع بين أبي خالد الدالاني وقتادة .

الرابعة : أن قتادة لم يسمع هذا الحديث من أبي العالية .

الخامسة : أن عبد السلام بن حرب ضعيف ، ولم يروه عن الدالاني غيره . وهذه العلل كلها صحيحة إلا الخامسة . فقد تفرد بها ابن حزم ، فضعف عبد السلام بن حرب . وهذا من جسارته ، فإنه كان هجوماً على إطلاق الضعف في عددٍ من الثقات العدول لأدنى غمزٍ فيهم .

أما حال عبد السلام بن حرب .

فقال أبو حاتم الرازي :

« ثقة صدوق » وناهيك بمثل هذا من أبي حاتم .

وقال الترمذي :

« ثقة حافظ » .

وقال العجلي :

« ثقة ثبت » .

= وقال الدارقطني : « ثقةٌ حجةٌ » .

وقال ابنُ معين والنسائي :

« ليس به بأس » .

زاد ابنُ معين :

« يكتبُ حديثُهُ » .

[وفي « سير النبلاء » (٨ / ٣٣٦) عن ابنِ معين قال : « ثقة ، والكوفيون يوثقونه »] .

وقال يعقوب بن شيبة :

« ثقةٌ في حديثه لينٌ » .

وقال ابنُ المبارك :

« قد عرفتهُ !! »

قال الحسن بن عيسى :

« وكان ابنُ المبارك إذا قال : قد عرفته ، فقد أهلكه !! »

وقال ابنُ سعد :

« كان به ضعفٌ في الحديث » .

وقال العجليُّ :

« ... والبغداديون يستنكرون بعض حديثه ، والكوفيون أعلم به » .

قُلْتُ : فهذا ما قيل في عبد السلام بن حرب ، وجانب المعدلين أقوى بلا ريب ؛ لأن الجرح مبهمٌ غيرُ مفسرٍ في كلام أغلبهم ، ولم يأخذ عليه البغداديون شيئاً ذا بالٍ . والكوفيون أعلم به كما قال العجليُّ ، وعبد السلام كوفيٌّ ، وبلدئُ الرجلُ أعرفُ به . فالحاصل أن عبد السلام ثقةٌ ثبت ، لكنه قد بهم أحياناً كما بهم غيرُهُ من الثقات ، فلا ينبغي تعصيب الجناية به وفي السند ما قد رأيت من العلل ، بل لا يجوز إطلاق الضعف فيه كما فعل ابن حزم ، سامحه الله تعالى . هذا ، وقد عرفنا وجه استنكار من استنكر عليه بعض حديثه =

= ففى « سير النبلاء » (١ / ٣٣٦) :

« قال عليُّ بنُ المدينى : وقد كنت أستنكر بعض حديثه ، حتى نظرتُ في حديث من يُكثر عنه ، فإذا حديثُهُ مقارِبٌ عن مغيرة والناس ، وذلك أنه كان عسرًا ، فكانوا يجمعون غرائب في مكان ، فكنت أنظر إليها مجموعة فاستنكرتها » . اهـ .

قُلْتُ : فظهر من الحكاية أن الاستنكار وقع بسبب جمع الغرائب كلها في مكان واحد . والغرائب تكثر فيها المناكير وقد كانوا يجمعونها لأجل المذاكرة والإغراب ونحو ذلك . والله الموفق .

ومما يؤخذ على ابن حزم - رحمه الله - تضعيفه المطلق للدالاني وهو يزيد ابن عبد الرحمن .

فقد قال أبو حاتم :

« صدوق ثقة » .

وقال ابنُ معين ، وأحمد ، والنسائي :

« ليس به بأس » .

وقال الحاكم :

« إن الأئمة المتقدمين شهدوا له بالصدق والإتقان » وضعفه ابنُ سعد ، وابنُ حبان ،

وابنُ عبد البر فمثل هذا لا يجوز أن يطلق فيه الضعف كما فعل ابن حزم .

والحديث ضعفه الشيخ العلامة المُحدِّثُ أحمد شاكر في « شرح الترمذى »

(١ / ١١٢ - ١١٣) ، وكذا في « شرح المسند » (رقم ٢٣١٥) ولكنه

خالف ذلك في تعليقه على « المحلى » ، (١ / ٢٢٦ - ٢٢٧) فقال :

والحديث في رأينا حسنُ الإسناد ... ويزيد ليس ضعيفًا ضعفًا تطرح معه

رواياته ... ثم ساق فيه ما تقدم من كلام الأئمة ، ثم قال : وعادة المتقدمين

رحمهم الله الاحتياط الشديد ، فإذا رأوا راويًا زاد عن رواية في الإسناد شيخًا ،

أو كلامًا لم يروه غيره ، بادروا إلى إطرأحه والإنكار على راويه ، وقد يجعلون

هذا سببًا في الطعن على الراوى الثقة ، ولا مطعن فيه ، ويظهر للناظر في =

= الكلام على هذا الحديث أنه سبب طعنهم على أبي خالد ، ورميهم له بالخطأ ، أو التدليس ، والحق أن الثقة إذا زاد في الإسناد راوياً ، أو في لفظ الحديث كلاماً ، كان هذا أقوى دلالة على حفظه وإتقانه ، وأنه علم ما لم يعلم الآخر ، أو حفظ ما نسيه ، وإنما تردُّ الزيادة التي رواها الثقة إذا كانت تخالف رواية من هو أوثق منه ، وأكثر مخالفة لا يمكن بها الجمع بين الروايتين ، فاجعل هذه القاعدة على ذكرك منك ، فقد تنفع كثيراً في الكلام على علل الأحاديث « اهـ .

قُلْتُ : لست أدري أية القولين هو المتأخر عند الشيخ أبي الأشبال أهو القول بالتضعيف ، أم بالتحسين ؟؟ على أنه يظهر لي - والله أعلم - أن الأول أرجح ، لأن تعليق الشيخ على « المحلى » قديم ، لكنه لم يُشر لا في « شرح الترمذى » ، ولا في « شرح المسند » إلى رجوعه عن ذلك التحسين ، فالله أعلم بحقيقة الحال . غير أن لي نظراً على بعض ما قاله حول تحسين الحديث . وهذا النظر يتلخص في وجوه :

● الأول : أن الشيخ بنى رأيه في تحسين الإسناد على إثبات ثقة الدالاني وعدم تأثير الجرح الذي فيه ، ولئن سلمنا له ذلك - جدلاً - فأين بقية العلل التي ذكرتها قبل ذلك !!؟

وهل سيقف الشيخ عند رأيه بالتحسين !!؟

● الثاني : قوله « وعادة المتقدمين الخ » . فهذا يُشعر أن طرح رواية الراوى لأدق خطأ كان عادة لجميعهم وهو خطأ بلا ريب ، وإلا فمن الذي يعرى عن الخطأ ، ومخالفة غيره من الثقات ؟! وإنما هذا كان لبعضهم كيحيى القطان ، وأبي حاتم الرازى وغيرهما ، ومع ذلك فقد كانوا يخالفون هذه العادة ، وسيأتى في هذا الكتاب شيء كثير من ذلك إن شاء الله تعالى .

● الثالث : قوله : « والحق ، أن الثقة إذا زاد في الإسناد الخ » =

= فهذا القول ليس محله هنا ؛ لأن هذا القول - كما هو ظاهر - تبع فيه الشيخ أبو الأشبال الذهبي في ذبّه عن علي بن المديني كما في « الميزان » ، ونحن نسلم للشيخ إن كان المخالف مثل علي بن المديني ، وأحمد بن حنبل وأضراب هؤلاء السادة ، بحيث يكاد الجرح ينعدم فيهم ، وأعني به الجرح المفسر المؤثر ، أما الدالاني فلا نستطيع إغفال الجرح الذي فيه لا سيما وقد خالفه سعيد بن أبي عروبة ، وهو من أثبت الناس في قتادة ، فرواه عن قتادة ، عن ابن عباس قوله .
فخالف الدالاني في موضعين :

● الأول : أنه أسقط ذكر « أبي العالية » .

● الثاني : أنه أوقفه على ابن عباس ، ولم يرفعه وسعيد بن أبي عروبة أوثق من الدالاني بغير شك ، فمخالفته - أعني الدالاني - مرجوحة .
وأما نكارة الحديث ، فإنه أوجب الوضوء على من اضطجع نائماً وقد قال أنس رضي الله عنه :

« كان أصحاب رسول الله ﷺ ينتظرون العشاء الآخرة حتى تخفق رؤوسهم ثم يصلون ولا يتوضؤون » .

أخرجه مسلم (٣٧٦ / ١٢٥) ، وأبو عوانة (١ / ٢٦٦) ، وأبو داود (٢٠٠) ، والترمذي (٧٨) ، وأحمد ، والدارقطني (١ / ١٣٠ ، ١٣١) وغيرهم من طرق عن قتادة ، عن أنس .

وهذا الحديث قال فيه ابن المبارك - كما عند الدارقطني - :

« هذا عندنا وهم جلوس » . وقرئاً منه عند الترمذي عنه (١ / ١١٣) .

قُلْتُ : ولفظ الحديث محتملٌ لذلك ، ولكن في « مسند البزار » (ج ١ / رقم ٢٨٢) قال : حدثنا ابن المثني ، ثنا ابن أبي عدى ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن أنس أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يضعون جنوبهم ، فمنهم من يتوضأ ، ومنهم من لا يتوضأ .

قال الهيثمي في « المجمع » (١ / ٢٤٨) :

« رجاله رجال الصحيح » .

وقال الحافظ في « الفتح » (١ / ٣١٥) :

« إسناده صحيح » .

وقوله : « يضعون جنوبهم » صريح في الدلالة على المطلوب ويؤيده حديث

ابن عمر :

« أن رسول الله ﷺ شغل عن صلاة العشاء ليلة فأخرها ، حتى رقدنا في المسجد ، ثم استيقظنا ، ثم رقدنا ، ثم استيقظنا ، ثم خرج علينا رسول الله ﷺ ثم قال : « ليس أحدٌ من أهل الأرض ينتظر الصلاة غيركم » .

أخرجه البخاري (٢ / ٥٠ - فتح) واللفظ له ، ومسلم (٦٣٩ / ٢٢١) ، وأبو عوانة (١ / ٣٦٨) ، والنسائي (١ / ٢٦٧ - ٢٦٨) وأحمد (٢ / ٨٨ ، ١٢٦) وغيرهم عن نافع ، عن ابن عمر وفي الباب عن عائشة وابن عباس وغيرهما . قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في « الفتاوى » (٢١ / ٣٩٣) : تعقيباً على هذه الرواية :

« وكان الذين يصلون خلفه جماعة كثيرة ، وقد طال انتظارهم وناموا ، ولم يستفصل أحدًا ، ولا سُئل ، ولا سأل الناس : هل رأيتم رؤيا ؟ أو هل مكُن أحدكم مقعدته ؟ أو هل كان أحدكم مستندًا ؟ وهل سقط شيء من أعضائه على الأرض ؟ فلو كان الحكم يختلف لسألم . وقد علم أنه في مثل هذا الانتظار بالليل - مع كثرة الجمع - يقع ذلك كلُّه . وقد كان يصلي خلفه النساء والصبيان » . اهـ .

فالحاصل أن النوم بذاته ليس ناقضًا للوضوء ، فالنوم على أي وضع غير مستلزم للوضوء إلا أن يغلب عليه فيغيب عن الوعي ، لكن إذا شك حال نومه هل خرج منه ريح أم لا ؟ فلا ينتقض وضوؤه بناءً على يقين الطهارة ، واليقين لا يزول بالشك .

والعمل في هذا - وفي غيره - يكون بالظن الراجح ، والله أعلم .

١٠٣ - « شَوَّال ، وَذُو الْقَعْدَةِ ، وَذُو الْحِجَّةِ » يَعْنِي أَشْهُرَ الْحَجِّ .
وَتَلَا قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾ [٢ / ١٩٧] .

١٠٣ - مَوْضُوعٌ .

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي « الْأَوْسَطِ » (ج ٢ / رَقْم ١٦٠٧) ، وَفِي « الصَّغِيرِ » (١ / ٦٦) ، وَابْنُ مَرْدُويهِ فِي « تَفْسِيرِهِ » - كَمَا فِي « ابْنِ كَثِيرٍ » . (١ / ٢٠٦) - ، مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ ثَوَابٍ ، حَدَّثَنَا حَصِينُ بْنُ مَخَارِقَ ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَمِيدٍ ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ مَرْفُوعًا : ... فَذَكَرَهُ .
قَالَ الطَّبْرَانِيُّ :

« لَمْ يَرَوْهُ عَنْ يُونُسَ إِلَّا حَصِينُ بْنُ مَخَارِقَ ، كُوفِيٌّ ، تَفَرَّدَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ ثَوَابٍ » .

قُلْتُ : أَمَّا مُحَمَّدُ بْنُ ثَوَابٍ الْهَبَّارِيُّ ، فَقَدْ وَثَّقَهُ ابْنُ حَبَانَ ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ : « صَدُوقٌ » ، وَلَكِنَّ الْعَلَّةَ فِي حَصِينِ بْنِ مَخَارِقَ . فَقَدْ قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ :
« يَضَعُ الْحَدِيثَ » .

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي « الضَّعْفَاءِ » (ق ٤٩ / ١) :

« وَقَالَ ابْنُ حَبَانَ : لَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ » .

وَأَخْشَى أَنْ يَكُونَ اخْتَلَطَ عَلَى ابْنِ الْجَوْزِيِّ بِتَرْجِمَةٍ أُخْرَى ، فَإِنَّ ابْنَ حَبَانَ لَمْ يَتَرَجَّمْ لِحَصِينِ هَذَا فِي « ضَعْفَائِهِ » . فَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فَالْعَجَبُ مِنَ الْحَافِظِ الْهَيْثَمِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِذْ قَالَ فِي « الْمَجْمَعِ » (٣ / ٢٢١) : « فِيهِ حَصِينُ بْنُ مَخَارِقَ ، قَالَ الطَّبْرَانِيُّ : كُوفِيٌّ ثَقَّةٌ ، وَضَعَفَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ، وَبَقِيَّةُ رَجَالِهِ مُوْتَقُونَ !! »

مَعَ أَنَّهُ ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ « الْمَجْمَعِ » (٦ / ٢١٨) .

وَقَالَ : « وَفِيهِ حَصِينُ بْنُ مَخَارِقَ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ جَدًّا » .

وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ . وَأَمَّا تَوْثِيقُ الطَّبْرَانِيِّ فَلَمْ أَقْفِ عَلَيْهِ ، فَاللَّهُ أَعْلَمُ بِحَقِيقَةِ ذَلِكَ .

= قال الحافظ ابن كثير في « تفسيره » (١ / ٢٠٦) :
« حديث موضوع ، لا يصحُّ رفعه ... وفيه حصين بن مخارق ، وهو متهم
بالوضع » . اهـ .

قُلْتُ : وقولُه : « لا يصحُّ رفعه » يشير به إلى أن الصواب وقفه ، وهو
الصحيح كما يأتي إن شاء الله تعالى .

وله شاهدٌ من حديث ابن عباس مرفوعًا .

أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٥ / ٦٣) من طريق الإسماعيلي ، وهذا في
« معجمه » (ج ١ / ق ٤ / ١) أخبرني أبو جعفر أحمد بن محمد بن عيسى
الخلنجي ، قال : حدثنا داود بن عمرو ، حدثنا شريك ، عن أبي إسحق ،
عن التميمي ، عن ابن عباس مرفوعًا فذكره .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ جدًا ، وله عِلَّتَان ، بل ثلاثة .

• الأولى : سوء حفظ شريك النخعي .

• الثانية : تدليس أبي إسحق السبيعي ، واختلاطه .

• الثالثة : أن التميمي هذا ، واسمه إربدة - راوى التفسير عن ابن

عباس - مجهولٌ كما قال ابن البرقي ، فلم يرو عنه سوى أبي إسحق السبيعي
وحده . وضعفه أبو العرب الصقلي . ومع ذلك فقد وثقه العجلي وابن حبان !!

• وعِلَّةٌ رابعةٌ .

وهي الاختلاف في سنده .

أخرجه الإسماعيلي في « معجمه » (ج ١ / ق ٣ / ٢ ، ٤ / ١) ، ومن طريقه
الخطيب في « التاريخ » (٥ / ٦٣) أخبرني أبو جعفر أحمد بن محمد بن عيسى
الخلنجي ، قال : حدثنا داود بن عمرو ، حدثنا شريك ، عن المختار ، عن
أبي إسحق ، عن أبي الأحوص ، عن عبد الله - يعني ابن مسعود - قال :
﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾ شوال ، وذو القعدة ، وعشرٌ من ذى الحجة . =

.....

= قُلْتُ : أما شيخُ الإسماعيليِّ ، فهو أحمد بن محمد بن عيسى بن مروان ، أبو جعفر الجَلنجيُّ - بفتح أوله واللام ، وسكون النون ، بعدها جيم - كما في « التبصير » (٥٥١) - ترجمة الخطيب في « تاريخ بغداد » (٥ / ٦٣) ولم يذكر فيه جرْحًا ولا تعديلًا ، ولكنه مقبولٌ عند الإسماعيليِّ ، يدلُّ عليه أنه قال في « مقدمة معجم شيوخه » (ج ١ / ق ١ / ٢) : « ... وأبينُّ حال من ذمَّتْ طريقه في الحديث ، بظهور كذبه فيه ، أو اتهامه به ، أو خروجه عن جُملة أهل الحديث للجهل به ، والذهاب عنه ، فمن كان عندي ظاهر الأمر منهم ، لم أخرجَه فيما صنفتُ من حديثي » . اهـ .

وداود بن عمرو : هو الضبيُّ أبو سليمان البغداديُّ ، ثقة من رجال مسلم .
وشريك النخعي ، فسيء الحفظ .

والمختار ، وقع في ترجمة شريك من « تهذيب الكمال » للمزنيِّ (ج ٢ / لوحة ٥٨٠) أنه يروى عن : « أبي عثمان مختار بن يزيد » ولم أقف على ترجمة له ، لكنني أرجح أنه المترجم في « الجرح والتعديل » (٤ / ١ / ٣١١) : « مختار ، أبو غَسَّان ، كوفيٌّ روى عن أبي ظبيان ، روى عنه شريك » . اهـ ولم يحك فيه جرْحًا ولا تعديلًا فتكون الكنية : « أبو غَسَّان » بدل « أبي عثمان » . والله أعلم وحاصل الاختلاف في السند كالآتي :

- ١ - أنه أدخل « مختار » بين شريك وأبي إسحق .
- ٢ - أن شيخ أبي إسحق صار : « أبا الأحوص » .
- ٣ - أنه جعله عن ابن مسعود بدلًا من ابن عباس .
- ٤ - أنه أوقفه ، ولم يرفعه .
- ٥ - أنه قال في « المتن » : « وعشر من ذى الحجَّة » ولم يذكر « ذا الحجَّة » كاملاً ولعلَّ هذا الاختلاف هو من سوء حفظ شريك النخعي ووجه آخر من الاختلاف في سنده .

= فأخرجه ابن جرير في « تفسيره » (١١٥ / ٤ - شاكر) قال : حدثنا أحمد
ابن إسحاق ، قال : حدثنا أبو أحمد ، قال : حدثنا شريك ، عن أبي إسحاق ،
عن أبي الأحوص ، عن عبد الله ، قوله فذكره . وأخرجه الدارقطني (٢ / ٢٢٦)
عن وكيع ، نا شريك به سواء فسقط ذكر « المختار » هذا ، وصار
شيخ شريك فيه هو : « أبو إسحاق السبيعي » . ولعل هذا من سوء حفظ شريك .
وقد صحَّ مثله عن ابن عمر رضي الله عنهما قوله .
أخرجه البخاري (٣ / ٤١٩ - فتح) معلقاً ، ووصله الطبري في « تفسيره »
(٤ / ١١٦ - ١١٧ / ٣٥٣٣) ، والدارقطني (٢ / ٢٢٦) ، من طريق ورقاء ،
عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر قال : ﴿ الحج أشهر معلومات ﴾ قال :
« شوال ، وذو القعدة ، وعشر من ذي الحجة » .
قال الحافظ ابن كثير في « تفسيره » (١ / ٢٠٦) .
« إسناده صحيح » .

وكذا قال الحافظ في « الفتح » (٣ / ٤١٩) .
ويشهد له ما أخرجه مالك في « الموطأ » (١ / ٣٤٤ / ٦٢) عن عبد الله
ابن دينار ، عن ابن عمر قال : « من اعتمر في أشهر الحج ، في شوال ، أو
في ذي القعدة ، أو في ذي الحجة ... الخ » .
وأخرجه ابن جرير (رقم ٣٥٣٢) ، والحاكم (٢ / ٢٧٦) ، والبيهقي (٤ / ٣٤٢)
من طريق عبید الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، بلفظ ورقاء قال الحاكم :
« صحيح على شرط الشيخين » ووافقه الذهبي ، ثم ابن كثير بسكوته عليه . ولكن
في سنده عند الحاكم : « الحسن بن علي بن عفان العامري » وهو من رجال ابن ماجه
وحده ، وهو ثقة ، فالسند صحيح كما قال الحافظ . والله أعلم .
وجملة القول : إن الحديث لا يصح مرفوعاً ، ولكن صحَّ موقوفاً ، والله
الحمْدُ .

١٠٤ - « يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنْ أُمَّنَا قَدِمَتْ عَلَيْنَا رَاغِبَةً ، فَصَلِّهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ ، فَصَلِّهَا » .

١٠٤ - مُنْكَرٌ بِهَذَا التَّمَامِ .

أخرجه البزار (ج ٢ / رقم ١٨٧٣) قال : حدثنا عبد الله بن شبيب ، ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، ثنا أبو قتادة العدوي ، عن ابن أخي الزهري ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة وأسماء ، أنهما قالتا : قدمت علينا أمنا المدينة ، وهي مشركة في الهدنة ، التي كانت بين قريش ، وبين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلنا : يارسول الله ! إن أمنا الحديث . [وفي « تهذيب الكمال » (ج ٣ / لوحة ١٢٢٦) في ترجمة محمد بن عبد الله بن مسلم بن أخي الزهري : أنه : « أبو قتادة بن يعقوب بن عبد الله بن ثعلبة بن صغير العدري »] .

قال البزار :

« لا نعلمه عن عائشة وأسماء إلا من هذا الوجه » .

قُلْتُ : وهو بهذا السياق منكرٌ جدًّا ، ذلك أن أم عائشة ، بخلاف أم أسماء رضی الله عنها .

يدلُّ عليه ما أخرجه البخاري (١ / ٥٦٤ و ٤ / ٣٥١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٧٥ و ٧ / ٢٣٠ - ٢٣٢ - فتح) ، وأحمد (٦ / ١٩٣) وغيرهما عن عائشة رضی الله عنها قالت : « لم أعقل أبوي قط إلا وهما يدينان الدين ... » فهذا أول قادح في حديث الباب أما أم أسماء فهي « قتلة - ويقال : قتيلة - بنت عبد العزى أوردتها المستغفري في الصحايات وقال : « تأخر إسلامها » . قال الحافظ في « الإصابة » (٨ / ١٦٩) إن كانت عاشت إلى الفتح ، فالظاهر أنها أسلمت » . اهـ .

قُلْتُ : وعبد الله بن شبيب ، شيخ البزار وإيه كما قال الذهبي . وقال أبو أحمد الحاكم : « ذاهب الحديث » بل قال فضلك الرازي : « يحلُّ ضربُ عنقه !! »

ووصف الذهبيُّ قوله بالمبالغة .

وقال الهيثمي في « المجمع » (١ / ١٥٧) :

« ضعيفٌ جدًّا » .

= وابن أخي الزهري ، ضعفه ابن معين وأبو حاتم والنسائي وغيرهم وأثنى عليه غير واحد .

والمحفوظ من ذلك هو ما رواه هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن أسماء ، قالت : (قدمت على أمي وهي مشركة في عهد قريش إذ عاهدوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومدتهم مع أبيها ، فاستفتت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقالت : يا رسول الله ! إن أمي قدمت على وهي راغبة ، أفأصلها ؟! قال : « نعم صليها » .

أخرجه البخاري (٦ / ٢٨١ و ١٠ / ٤١٣ - فتح) واللفظ له ، ومسلم (١٠٠٣ / ٤٩ - ٥٠) ، وأبو داود (١٦٦٨) ، وأحمد (٦ / ٣٤٤ ، ٣٤٧ ، ٣٥٥) ، والحميدي (٣١٨) ، والطيالسي (١٦٤٣) ، وابن حبان (ج ١ / رقم ٤٥٣) ، والطبراني في « الكبير » (ج ٢٤ / رقم ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧) ، من طرق عن هشام بن عروة ، عن أبيه .

وقد رواه عن هشام جمهرة من الثقات منهم :

« سفيان بن عيينه ، وأبو أسامة ، وعبد الله بن إدريس ، وحاتم بن إسماعيل ، وعيسى بن يونس ، وزيد بن أبي أنيسة ، وعبد الرحمن بن أبي الزناد ، وحماد ابن سلمة ، وعبد العزيز بن أبي حازم في آخرين » .

وقد أخرجه الطبراني (ج ٢٤ / رقم ٢٢٩) حدثنا علي بن عبد العزيز ، ثنا سليمان بن داود الهاشمي ، ثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد ، عن أبيه ، عن عروة به ، وسليمان بن داود : هو أبو داود الطيالسي صاحب « المسند » وقد رواه في « مسنده » (١٦٤٣) حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد ، عن هشام . فلا أدري ممن وقع الاختلاف في تسمية شيخ عبد الرحمن بن أبي الزناد . ولعله خطأ من ناسخ أو طابع . وإلا فهو اختلاف في السند ، وعبد الرحمن ابن أبي الزناد فيه مقال . =

.....
= وقد اختلف على هشام بن عروة في إسناده .
فرواه سفيان بن عيينة ، وعمر بن علي ، ويعقوب بن عبد الرحمن ، وعبد
ابن سليمان ، جماعتهم عن هشام ، عن فاطمة بنت المنذر . عن أسماء بنت
أبي بكر به .

فصار شيخ هشام فيه : « فاطمة بنت المنذر » وهي امرأته .
أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ٢٤ / رقم ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣)
فيحمل هذا على التنوع في الرواية . وليس هذا من الاختلاف المضر .
(تنبيه) هذا الحديث أخرجه ابن حبان (ج ١ / رقم ٤٥٤) من طريق
مصعب بن ماهان ، عن سفيان ، عن هشام بن عروة عن أبيه ، عن عائشة ،
أن أسماء الحديث .

فجعل الحديث في « مسند عائشة » بدل « أسماء » .
ومصعب بن ماهان كان يغلط .
وله أحاديث لا يتابع عليها كما قال العقيلي وابن عدي . والله أعلم .

١٠٥ - « إِنَّ أَهْلَ الْبَيْتِ إِذَا تَوَاصَلُوا ، أَجْرَى اللَّهُ عَلَيْهِمُ الرِّزْقَ ،
وَكَانُوا فِي كَنْفِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ » .

١٠٥ - ضَعِيفٌ جَدًّا .

أخرجه الإسماعيلي في « معجمه » (ج ١ / ق ٨ / ١ - ٢) ، والعقيلي في
« الضعفاء » (٣ / ١٢٨) ، وابنُ عدى في « الكامل » (٤ / ١٦٣١) ،
والشجري في « الأمالي » (٢ / ١٣٠) من طريق هشام بن عمار ، قال : حدثنا
إسماعيل بن عياش ، حدثنا سفيان الثوري ، عن عبيد الله بن الوليد الوصافي ،
عن عطاء بن أبي رباح ، عن ابن عباس مرفوعًا .. فذكره .
قال ابن عدى :

« وهذا الحديث عن الثوري ، عن الوصافي ، لا أعلم يرويه عن الثوري غير
ابن عياش » .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ جدًّا .

وعبيد الله بن الوليد تركه النسائي ، والفلاس ، وابن حبان .

وقال : « منكر الحديث جدًّا » .

وضعه أبو زرعة ، والدارقطني .

وهشام بن عمار ، في حفظه أوهاّم .

وإسماعيل بن عياش إذا حدّث عن غير أهل بلده وقعت المناكير في روايته .

وهذا منها . والله أعلم .

١٠٦ - « مَالِي أَرَاكُمْ سُكُوتًا ؟! لِلْجَنِّ كَانُوا أَحْسَنَ مِنْكُمْ رَدًّا . مَا قَرَأْتُ عَلَيْهِمْ مِنْ مَرَّةٍ : ﴿ فَبَأَىءَ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ إِلَّا قَالُوا : وَلَا بِشَيْءٍ مِنْ نَعْمِكَ رَبَّنَا نُكْذِبُ ، فَلَكَ الْحَمْدُ » .

١٠٦ - ضَعِيفٌ .

أخرجه الترمذى (٣٢٩١) ، والحاكم (٤٧٣ / ٢) ، وأبو الشيخ في العظمة « (ق ١٩٤ / ٢) ، والإسماعيلي في « معجمه » (ج ١ / ق ١٠ / ١ - ٢) ، والبخاري - كما في « ابن كثير » (٤ / ٢٣٧) ، وابن عدى في « الكامل » (٣ / ١٠٧٤) (٥ / ١٨٥٨) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ١٨١) ، والبيهقي في « دلائل النبوة » (٢ / ٢٣٢) من طريق الوليد بن مسلم ، ثنا زهير بن محمد ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر رضى الله عنه قال : قرأ رسول الله ﷺ سورة الرحمن حتى نختمها ثم قال : « مَالِي أَرَاكُمْ سُكُوتًا ... الحديث » .

قال الترمذى :

« هذا حديث غريب ، لا نعرفه إلا من حديث الوليد بن مسلم عن زهير بن محمد » .

وقال الحاكم :

« صحيحٌ على شرط الشيخين » ووافقه الذهبي !!

قُلْتُ : لا ، وفي السند علتان :

• الأولى : تدليس الوليد بن مسلم ، فنحتاج إلى تصريحه بالسماع في

كل طبقات السند .

• الثانية : أن زهير بن محمد وإن كان صدوقاً فإن أهل الشام إن رووا

عنه ، فتكثر المناكير في روايته .

قال أحمد :

« كان زهير الذى روى عنه أهل الشام زهيراً آخر » .

= قال الترمذى : « يعنى لما يروونه عنه من المناكير » .
وقال البخارى :

« ما روى عنه أهل الشام ، فإنه مناكير » والوليد بن مسلم شامى .
وتابعه مروان بن محمد ، ثنا زهير بن محمد به .
أخرجه البيهقى في « الدلائل » (٢ / ٢٣٢) .
ومروان بن محمد شامى أيضاً .

وللحديث شاهدٌ من حديث ابن عمر ، رضى الله عنهما .
أخرجه البزار (ج ٣ / رقم ٢٢٦٩) ، وابن جرير في « تفسيره » (٢٧ /
٧٢) ، والخطيب في « التاريخ » (٤ / ٣٠١) من طريق يحيى بن سليم الطائفى ،
عن إسماعيل بن أمية ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم قرأ سورة الرحمن ... فذكره بمثله .
قال البزار :

« لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد » .
وقال الشوكانى في « فتح القدير » (٥ / ١٣٠) :
« صحح السيوطى إسناده » !

قُلْتُ : يحيى بن سليم الطائفى سىء الحفظ كان يخلط فى الأحاديث كما قال
أحمد . أما صدقه ، فصدوق .

وقال البخارى : « ما حدث الحميدى عن يحيى فهو صحيح » وليس هذا
منها .

١٠٧ - « مَالِي لَمْ أَرْ مِيكَائِيلَ ضَاحِكًا قَطُّ ؟! قَالَ جِبْرِئِيلُ : مَا ضَحِكَ مِيكَائِيلُ مُنْذُ خُلِقَتِ النَّارُ » .

١٠٧ - ضَعِيفٌ .

أخرجه أحمد (٣ / ٢٢٤) وفي « الزهد » (٦٩) ، وابن أبي الدنيا في « كتاب الخائفين » ، - كما في « تخریج الإحياء » للعراق (٤ / ١٨١) - ، وأبو الشيخ في « العظمة » (ق ٦٤ / ٢ - ٦٥ / ١) ، والآجری في « الشريعة » (٣٩٥) ، والطبرانی - كما في « الفتح » (٦ / ٣٠٧) - ، من طريق إسماعيل بن عياش ، عن عمارة بن غزوة ، أنه سمع حميد بن عبيد مولى بنى المعلى ، يقول : سمعتُ ثابتًا البناني ، يحدث عن أنس بن مالك ، أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لجبريل عليه السلام : مالى لم أر ميكائيل الحديث .

قال العراقى :

« إسنادهٌ جيدٌ !! »

وحسن إسناده السيوطى فى « الجامع الصغير » !!

قُلْتُ : كذا قالوا ، وليس بصواب ، فإن فى الحديث علتين :

• الأولى : . إن إسماعيل بن عياش إن روى عن المدنيين ، تقع المناكير فى روايته . وعمارة بن غزوة مدنى* .

• الثانية : أن حميد بن عبيد ترجمه الحافظ فى « التعجيل » (٢٣٤) .

وقال : « لا يدرى من هو » .

وقول الحافظ عقبه : « هو مدنى* من موالى الأنصار » لا يفيد فى تعريفه

شيئاً .

وقال الهيثمى* (١٠ / ٣٨٥) :

« رواه أحمد من رواية إسماعيل بن عياش عن المدنيين وهى ضعيفة ، وبقية رجاله ثقات » .

ونقل المناوى فى « الفيض » (٥ / ٤٥٢ - ٤٥٣) كلام الهيثمى وقال :

« وبه يُعرف ما فى رمزه لحسنه » اهـ يعنى به الحافظ السيوطى . والله أعلم .

١٠٨ - « فقيه واحد ، أشد على الشيطان من ألف عابد » .

١٠٨ - باطل ..

أخرجه الترمذى (٢٦٨١) ، وابن ماجة (٢٢٢) ، والبخارى في « التاريخ الكبير » (٢ / ١ / ٣٠٨) ، وابن حبان في « المجروحين » (١ / ٢٩٦) ، وابن عبد البر في « الجامع » (١ / ٢٦) ، والخطيب في « الفقيه والمتفقه » (١ / ٢٤) ، وفي « التلخيص » (٢ / ٦٤٣) ، والآجرى في « أخلاق العلماء » (ص - ١٣) ، وابن عدى في « الكامل » (٣ / ١٠٠٤) ، وابن الجوزى في « العلل » (١ / ١٣٤) من طريق الوليد بن مسلم ، ثنا روح بن جناح ، عن مجاهد ، عن ابن عباس مرفوعاً به .

قال الترمذى .

« هذا حديث غريب » .

وقال ابن الجوزى :

« هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والمتهم برفعه روح بن جناح وهذا الحديث من كلام ابن عباس ، إنما رفعه روح ابن جناح ، قصداً أو غلطاً » . اهـ وفي « التهذيب » (٣ / ٢٩٢ - ٢٩٣) :

« قال الساجى : هو حديث منكر » .

قُلْتُ : وروح بن جناح ضعيف ، اتهمه ابن حبان وأبو سعيد النقاش . وله طريق آخر عن ابن عباس موقوفاً عليه .

أخرجه أبو الشيخ في « الطبقات » (١ / ٤٥٩) ، وعنه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٣٢٢) من طريق الزحاف بن أبى الزحاف الأصهبانى ، قال : ثنا ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس قال : « عالم أشد على إبليس من ألف عابد » .

قُلْتُ : وهذا سند ضعيف .

أما الزحاف ، فلا أعرف عن حاله شيئاً .

ثم ابن جريج مدلس ، وقد عنعنه . ولا ينفعه ما رواه أبو بكر بن أبي خيشمة في « تاريخه » ، قال : حدثنا إبراهيم بن عرعر ، عن يحيى بن سعيد ، عن ابن جريج قال : « إذا قلت : « قال عطاء » ، فأنا سمعته منه ، وإن لم أقل سمعتُ » . ولكنني رأيتُ شيخنا - محدث العصر - ناصر الدين الألباني حفظه الله تعالى حكى هذا القول ، في ثلاثة مواضع من كتبه ، ثم تساءل : هل إذا قال ابن جريج : « قال عطاء » تساوى : « عن عطاء » ؟؟ ثم رجح التساوى !! فقال في « الصحيحة (٤ / ٣٥٢ / ١٧٥٧) في حديث رواه ابن جريج ، عن عطاء .

قال الشيخ :

« وابن جريج وإن كان مُدَلِّسًا ، فروايته عن عطاء محمولة على السماع ، لقوله هو نفسه : إذا قلت : قال عطاء ، فأنا سمعته منه وإن لم أقل سمعتُ » . وكذا قال الشيخ - حفظه الله - في « الصحيحة » (١ / ٥٢) وفي « الإرواء » (٣ / ٩٧) .

ولما التقيتُ بالشيخ - حفظه الله - في عمّان ، في المحرم سنة (١٤٠٧) من الهجرة راجعته في هذا القول ، فقال لي : إنه ما زال يرى صوابه ؛ لأن « قال » تساوى « عن » عند غالب أهل العلم ...

غير أن في قلبي شيئاً من هذا القول ، لأن المدلس إنما توزن أقواله وألفاظه . فابن جريج حدّد كلمة بعينها ، وجعلها كالسماع فيما يتصل بروايته عن عطاء وحده ، فلا يجوز تسويتها مع غيرها في حق المدلس ، وإن تساوت في المعنى اللغوي أو الاصطلاحي ، ولو شاء ابن جريج لقال : « لو قلت : عن عطاء » لا سيما والرواية بـ « عن » أكثر جدًّا من الرواية بـ « قال » ، ولذا أرى - والله أعلم - أن ابن جريج إن قال : « عن عطاء » فمن غير الممكن أن نجعلها سماعًا . والعلم عند الله تعالى .

= ثم وقفتُ على بعض الأحاديث التي أعلها شيخنا - وفقه الله ورعاه - بمنعنة ابن جريج ، برغم أنه رواها : « عن » عطاء ! .
وانظر لذلك « الصحيحة » (رقم ٢٢٩ ، ١٦٩٢) .
وكذلك « الضعيفة » (رقم ١٦٠ ، ٢١٢ ، ٢٥٨ ، ١٠٠٩ ، ١١٨٤ ،
١٣٨٧) وله شاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً :
« لكل شيء دعامة ، ودعامة الإسلام الفقه في الدين ، ولفقيه أشد على الشيطان
من ألف عابد » .

أخرجه الخطيب في « الفقيه والمتفقه » (١ / ٢٥) ، وابن الجوزي في
« العلل » (١ / ١٣٥) من طريق ابن عدى ، وهذا في « الكامل » (١ / ٣٦٩)
من طريق أبي الربيع السمان ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة .
قال ابن عدى :

« وهذا الحديث لا أعلم رواه عن أبي الزناد ، غير أبي الربيع السمان » .
قلت : وأبو الربيع هذا ، اسمه : أشعث بن سعيد ، ضعفه ابن معين ،
وأحمد والنسائي ، والبخاري . بل قال هشيم : « كان يكذب » وتركه
الدارقطني .

وله طريق آخر عن أبي هريرة .
أخرجه الخطيب (٢ / ٤٠٢) ، وابن الجوزي في « العلل » (١ / ١٣٥) من
طريق محمد بن عيسى ، قال : أنا عبد العزيز بن حاتم المعدل ، حدثنا خلف
ابن يحيى ، حدثنا إبراهيم بن محمد ، عن صفوان بن سليم ، (عن
سليمان)^(١) ابن يسار عن أبي هريرة مرفوعاً مثله .
قال ابن الجوزي :

« هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وفيه خلف بن يحيى ،
قال أبو حاتم الرازي : لا يشتغل بحديثه . وأما إبراهيم بن محمد ، فمتروك » . =

(١) ساقطة من تاريخ بغداد .

.....

= قُلْتُ: وخلف بن يحيى ، كذبه أبو حاتم ، وكذا شيخه : وهو إبراهيم بن محمد ابن أبي يحيى شيخ الشافعي كذبه ابن معين وغيره وتركه أحمد والنسائي وجماعة فالسند ساقط . وبالجملة فالحديث باطل . والله أعلم .

١٠٩ - « مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ ، أَوْ بِمَا لَا يَعْلَمُ ، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ
مِنَ النَّارِ » .

١٠٩ - ضَعِيفٌ .

أخرجه أبو داود - كما في « أطراف المزي » (٤/ ٤٢٣) [لا يوجد هذا الحديث في نسخ السنن التي بأيدينا ، لأنها من رواية اللؤلؤى ، وأما هذا الحديث فوقع في رواية ابن العبد ، كما قال الحافظ العراقي في « تخریج الإحياء » . وابنُ العبد هو علي بن الحسن بن العبد الأنصاري ، أحد رواة السنن عن أبي داود . والله الموفق] . والنسائي في « فضائل القرآن » (١٠٩ ، ١١٠) ، والترمذی (٢٩٥١) ، وأحمد في « المسند » (٢٠٦٩ ، ٢٤٢٩ ، ٢٩٧٦ ، ٣٠٢٥) ، والطبري في « تفسيره » (٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧) ، والطحاوي في « المشكل » (١/ ١٦٧ - ١٦٨) ، والطبراني في « الكبير » (ج ١١ / رقم ١٢٣٩٢) ، وابنُ الأنباري في « المصاحف » ، والبيهقي في « الشعب » والخطيب في « الفقيه والمتفقه » (١/ ٥٧) ، والبعوي في « شرح السنة » (١/ ٢٥٧ ، ٢٥٨) وفي « تفسيره » (١/ ٣٤ - ٣٥) ، من طرق عن عبد الأعلى بن عامر الثعلبي ، عن سعيد بن جبیر ، عن ابن عباس مرفوعاً .. فذكره .

قال الترمذی :

« هذا حديثٌ حسنٌ » .

قُلْتُ : وسنَدُهُ ضَعِيفٌ ، فإن مداره على عبد الأعلى بن عامر الثعلبي ، وقد ضعفه أحمد ، وأبو زرعة ، وابنُ سعد ، وقال أبو حاتم ، وابن معين ، والنسائي ، والدارقطني : « ليس بالقوي » .

قال الحافظ في « التهذيب » :

« وصَحَّحَ لَهُ الْحَاكِمُ ، وَهُوَ مِنْ تَسَاهِلِهِ » .

١١٠ - « مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بَرَأْيِهِ ، فَأَصَابَ ، فَقَدْ أَحْطَأَ » .

١١٠ - ضَعِيفٌ .

أخرجه أبو داود (٣٦٥٢) ، والنسائي في « فضائل القرآن » (١١١) ،
والترمذی (٢٩٥٣) ، وأبو يعلى (٩٠ / ٣) ، والطبري (رقم ٨٠) ،
والطبراني في « الكبير » (ج ٢ / رقم ١٦٧٢) ، وابن عدی (٣ / ١٢٨٨) ،
وابن الأنباري في « المصاحف » ، والبغوي في « شرح السنة » (١ / ٢٥٨ -
٢٥٩) ، وفي « تفسيره » (١ / ٣٥) ، والبيهقي في « الشعب » ، والخطيب
في « الفقيه والمتفقه » (١ / ٥٧) ، وابن النجار في « ذيل تاريخ بغداد » (٢ /
٧٢) من طرق عن سهيل بن أبي حزم ، ثنا أبو عمران الجوني ، عن جندب
ابن عبد الله البجلي مرفوعاً فذكره .

قال البغوي :

« غريب » .

[وذكر أبو حاتم في « العلل » (٢ / ٦٤) علة أخرى له ، وضحتها في كتابي
« جنة المستغيث بشرح علل الحديث » لابن أبي حاتم . يسر الله إتمامه بخير] .
قُلْتُ : ونقل بعضهم عن الترمذی أنه قال : « حديث غريب » ولكنني
لم أجده في نسختي من « السنن » ، فلعله سقط من الطابع ، أو هو في نسخة
أخرى . والله أعلم .

وهذا الحديث ضعيف لأجل سهيل بن أبي حزم ، فقد ضعفه أحمد ،
والبخاري ، وأبو حاتم ، وغيرهم .

وله شاهد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

أخرجه ابن عدی في « الكامل » (٦ / ٢١٣٠) من طريق محمد بن السائب
الكلبي ، عن أبي صالح ، عن ابن عباس مرفوعاً : « من قال في القرآن برأيه ،
فإن أصاب ، لم يؤجر » .

وهذا حديث ساقط ، ومحمد بن السائب الكلبي كذبه غير واحد =

.....
= وشاهدٌ من حديث ابن عمر رضِيَ اللهُ عنهما مرفوعًا ولفظُهُ : « من فسر القرآن برأيه ، فأصاب ، كتبت عليه خطيئةً ! »

أخرجه الديلمى فى « مسند الفردوس » ، والنَّقَاش فى « تفسيره » من طريق نوح بن أبى مریم ، عن زيد العمى ، عن سعيد بن جبیر ، عن ابن عمر مرفوعًا . فذكره .

قُلْتُ : وهذا ساقطٌ أيضًا ، ونوح بن أبى مریم : هو الكذاب المعروف الذى وضع أحاديث فضائل سور القرآن ، حتى قال فيه ابنُ حبان : « جمع كل شيءٍ إلا الصدق » !!

وفى الباب عن أبى هريرة مرفوعًا بلفظ :

« من فسر القرآن برأيه ، وهو على وضوءٍ ، فليُعد وضوءه » !!

أخرجه الديلمى فى « مسند الفردوس » وفى سنده عثمان بن مطر . قال ابن حبان :

« يروى الموضوعات عن الأثبات » .

وقال الزبيدى فى « إتحاف السادة » .

« منكرٌ جدًّا » .

١١١ - « لَسْتُ مِنْ دَدٍّ ، وَلَا الدَّدُ^(١) مِنِّي ، وَلَسْتُ مِنَ البَاطِلِ ، وَلَا البَاطِلُ مِنِّي » .

١١١ - ضَعِيفٌ .

أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (٧٨٥) ، والبخاري (ج ٣ / رقم ٢٤٠٢) ، والطبراني في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٤١٥) ، والعقيلي (٤ / ٤٢٧) ، وابن عدي في « الكامل » (٧ / ٢٦٩٨) ، والدولابي في « الكنى » (١ / ١٧٩) ، والبيهقي (١٠ / ٢١٧) من طرق عن يحيى بن محمد بن قيس ، سمعت عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب ، سمعت أنس بن مالك ... فذكره مرفوعًا .

قال البزار :

« لا نعلمه يروى إلا عن أنس ، ولا نعلم رواه عن عمرو ، إلا يحيى بن محمد ابن قيس » .

قُلْتُ : بل رواه غير أنس ، كما يأتي إن شاء الله تعالى .
وقال الطبراني :

« لم يرو هذا الحديث عن عمرو بن أبي عمرو ، إلا أبو زكير » .
وقال ابن عدي :

« وهذا الحديث يُعرف بيحيى بن قيس » .
وقال العقيلي :

« لا يتابعه عليه إلا من هو دونه » .

قُلْتُ : أمّا يحيى بن محمد بن قيس ، فكان كثير الغلط فيما يروى وضعفه ابن معين وغيره ، لكن قال عمرو بن علي : « ليس بمترك » وهو كما قال . لكن عدّ الأئمة هذا الحديث من منكراته كما نقل الهيثمي عن الذهبي في « المجمع » (٨ / ٢٢٦) . وهو ظاهر كلام ابن عدي وقد خالفه الدراوردي ، فرواه عن عمرو بن أبي عمرو ، عن معاوية بن أبي سفيان . =

(١) اللهُو والتعب .

= فنقل الحديث من « مسند أنس » إلى « مسند معاوية » .
أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ١٩ / رقم ٧٩٤) قال : حدثنا محمد
ابن أحمد بن نصر ، أبو جعفر الترمذى ، ثنا محمد بن عبد الوهاب الأزهرى ،
ثنا محمد بن إسماعيل الجعفرى ، ثنا الدراوردى به .

قُلْتُ : والدراوردى : هو عبد العزيز بن محمد ، وهو من رجال مسلم ،
ولا يختلف أحد في أنه أوثق من يحيى بن محمد ، غير أن في السند إليه عللاً
تمنع من القول بصحة هذه المخالفة .

قال الهيثمى في « المجمع » (٨ / ٢٢٦) :

« رواه الطبراني عن محمد بن أحمد بن نصر الترمذى ، عن محمد بن عبد
الوهاب الأزهرى ، ولم أعرفهما ، وبقية رجاله ثقات » !!

قُلْتُ : كذا قال - يرحمه الله - ، وفي نقده خللٌ من وجوه :

● **الأول** : أن محمد بن أحمد بن نصر ، أبو جعفر الترمذى ، معروفٌ
مشهور كان شيخ الشافعية بالعراق في وقته وقد سئل عنه الدارقطنى فقال :
« ثقةٌ مأمونٌ ناسكٌ » - نقله الذهبى في « السير » (١٣ / ٥٤٦) .

وقال الأخ حمدى السلفى في تعليقه على « المعجم » :

« وهو ثقة ، إلا أنه اختلط اختلاطاً عظيماً وكان عمُّ الطبراني اثنين وثلاثين
سنة ، فالظاهر أنه روى عنه بعد اختلاطه » اهـ .

قُلْتُ : نحن لا نسلم أصلاً بدعوى الاختلاط ، لأننا لا نعرف من الذى
نقلها ، فقد قال في « تاريخ بغداد » (١ / ٣٦٦) : « وقيل كان قد اختلط في
آخر عمره اختلاطاً عظيماً » .

وكذا نقله الذهبى في « السير » ، فمن هذا الناقل !؟

ولسنا نحتج بمثل هذا النقل الواهى في ترجيح الثقات . والله أعلم .

= ● **الثانى** : قوله : « وبقية رجاله ثقات » !

= قُلْتُ : كيف هذا ۱۱؟

ومحمد بن إسماعيل الجعفرى ، قال أبو حاتم :
« منكر الحديث » .

وقال أبو نعيم :

« متروك » .

وبعد كتابة ما تقدم ، رأيت ابن أبى حاتم فى « العلل » (۲ / ۲۶۶) قال :
« سألت أبى وأبا زرعة عن حديث رواه أبو زكير يحيى بن محمد بن قيس
المدنى ... فسأقه فقالا : هكذا رواه أبو زكير ، ورواه الدراوردى ، عن عمر ،
عن المطلب بن عبد الله ، عن معاوية بن أبى سفيان ، عن النبى صلى الله عليه
وآله وسلم . قلت لأبى زرعة : « أيهما عندك أشبه » ؟ قال : « الله أعلم .
ثم تفكر ساعة ، فقال : حديث الدراوردى أشبه . وسألت أبى : فقال :
حديث معاوية أشبه » . اهـ .

قُلْتُ : كذا رجح الإمامان أبو زرعة وأبو حاتم حديث الدراوردى ويغلب
على ظنى أنهما فعلا ذلك لترجيح الدراوردى على يحيى بن محمد لكن الشأن
فى الطريق إلى الدراوردى ، وفيه ما ذكرته لك سلفاً إلا أن يُقال : إن له طريقاً
آخر إلى الدراوردى غير طريق الطبرانى . فإله أعلم .

● الثالث : أن محمد بن عبد الوهاب الأزهرى ، وهو شيخ شيخ
الطبرانى لم أقطع فيه بشيء ، لكننى أظنه « محمد بن عبد الوهاب الحارثى »
وقد روى الطبرانى فى « الكبير » (ج ۱ / رقم ۱۱۴۹) حديثاً فقال :
حدثنا إبراهيم بن هاشم البغوى ، ثنا محمد بن عبد الوهاب الحارثى « وقد قال
الميثمى فى « المجمع » (۱۰ / ۳۶۶ - ۳۶۷) : « محمد بن عبد الوهاب الحارثى
ثقة » اهـ فيقع لى أنه هو . والله أعلم .

وللحديث شاهد عن جابر بن عبد الله ، رضى الله عنهما .

أخرجه الإسماعيلى فى « معجمه » (ج ۱ / ق ۲ / ۹ ، ق ۱ / ۱۰) قال : =

.....

= حدثنا أبو الفضل الصدوسي من حفظه إملاءً ، حدثني أبي ، عن أبي عاصم
النبيل ، عن ابن جريج ، عن أبي الزبير ، عن جابر مرفوعاً .. فذكره .
قُلْتُ : شيخ الإسماعيلي وأبوه ، لم أهد إليهما ، وبقيت رجال السند ثقات ،
غير تدليس ابن جريج وأبي الزبير . والله أعلم .
وبالجملة : فالحديث لا يصحُّ لضعفه من جميع طرقه . والله تعالى الموفق .

١١٢ - « الرَّفْقُ فِي الْمَعِيشَةِ ، خَيْرٌ مِنْ بَعْضِ التَّجَارَةِ » .

١١٢ - مُنْكَرٌ .

أخرجه الإسماعيلي في « معجمه » (ج ١ / ق ١٥ / ٢) ، وابنُ عدى في « الكامل » (٢ / ٦٥١) من طريق حجاج بن سليمان الرعيني ، قال : قلت لابن لهيعة : كنت أسمع بعض عجائزنا يقلن : « الرفق في المعيشة ، خير من بعض التجارة » ، فقال ابن لهيعة ، حدثني محمد بن المنكدر ، عن جابر بن عبد الله مرفوعاً فذكره .

قال ابن عدى في ترجمة حجاج ، بعد أن ساق أحاديث : « وهذه الأحاديث يتفرد بها حجاج عن ابن لهيعة ، ولعلها قد أتت من قبل ابن لهيعة لا من قبل حجاج ، فإن ابن لهيعة له أحاديث منكرات يطول ذكرها إذا ذكرناها » . اهـ .

قُلْتُ : وأنا أرجح أن هذا الوهم وقع من ابن لهيعة لغفلته وسوء حفظه ، فإن حجاجاً قد توبع ، تابعه عبد الله بن صالح كاتب الليث ، عن ابن لهيعة به . أخرجه الطبراني في « الأوسط » كما في « المجمع » (٤ / ٧٧) - ، وابن عدى (٤ / ١٤٦٥) .

قال ابن عدى :

« وهذا لا أعلم يرويه عن ابن المنكدر غير ابن لهيعة ، وعن ابن لهيعة حجاج ابن سليمان ، وأبو صالح » .

قُلْتُ : وأبو صالح وإن تكلموا فيه ، فإن متابعتهم لحجاج الرعيني تبرئ عهدته من نكارة هذا الحديث ، ونُعصَّبُ الجناية برأس ابن لهيعة ، ولعله أخذه عن متروك أو نحوه فدلسه ، والتصريح بالسماح في الطريق الأول لا قيمة له لضعفه . ولعله وهم فرقه والله أعلم .

١١٣ - « يُوشِكُ أَنْ يَمْلَأَ اللَّهُ أَيْدِيَكُمْ مِنَ الْعَجَمِ ، ثُمَّ يَجْعَلُهُمْ أَسَدًا ، لَا يَفْرُونَ . فَيَقْتُلُونَ مُقَاتِلِيكُمْ ، وَيَأْكُلُونَ فَيْئَكُمْ » .

١١٣ - ضَعِيفٌ .

أخرجه البزار (ج ٤ / رقم ٣٣٦٤) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٢ / ١٦) من طريق خالد بن يزيد بن مسلم ، ثنا البراء بن يزيد الغنوي ، ثنا قتادة ، عن أنس مرفوعًا به .
قال البزار :

« لا نعلمه يروى عن أنس مرفوعًا ، إلا من هذا الوجه ، ولا نعلم رواه عن قتادة إلا البراء ، وليس به بأس ، وقد حدث عنه جماعة كثيرة » اهـ .
قُلْتُ : بل البراء بن يزيد الغنوي ضعيف ، ضعفه أحمد وابن معين والنسائي وغيرهم ، وقال ابن حبان : « كان هذا الغنوي كثير الاختلاط ، كثير الوهم فيما يرويه » .

فقول البزار : « ليس به بأس » فيه نوع تساهل ، كما عُرف عنه رحمه الله ونهت عليه في غير موضع . على أن الحافظ نقل عن البزار أنه قال : « ليس بالقوى وقد احتمل حديثه » ، وفي هذا النقل فائدة تبين لنا أن من قال فيه البزار : « ليس به بأس » يعنى في الشواهد والمتابعات . على أن الحديث فيه **علة** أخرى وهي : « خالد بن يزيد بن مسلم » .

قال الهيثمي في « المجمع » (٧ / ٣١٠) :

« خالد بن يزيد بن مسلم لم أعرفه ، وبقيّة رجاله ثقات » !!

قُلْتُ : كذا قال - يرحمه الله - ، وفيه نظرٌ من وجهين :

● **الأول** : قوله : « خالد بن يزيد بن مسلم ، لم أعرفه » ، مع أنه

معروف فقد ترجمه العقيلي وقال : « الغالب على حديثه الوهم » .

ونقله عنه الذهبي في « الميزان » !!

● **الثاني** : قوله : « وبقيّة رجاله ثقات » !! وقد عرّفناك أن البراء بن

يزيد ضعيفٌ .

= وفي الحديث علةٌ ثالثةٌ .

قال العقيليُّ :

« ليس لهذا الحديث ، من حديث قتادة أصلٌ ، إنما يروى هذا عن الحسن ، عن سمرة » .

وهذا الذي أشار إليه العقيليُّ :

أخرجه أحمد (٥ / ١٧ ، ٢١ ، ٢٢) ، والبزار (ج ٤ / رقم ٣٣٦٦) ، والطبرانيُّ في « الكبير » (ج ٧ / رقم ٦٩٢١) ، والعقيليُّ (٢ / ١٦) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٣ / ٢٤ - ٢٥) ، والإسماعيليُّ في « معجمه » (ج ١ / ق ٤٣ / ٢ - ق ٤٤ / ١) من طرق عن حماد بن سلمة ، عن يونس بن يزيد ، عن الحسن ، عن سمرة بن جندب مرفوعًا به .

قال البزار :

« لا نعلمه يروى عن سمرة إلا من هذا الوجه ، ولا نعلم رواه عن يونس إلا حماد » .

وقال أبو نعيم :

« غريب من حديث يونس ، تفرد به حماد » .

قُلْتُ : لم يتفرد به حماد كما قالوا ، بل تابعه هشيم بن بشير ، عن يونس به .
أخرجه أحمد (٥ / ١١ ، ٢٢) .

قال الهيثميُّ (٧ / ٣١٠) :

« رجاله رجالُ الصحيح ! »

قُلْتُ : وليس يعني هذا الحكمُ أن السند صحيحٌ كما لا يخفى ، بل السند ضعيفٌ لأجل عنعنة الحسن البصريِّ ، فقد كان مدلسًا .
وله شاهدٌ من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه .

أخرجه البزارُ (ج ٤ / رقم ٣٣٦٥) ، والحاكم (٤ / ٥١٩) من طريق =

.....
= محمد بن يزيد بن سنان ، عن أبيه ، ثنا سليمان الأعمش ، عن شقيق ،
عن حذيفة مرفوعًا فذكره .
قال البزار :

« لا نعلمه يروى عن حذيفة إلا بهذا الإسناد ، ولا رواه عن الأعمش إلا
يزيد » .

أما الحاكم فقال :

« صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه » !!

فتعقبه الذهبي بقوله :

« بل محمد وإه ، كأبيه » .

وقال الهيثمي (٧ / ٣١١) :

« فيه يزيد بن سنان ، وهو متروك » .

فاقتصر على إعلاله بالأب دون الولد !!

وشاهد آخر من حديث عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما .

أخرجه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » - كما في « المجمع »

(٧ / ٣١٠) - ، والبزار (ج ٤ / رقم ٣٣٦٣) من طريق عبد الله بن عبد

القدوس ، عن يونس بن خباب ، ومن طريق أبي يحيى التيمي ، عن ليث ،

كلاهما عن مجاهد ، عن عبد الله بن عمرو مرفوعًا به .

قال البزار :

« لا نعلمه عن عبد الله بن عمرو مرفوعًا إلا بهذا الإسناد » .

وقال الهيثمي :

« فيه عبد الله بن عبد القدوس وثقه ابن حبان وضعفه جماعة ، ويونس بن

خباب ضعيف جدًا » .

قُلْتُ : كلاهما متابع ، ولكن المتابعة شديدة الضعف . فأما أبو يحيى التيمي

فإنه متروك الحديث . وليث بن أبي سليم ضعيف . والله أعلم .

١١٤ - « حَلَفَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بِعِزَّتِهِ وَقُوَّتِهِ ، لَا يَتْرُكُ عَبْدَ لَبَّاسِ الْحَرِيرِ فِي الدُّنْيَا ، إِلَّا أَلْبَسَهُ اللهُ إِيَّاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فِي حَظِيرَةِ الْقُدْسِ . وَلَا يَتْرُكُ عَبْدَ لَبَّاسِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَيْهِمَا ، إِلَّا أَلْبَسَهُ اللهُ إِيَّاهُمَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي حَظِيرَةِ الْقُدْسِ . وَلَا يَتْرُكُ شَرْبَ الْخَمْرِ فِي الدُّنْيَا ، إِلَّا سَقَاهُ اللهُ إِيَّاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي حَظِيرَةِ الْقُدْسِ » .

١١٤ - ضَعِيفٌ جَدًّا .

أخرجه ابنُ عدِّي في « الكامل » (٢ / ٥٨٦) ، والسهميُّ في « تاريخ جرجان » (٤٠١) عن الإسماعيليِّ ، وهذا في « معجمه » (ج ٢ / ق ٥٩ / ٢ - ق ٦٠ / ١) من طريق جميع بن ثوب ، حدثنا خالد بن معدان ، عن أبي أمامة مرفوعًا فذكره .

قُلْتُ : وهذا سنَدٌ ضعيفٌ جدًّا ، وآفته جميع بن ثوب متروك الحديث كما قال النسائيُّ .

وقال البخاريُّ ، والدارقطنيُّ :

« منكر الحديث » .

وقال ابنُ عدِّي :

« وحديثه يتبين عليه أنه ضعيفٌ » .

١١٥ - « صَغُرُوا الْخُبْزَ ، وَأَكْثَرُوا عَدَدَهُ ، يُبَارِكُ لَكُمْ فِيهِ » .

١١٥ - بَاطِلٌ .

أخرجه أبو الفتح الأزدي في « الضعفاء » ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٢٩٢) ، والإسماعيلي في « معجمه » (ج ٢ / ق ٦٩ / ٢ - ١) من طريق عبد الله بن إبراهيم ، حدثنا جابر بن سليم الأنصاري ، عن يحيى بن سعيد ، عن عمرة ، عن عائشة مرفوعًا به .
قال ابن الجوزي :

« هذا الحديث موضوعٌ على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، والمتهم به جابر بن سليم ، قال أبو الفتح الأزدي : هو منكر الحديث ، لا يكتب حديثه » . اهـ .

فتعقبه السيوطي في « اللآلئ » (٢ / ٢١٦) بقوله :

« قلتُ : قال في « اللسان » ، قال عبد الله بن أحمد عن أبيه : سمعتُ منه ، وهو شيخٌ ثقة مدنيٌّ ، حسن الهيئة [ذكره عبد الله عن أبيه في « العلل » (٢ / ٢٠٠)] . قال : وهذا الخبر منكرٌ لاشك فيه ، وقد أخرجه الإسماعيلي في « معجمه » من هذا الوجه ، فلعل الآفة ممن دونه » . اهـ .

قُلْتُ : وعبد الله بن إبراهيم ، لم أقطع فيه بشيءٍ ، ولكن يقع لي أنه عبد الله ابن إبراهيم المؤدب ، فإنه في نفس الطبقة ويروى عن سويد بن سعيد . فإن يكن هو ، فقد كذبه الدارقطني ، وإن كان آخر ، فلم أعرفه . فلعل الآفة منه كما ذكر الحافظ وللحديث شاهد عن أبي الدرداء مرفوعًا :

« قوتوا طعامكم يبارك لكم فيه » . [قوله : « قوتوا » يعني صغروا كما نقله البزار عن شيخه ، وكذا رواه السلفي في « الطيوريات » عن الأوزاعي .
أخرجه الطبراني في « معجمه » ، والبزار (ج ٣ / رقم ٢٨٧٦) من طريق بقية بن الوليد ، عن أبي بكر بن أبي مریم ، عن ضمرة بن حبيب ، عن أبي الدرداء به .

.....

= قال البزار :

« لا نعلمه يروى متصلًا إلا بهذا الإسناد ، عن أبي الدرداء . وإسناده حسن ،
من أسانيد أهل الشام ! »

قُلْتُ : وهذا من الأدلة على تساهل البزار - رحمه الله - في النقد ، فإن
السند ضعيف جدًا ، وفيه علتان :

● الأولى : تدليس بقية بن الوليد . وكان يدلس التسوية .

● الثانية : أن أبا بكر بن أبي مریم وإه كما قال الذهبي ، وقد تركه الدارقطني
وابن حبان ، وعمامة أهل العلم على تضعيفه ، فأنتى له الحسنُ !!؟

١١٦ - « إِنَّ أَحَادِيثِي يَنْسَخُ بَعْضُهَا بَعْضًا ، كَنْسَخِ الْقُرْآنِ » .

١١٦ - مَوْضُوعٌ .

أخرجه ابن شاهين في « الناسخ والمنسوخ » (ق ١ / ١) ، والدارقطني (٤/ ١٤٥) ومن طريقه أبو الفتح المقدسي في « تحريم نكاح المتعة » (١٣٤) ، والحازمي في « الاعتبار » (ص - ٥٠) من طريق عمر بن شبة ، أخبرنا محمد ابن الحارث الحارثي ، أخبرنا محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني ، عن أبيه ، عن ابن عمر مرفوعًا فذكره .

قال الحازمي :

« إِنَّمَا يُعْرَفُ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ ، وَهُوَ صَاحِبُ مَنَاكِيرٍ لَا يَتَابِعُ فِي حَدِيثِهِ » .

قُلْتُ : وَهَذَا سَنَدٌ سَاقِطٌ ، مَسْلُوسٌ بِالضَعْفَاءِ .

١ - محمد بن الحارث هو ابن زياد تركه الفلاس ، وضعفه أبو حاتم ، وقال ابن معين : « ليس بثقة » .

٢ - محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني ، قال البخاري ، وأبو حاتم ، والنسائي : « منكر الحديث » .

وقال ابن حبان : « حدث عن أبيه بنسخة ، شبيهة بمائتي حديث ، كلها موضوعة » .

وقال بُنْدَارٌ : « الْبَلِيَّةُ مِنْ ابْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ » .

٣ - وعبد الرحمن بن البيلماني ، لینه أبو حاتم ، وضعفه الدارقطني وقال : « لا تقوم به حجة » .

وله شاهدٌ من حديث جابر رضي الله عنه .

أخرجه الدارقطني (٤/ ١٤٥) ، ومن طريقه أبو الفتح المقدسي في « تحريم نكاح المتعة » (١٣٥) من طريق جبرون بن واقد ، حدثنا سفيان بن عيينة ، عن أبي الزبير ، عن جابر مرفوعًا : « كلامي لا ينسخ كلام الله ، وكلام =

.....

= الله ينسخ كلامي ، وكلام الله ينسخ بعضه بعضاً » .
قُلْتُ : وسنّدهُ تالف .

وآفته : جبرون بن واقد الإفريقي .
قال الذهبي :

« مُتَّهَمٌ ، فإنه روى بقلة حياءٍ عن سفيان ، عن أبي الزبير ، عن جابر مرفوعاً :
كلام الله ينسخ كلامي وهو موضوعٌ » . اهـ .
والحق أن السنة تنسخ القرآن ، وأعنى بها السنة المشهورة ، وقال بعض
العلماء : إن أحاديث الآحاد تنسخ القرآن ، وهذا القول فيه خلاف طويل .
فمذهب الحنفية يأباه ، والمشهور من مذهب الشافعي أن القرآن لا يُنسخ
بالسنة ، وكذلك رواية عن أحمد . وللمسألة تفصيل في كتب « أصول
الفرقة » .

١١٧ - « شِعَارُ أُمَّتِي إِذَا حُمِلُوا عَلَي الصِّرَاطِ : « لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ » .

١١٧ - ضَعِيفٌ جَدًّا .

أخرجه الطبراني في « الأوسط » (ج ١ / رقم ١٦٠) ، وفي « الدعاء » (ج ٧ / ق ١٧١ / ٢) قال : حدثنا أحمد بن يحيى بن خالد بن حيان ، قال : حدثنا عبدوس بن محمد المصري ، قال : حدثنا منصور بن عمار ، ثنا ابن لهيعة ، عن أبي قبيل ، عن عبد الله بن عمرو مرفوعًا فذكره .

قال الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٣٥٩) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، و « الأوسط » ، وفيه من وثق على ضعفه ، وعبدوس بن محمد لم أعرفه !! وتبعه المناوي في الفيض (٤ / ١٦١) ولكنه وسع عبارة الهيثمي !! فقال « وعبدوس بن محمد لا يعرف » !!
قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ جدًّا ، وفيه علل :

١ - شيخ الطبراني ، لم أهدت إليه ، سوى أنه من الرواة عن الإمام أحمد - كما في « طبقات الحنابلة » (١ / ٨٤) .

٢ - عبدوس بن محمد المصري ، قال الهيثمي : « لم أعرفه » !! وقد ترجمه الخطيب في « التاريخ » (١١ / ١١٥) وحكى عن ابن يونس أنه قال : « عبدوس بن محمد القاص ، بغدادى قدم مصر وكان يقصُّ بها ، وكتبَتْ عنه » ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا .

٣ - منصور بن عمار ، قال أبو حاتم : « ليس بالقوى » .
وقال ابن عدى :

« منكر الحديث » .

وقال الذهبي :

« وأحاديثه تدلُّ على أنه واهٍ » .

٤ - عبد الله بن لهيعة ، الكلام فيه مشهور ، خلاصته أن روايته ضعيفة إذ لم يرو عنه أحدٌ الذين سمعوا منه قديمًا .

وقد روى بلفظٍ آخر وهو :

١١٨ - « شِعَارُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الصِّرَاطِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : رَبِّ سَلِّمْ ،
سَلِّمْ » .

١١٨ - ضَعِيفٌ ...

أخرجه الترمذى (٢٤٣٢) ، والحاكم (٣٧٥ / ٢) ، والخطيب في « التاريخ »
(٤ / ٢٢٣ و ١١ / ٢٢٧) ، وابن الجوزى في « الواهيات » (٢ / ٩١٦) من
طريق عبد الرحمن بن إسحق ، عن النعمان بن سعد ، عن المغيرة بن شعبة ،
فذكره مرفوعاً .

قال الترمذى :

« هذا حديث غريبٌ ، لا نعرفه إلا من حديث عبد الرحمن بن إسحق » .
وقال الحاكم :

« صحيحٌ على شرط مسلم » ووافقه الذهبى !!

قُلْتُ : وهو عجيبٌ ، لا سيما من الذهبى - يرحمه الله تعالى - ، فقد بدأ
ترجمة عبد الرحمن بن إسحق بقوله : « ضعّفوه » وساق فيه أقوال الناس ،
وكلها تؤيد الحكم بالضعف ، هذا ، فضلاً عن أن مسلماً لم يخرج له شيئاً ،
ولعله اختلط عليهما بـ « عبد الرحمن بن إسحق المدنى » .

وقال ابنُ الجوزى :

« هذا حديثٌ لا يصحُّ عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » .

١١٩ - « لَا يَدْخُلُ وَلَدُ الرَّثَا الْجَنَّةَ ، وَلَا شَيْءٌ مِنْ نَسْلِهِ إِلَى سَبْعَةِ آبَاءٍ » .

١١٩ - مُنْكَرٌ جَدًّا .

أخرجه الطبراني في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٨٦٢) قال : حدثنا أحمد ابن يحيى الحلواني ، قال : حدثنا الحسين بن إدريس الحلواني ، قال : حدثنا سليمان بن أبي هوزة ، قال : حدثنا عمرو بن أبي قيس ، عن إبراهيم بن أبي المهاجر ، عن مجاهد ، عن عبد الرحمن بن أبي ذباب ، عن أبي هريرة ، فذكره مرفوعًا .

قال الطبراني :

« لم يرو هذا الحديث عن إبراهيم ، إلا عمرو » .

قال الهيثمي (٢٥٧ / ٦) :

« فيه الحسين بن إدريس ، وهو ضعيف » .

● قُلْتُ : وقد أغرب الحافظ الهيثمي - رحمه الله - بهذا النقد ، لأن

الحسين بن إدريس ، وثقه الدارقطني .

وقال ابن ماكولا :

« كان من الحفاظ الكثيرين » .

نعم ، ترجمه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (١ / ٢ / ٤٧) وقال :

« روى عن خالد بن الهياج بن بسطام ، كتب إلى بجزء من حديثه عن خالد

ابن الهياج بن بسطام ، فأول حديث منه باطل ، وحديث الثاني باطل ،

وحديث الثالث ذكرته لعل بن الحسين بن الجنيد ، فقال لي : أحلف بالطلاق

أنه حديث ليس له أصل ، وكذا هو عندي ، فلا أدري منه أو من خالد بن

هياج بن بسطام » . اهـ .

وقد قال ابن عساكر - كما في « اللسان » (٢ / ٢٧٢) :

« البلاء في الأحاديث المذكورة من خالد بلاشك » .

= قُلْتُ : فثبت أن الحسين لم يجرح بشيء ، إن كان ابن أبي حاتم قصد جرحه ، وهو غير واضح لأنه تردد في تعصيب الجناية بأحدهما ورجح ابن عساكر أن الجناية أولى أن تعصب برأس خالد ، وأصاب لأنه متكلم فيه . ولو سلمنا أن الحسين بن إدريس جرح بعارة ابن أبي حاتم ، ففي روايته عن خالد بن الهياج . وروايته هنا ليست عنه والحاصل أن الهيثمي - رحمه الله - لم يصب في إعلال الحديث بالحسين ولو أعله بإبراهيم بن المهاجر لأصاب . فقد ضعفه يحيى بن معين . وقال ابن عدى : « يكتب حديثه في الضعفاء » وأورد ابن حبان هذا الحديث في ترجمته من « المجروحين » (١٠٢/١) وقال : « كثير الخطأ تستحب مجانبته ما انفرد به من الروايات ، ولا يعجبني الاحتجاج بما وافق الأثبات ، لكثرة ما يأتي من المقلوبات » .

وأخرجه ابن الجوزي في « الموضوعات » (١١١/٣) من طريق عبد بن حميد ، حدثنا عبد الرحمن بن سعد الرازي ، حدثنا عمرو بن أبي قيس ، عن إبراهيم بن المهاجر بسنده سواء .

قال ابن الجوزي :

« ليس في هذه الأحاديث شيء يصح ، وقال الدارقطني : ثم اختلف على مجاهد في هذا الحديث على عشرة أوجه ؛ فتارة يروى عن مجاهد ، عن أبي هريرة ، وتارة عن مجاهد ، عن ابن عمر ، وتارة عن مجاهد ، عن ابن أبي ذباب ، وتارة يروى موقوفاً إلى غير ذلك وكله من تخليط الرواة . ثم أي ذنب لولد الزنا حتى يمنعه من دخول الجنة ، فهذه الأحاديث تخالف الأصول ، وأعظم ما فيها قوله تعالى ﴿ ولا تزر وازرةٌ وزر أخرى ﴾ .. . اهـ .

وأخرج الطبراني في « الأوسط » من حديث عائشة مرفوعاً :
« ولد الزنا ليس عليه من إثم أبويه شيء . ثم قرأ : ﴿ ولا تزر وازرةٌ وزر أخرى ﴾ .
جود السخاوي؛ إسناده - كما في « تنزيه الشريعة » (٢ / ٢٢٨) - ، لكن
قال الهيثمي (٦ / ٢٥٧) :

« فيه جعفر بن محمد بن جعفر المدائني ، ولم أعرفه » .

١٢٠ - « الخَلْقُ كُلُّهُمْ عِيَالُ اللَّهِ ، فَأَحْبُّهُمْ إِلَى اللَّهِ أَنْفَعُهُمْ لِعِيَالِهِ » .

١٢٠ - ضَعِيفٌ جَدًّا .

أخرجه أبو يعلى (ج ٦ / رقم ٣٣١٥) وابنُ أبي الدنيا في « قضاء الحوائج » (ص - ٧٨) ، والبخاري (ج ٢ / رقم ١٩٤٩) ، والحاثر بن أبي أسامة في « مسنده » - كما في « المطالب » (٨٩٧) - ، وابن عدى في « الكامل » (٧ / ٢٦١٠ ، ٢٦١١) من طرق عن يوسف بن عطية ، عن ثابت البناني ، عن أنس مرفوعًا فذكره .

قال الحافظ :

« تفرد به يوسف ، وهو ضعيفٌ جدًّا » .

وقال الهيثمي (٨ / ١٩١) :

« فيه يوسف بن عطية ، وهو متروك » .

وله شاهدٌ من حديث ابن مسعود ، رضى الله عنه .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ١٠ / رقم ١٠٠٣٣) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٢ / ١٠٢) من طريقين عن موسى بن عمير ، عن الحكم بن عتيبة ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله بن مسعود مرفوعًا .

قال أبو نعيم :

« غريب من حديث الحكم ، لم يروه عنه إلا موسى بن عمير » .

قُلْتُ : وموسى بن عمير كذبه أبو حاتم وقال :

« ذاهب الحديث » .

وقد رواه عن موسى بن عمير اثنان من الضعفاء :

● أحدهما : جبارة بن المغلس .

● والثاني : إسحق بن كعب .

وقد اختلف في إسناده .

فأخرجه ابن عدى في « الكامل » (٦ / ٢٣٤٠) ، والخطيب (٦ / ٣٣٤) =

.....

= من طريق جبارة ، وإسحق كليهما عن موسى بن عمير عن الحكم ، عن إبراهيم ، عن الأسود بن يزيد ، عن ابن مسعود مرفوعاً .
فصار شيخ إبراهيم فيه : « الأسود » بدل « علقمة » وتابعهما النضر بن سعيد ، ثنا موسى بن عمران به .
فجعل شيخ إبراهيم هو : « الأسود » .
أخرجه أبو نعيم (٤ / ٢٣٧) .
والنضر بن سعيد ضعفه ابن قانع .
فالظاهر أن الاختلاف هو من موسى بن عمير هذا وله طريق آخر عن ابن مسعود .

أخرجه ابنُ عدى في « الكامل » (٥ / ١٨١٠) من طريق عثمان بن عبد الرحمن ، عن حماد بن أبي سليمان ، عن شقيق ، عن ابن مسعود مرفوعاً : « الخلق عيالُ الله ، فأحبُّ عياله ، ألطفُهُم بأهله » .
قُلْتُ : وعثمان بن عبد الرحمن وهأه أبو حاتم ، وجهله البخاري . وقال ابنُ عدى :
« عامة أحاديثه لا يوافقها عليها الثقات ، وله غير ما ذكرت ، وعامة ما يرويه مناكير ، إما إسنادًا وإما متنًا » .

١٢١ - لَا أَصْلَ لَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ .

كما قال الحافظ العراقي في « تخریج أحاديث المنهاج » للبيضاوی (٢٩٣) .
وتبعه عليه السخاوی في « المقاصد » (١٩٢) ، والعجلونی في « كشف الخفا »
(١ / ٤٣٦) ، ونقله عن ابن قاسم العبادي في « شرح الورقات الكبير » وكذا
نقل مُلا علي القاري في « المصنوع » (ص ٩٥) .
وقال الزركشي في « الدرر » :

« لا يُعرف » . وقال في « المعتمر » (١٥٧) : « لا يُعرف بهذا اللفظ » .

وقال الحافظ ابن كثير في « تحفة الطالب » (٢٨٦) :

« لم أر بهذا قطّ سنّداً . وسألتُ عنه شيخنا الحافظ جمال الدين أبا الحجاج
المزنيّ ، وشيخنا الحافظ ، أبا عبد الله الذهبيّ مراراً ، فلم يعرفاه بالكلية !
وقال الحافظ ابن حجر في « موافقة الخُبْرِ الخُبْرِ » (ق ٢ / ١٢٩) :
« وقال السبكيّ أنه سأل الذهبيّ عنه ، فلم يعرفه » .

قُلْتُ : ولكنّ معناه ثابت كما قال الزركشيّ ، فقد :

أخرج مالك (٢ / ٩٨٢ / ٢) والسيّاق له ، والنسائيّ في « السنن »
(٧ / ١٤٩) ، وفي « التفسير » و « السير » - كما في « أطراف المزنيّ »
(١١ / ٢٦٩) - ، والترمذيّ (١٥٩٧) ، وابن ماجه (٢٨٧٤) مختصراً ، وأحمد
(٦ / ٣٥٧) ، والحميديّ (٣٤١) ، والطيالسيّ (١٦٢١) ، وابن حبان
(١٤) ، والدارقطنيّ (٤ / ١٤٦ ، ١٤٧) ، والطبريّ في « تفسيره » (٢٨ /
٥٢ ، ٥٣) ، والحاكم (٤ / ٧١) ، والبيهقيّ (٨ / ١٤٨) من طريق عن محمد
ابن المنكدر ، عن أميمة بنت رقيقة ؛ أنها قالت : أتيتُ رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم في نسوةٍ يباعنه على الإسلام . فقلن : يا رسول الله ! نبايعك
على أن لا نُشرك بالله شيئاً ، ولا نَسْرِقَ ، ولا نَتَزَنَّى ، ولا نقتل أولادنا ، ولا
نأتي بيهتانٍ نفتريه بين أيدينا وأرجلنا ، ولا نعصيك في معروف . فقال رسول =

.....

= الله صلى الله عليه وآله وسلم : « فيما استطعتن ، وأطقتن » . قالت :
فقلن : الله ورسوله أرحم بنا من أنفسنا . هلّم نباعك يا رسول الله ! ، فقال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إني لا أصافح النساء ، إنما قولي لمائة
امرأة ، كقولي لامرأة واحدة ، أو مثل قولي لامرأة واحدة » .
ومن هذا الوجه أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (٦ / ٧ / ٩٨٢٦) ،
والطبراني في « الكبير » (ج ٢٤ / رقم ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ،
٤٧٦) .

وقد رواه عن ابن المنكدر جماعة منهم :
« سفیان الثوري ، وابن عيينة ، ومالك ، وورقاء بن عمر الشكري ومحمد
ابن إسحق ، وعمرو بن الحارث ، وغيرهم » .
قال الترمذي :

« هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث محمد بن المنكدر
وسألت محمدًا عن هذا الحديث ، فقال : لا أعرف لأميمة بنت ربيعة غير
هذا الحديث » .

قلت : والشاهد من هذا الحديث يقع في الجملة الأخيرة منه . وهو يؤدي
معنى حديث الباب . والله أعلم .

١٢٢ - « لَا يَصْلُحُ - يَعْنِي الْمَسْجِدَ - لِجُنُبٍ ، وَلَا لِحَائِضٍ ، إِلَّا لِلنَّبِيِّ ، وَلَا زَوْجِهِ . وَعَلِيٌّ ، وَفَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ » .

١٢٢ - مُنْكَرٌ .

أخرجه ابنُ أبي حاتم في « العلل » (١ / ٩٩ / ٢٦٩) قال :
« سمعتُ أبا زرعة ، وذكر حديثًا حدثنا به ، عن أبي نُعيم ، عن ابن أبي غنية ،
عن أبي الخطاب ، عن محدوج الدهلي ، عن جصرة ، قالت : أخبرتني أم
سلمة ، قالت : خرج النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم إلى صرحه هذا المسجد
[فقال] : « لا يصلح الحديث » .

وأخرجه الطبرانيُّ في « الكبير » (ج ٢٣ / رقم ٨٨٣) حدثنا علي بن عبد
العزیز ، ثنا أبو نُعيم بسنده سواء ، وزاد في آخره :
« ألا بينتُ لكم أن تضلوا » .

وعند البيهقي (٧ / ٦٥) : « ... ألا قد بينتُ لكم الأسماء أن لا تضلوا » .
قُلْتُ : وهو منكرٌ بهذا السياق .

وقد أخرجه ابنُ ماجة (٦٤٥) قال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، ومحمد
ابن يحيى ، قالا : ثنا أبو نُعيم بسنده سواء ، لكنه لم يذكر قوله « إلا للنبيِّ ،
ولأزواجه الخ » .

قُلْتُ : وسندهُ ضعيفٌ جدًّا ، وفيه عللٌ ثلاثة ، بل أربعة :

● الأولى والثانية : جهالة أبي الخطاب ومحدوج .

● الثالثة : ضعف جصرة بنت دجاجة كما يأتي .

● الرابعة : الإختلاف في سنده على جصرة .

فقد رواه أفلت بن خليفة ، قال : حدثتني جصرة بنت دجاجة ، قالت :
سمعتُ عائشة رضی الله عنها ، تقول :

« جاء رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ووجوه بيوت أصحابه شارعةً
في المسجد ، فقال : وجهوا هذه البيوت عن المسجد » . ثم دخل النبيُّ صلى
الله عليه وآله وسلم ، ولم يصنع شيئًا ، رجاء أن تنزل فيهم رخصةً ، فخرج =

= إليهم بعدُ ، فقال : « وجهوا هذه البيوت عن المسجد ، فإنى لا أحلُّ المسجد لحائض ، ولا جنب » .

أخرجه أبو داود (٢٣٢) ، والبخارى في « الكبير » (١ / ٢ / ٦٧) ، وابن خزيمة (١٣٢٧) ، والدُّولائى في « الكنى » (١ / ١٥٠ - ١٥١) ، والبيهقى (٢ / ٤٤٢ - ٤٤٣) من طريق عن أفلت بن خليفة به وزاد الدولائى والبيهقى : « ... إلا لمحمد ، وآل محمد » وهو عند البخارى .

قُلْتُ : ووجه الاختلاف أنه نقل الحديث من مسند أم سلمة إلى مسند « عائشة » رضى الله عنهما . ورجح أبو زرعة حديث عائشة .

قال ابن حزم في « المحلى » (٢ / ١٨٦) :

« أمَّا أفلت ، فغير مشهور ولا معروف بالثقة » .

وقال الخطابى في « المعالم » (١ / ٧٨) :

« ... وكان أحمد بن حنبل وجماعة من أهل الظاهر يميزون للجنب دخول المسجد ، إلا أن أحمد كان يستحبُّ له أن يتوضأ ، إذا أراد دخول المسجد ، وضعفوا هذا الحديث ، وقالوا : أفلت ، راوية : مجهول لا يصحُّ الاحتجاج بحديثه » .

وقال البغوى في « شرح السنة » (٢ / ٤٦) :

« .. وجوز أحمد والمزنى المكث فيه ، وضعف أحمد الحديث ؛ لأن راوية هو أفلت بن خليفة : مجهول » . اهـ .

قال الشوكانى في « النيل » (١ / ٢٧٠) :

« وليس ذلك بسديد ، فإن أفلت وثقه ابن حبان . وقال أبو حاتم : شيخ . وقال أحمد بن حنبل : لا بأس به . وروى عنه سفيان الثورى وعبد الواحد ابن زياد . وقال في « الكاشف » : « صدوق » . وقال في « البدر المنير » : « بل هو مشهور ثقة » . اهـ .

= قال الحافظ في « التلخيص (١ / ١٤٠) :
« وأما قول ابن الرفعة في أواخر شروط الصلاة بأنه متروك ، فمردود ، لأنه
لم يقله أحدٌ من أئمة الحديث » .
وأما جسر بنت دجاجة ، فقد قال البخاري في « التاريخ » : « عند جسر
عجائب !! »

فقال ابن القطان - كما في « نصب الراية » (١ / ١٩٤) :
« وقول البخاري لا يكفي في إسقاط ما روت » .
قال الحافظ في « التهذيب » بعدما ذكر كلام ابن القطان :
« كأنه يعرضُ بابن حزم ، لأنه زعم أن حديثها باطلٌ » .
قُلْتُ : لا يظهر لي ما فهمه الحافظ رحمه الله من مقالة ابن القطان ، لأن
ابن حزم عند نقده لطرق الحديث في « المحلى » لم يذكر شيئاً عن جسر ،
وإنما أسقط حديثها بسبب آخر في السند إليها . فظاهر كلام ابن القطان يتوجه
إلى الرد على مقالة البخاري . والله أعلم .
قال الشوكاني في « النيل » :

« قال ابن القطان : وقول البخاري في جسر : « إن عندها عجائب » لا
يكفي في رد أخبارها . وقال العجلي : تابعة ثقة . وذكرها ابن حبان في
الثقات . وقد حسن ابن القطان حديث جسر هذا عن عائشة ، وصححه
ابن خزيمة . قال ابن سيد الناس : ولعمري إن التحسين لأقل مراتبه ؛ لثقة
رواته ، ووجود الشواهد من خارج ... » . اهـ .
وقال أيضاً في « السيل الجرار » (١ / ١٠٩) :
« هو حديثٌ صحيحٌ !! »

قُلْتُ : وهو تجاوز بلا شك ، والجواب من وجوه .
• الأول : أن رد ابن القطان لمقالة البخاري ضعيف ، وذلك أننا إن =

= سلّمنا أن جسرة لها « أخبار »^(١) ، فإن الحجة لا تقوم بحديثها إلا بالشواهد وهذا ما فهمه الحافظ ابن حجر ، حيث قال في « التقریب » : « مقبولة » . يعنى عند المتابعة .

أما حديث الباب ، فأين الشواهد المجدية التي يدعيها الشوكاني ومن سبقه كابن سيد الناس !!؟

فكُلُّ الشواهد التي وقفتُ عليها - ولم يأت الشوكاني بزيادة عليها - ضعيفة ، لا تصلح للاعتبار .

ولئن سلّمنا جدلاً أنها تصلح في تقوية حديث جسرة ، فهي إنما تتعلق بالجُنب فقط ، ولم يأت شيءٌ ثابتٌ في حق الحائض .

● الثاني : أن العجلى متساهلٌ في التوثيق .

● الثالث : أن ذكر ابن حبان لها في الثقات لا ينفعها أيضاً ؛ لتساهله المشهور . بيد أن لي نظراً في التفريق بين قولنا : « ذكرها ابن حبان في الثقات » ، وبين أن ينص ابن حبان على ثقتها ذلك أن ابن حبان إن صرح بأن راوياً ما « ثقة » ، فهذا يدلُّك على أنه وقف على مروياته ، وسبرها ، فظهر له أنه مستقيم الحديث ، بخلاف ما لو ذكر الراوى في « الثقات » ولم ينعت به شيء ، فهذا يدلُّ - لا سيما في المقلين - على أنه لا يعرف عن روايته كبير شيء ، وإنما ذكره بناءً على قاعدته التي ذكرها في « الثقات » ، فقال : « العدل من لم يُعرف فيه الجرح ، إذ التجريح ضد التعديل ، فمن لم يجرح فهو عدلٌ حتى يتبين جرحه ، إذ لم يكلف الناس ما غاب عنهم » . اهـ .

ولذلك ترى ابن حبان في مواضع يذكر الراوى ويقول : « لا أدري من هو ، ولا من أبوه » !!

فحاصل البحث أن مجرد ذكر ابن حبان للراوى في الثقات ، لا يساوى أنه قال فيه : « ثقة » نصاً .

(١) لأنه يظهر أنها مقلة .

= وهذا التفريق لم أر أحداً نبه عليه ، فإن يكن صواباً فهو من الله عز وجل ، وإن كان غير ذلك فمني ، وأستغفر الله منه .

● الثالث : أن البخاريّ قال عن الحديث :
« لا يصحُّ » .

وقال عبدُ الحق الأشبيلي :

« لا يثبت » .

وقد تقدم أن الإمام أحمد ضعّف الحديث ، ويفهم من قول الخطابي أن آخرين ضعّفوه .

وقد اعترف بذلك النووي رحمه الله في « المجموع » .

ومما يدلُّ على ضعف الحديث ما أخرجه البخاريّ (١ / ٥٣٣ - ٥٣٤ فتح) «

ومن طريقه ابن حزم في « المحلى » (٢ / ١٨٦) عن عائشة أم المؤمنين أن وليدة سوداء كانت لحى من العرب ، فأعتقوها . فجاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأسلمت . فكان لها خباءٌ في المسجد أو حِفْشٌ »
والسياق عند البخاريّ مطوّل وفيه قصّة .

قال ابن حزم :

« فهذه امرأةٌ ساكنةٌ في مسجد النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ، والمعهود من النساء الحيض ، فما منعها عليه السلام من ذلك ، ولا نهى عنه . وكل ما لم ينه عليه السلام عنه فمباحٌ ، وقد ذكرنا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوله « جُعِلت لي الأرضُ مسجدًا » ولا خلاف في أن الحائض والجنب مباحٌ لهما جميع الأرض ، وهى مسجد ، فلا يجوز أن يخص بالمنع من بعض المساجد دون بعض ... » .

قُلْتُ : وأوّل كلام ابن حزمٍ لاغبار عليه . وقد تأيد بقول الحافظ في =

= « الفتح » (١ / ٥٣٥) وهو يعدد فوائد الحديث ، قال : « وفيه إباحة المبيت والمقيل في المسجد لمن لا مسكن له من المسلمين رجلاً كان أو امرأة عند أمن الفتنة » اهـ .

أما باقى كلام ابن حزم ففيه نظرٌ من وجهين :

● الأول : قوله : « ... وجميع الأرض مسجدٌ » كان ينبغى عليه أن يستثنى المقبرة والحمام ومعاطن الإبل ونحوها من الأماكن التى نهى الشارع عن الصلاة فيها .

وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم :

« الأرض كلها مسجدٌ ، إلا المقبرة والحمام » .

أخرجه أبو داود (٤٩٢) ، والترمذى (٣١٧) وابن ماجة (٧٤٥) ،
والدارمى (١ / ٣٢٣) ، وأحمد (٣ / ٨٣ ، ٩٦) ، وأبو يعلى (ج ٢ / رقم
١٣٥٠) ، وابن خزيمة (٢ / ٧ / ٧٩١ ، ٧٩٢) ، وابن حبان (٣٣٨) ، والحاكم
(١ / ٢٥١) ، وابن حزم فى « المحلى » (٤ / ٢٧) ، والشافعى فى « المسند »
(١٦٥ - بدائع) ، والبيهقى (٢ / ٤٣٤ ، ٤٣٥) ، والبغوى فى « شرح السنة »
(٢ / ٤٠٩) ، من طريق عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن أبى سعيد الخدرى
مرفوعاً به .

قال الترمذى :

« هذا حديثٌ فيه اضطرابٌ » .

ورجح الدارقطنى أنه مرسلٌ ومن قبله الترمذى .

أما الحاكم فقال :

« صحيحٌ على شرط البخارى ومسلم » ووافقه الذهبى .

وقال الحافظ فى « الفتح » (١ / ٥٢٩) :

« رجاله ثقات ، لكن اختلف فى وصله وإرساله ، وحكم مع ذلك بصحته =

= الحاكم وابن حبان .

قُلْتُ : والراجحُ صحة الحديث ، وانظر بحث الشيخ أبى الأشبال رحمه الله تعالى على « الترمذى » . ولذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فى « الاقتضاء » (ص ٢٣٢) :

« أسانيدُهُ جيدةٌ ، ومن تكلم فيه ما استوفى طرقه » .

ويشهد له حديث جندب بن عبد الله البجليّ مرفوعًا ، وفيه : « فلا تتخذوا القبور مساجد ، إني أنهاكم عن ذلك » .
أخرجه مسلم ، وأبو عوانة (١ / ٤٠١) وغيرُهُما .
وقد ثبت الحديث فى النهى عن الصلاة فى معاطن الإبل ، وقد خرّجته فى « غوث المكذوب » (رقم ٢٦) .

● **الثانى** : أن جعل ابن حزم الأرض كلها لها حكم المسجد لا يخفى فسادهُ . فإنه يباح التغوط فى الأرض إلا فيما نهى عنه ، وكذا إنشاد الضالة ، والبيع والشراء وغير ذلك ، وكل هذا لا يحل فى المسجد . وأيضًا فإن الاعتكاف لا يجوز أن يكون فى الطريق مثلًا ، لا بد أن يكون فى المسجد الخ والله أعلم .

ثم قال ابن حزم (٢ / ١٨٧) :

« ولو كان دخول المسجد لا يجوز للحائض ، لأخبر بذلك عليه السلام عائشة إذ حاضت فلم ينهها إلا عن الطواف بالبيت فقط . ومن الباطل المتيقن أن يكون لا يحل لها دخول المسجد ، فلا ينهها عليه السلام عن ذلك ، ويقتصر على منعها من الطواف . وهذا قول المزنى وداود وغيرهما » اهـ .

وحاصل البحث أن الحديث ليس بصحيح ، فلا يجوز أن تتبنى منه حكمًا شرعيًا . ولم أجد حديثًا صحيحًا يمنع الحائض أن تدخل المسجد ، فيمكن أن نبني على البراءة الأصلية ، وهى تقضى بالجواز . فيجوز للحائض حضور درس العلم ونحوه . والله أعلم .

١٢٣ - « الصَّفْرَةُ خِضَابُ الْمُؤْمِنِ ، وَالْحُمْرَةُ خِضَابُ الْمُسْلِمِ ،
وَالسَّوَادُ خِضَابُ الْكَافِرِ » .

١٢٣ - بَاطِلٌ .

أخرجه الحاكم (٣ / ٥٢٦) من طريق داود بن رشيد ، ثنا إسماعيل بن عياش ، حدثني سالم بن عبد الله الكلاعي^(١) ، عن أبي عبد الله القرشي ، قال : دخل عبد الله بن عمر على عبد الله بن عمرو ، وقد سَوَّدَ لحيته . فقال عبد الله بنُ عمر : السلام عليك أيها الشويب !! فقال له ابن عمرو : أما تعرفني يا أبا عبد الرحمن ؟! قال : بلى ، أعرفك شيخًا ، فأنت اليوم شابٌّ !! .
إني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : « الصفرة الحديث » .

وأخرجه الحكيم الترمذي في « المنهيات » (١٠١) من طريق إسماعيل بن عياش بسنده سواء لكنه لم يذكر القصة ، واقتصر على المرفوع منه .

والحديث سكت عنه الحاكم ، فقال الذهبي :
« حديثٌ منكرٌ ، والقرشيُّ نكرةٌ » .

وقال العراقي في « المغني » (١ / ١٤٣) :

« قال ابنُ أبي حاتم : منكرٌ » .

وعزاه الهيثمي في « المجمع » (٥ / ١٦٣) للطبراني وقال :

« فيه من لم أعرفه » .

قُلْتُ : وسالم بن عبد الله الكلابي .

قال الذهبي :

« سالم بن عبد الله الكلابي ، عن بعض التابعين ، فذكر خبرًا باطلًا في الخضاب » .

وهو يعني به حديث الباب . وظاهر كلام الذهبي رحمه الله أن سالم بن عبد الله مسؤول عن هذا الخبر ، مع أن عبارة أبي حاتم - ومنها يلخص =

(١) [كذا في « نسخة المستدرک » والصواب : « الكلابي »] .

= الذهبىء - تفيد غير ذلك .

فقى « الجرح والتعديل » (٢ / ١ / ١٨٥ - ١٨٦) :

« سالم بن عبد الله الكلابى ، روى عن أبى عبد الله القرشى عن ابن عمر ، عن النبىء صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : فذكر الحديث .. ثم قال أبو حاتم :

« وهو حديثٌ منكرٌ ، شبه الموضوع ، وأحسبه من أبى عبد الله القرشى الذى لم يُسم » اهـ .

وبعد كتابة ما تقدم ، اطلعتُ على « لسان الميزان » للحافظ ، فوجدتهُ قال بنحو ما قلتُ ، ثم قال (٣ / ٥) :

« وقد أوضح - يعنى أبو حاتم - أن الذنب لغير سالم ، ولكن هذا آفة الإجحاف فى الاختصار أن يضعف المؤلف - يعنى الذهبىء - الثقة وهو لا يدرى ، وإن جعل الواحد اثنين » . اهـ .

قُلْتُ : يشير الحافظ إلى أن سالم بن عبد الله الكلابى : هو سالم بن عبد الله الجزرى ، أبو المهاجر ، مولى بنى كلاب ، وقد وثقه أحمد وابن حبان ، وقال أبو حاتم : « لا بأس به » وقد أصاب الحافظ فى ذلك ، فهما واحد . والله أعلم .

فالحاصل أن آفة هذا الحديث هى من أبى عبد الله القرشى ، فإنه مجهول لا يُعرف . والله أعلم .

١٢٤ - « السَّكِينَةُ مَعْنَمٌ ، وَتَرَكُهَا مَعْرَمٌ » .

١٢٤ - ضَعِيفٌ جِدًّا ...

أخرجه الإسماعيلي في « معجمه » (ج ١ / ق ٣٣ / ٢) قال : أخبرني أبو جعفر بن الجعد ، حدثنا سفيان بن وكيع ، وحدثنا حفص بن غياث ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة مرفوعًا ... فذكره .
قُلْتُ : أما شيخ الإسماعيلي ، فقد ترجمه الخطيب في « التاريخ » (٤ / ٨١ - ٨٢) وسماه : « أحمد بن الحسن بن الجعد ، أبو جعفر ، ثم روى عن الدارقطني أنه قال فيه : « ثقة » .

وأما سفيان بن وكيع ، فهو - وإن كان صدوقًا في الأصل - إلا أن حديثه سقط بسبب وراقة ، فقد كان يدخل عليه الأحاديث ، ونصحوه فلم يستجب لهم ، حتى اتهمه أبو زرعة بالكذب .

ولكن قال ابن حبان :

« وهو من الضرب الذين لأن يخرجوا من السماء أحب إليهم من أن يكذبوا على رسول الله ﷺ ، ولكن أفسدوه » .

قُلْتُ : فهو آفة الحديث ، لأن بقية رجال السند ثقات ، وعنينة الأعمش عن أبي صالح مشاها الذهبي في « الميزان » . والله أعلم .

١٢٥ - « لَوْ بَلَغَتْ مَعَهُمُ الْكُدَى^(١) ، مَا رَأَيْتِ الْجَنَّةَ حَتَّى يَرَاهَا جَدُّ
أَبِيكَ » .

١٢٥ - مُنْكَرٌ .

أخرجه أبو داود (٣١٢٣) ، والنسائي (٤ / ٢٧ - ٢٨) ، وأحمد (٢ /
١٦٨ - ١٦٩) ، وابن عبد الحكم في « فتوح مصر » (ص - ٢٥٩) ،
والطحاوي في « المشكل » (١ / ١٠٨) ، والحاكم (١ / ٣٧٣ - ٣٧٤) ،
والبيهقي في « السنن » (٤ / ٧٧ - ٧٨) ، وابن حبان (ج ٥ / رقم ٣١٦٧) ،
وابن الجوزي في « الواهيات » (٢ / ٩٠٣) من طريق ربيعة بن سيف ، عن
أبي عبد الرحمن الحبلي ، عن عبد الله بن عمرو ، قال : بينما نحن نسير مع
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، إذا بصر بامرأة ، لا تُظنُّ أنه عرفها .
فلما توسط الطريق ، وقف حتى انتهت إليه ، فإذا فاطمة بنتُ رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم . فقال لها : « ما أخرجك من بيتك يا فاطمة !؟ » قالت :
أتيتُ أهل هذا الميت ، فترحمتُ إليهم وعزيتُهُمُ بميتهم . قال : « لعلك بلغت
معهم الكُدَى ؟ » قالت : معاذ الله أن أكون بلغتُها ، وقد سمعتك تذكر في
ذلك ما تذكر . فقال لها : « لو بلغت معهم الحديث » .

وعزاه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في « مجموع الفتاوى » (٢٤ /
٣٦٢) لأصحاب السنن فوهم ، فلم يخرجهُ الترمذى ولا ابنُ ماجة .

قال النسائي عقبه :

« ربيعة ضعيفٌ » .

وقال الحاكم :

= « صحيحٌ على شرط الشيخين » ووافقه الذهبي !!

(١) الكُدَى : هي المقابر . قال ابن الأثير في « النهاية » (٤ / ١٥٦) : « وذلك لأنها كانت مقابرهم
في مواضع صلبة . وهي جمع كُدْيَة » .

.....

= قُلْتُ : وهذا غريبٌ ، لاسيما من الذهبي - رحمه الله - .
لأنه قال في « المهذب » (٣ / ٤٨٤) بعد هذا الحديث :
« قُلْتُ : هذا منكرٌ ، تفرد به ربيعة ، وقد غمزه البخاري وغيره بأنه صاحب
مناكير » . اهـ .

ومع ضعف ربيعة ، فلم يخرج له أحد الشيخين شيئاً فليس على شرط واحدٍ
منهما .

أما قول المنذري في « الترغيب » (٤ / ١٨١) :
« وربيعة هذا تابعيٌ من أهل مصر ، فيه مقالٌ لا يقدرح في حسن
الإسناد » . اهـ .
ففيه نظرٌ .

لأن ربيعة بن سيف ، وإن قال الدارقطني : « صالح » .
وقال النسائي : « ليس به بأس » ووثقه العجلي .
فقد وصفه البخاري وابن يونس بأنه يروى المناكير .
وقال ابن حبان في « الثقات » .

« يخطيء كثيراً » .

أما قول النسائي : « ليس به بأس » ، فهو معارض بقوله في الرواية الأخرى
عنه : « ضعيف » . والعجلي متساهلٌ والتوثيق وقول الدارقطني فيه ، يعني
صالحٌ في المتابعات . وقد تفرد به ومما يدل على نكارة هذا المتن قوله : « ما
رأيت الجنة حتى يراها جدُّ أبيك » .

فإن زيارة القبور - إن كانت غير جائزة للنساء ، فإن المرأة تكون عاصية
بفعلها ، ولا يؤول بها الحال إلى قريبٍ من الكفر ، فضلاً عن ثبوته عليها [لأن
عبد المطلب جدُّ النبي ﷺ مات كافراً على دين الجاهلية كما عليه أهل السنة
خلافاً للشيعنة . وانظر « السيرة النبوية » (١ / ٢٣٨ ، ٢٣٩) للحافظ ابن كثير] =

.....

= وقد فطن ابن حبان إلى هذه النكارة ، فحاول أن يتأول الحديث . ولكنه تكلف جداً في التأويل ، فقال عثب الحديث : « قوله ﷺ : لو بلغت معهم الكُدنى ما رأيت الجنة ، يريد ما رأيت الجنة العالية التي يدخلها من لم يرتكب ما نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنه ، لأن فاطمة علمت النبي فيه قبل ذلك ، والجنة هي جنات كثيرة ، لا جنة واحدة ، والمشرک لا يدخل جنة من الجنان أصلاً ، لا عالية ، ولا سافلة ، ولا ما بينهما » . اهـ .

ولفظُ الحديث لا يساعد ابن حبان على مثل هذا التأويل .

ثم اعلم أن زيارة النساء للقبور جائزة بشروط وقد قال النووي رحمه الله تعالى :

« وبالجموح قطع الجمهور » .

ومن أدلة ذلك ما :

أخرجه البخارى (٣ / ١٢٥ ، ١٤٨ ، و ١٣ / ١٣٢ - فتح) ، ومسلم (٦٢٦ / ١٥) ، وأبو داود (٣١٢٤) ، والنسائى فى « السنن » (٤ / ٢٢) ، وفى « عمل اليوم والليلة » (١٠٦٨) ، وأحمد (٣ / ١٤٣) ، وأبو يعلى فى « مسنده » (ج ٦ / رقم ٣٤٥٨ ، ٣٥٠٤) ، والبيهقى (٤ / ٦٥ و ١٠ / ١٠١) ، والبغوى فى « شرح السنة » (٥ / ٤٤٧) من طريق شعبة ، عن ثابت ، عن أنس قال : أتى نبي الله ﷺ على امرأة تبكى على صبيها ، فقال لها : « اتقى الله واصبرى » . فقالت : وما تبالى أنت بمصيبتى !!؟ . فقيل لها : هذا النبي ﷺ . فأتته فلم تجده على بابها بوابين ، فقالت : يا رسول الله ! لم أعرفك ، فقال : « إنما الصبر عند الصدمة الأولى » .

وأخرجه البخارى (٣ / ١٧١) ، ومسلم (٦٢٦ / ١٤) ، والترمذى (٩٨٨) ، وأحمد (٣ / ١٣٠ ، ٢١٧) من طريق شعبة بسنده ، ولكنه اقتصر على آخره ولم يذكر القصة .

= وقال الترمذی :

« حدیث حسنٌ صحیحٌ » .

وأخرجه الترمذی (٩٨٧) ، وابن ماجة (١٥٩٦) من طریق الليث بن سعد ،
عن يزيد بن أبي حبيب ، عن سعد بن سنان ، عن أنسٍ مختصراً بآخره .
وقال الترمذی :

« غريبٌ من هذا الوجه » .

قُلْتُ : وسعد بن سنان ، يقال : سنان بن سعد ، والصواب الأول
ضعيف ، والمشهور هو طريق ثابت المتقدم .

قال الحافظ في « الفتح » (٣ / ١٤٨) :

« وموضع الدلالة من الحديث أنه ﷺ لم ينكر على المرأة قعودها عند القبر ،
وتقريره حجةٌ » .

وقال البدر العيني في « العمدة » (٨ / ٦٨) :

« وفيه جواز زيارة القبور مطلقاً ، سواءً كان الزائر رجلاً أو امرأةً ، وسواءً
كان المزور مسلماً أو كافراً لعدم الفصل في ذلك » .

وأيضاً لقوله ﷺ :

« كنت نهيتكم عن زيارة القبور ، فزوروها ، فإنها تذكركم بالآخرة ، ولا
تقولوا هجرًا » .

أخرجه مسلم (٩٧٧) ، وأبو داود (٢٢٣٥) ، والنسائي (٨٩ / ٤) ،
والترمذی (١٠٥٤) ، وأحمد (٥ / ٣٥٠ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٦١) ، والحاكم
(١ / ٣٧٦) ، والبيهقي (٤ / ٧٧) من طريق محارب بن دثار ، عن ابن بريدة ،
عن أبيه فذكره في كلام آخر .

قال الحاكم :

= « صحیحٌ على شرط الشيخين » ووافقه الذهبي .

.....

= قُلْتُ : وابن بريدة إن كان هو سليمان ، فلم يخرج له البخاري شيئاً عن أبيه ، فلا يكون على شرطه . وإن كان هو عبد الله ، فقد أخرج له عن أبيه . على أن كليهما قد روى الحديث عن أبيه . ثم في استدراك هذا على مسلمٍ نظر ، فقد أخرجهم ثم استدركت فقلت : سياق الحاكم مغاير لسياق مسلمٍ ، ولم يشتركا إلا في محل الشاهد .

ووجه الدلالة من الحديث أن الخطاب عام ، فيدخل فيه النساء .

قال الحافظ في « الفتح » (٣ / ١٤٨) :

« وهو قول الأكثر ، ومحلُّه إذا أمنت الفتنة » .

وانظر لذلك كتاب « أحكام الجنائز » (ص ١٨٠ - ١٨٧) لشيخنا حافظ

الوقت ، ناصر الدين الألباني حفظه الله تعالى .

١٢٦ - « لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَا وُضوءَ لَهُ ، وَلَا وُضوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكَرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ ، وَلَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ، وَلَا صَلَاةَ لِمَنْ لَا يُحِبُّ الْأَنْصَارَ » .

١٢٦ - مُنْكَرٌ .

أخرجه ابن ماجة (٤٠٠) ، والحاكم (١ / ٢٦٩) ، والبيهقي (٢ / ٣٧٩) من طريق عبد المهيم بن عباس بن سهل بن سعد الساعدي ، عن أبيه ، عن جدّه مرفوعًا .. فذكره .

ومن هذا الوجه : أخرجه الدارقطني (١ / ٣٥٥) مقتصرًا على قوله : « ولا صلاة لمن لم يصل على النبي ﷺ » . وعزاه السخاوي في « القول البديع » (ص - ١٧٦) للطبراني في « معجمه » ، والمعمري ، وابن بشكوال .

قُلْتُ : وهذا خيرٌ منكّرٌ ، وسنده ضعيفٌ جدًا ، وعلته : عبد المهيم هذا ، فإنه متروكٌ .

قال الحاكم :

« لم يخرج هذا الحديث على شرطهما ، لأنهما لم يخرجوا عبد المهيم » .
وقال الذهبي :

« عبد المهيم واهٍ » .

وقال الدارقطني عقب تخريجه :

« عبد المهيم ليس بالقوي » .

ولم يتفرد به .

بل تابعه أخوه أبي بن عباس ، عن أبيه ، عن جدّه مرفوعًا :
« لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » ولم يذكر الفقرتين الأخيرتين .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ٦ / رقم ٥٦٩٨) ، وفي « الدعاء » (٤٦ / ٢) ، ومن طريقه الحافظ في « نتائج الأفكار » (١ / ٢٣٤) ، وأبو =

= موسى المديني - كما في « القول البديع » (١٧٦) .
قال السخاوي :

« وصححه المجد الشيرازي ، وفي ذلك نظر ، لأنه إنما يُعرف من رواية عبد المهيمن ، والعلم عند الله تعالى » .

قُلْتُ : فيرى السخاوي - رحمه الله تعالى - أن رواية « أبي » لا تشهد لرواية « عبد المهيمن » ، وهذا رأيٌ سديدٌ ، فإن أبي بن العباس إنما وافق أخاه في الفقرتين الأولين فقط ، ولم يرو الفقرتين الثالثة والرابعة ، وفيهما النكارة أما الفقرتان الأوليان ، فلهما شواهد صحيحة كما يأتي ذكره بعون الله .
وقال الحافظ في « النتائج » :

« عبد المهيمن ضعيفٌ ، وأخوه أبي الذي سقته من روايته أقوى منه » .
وقال الشوكاني في « نيل الأوطار » (١ / ١٦٠) :

« أبي ، مختلفٌ فيه » .

قُلْتُ : والراجح أنه ضعيفٌ من قبل حفظه ، وتقوية الحافظ له ، إنما هي بسبب مقارنته بأخيه ، فإن أخاه متروك .

وقد رويت الفقرتان الأخيرتان بلفظ آخر من حديث سعيد بن زيد رضي الله عنه مرفوعًا : « لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ، ولا يؤمن بالله من لا يؤمن بي ، ولا يؤمن بي من لا يحب الأنصار » .

أخرجه أحمد والطبراني في « الدعاء » .

وقد وقع في سنده اختلاف كثير ، وضحته في جزء لي ، اسمه : « كشف الخبوء بثبوت حديث التسمية عند الوضوء » .

● أما الفقرة الأولى :

« لا صلاة لمن لا وضوء له » ، فيشهد لها ما :

أخرجه مسلم (٣ / ١٠٢ - ١٠٣ بشرح النووي) ، وأبو عوانة في =

= « صحيحه » (٢٣٤ / ١) ، والترمذى (١٩ / ١ - ٢٤ تحفة) ، وابن ماجه (٢٧٢) ، وابن الجارود فى « المنتقى » (٦٥) ، وأحمد (٢ / ١٩ - ٢٠ ، ٣٩ ، ٥١ ، ٥٧ ، ٧٣) ، والطيالسى (١٨٧٤) ، وابن خزيمة (٨ / ١) ، والطحاوى فى « المشكل » (٤ / ٤٨٦ - ٤٨٧) ، والسهمى فى « تاريخ جرجان » (٢٩٦) ، والبيهقى (١ / ٤٢) ، وأبو نعيم فى « الحلية » (٧ / ١٧٦) من طريق سماك بن حرب ، عن مصعب بن سعد قال : دخل عبد الله بن عمر على ابن عامر يعوده وهو مريض ، فقال : ألا تدعو الله لى يا ابن عمر ؟! قال : إني سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « لا تُقبل صلاةٌ بغير طهور ، ولا صدقةٌ من غُلُول ، وكنت على البصرة » واللفظ لمسلم وقد رواه عن سماك بن حرب جماعةٌ منهم شعبة ، وكان لا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم كما قال الحافظ فى « الفتح » (١ / ٢٦٠) .

وفى الباب عن أسامة بن عمير ، وأبى هريرة ، وأنس ، وأبى سعيد الخدرى وأبى بكرة ، وثوبان وغيرهم ، خرجت أحاديثهم فى « بذل الإحسان » (رقم ١٣٩) والحمد لله على التوفيق .

ويشهد لهذه الفقرة أيضاً ما أخرجه البخارى (١ / ٢٣٤ - فتح) ، ومسلم (٣ / ١٠٤) ، وأبو عوانة (١ / ٢٣٥) ، وأبو داود (٦٠) ، والترمذى (٧٦) ، وأحمد (٢ / ٣٠٨ ، ٣١٨) ، وابن خزيمة (١ / ٨ ، ٩) ، وابن الجارود (٦٦) ، والسهمى فى « تاريخ جرجان » (٢٩٧ - ٢٩٨) والبيهقى ، والبعوى فى « شرح السنة » (١ / ٣٢٨) من طريق عبد الرزاق ، وهو فى « مصنفه » (١ / ١٣٩ - ٥٣٠) عن معمر ، عن همام بن منبه ، عن أبى هريرة مرفوعاً : « لا يقبل الله صلاة من أحدث حتى يتوضأ » .

=

● أما الفقرة الثانية :

.....

= « لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » .
فإنه حديث صحيح ، وقد صححه جماعة من الحفاظ ، وحسنه آخرون ،
كما وضحته بالدلائل النيرات في كتابي : « كشف الخجوة » السالف الذكر ،
ومن الله العون .

١٢٧ - « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ ، وَمَا يَنْتَهُ
وَيُنَى اسْمِ اللَّهِ الْأَكْبَرِ ، إِلَّا كَمَا بَيْنَ سَوَادِ الْعَيْنَيْنِ وَبَيَاضِهِمَا مِنَ الْقُرْبِ » .

١٢٧ - بَاطِلٌ .

أخرجه ابنُ أبي حاتم في « تفسيره » - كما في « ابن كثير » (١/ ٣٣) - ،
والحاكم (١/ ٥٥٢) من طريق جعفر بن مسافر التتيسي ، ثنا زيدُ بنُ المبارك ،
ثنا سلام بن وهب الجندی ، حدثني أبي ، عن طاووس ، عن ابن عباس ،
أن عثمان بن عفان سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بسم الله
الرحمن الرحيم ، فقال : فذكره .

وكذا أخرجه ابن مردويه في « تفسيره » من طريق علي بن المبارك ، عن
زيد بن المبارك به .

قال الحاكم :

« صحيحُ الإسناد ، ولم يخرجاه » ووافقهُ الذهبيُّ !!

قُلْتُ : وهو عجبٌ ، لا سيما من الذهبيُّ رحمه الله ، فإنه ذكر هذا
الحديث في ترجمة سلام بن وهب وقال :

« خبرٌ منكرٌ ، بل كذب » !! فسبحان من لا يسهو . وفي « علل الحديث »
(٢/ ١٧٨ / ٢٠٢٩) قال ابنُ أبي حاتم :

« سألتُ أبي عن حديث رواه زيد بن المبارك ، عن سلام بن وهب ، عن
أبيه ، عن طاووس فذكره . قال : قال أبي : هذا حديثٌ منكرٌ » .
وقد وقع في سنده اختلافٌ .

فقد أخرجه العقيليُّ في « الضعفاء » (٢/ ١٦٢) ، والخطيب في « تاريخه » ،
ومن طريقه الذهبيُّ في « الميزان » (٢/ ١٨٢) من طريقين عن زيد بن المبارك ،
ثنا سلام بن وهب الجندعي ، عن ابن طاووس ، عن أبيه ، عن ابن عباس .
فذكره .

قال العقيليُّ :

.....

= « سلام بن وهب الجُندعي ، عن ابن طاووس ، لا يُتابع عليه ولا يُعرف إلا به » .

قُلْتُ : ووجه الاختلاف على سلام بن وهب أنه يرويه مرة عن أبيه ، ومرة عن ابن طاووس .

غير أن قلبي ما اطمأن إلى هذا ، ويقع لي أن المحفوظ هو رواية سلام عن ابن طاووس كما ذكر العقيليُّ ، وتبعه الذهبيُّ ، والعسقلاني في « اللسان » (٣ / ٦٠) ، وذلك أنني لم أجد ترجمة لوهب الجندي ، والد سلام .

فلا أدري هل الاختلاف في السند ثابتٌ ، أم هو خطأ من ناسخٍ أو طابعٍ !؟

وعلى كل حال فالحديث لا يصحُّ بكل وجه لأنه يدور على سلام بن وهب ، فإنه مجهولٌ .

ثم رأيتُ الذهبيَّ ، قال في « المغني » (١ / ٢٧٢) :

« سلام بن وهب ، عن ابن طاووس بخبرٍ موضوعٍ ، لا يُعرف » .

والحديث عزاه السيوطي في « الدر المنثور » (١ / ٨) للبيهقي في « شعب الإيمان » ، وأبي ذر الهروي في « فضائل القرآن » .

١٢٨ - « إِنَّ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ أَسْلَمَتْهُ أُمُّهُ إِلَى الْكِتَابِ لِيُعَلِّمَهُ . فَقَالَ لَهُ الْمُعَلِّمُ : اكْتُبْ ، قَالَ : وَمَا أَكْتُبُ ؟ قَالَ : بِسْمِ اللَّهِ . قَالَ عِيسَى : وَمَا بِسْمِ اللَّهِ ؟ قَالَ الْمُعَلِّمُ : مَا أَذْرَى ! . قَالَ لَهُ عِيسَى : الْبَاءُ ، بِهَاءِ اللَّهِ ، وَالسَّيْنُ : سَنَاوَةٌ ، وَالْمِيمُ : مَمْلَكَةٌ ، وَاللَّهُ : إِلَهَ الْآلِهَةِ ، وَالرَّحْمَنُ : رَحْمَنُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَالرَّحِيمُ : رَحِيمُ الْآخِرَةِ » .

١٢٨ - مَوْضُوعٌ .

أخرجه ابن جرير في « تفسيره » (١/ ٤١ ، ٤٢) ، وابنُ عدى في « الكامل » (١/ ٢٩٩) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٧/ ٢٥١ - ٢٥٢) ، وابنُ مردويه في « تفسيره » - كما في « ابن كثير » (١/ ٣٣) - وابن الجوزي في « الموضوعات » (١/ ٢٠٣ - ٢٠٤) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » ، والثعلبي في « تفسيره » - كما في « الدر المنثور » (١/ ٨) - من طريق إسماعيل ابن عياش ، عن إسماعيل بن يحيى ، عن مسعر ، عن عطية ، عن أبي سعيد الخدري فذكره مرفوعاً ، وهو مطوّل عند بعضهم .

قال أبو نعيم :

« غريبٌ من حديث مسعر ، تفرد به إسماعيل بن عياش ، عن إسماعيل بن يحيى » .

قُلْتُ : لم يتفرد به إسماعيل بن عياش ، فقد تابعه سعدان بن نصر ، عن إسماعيل ، عن مسعر بن كدام .

أخرجه ابن حبان في « المجروحين » (١/ ١٢٦ - ١٢٧) قال : أخبرنا محمد بن المسيب ، ثنا سعدان بن نصر ، ثنا إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله ، عن ابن أبي ذئب ...

قُلْتُ : وقوله : « عن ابن أبي ذئب » لا أدري هل هو مقحمٌ ، فقد قال ابن حبان في أول ترجمة إسماعيل بن يحيى هذا :

= « روى عن مسعر بن كدام ، عن عطية ، عن أبى سعيد » فهذا يدل على أن إسماعيل بن يحيى إنما يرويه عن مسعر ، لا ابن أبى ذئب . فالله أعلم بحقيقة الحال ، إلا أن يكون رواه عن ابن أبى ذئب ومسعر جميعاً . فهذا محتمل . والله أعلم ووقع اختلاف آخر فى السند .

فقد رواه إسماعيل بن عياش ، عن إسماعيل بن يحيى ، عن ابن أبى مليكة ، عن حدثه عن ابن مسعود . فذكره مرفوعاً .

أخرجه ابن جرير ، وابن عدى فى « الكامل » .

قُلْتُ : وهذا حديث باطل موضوع .

قال ابن عدى :

هذا حديث باطل بهذا الإسناد ، لا يرويه غير إسماعيل .

وقال ابن كثير :

« وهذا غريب جداً ، وقد يكون صحيحاً إلى من دون رسول الله ﷺ ، ويكون من الإسرائيليات لا من المرفوعات » .

وقال ابن الجوزى :

« هذا حديث موضوع مُحال ما يصنع هذا الحديث إلا مُلحد يريد شين الإسلام ، أو جاهل ، فى غاية الجهل ، وقلة المبالاة بالدين ، ولا يجوز أن يفرق حروف الكلمة المجتمعة ، فيقال : الألف من كذا ، واللام من كذا ، وإنما هذا يكون فى الحروف المقطعة فقد جمع واضع هذا الحديث جهلاً وافرأ ، وإقداماً عظيماً ، وأتى بشيء لا تخفى برودته والكذب فيه » .

وأقره السيوطى فى « اللآلئ » (١ / ١٧٢) فقال :

« موضوع » .

وقال فى « الدر المنثور » (١ / ٨) :

« سنده ضعيف جداً » .

.....

قُلْتُ : وَعَلْتُهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ، فَقَدْ كَذَّبَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ، وَأَبُو
عَلَى النَّيْسَابُورِيُّ ، وَالْحَاكِمُ .
وَقَالَ الْأَزْدِيُّ :
« رَكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْكُذْبِ » .

وَاتَمَّهُ صَالِحُ جَزْرَةَ بِوَضْعِ الْحَدِيثِ ، وَكَذَا ابْنُ حِبَانَ .
ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّيْخَ أَبَا الْأَشْبَالِ أَحْمَدَ شَاكِرَ رَحْمَةِ اللَّهِ فِي « تَخْرِيجِهِ لِتَفْسِيرِ
الطَّبْرِيِّ » (١ / ١٢٢) عَلَّقَ عَلَى قَوْلِ الْحَافِظِ ابْنِ كَثِيرٍ : « وَقَدْ يَكُونُ
صَحِيحًا الخ » بِقَوْلِهِ :
« وَمَا أَدْرَى كَيْفَ فَاتَ الْحَافِظُ ابْنَ كَثِيرٍ أَنْ فِي إِسْنَادِهِ هَذَا الْكُذَابَ ، فَتَسْقُطُ
رِوَايَتُهُ بِمَرَّةٍ ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى هَذَا التَّرَدُّدِ » . اهـ .

قُلْتُ : لَعَلَّ الْحَافِظَ ابْنَ كَثِيرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَشِيرُ إِلَى سَنَدٍ آخَرَ غَيْرِ هَذَا .
فَقَدْ رَأَيْتُ السِّيَوطِيَّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَالَ فِي « الدَّرِّ الْمَشْهُورِ » (٢ / ٢٥) :
« وَأَخْرَجَ ابْنُ الْمُنْذِرِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ إِلَى سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ قَالَ : لَمَّا تَرَعَرَ عَيْسَى
جَاءَتْ بِهِ أُمُّهُ إِلَى الْكِتَابِ ، فَدَفَعَتْهُ إِلَيْهِ » ثُمَّ سَأَلَهُ بِنَحْوِهِ .
فَإِنْ صَحَّ نَقْدُ السِّيَوطِيِّ ، فَيُتَرَجَّحُ كَوْنُهُ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ ، وَيَصْدُقُ ظَنُّ
الْحَافِظِ ابْنِ كَثِيرٍ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٢٩ - ضَعِيفٌ مَرْفُوعًا .

أخرجه أبو داود (٣٩٢٥) ، والترمذي (١٨١٧) ، وابن ماجة (٣٥٤٢) ، وابن حبان (١٤٣٣) ، وابن جرير في « تهذيب الآثار » (رقم ٨٤ - مسند علي) ، والطحاوي في « شرح الآثار » (٤ / ٣٠٩) ، وابن أبي الدنيا في « الخمول » (ق ١٥٦ / ٢) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٤ / ٢٤٢) ، وابن السنني في « اليوم والليلة » (٤٦٥) ، والحاكم (٤ / ١٣٦ - ١٣٧) ، وابن الجوزي في « الواهيات » (٢ / ٨٦٩) من طريق يونس بن محمد ، ثنا المفضل ابن فضالة ، عن حبيب بن الشهيد ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر بن عبد الله ، أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ بيد مجذومٍ ، فوضعها معه في قصبةٍ ، وقال : « كل بسم الله ، الحديث » .
قال الترمذي :

« هذا حديثٌ غريبٌ ، لا نعرفه إلا من حديث يونس بن محمد عن المفضل ابن فضالة . والمفضل بن فضالة شيخٌ بصرى ، والمفضل بن فضالة شيخٌ آخر بصرى أوثق من هذا وأشهر . وقد روى شعبة هذا الحديث عن حبيب بن الشهيد ، عن ابن بريدة ، أن ابن عمر أخذ بيد مجذومٍ . وحديث شعبة أثبت عندى وأصحُّ » . اهـ .

وقال ابن الجوزي :

« قال الدارقطني : تفرّد به المفضل » .

قُلْتُ : وهو ضعيفٌ . قال ابن معين :

« ليس هو بذاك » .

وقال النسائي :

« ليس بالقوى » .

وقال ابن عدى في « الكامل » (٦ / ٢٤٠٤) .

.....

= « لم أر في حديثه أنكر من هذا الحديث الذى أمليته ، وبقى حديثه مستقيم » .

أما الحاكم فقال :

« صحيح الإسناد » ووافق الذهبى !!

وهذا عجبٌ ، لا سيما من الذهبى ، فإنه نقل كلام ابن عدى السابق وأقره !!

وفى الحديث علةٌ أخرى ، وهى الاختلاف على حبيب بن الشهيد فى إسناده كما أشار الترمذى .

وقد بحثت عن رواية شعبة عن حبيب ، عن ابن بريده ، عن ابن عمر فلم أظفر بها . ووقع فى « الميزان » (٤ / ١٦٩) : « عن عمر » فلعل فيه سقطاً . [ثم رأيت الحافظ فى « الفتح » (١٠ / ١٦٠) ذكر عن الترمذى أنه عن « عمر » فىكون الخطأ فى « سنن الترمذى » ، والنسخة كثيرة الأخطاء .

لكن الذى رأيت أنه أن شعبة يروى هذا ، عن حبيب بن الشهيد ، عن عبد الله ابن بريده ، أن سلمان الفارسى كان يصنع الطعام ، فيدعو المحذمين ، فيأكل معهم .

أخرجه العقيلي فى « الضعفاء » (٤ / ٢٤٢) ، وأبو نعيم فى « الحلية » (١ / ٢٠٠) من طريقين عن شعبة ، عن حبيب به .

وتابعه سفيان بن حبيب ، عن حبيب بن الشهيد به .
أخرجه ابن جرير فى « التهذيب » (رقم ٧٧ - مسند على) .
قال العقيلي :

« هذا أصل الحديث ، وهذه الرواية أولى » .

قلتُ : ورجاله ثقات ، لكنى لم أر أحداً ذكر أن لعبد الله بن بريده رواية =

= عن سلمان ، مع كونه أدركه ، وكان لعبد الله تسعة عشر عامًا يوم مات
سلمان رضى الله عنه سنة (٣٤) هـ والله أعلم .
وللحديث طريق آخر إلى محمد بن المنكدر .

أخرجه ابنُ عدىّ في « الكامل » (١ / ٢٨١) ، (٤ / ١٦٣٧) ، ومن طريقه
ابنُ الجوزىّ في « الواهيات » (٢ / ٨٧٠) من طريق عبيد الله بن تمام ، عن
إسماعيل بن مسلم ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر فذكره بمثله .
قال ابنُ الجوزىّ :

« قال أحمد : إسماعيل المكي منكر الحديث ، قال يحيى : لم يزل مختلطًا ، وليس
بشيء . وقال علي : لا يكتب حديثه . وقال النسائي : متروك الحديث » .
قُلْتُ : وأيضًا عبيد بن تمام ضعّفه أبو حاتم ، وأبو زرعة ، والدارقطني ،
وقال البخاريّ :
« عنده عجائب » .

بل كذبه الساجني . فالسند واهٍ جدًا .
فحاصل البحث أنه لا يصحُّ مرفوعًا ، والصوابُ أنه موقوفٌ فقد ثبت
عن بعض الصحابة أنهم أكلوا مع المجذومين ، كما مضى عن سلمان .
وفي الباب عن عمر بن الخطاب ، رضى الله عنه .

أخرجه البخاريّ في « التاريخ الكبير » (٢ / ٢٦٠) مختصرًا ، وابنُ جرير
في « التهذيب » (٧٥ ، ٧٦ - مسند علي) من طريق شعبة ، عن سماك بن
حرب ، سمعتُ أبا مريم شميم بن ذميم ، قال : شهدت عمر بن الخطاب وهو
يطعم ، فجاء رجلٌ به شيءٌ من برص ، فوضع يده في الطعام .

ورجاله ثقات ، حاشا شميم هذا . فقد ترجمه البخاريّ ، وابنُ أبي حاتم
(٢ / ٣٨٤) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا ، وذكره ابنُ حبان في
« الثقات » (٤ / ٣٦٩) . وأخرج ابنُ سعد (٤ / ١١٨) قصة لمعيقب بن أبي
فاطمة - وكان أجذم - مع عمر يتقوى بها . والله أعلم .

١٣٠ - « يَا أُخِي ! أَشْرَكْنَا فِي دُعَائِكَ ، وَلَا تُنْسِنَا » .

١٣٠ - ضَعِيفٌ .

أخرجه الترمذى (٣٥٦٢) ، وابن ماجة (٢٨٩٤) ، وأحمد (٥٩ / ٢) ، من طريق سفيان الثوري ، عن عاصم بن عبيد الله ، عن سالم ، عن أبيه ، عن عمر بن الخطاب ، أنه استأذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في العمرة ، فقال : « يا أخى !... الحديث » .

وقد رواه عن سفيان هكذا جماعة منهم :

« وكيع بن الجراح ، وعبد الرزاق » وتابعه شعبة بن الحجاج ، عن عاصم به .
أخرجه أبو داود (١٤٩٨) ، وأحمد (٢٩ / ١) ، وابن السنن في « اليوم والليلة » (٣٨٧) ، والبيهقى (٥ / ٢٥١) .

وقد رواه عن شعبة هكذا جماعة منهم :

« سليمان بن حرب ، ومحمد بن جعفر ، وأبو الوليد الطيالسي ، وحجاج بن منهال ، وعمرو بن مرزوق » .

وقد روى عن سفيان وشعبة من وجوه أخرى ، عن عبد الله بن عمر أن عمر استأذن.... الخ .

فصار الحديث في « مسند ابن عمر » بدلاً من « مسند عمر » .

أخرجه ابن حبان في « المجروحين » (١٢٨ / ٢) ، والبيهقى (٥ / ٢٥١) ، والخطيب في « التاريخ » (١١ / ٣٩٦ - ٣٩٧) من طريق سفيان ، عن عاصم ابن عبيد الله ، عن سالم عن أبيه قال : استأذن عمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم العمرة الحديث .

وقد رواه عن سفيان محمد بن يوسف الفريابي ، وقبيصة ، وقاسم بن

يزيد .

وأخرجه ابن السمعاني في « أدب الإماء » (ص - ٣٦) من طريق عبد الرحمن بن مهدي ، عن شعبة ، عن عاصم بسنده سواء فوافقهم في جعله من مسند « ابن عمر » .

.....

= قُلْتُ : ويُحتمل أن يكون هذا من ابن عمر رضى الله عنهما ، يرويه عن نفسه على سبيل الحكاية ، ويذكره عن أبيه على سبيل الرواية ونظائر هذا كثيرة .

لكن علة الحديث هي عاصم بن عبيد الله .
فقد ضعفه أحمد وابن معين ، ويعقوب بن شيبه .
وقال البخاري ، وأبو حاتم :

« منكر الحديث » .

وزاد أبو حاتم :

« مضطرب الحديث ، ليس له حديث يعتمد عليه » .

وقال النسائي :

« لا نعلم مالكا روى عن إنسان مشهور بالضعف إلا عاصم بن عبيد الله » .
فالغريب أن يقول الترمذي - رحمه الله - :
« حديث حسن صحيح » .

وقد روى بإسناد آخر إلى ابن عمر ظاهره الجودة .

فأخرجه الخطيب (١١ / ٣٩٦) من طريق أبي عمر ، محمد بن العباس بن حيويه ، حدثنا أبو عبيد علي بن الحسين بن حرب القاضي ، حدثنا الحسن ابن محمد بن الصباح الزعفراني ، حدثنا أسباط ، عن سفيان الثوري ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : استأذن عمر الحديث .
قال الأزهرى :

« لم نكتبه من طريق الثوري ، عن عبيد الله بن عمر إلا عن أبي عمر » .
وقال البرقاني :

« قيل هذا لا يتابع عليه أبو عبيد ، وإنما الصحيح ما حدث به الزعفراني عن شبابة ، عن شعبة ، عن عاصم بن عبيد الله ، عن سالم ، عن ابن عمر ، عن =
عمر » .

.....

= قُلْتُ : العهدةُ عندي ليست على هذين ، وإنما على أسباط بن محمد ، لأن الجماعة رووه عن الثوري ، عن عاصم بن عبيد الله ، عن سالم ، عن ابن عمر . وروايتهم أولى بغير شك ، هذا إذا كان ثقةً لا إشكال فيه ، فكيف وفي روايته عن الثوري ضعف ، كما صرح بذلك الحافظ في « التقریب » .
وقد قال ابن معين :

« ليس به بأس ، وكان يخطيء عن سفيان » .
فرجع الحديث إلى رواية عاصم بن عبيد الله ، وقد تقدّم الكلام فيه . والله أعلم .

١٣١ - « مَنْ شَرِبَ مُسْكِرًا ، فَلَمْ يَسْكُرْ ، لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةُ جُمُعَةٍ ، فَإِنْ مَاتَ فِيهَا ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً وَإِنْ هُوَ شَرِبَ مُسْكِرًا ، فَسَكِرَ ، لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا ، فَإِنْ مَاتَ فِيهَا ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً . ثُمَّ إِنْ تَابَ ، تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ عَادَ الثَّانِيَةَ فَمِثْلُ ذَلِكَ ، فَإِنْ عَادَ الثَّالِثَةَ فَمِثْلُ ذَلِكَ ، فَإِنْ عَادَ الرَّابِعَةَ كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يَسْقِيَهُ مِنْ طِينَةِ الْحَبَالِ » . قَالُوا : يَارَسُولَ اللَّهِ ! وَمَا طِينَةُ الْحَبَالِ ؟
 قَالَ : « صَدِيدُ أَهْلِ النَّارِ » .

١٣١ - مُنْكَرٌ بِهَذَا السِّيَاقِ .

أخرجه ابنُ حبانٍ في « المجروحين » (١ / ١٦٦ - ١٦٧) قال :
 أخبرنا عبد الله بن قحطبة ، ثنا العباس بن عبد العظيم العنبريُّ ، ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث ، عن أيوب بن محمد العجليُّ أنه حدثهم ثنا شداد ابن أبي شداد ، عن عطاء ، عن ابن عباس مرفوعًا ... فذكره .
 قال ابنُ حبانٍ :

« وهذا حديثٌ له أصلٌ ، إلا أن راويه أتى فيه بما ليس فيه » .

قُلْتُ : وَعَلْتُهُ : أيوب بن محمد العجليُّ . ضَعَّفَهُ ابنُ معين .

وقال أبو زرعة :

« منكر الحديث » .

وجهه الدارقطنيُّ .

وقال ابنُ حبانٍ :

« كان قليل الحديث ، ولكنه خالف الناس في كل ما روى . فلا أدري ، أكان

يتعمد ، أو يقلبُ وهو لا يعلم » .

وللحديث طريق آخر عن ابن عباس مرفوعًا :

« كلُّ مُخْمَرٍ حَمْرٌ ، وكلُّ مسكِرٍ حرامٌ ، ومن شرب مسكِرًا بُخِستَ صَلَاتُهُ

أربعين صباحًا ، فإن تاب ، تاب الله عليه . فإن عَادَ الرَّابِعَةَ كَانَ حَقًّا عَلَى =

= الله أن يسقيه من طينة الخبال . قيل : وما طينة الخبال يا رسول الله !؟
قال : « صديدُ أهل النار » . ومن سقاه صغيراً لا يعرف حلاله من حرامه ،
كان حقاً على الله أن يسقيه من طينة الخبال » .

أخرجه أبو داود (٣٦٨٠) من طريق إبراهيم بن عمر الصنعاني ، قال :
سمعتُ النعمان بن بشير ، يقول : عن طاووس ، عن ابن عباس مرفوعاً ..
فذكره .

قال ابن كثير في « تفسيره » (١٧٩ / ٣) :

« تفرد به أبو داود » .

قُلْتُ : وسنُّه ضعيف .

وإبراهيم بن عمر الصنعاني مجهول .

والنعمان بن بشير ، كذا وقع نسبه في نسخة السنن المطبوعة ، وهو خطأ ،
والصواب أنه : « النعمان بن أبي شيبة الجندي » وهو ثقة . وآخر الحديث
فيه نكارة ، ولم أجد له شاهداً بخلاف بقية الحديث كما يأتي ذكره إن شاء
الله ، وكأنه لذلك قال أبو زرعة : « هذا حديثٌ منكرٌ » .

نقله عنه ابنُ أبي حاتم في « العلل » (١٥٨٧ / ٣٦ / ٢) .

وإلا فقد ثبت الحديث ، عن عبد الله بن عمر مرفوعاً :

« من شرب الخمر لم تقبل له صلاة أربعين ليلة ، فإن تاب ، تاب الله عليه ،
فإن عاد ، لم تقبل له صلاة أربعين ليلة ، فإن تاب ، تاب الله عليه ، فإن
عاد لم تقبل له صلاة أربعين ليلة ، فإن تاب ، تاب الله عليه ، فإن عاد
الرابعة ، لم تقبل له صلاة أربعين ليلة ، فإن تاب لم يُتَب اللهُ عليه ، وكان
حقاً على الله أن يسقيه من طينة الخبال » . قالوا : يا أبا عبد الرحمن ! وما
طينة الخبال !؟ قال : صديدُ أهل النار » .

أخرجه الترمذي (١٨٦٢) وعنه ابنُ الجوزي في « الواهيات » (٢)

٦٦٩ - ٦٧٠) ، من طريق جرير بن عبد الحميد ، عن عطاء بن السائب ، =

= عن عبد الله بن عبيد بن عمير ، عن أبيه ، عن ابن عمر به .
قال الترمذى :

« هذا حديثٌ حسنٌ » .

وقال ابنُ الجوزى :

« هذا حديثٌ لا يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وفيه عطاء ابن السائب ، وكان قد اختلط ، في آخر عمره . وقال يحيى بن معين : لا يحتج بحديثه » .

قُلْتُ : وفي نقد ابن الجوزى رحمه الله خللٌ يظهر من البحث ، والحديث كما قال الترمذى ، ويعنى أنه حسن بشواهدة ولكنه حديثٌ صحيحٌ ، غير أن طريق الترمذى متكلمٌ فيه من جهتين :

● الأولى : أن البخارى قال في « التاريخ الأوسط » : « عبد الله بن عبيد بن عمير لم يسمع من أبيه شيئاً ، ولا يذكره » ذكره في « التهذيب » (٥ / ٣٠٨) .

قُلْتُ : ولكن يُعكر عليه ما أخرجه أبو داود (٣٧٥٩) من طريق أبى بكر الحنفى ، حدثنا الضحاك بن عثمان ، عن عبد الله بن عبيد ، قال : كنتُ مع أبى فى زمان ابن الزبير إلى جنب عبد الله بن عمر . فقال عباد بن عبد الله ابن الزبير : إنا سمعنا أنه يُبدأ بالعشاء قبل الصلاة . فقال عبد الله بن عمر : وَيَحَكُّ !! ما كان عشاؤهم !! أتراه كان مثل عشاء أبيك !!؟

وهذا سندٌ حسنٌ ، وفيه دليلٌ على أن عبد الله بن عبيد بن عمير أدرك أباه ووعاه . فمثل هذا يقدم على النفى . والله أعلم .

● الثانية : أن جرير بن عبد الحميد سمع من عطاء بن السائب بعد الاختلاط كما قال أحمد وابنُ معين وغيرهما .

قال ابنُ معين :

.....
= « عطاء بن السائب اختلط ، وما سمع منه جرير وذووه ليس من صحيح حديثه » .

ولكن لم يتفرد به جرير ،

فتابعه همام بن يحيى ، عن عطاء به .

أخرجه الطيالسي (١٩٠١) ومن طريقه البغوي في « شرح السنة » (١١) /

(٣٥٧) .

ويظهر أن همام بن يحيى سمع من عطاء بأخرة .

وخالفهما معمر بن راشد ، فرواه عن عطاء ، عن عبد الله بن عبيد بن

عمير ، عن ابن عمر .

فسقط ذكر « عبيد بن عمير » .

أخرجه أحمد (٣٥ / ٢) حدثنا عبد الرزاق وهو في « مصنفه » (٩ / ٢٣٥)

(١٠٧٥٨) ، ثنا معمر به ويظهر أن معمر ممن سمع من عطاء في الاختلاط

كما يتحصل من كلام أهل النقد ، ولعل هذا الاختلاف من عطاء ، لكن اتفاق

جرير ومام على إثبات « عبيد بن عمير » أولى من رواية معمر والله أعلم .

وللحديث شاهد عن عبد الله بن عمرو ، يرويه عنه عبد الله بن فيروز

الديلمي قال : دخلت على عبد الله بن عمرو في حائط له بالطائف ، يقال

له : الوهط . فإذا هو محاصر فتى من قريش ، يُزَنُّ ذلك الفتى بشرب الخمر ،

فقلتُ : خصال بلغتني عنك ، أنك تحدث بها عن رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم أنه قال : « من شرب الخمر شربة ، لم تقبل له صلاة أربعين

صباحًا » فلما أن سمع الفتى بذكر الخمر اختلج يده من يد عبد الله ، ثم

ولى . فقال عبد الله : اللَّهُمَّ إِنِّي لَا أَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ ، فَإِنِّي

سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول :

« من شرب الخمر شربة لم تقبل له صلاة أربعين صباحًا ، فإن تاب ، تاب الله =

= عليه . فلا أدري في الثالثة أم في الرابعة : « كان حقاً على الله أن يسقيه من رذغة الخبال يوم القيامة » .

قالوا : يا رسول الله ! وما رذغة الخبال ؟! قال : « عصارة أهل النار » .
أخرجه النسائي (٣١٧ / ٨) ، وابن ماجة (٣٣٧٧) ، والدارمي (٣٦ / ٢) -
٣٧) والسياق له ما عدا آخره ، وأحمد (١٧٦ / ٢) والحاكم (٣١ - ٣٠ / ١) ،
وابن حبان (١٣٧٨) من طرق عن الأوزاعي ، حدثني ربيعة بن يزيد ، عن
عبد الله بن الديلمي .. فذكره .

قال الحاكم :

« هذا حديث صحيح قد تداوله الأئمة ، وقد احتجا بجميع رواته ، ثم
يخرجاه ، ولا أعلم له علة » ووافقه الذهبي وزاد : « على شرطهما » !!
قُلْتُ : والصواب مع الحاكم ، وأخطأ الذهبي - رحمه الله - في قوله إن
الحديث على شرطهما ، لأن عبد الله بن فيروز الديلمي لم يخرج له البخاري
ومسلم شيئاً .

وأخطأ من أعلنه بتدليس الوليد بن مسلم ، فقد تابعه بقية بن الوليد وأبو
إسحق الفزاري ، ومحمد بن يوسف الفريابي .

وقال السيوطي في « التعقبات على الموضوعات » (ق ٢٦ / ٢) .
« الحديث صحيح قطعاً » .

وله طريق آخر عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً بنحوه .
أخرجه أحمد (١٨٩ / ٢) حدثنا بهز ، والحاكم (٤ / ١٤٥ - ١٤٦) عن
يزيد بن هارون ، كلاهما عن حماد بن سلمة ، عن يعلى بن عطاء ، عن نافع
ابن عاصم ، عن عبد الله بن عمرو .

قال الحاكم :

= « هذا حديث صحيح الإسناد » ووافقه الذهبي ، وهو كما قال .

= وله شاهدٌ من حديث أبي ذر رضى الله عنه .
أخرجه أحمد (١٧١ / ٥) حدثنا مكى بن إبراهيم . والبيزار (ج ٣ / رقم
٢٩٢٦) حدثنا محمد بن المثني ، ثنا مكى بن إبراهيم ، ثنا عبيد الله بن أبي
زياد ، عن شهر بن حوشب ، عن ابن عمِّ لأبي ذر ، عن أبي ذر ، مرفوعًا :
« من شرب الخمر لم تقبل له صلاة أربعين ليلة الحديث » .

قال البيزار :

« قد رواه بعضهم عن شهر ، عن رجل عن أبي ذر . وسمي الرجل » .
قال الهيثمي (٥ / ٦٩) :

« وفيه رجلٌ لم يُسم ، وشهر ضعيفٌ وقد حُسن حديثه » .
قُلْتُ : وآفته عبيد الله بن أبي زياد القداح ضعيف الحفظ ، ولآخر الحديث
شاهد من حديث جابر رضى الله عنه .

أخرجه مسلم (٢٠٠٢) وأبو عوانة (٥ / ٢٦٨ - ٢٦٩) مطوّلًا ، والبيزار
(ج ٣ / رقم ٢٩٢٧) ، والبعثي في « شرح السنة » (١١ / ٣٥٦ - ٣٥٧)
من طريق الدراوردي ، عن عمارة بن غزية ، عن أبي الزبير ، عن جابر
مرفوعًا :

« كل مسكر حرام . إن على الله عهدًا لمن يشرب المسكر أن يسقيه الله من
طينة الخبال » . قالوا : وما طينة الخبال؟! قال : « عرق أهل النار أو عصارة
أهل النار » .

قال البيزار :

« لا نعلمه عن جابر إلا بهذا الإسناد » .

وفي الباب شواهد كثيرة ، ليس في واحدٍ منها ما في رواية أيوب بن محمد
العجلي . والله أعلم .
=

١٣٢ - « لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا ، وَلَا تَسْرِقُوا ، وَلَا تَزْنُوا ، وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ، وَلَا تَمْشُوا بِأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْبَيْتِ كَمَا تَمْشُوا إِلَى الْبَيْتِ ، وَلَا تَسْخَرُوا ، وَلَا تَأْكُلُوا الرِّبَا ، وَلَا تَقْدِفُوا مُحَصَّنَةً ، وَلَا تَوْلُوا لِلْفِرَارِ يَوْمَ الرَّحْفِ ، وَأَنْتُمْ يَا يَهُودُ ، عَلَيْكُمْ حَاصَةٌ أَنْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ » .

١٣٢ - ضَعِيفٌ ..

أخرجه النسائي (٧ / ١١١ - ١١٢) ، والترمذي (٢٧٣٣ ، ٣١٤٤) ، وابن ماجة (٣٧٠٥) مختصراً ، وأحمد (٤ / ٢٣٩ - ٢٤٠) ، والطيالسي (١١٦٤) ، وابن جرير في « تفسيره » (١٥ / ١١٥ - ١١٦) ، والطبراني في « الكبير » (ج ٨ / رقم ٧٣٩٦) ، والطحاوي في « المشكل » (١ / ٤ - ٥) ، والحاكم (١ / ٩) والبيهقي في « الدلائل » (٦ / ٢٦٨) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٥ / ٩٧ - ٩٨) من طريق عمرو بن مرة ، عن عبد الله بن سلمة ، عن صفوان بن عسال قال : قال يهودي لصاحبه : اذهب بنا إلى هذا النبي . قال له صاحبه : لا تقل نبي!! ، لو سمعتك كان له أربعة أعين^(١)!! ..

فأتيا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وسألاه عن تسع آيات بينات ، فقال لهم : « لا تشركوا بالله ... الحديث وفي آخره : فقبلوا يديه ورجليه ، وقالوا : نشهد أنك نبي . قال : فما يمنعكم أن تتبعوني ؟؟ قالوا : إن داود دعا بأن لا يزال من ذريته نبي ، وإنا نخاف إن اتبعناك أن تقتلنا يهود .. قال الترمذي :

« هذا حديث حسن صحيح » !!

وقال الحاكم :

« هذا حديث صحيح لا نعرف له علة بوجه من الوجوه ... سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ ، ويسأله محمد بن عبيد الله فقال : لم تركا =

(١) [هذا كتابة عن الفرح والسرور ، إذ الفرح يوجب قوة الأعضاء ، وتضاعف القوى يشبه تضاعف الأعضاء الحاملة لها . قاله السندي] .

.....
= حديث صفوان بن عَسَّال أصلاً؟! فقال : لفساد الطريق إليه » .
قال الحاكم :

«إنما أراد أبو عبد الله بهذا حديث عاصم ، عن زر ، فإنهما تركا عاصم بن بهدلة ، فأما عبد الله بن سلمة المرادى فإنه من كبار أصحاب عليّ وعبد الله » ووافقه الذهبي !!

قُلْتُ : كذا قالوا !

وعبد الله بن سلمة ضعيفُ الحفظ .

قال عمرو بن مرة :

« كان عبد الله بن سلمة يحدثننا ، فيعرف وينكر ، كان قد كبر » .

وكذا قال أبو حاتم .

وقال البخاريُّ :

« لا يتابع في حديثه » .

وقال أبو أحمد الحاكم :

« ليس حديثه بالقائم » .

ولذلك قال الحافظ ابن كثير في « تفسيره » (١٢٤ / ٥ - طبع الشعب) :

« وهو حديث مشكّل ، وعبد الله بن سلمة في حفظه شيء ، وقد تكلموا

فيه ، ولعله اشتبه عليه التسع الآيات بالعشر الكلمات ، فإنها وصايا في

التوراة ، لا تعلق لها بقيام الحجة على فرعون . والله أعلم » . اهـ .

ثم في قول الحاكم أوهام أخرى ذكرتها في « إتحاف الناظم بوجه

الذهبيّ والحاكم » (رقم ٥) والله الموفق .

١٣٣ - « إِنَّ أَنْتَ قَضَيْتَ بَيْنَهُمَا ، فَأَصَبْتَ الْقَضَاءَ ، فَلَكَ عَشْرُ حَسَنَاتٍ ، وَإِنْ أَنْتَ اجْتَهَدْتَ فَأَحْطَأْتُ ، فَلَكَ حَسَنَةٌ » .

١٣٣ - مُنْكَرٌ .

أخرجه أحمد (٤ / ٢٠٥) حدثنا أبو النضر ، قال : ثنا الفرج ، قال : ثنا محمد بن عبد الأعلى ، عن أبيه ، عن عبد الله بن عمرو ، عن عمرو بن العاص ، قال : جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خصمان يختصمان ، فقال لعمرو : « اقض بينهما يا عمرو » . فقال : أنت أولى بذلك مني يا رسول الله . قال : « وإن كان » . قال : فإذا قضيتُ بينهما ، فمالي ؟! قال : « إن أنت قضيت الحديث » .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ .

والفرج . هو ابن فضالة ، ضعيفٌ عند الأكثرين .

ومحمد بن عبد الأعلى ، لم أظفر له بترجمة ، ولا حتى في « التعجيل » مع أنه على شرطه . ولعله هو الذي عناه الحافظ الهيثمي - رحمه الله - حين قال في « الجمع » (٤ / ١٩٥) :

« رواه أحمد والطبراني في « الكبير » وفيه من لم أعرفه » اهـ .

قُلْتُ : واقتضاره عليه قصور ، لما عُلم من حال الفرج بن فضالة . والله أعلم .

وأما عبد الأعلى : فهو ابن عدى البهران .

ترجمه البخاري في « التاريخ الكبير » (٣ / ٢ / ٧٢) ، وابن أبي حاتم في

« الجرح » (٣ / ١ / ٢٥) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مجهول الحال ،

وإن ذكره ابن حبان في « الثقات » (٥ / ١٢٩) على قاعدته المعروفة .

ولذلك قال الحافظ في « الفتح » (١٣ / ٣١٩) :

« إسناده ضعيف » .

وكذا قال في « التلخيص » (٤ / ١٨٠) .

وهناك سببٌ آخر موجبٌ لضعفه ، وهو الاختلاف في سنده . =

.....

= فأخرجه الدارقطني (٢٠٣/٤) ، والحاكم (٨٨/٤) من طريق فرج بن فضالة ، عن محمد بن عبد الأعلى بن عدى ، عن أبيه ، عن عبد الله بن عمرو ، قال : « جاء رجلان يختصمان إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال رسول الله ﷺ لعمرو بن العاص : « اقض بينهما » . قال : وأنت هاهنا يا رسول الله !!؟ قال : « نعم » . قال : على ما أفضى ؟ ، قال : « إن اجتهدت فأصبت ، لك عشرة أجور ، وإن اجتهدت فأخطأت ، فلك أجر واحد » . واللفظ للدارقطني .

وقد رواه عن فرج عامر بن إبراهيم الأنباري ، ويزيد بن هارون .
ووجه الاختلاف أنه جعله من مسند « عبد الله بن عمرو » .
ثم وجه آخر من الاختلاف في سنده .
أخرجه أحمد (٢٠٥/٤) ، والدارقطني (٢٠٣/٤) من طريق فرج بن فضالة ، عن ربيعة بن يزيد ، عن عقبة بن عامر مرفوعاً بمثله .
وقد رواه عن الفرغ يزيد بن هارون ، وهاشم بن القاسم ، ومحمد بن الفرغ بن فضالة .

قال الحافظ الهيثمي (١٩٥/٤) :

« رجاله رجال الصحيح » !!

وهي غفلةٌ عجيبةٌ منه - رحمه الله - ، وفرج بن فضالة لم يخرج له أحدٌ من الشيخين لا أصلاً ، ولا استشهاداً . وله طريق آخر إلى عقبة بن عامر .
يرويه حفص بن سليمان ، عن كثير بن سنظير ، عن أبي العالیه ، عن عقبة .
به .

أخرجه الطبراني في « الصغير » (١/٥١) وقال :

« لم يروه عن ابن سنظير إلا حفص ، ولا يروى عن عقبة إلا بهذا الإسناد » .
قلتُ : وسندهُ ضعيفٌ جداً ، وحفص بن سليمان متروك ، بل كذبه ابنُ =

.....

= خراش .
وعندى أن الاختلاف في سند هذا الحديث هو من فرج بن فضالة ، لأن
كل من روى عنه ثقات ، على كلامٍ في بعضهم .
وفي كلام الطبراني ما يدلُّ على أن الحديث لا يعرف عن عقبه بن عامر
من طريق الفرّج هذا . إنما هو خطأً منه . والله أعلم .
وقد روى حديث الباب بلفظٍ آخر ، وهو الحديث الآتي :

١٣٤ - « إِذَا قَضَى الْقَاضِي ، فَاجْتَهَدَ ، فَأَصَابَ ، فَلَهُ عَشْرَةٌ أُجُورٍ ،
وَإِذَا اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ ، كَانَ لَهُ أَجْرٌ أَوْ أَجْرَانِ » .

١٣٤ - مُنْكَرٌ .

أخرجه أحمد (١٨٧ / ٢) حدثنا حسنٌ ، ثنا ابن هبة ، ثنا الحارث بن
يزيد ، عن سلمة بن أكسوم ، قال سمعتُ ابن حجرية يسألُ القاسم بن
البرجي ، كيف سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص يُخبرُ؟!
قال : سمعته يقول : إن خصمين اختصما إلى عمرو بن العاص ، فقضى
بينهما ، فسخط المقتضى عليه ، فأتى رسول الله ﷺ فأخبره ، فقال : « إذا
قضى القاضي الخ » .

قال الحافظ الهيثمي (١٩٥ / ٤) :

« رواه أحمد والطبراني في « الأوسط » وفيه سلمة بن أكسوم ، ولم أجد من
ترجمه بعلم » .

قُلْتُ : وسلمة بن أكسوم ، قال الحسيني : « مجهول » .

فقال الحافظ في « التعجيل » (٣٩٤) :

« لم يذكر فيه جرْحًا لأحدٍ ! »

فهل ذكر فيه تعديلًا أيضًا؟! . وابنُ هبة في مقال ، وقد اختلف عليه
في إسناده .

فأخرجه الدارقطني (٢٠٣ / ٤) من طريق معاوية بن يحيى ، عن ابن هبة ،
عن أبي المصعب المعافري ، عن محرر بن أبي هريرة ، عن أبي هريرة مرفوعًا
فذكر المرفوع منه ، ولكن عنده :

« وإذا قضى فاجتهد فأخطأ ، كان له أجران » بغير شك .

قُلْتُ : وسنَدُهُ ضعيف ، لاضطراب ابن هبة فيه ، وهذا من سوء حفظه .
وأما نكارة الحديث ، فلأن الثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه
قال :

.....
= « إذا حكم الحاكمُ فاجتهد ، فأصاب ، فله أجران . وإذا حكم فاجتهد ، ثم أخطأ ، فله أجرٌ واحدٌ » .

أخرجه البخاري (١٣ / ٣١٨ - فتح) ، ومسلم (١٧١٦) وأبو عوانة (٤ / ١٢ ، ١٣) ، وأبو داود (٣٥٧٤) ، والنسائي في « القضاء من الكبرى » - كما في « أطراف المزي » (٨ / ١٥٨) - ، وابن ماجة (٢٣١٤) ، وأحمد (٤ / ١٩٨ ، ٢٠٤) والطيالسي (١٤٥١ - منحة) ، والشافعي في « مسنده » (ج ٢ / رقم ٦٢١ ، ٦٢٢) ، وابن حبان (ج ٧ / رقم ٥٠٣٩) ، والطحاوي في « المشكل » (١ / ٣٢٦) ، والدارقطني (٤ / ٢١٠ - ٢١١) ، والبيهقي (١٠ / ١١٨ - ١١٩) ، والخطيب في « التلخيص » (١٦٩ ، ٤٤٦ / ١) ، والبغوي في « شرح السنة » (١٠ / ١١٥) من طريق أبي قيس مولى عمرو بن العاص ، عن عمرو بن العاص فذكره مرفوعاً .

فهذا هو اللَّفْظُ المحفوظ ، وما عداه فلا يعوّل عليه . والله أعلم .

١٣٥ - لَا أَضَلَّ لَهُ .

قال السخاوي في « المقاصد » (٤٣٢) :

« قال شيخنا - يعنى ابن حجر - في تخرىج أحاديث ابن الحاجب من إملائه : لا أعرف له إسنادًا ، ولا رأيتُه في شيءٍ من كتب الحديث ، إلا في « النهاية » لابن الأثير ، ذكره في مادة ح م ر ، ولم يذكر من خرجه ، ورأيتُه أيضًا في « كتاب الفردوس » ، لكن بغير لفظه ، وذكره من حديث أنس أيضًا بغير إسنادٍ ، ولفظه : خذوا ثلث دينكم من بيت الحميراء . ويبيض له صاحب « مسند الفردوس » فلم يخرج له إسنادًا . وذكر الحافظ عماد الدين ابن كثير أنه سأل الحافظين المزى والذهبي عنه ، فلم يعرفاه . اهـ .

وقال الحافظ ابن كثير في « تحفة الطالب » (ق ٦ / ٢) :

« حديث غريب جدًا ، بل هو منكر ، سألت عنه شيخنا الحافظ أبا الحجاج المزى ، فلم يعرفه ، وقال : لم أقف له على سندٍ إلى الآن . وقال شيخنا أبو عبد الله الذهبي : هي من الأحاديث الواهية ، التي لا يُعرف لها إسنادٌ » اهـ . [وكذا قال الشيخ المحدث أبو الأشبال أحمد شاكر رحمه الله تعالى . وانظر كلمة الحق » (ص ٤٨ - ٤٩)] .

وقال ابن القيم في « المنار » (ص - ٢٣) :

« كل حديث فيه : يا حميراء ، أو ذكر « الحميراء » فهو كذبٌ مخلوق .

قُلْتُ : فيه نظر ، فقد قال الزركشى في « الإجابة » (ص ٥٨) .

« سألت شيخنا الحافظ عماد الدين ابن كثير رحمه الله ، فقال : كان شيخنا حافظ الدنيا أبو الحجاج المزى رحمه الله يقول : كل حديث فيه ذكر الحميراء باطل إلا حديثًا في الصوم في سنن النسائي » .

قال الزركشى :

« قُلْتُ : وحديث آخر في النسائي أيضًا عن أبي سلمة ، قال : قالت عائشة =»

.....
= دخل الحبشة المسجد يلعبون ، فقال لى : « يا حميراء أتخبين أن تنظري إليهم » الحديث . وإسناده صحيح . اهـ .

وقال الحافظ ابن حجر فى « الفتح » (٢ / ٤٤٤) عن حديث لعب الحبشة : « إسناده صحيح ، ولم أر فى حديث صحيح ذكر الحميراء إلا فى هذا » .
قُلْتُ : فكأنه لم يطلع على قول أبى الحجاج المزى المتقدم .

وأخرج الحاكم (٣ / ١١٩) من طريق الفضل بن دكين ، ثنا عبد الجبار ابن الورد ، عن عمار الدهنى ، عن سالم بن أبى الجعد ، عن أم سلمة رضى الله عنها قالت : ذكر النبى صلى الله عليه وآله وسلم خروج بعض أمهات المؤمنين ، فضحكت عائشة ! فقال : « انظري يا حميراء ! أن لا تكونى أنت ! ، ثم التفت إلى على ، فقال : إن وليت من أمرها شيئاً ، فافرق بها » .
قال الحاكم :

« صحيح على شرط الشيخين » .

فتعقبه الذهبى بقوله :

« عبد الجبار لم يخرج له » .

قُلْتُ : وكذا عمار الدهنى ، لم يخرج له البخارى شيئاً . غير أنى لم أقف على أحد أثبت رواية سالم عن أم سلمة ، فالله أعلم ، وعلى كل حال ، ففى قلبى شىء من صحة هذا الخبر . والعلم عند الله تعالى .

١٣٦ - « ثَلَاثٌ هُنَّ عَلَى فَرِيضَةٍ ، وَهُنَّ لَكُمْ تَطَوُّعٌ : الْوِثْرُ ، وَرَكَعَتَا الضُّحَى ، وَرَكَعَتَا الْفَجْرِ » .

١٣٦ - مُنْكَرٌ .

أخرجه ابنُ عدى في « الكامل » (٧ / ٢٦٧٠) من طريق أبي جناب الكلبي ، عن عكرمة ، عن ابن عباس مرفوعًا ... فذكره .
ومن هذا الوجه :

أخرجه أحمد (١ / ٢٣١) وأبو نعيم في « الحلية » (٩ / ٢٣٢) ، ولكن عندهما : « والنحر » بدل « ركعتا الفجر » [وقع عند أبي نعيم : « ... أبو جناب عن عمرة » كذا ! والصواب « عن عكرمة » فليصحح من هنا . والله الموفق .

وأخرجه الدارقطني (٢ / ٢١) والبرزأ (ج ٣ / رقم ٢٤٣٣) والبيهقي (٢ / ٤٦٨ - ٩ / ٢٦٤) ، والحاكم (١ / ٣٠٠) وعندهما : « النحر » بدل « ركعتا الضحى » .

قُلْتُ : وسندهُ ضعيفٌ ،

وأبو جناب الكلبي اسمه يحيى بن أبي حية .
ضعّفه يحيى القطان ، وابن معين في رواية ، وابن سعد ، ويعقوب بن سفيان ، وابن عمار وغيرهم .

وقال أحمد : « أحاديثه مناكير » .

وقد وصفوه بالتدليس .

قال عبد الحق في « أحكامه » :

« ... ولم يقل في الحديث : « نا عكرمة » ، ولا ذكر ما يدلُّ عليه » .

ولذلك قال الذهبي في « تلخيص المستدرک » :

« ما تكلم الحاكم عليه ، وهو غريبٌ منكرٌ ، ويحيى ضعّفه النسائيُّ

والدارقطنيُّ » .

= وقال ابنُ الصلاح :

« حديثٌ غيرُ ثابتٍ ، ضَعَفَه البيهقيُّ في خلافياته » .

وكذلك ضَعَفَه ابنُ الجوزيُّ في « التحقيق » ، والنوويُّ في « الخلاصة »
وكذلك نقل الحافظ في « التلخيص » (١٨ / ٢) أن الإمام أحمد بن حنبل رحمه
الله ضَعَفَ الحديث .

ولكن لم يتفرد به أبو جناب .

فتابعه جابر الجعفيُّ ، عن عكرمة ، عن ابن عباس مرفوعًا بنحوه .
أخرجه أحمد (١ / ٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٣١٧) ، والبزَّارُ (ج ٣ / رقم ٢٤٣٤) ،
وعبد بن حميد في « المنتخب » (٥٨٦) ، والبيهقيُّ (٩ / ٢٦٤) .

قال البزَّارُ :

« لا نعلم رواه عن ابن عباس إلا عكرمة ، ولا رواه عن عكرمة إلا جابر ،
وأبو جناب ولم يكن بالقويِّ ، واسمه يحيى بن أبي حية » .
قُلْتُ : وسنَدُهُ ضعيفٌ جدًّا .

وجابر الجعفيُّ وإِيه .

قال الذهبيُّ في « الكاشف » .

« وثقه شعبةُ فشُدَّ ، وتركه الحافظ » .

وقد اتهمه بالكذب جماعة .

ومن عجيب أمر ابن الجوزيِّ - رحمه الله - أنه كثيرًا ما أسقط جابرًا
الجعفيُّ في « الموضوعات » و « الواهيات » ، وإذا به يقولُ في « التحقيق »
(١ / ٨٤) : « قال الخصم : جابر هو الجعفيُّ ، وقد كَذَّبَهُ أيوب السخيتانيُّ

وزائدة . قلنا : قد وثقه سفيان الثوريُّ وشعبة ، وكفى بهما !! »

وما هذا إلا لأجل المذهب - عفا الله عنا وعنه - .

قال الحافظ في « التلخيص » :

.....

= « لم يتفرد به أبو جناب ، بل تابعه أضعف منه وهو جابر الجعفي » اهـ
[وقد خالفهما أبان بن تغلب ، فرواه عن عكرمة مرسلًا أخرجه عبد الرزاق
في « المصنف » (٣ / ٥ / ٤٥٧٣) عن معمر ، عن أبان ، وهذا أوثق منهما] .
وتابعه يحيى بن سعيد ، عن عكرمة ، عن ابن عباس مرفوعًا بلفظ حديث
الباب .

أخرجه ابن الجوزي في « الواهيات » (١ / ٤٤٩ - ٤٥٠) من طريق ابن
شاهين ، وهذا في « الناسخ والمنسوخ » (ق / ١٧ / ٢) عن وضاح بن يحيى ،
حدثنا مندل ، عن يحيى بن سعيد به .
قال ابن الجوزي :

« هذ حديث لا يثبت . فيه وضاح بن يحيى . قال ابن حبان : كان يروى
عن الثقات الأحاديث المقلوبات التي كأنها معمولة ، فلا يحتج به . قال أحمد :
ومندل ضعيف » . اهـ .

وله شاهدٌ من حديث أنس ، رضى الله عنه .
أخرجه الدارقطني (٢ / ٢١) ، وابن شاهين في « الناسخ والمنسوخ »
(ق / ١٧ - ٢ / ١٨ - ١) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الواهيات » (١ /
٤٥٠) من طريق عبد الله بن محرز ، عن قتادة ، عن أنس مرفوعًا : « أمرت
بالضحى والوتر ، ولم يفرض عليّ » .

قال ابن شاهين (ق / ١٨ / ١) :
« والحديث الأول^(١) أقرب إلى الصواب ، لأن الثاني فيه عبد الله بن
محرز ، وليس هو عندهم بالمرضى ، ولا أعلم الناسخ منهما لصاحبه ، ولكن
الذى عندي أشبه أن يكون حديث عبد الله بن محرز على ما فيه ناسخًا للأول ،
لأنه ليس يثبت أن هذه الصلوات فرضٌ ، والله أعلم » . اهـ . =

(١) [يشير إلى حديث يحيى بن سعيد عن عكرمة الذى مضى قريبًا] .

.....

= قُلْتُ : كذا قال ابنُ شاهين - يرحمه الله تعالى - وأغرب في ذلك ، لأننا لو سلمنا بأن هناك ناسخًا ومنسوخًا ، لا شترطنا صحة الأدلة قبل إثبات الدعوى ، كيف والأدلة ضعيفة لا يُفرح بها . ومع هذا فالأشبه عندي أنه لا يثبت نسخٌ حتى وإن صحت الأدلة ، لأن النسخ كما يقول العلماء إنما يُلجأ إليه عند تعارض الأدلة ، بشرط أن تكون صحيحة . والشرط غير موجود ، فانتفى المشروط . والله أعلم .

وحديث أنسٍ وإيه ، لأن عبد الله بن المحرر متروك الحديث ، بل كذبه بعضهم . والعلم عند الله تعالى .

١٣٧ - « إِنَّ لِلَّهِ ضَنَائِنَ مِنْ عِبَادِهِ ، يَضِنُّ بِهِمْ مِنَ الْقَتْلِ وَالْأَمْرَاضِ ،
يُعِيشُهُمْ فِي عَاقِبَةِ ، وَيُمِيتُهُمْ فِي عَاقِبَةِ » .

١٣٧ - بَاطِلٌ .

أخرجه ابنُ طَهْمَانَ في « مشيخته » (١ / ١ / ٩٨ - ٩٩) عن نصر أبي
جزء ، عن علي بن الحكم ، عن أبي الحسن ، عن سعيد بن عامر ، قال :

قال رسول الله ﷺ : ... فذكره .

قُلْتُ : وهذا سندٌ تالفٌ .

ونصر هذا : هو ابن طريف اتهمه ابن معين بالوضع .

وتركه النسائي وغيره .

وقال أحمد :

« لا يكتب حديثه » .

وقال الفلاس :

« .. حدث بأحاديث ثم مرض ، فرجع عنها ، ثم صحَّ فعاد إليها » !!

يعنى أحاديث مختلفة .

• هذه علةٌ .

• والعلة الثانية : أن أبا الحسن هذا ، هو الجزري .

قال ابنُ المديني :

« مجهولٌ » .

ووافقه الحافظ في « التقريب » .

• والعلة الثالثة :

هي الانقطاع بين أبي الحسن ، وسعيد بن عامر الصحابي فإنه من المحال
أن يدرك أبو الحسن الجزري هذا الصحابي الجليل . لأن أبا الحسن إنما يروى
عن مقسم مولى ابن عباس . ومقسم نفسه لم يدرك سعيد بن عامر لأنه توفي
قديماً سنة (٢٠ هـ) من خلافة الفاروق رضى الله عنه وقد ترجم البخاري =

= في « الكنى » (ص ٢١) لأبي الحسن هذا ، وساق له شيئاً يرويه عن أبي أسماء الرحبي فالذى يروى عن مقسم ، وعمرو بن مرة ، وأبي أسماء الرحبي لا يمكن أن يدرك سعيد بن عامر . والله أعلم .

وبعد سقوط السند ، فالمتن أيضاً باطل لأنه يناقض صريح الكتاب والسنة .

أما الكتاب الكريم ، فقد قال الله تعالى :

﴿ وَلَتَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ﴾ ١٥٥ / ٢ .

وقال تعالى :

﴿ لَتَبْلُونَ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ﴾ ١٨٦ / ٣ .

وأما السنة ، فلقوله ﷺ :

« أشد الناس بلاء الأنبياء ، ثم الأمثل فالأمثل . يبتلى الرجل على قدر دينه ، فإن كان دينه صلباً ، اشتد بلاؤه ، وإن كان في دينه رقة ، ابتلى على حسب دينه ، فما يبرح البلاء بالعبد حتى يتركه يمشى على الأرض ما عليه خطيئة » .

أخرجه النسائي في « الكبرى » - كما في « الأطراف » (٣ / ٣١٨) ،

والترمذي (٢٣٩٨) ، وابن ماجه (٤٠٢٣) ، والدارمي (٢ / ٢٢٨) ، وأحمد

(١ / ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٨٠ ، ١٨٥) ، وفي « الزهد » (ص ٥٣) ، وابن أبي

شيبه (٣ / ٢٣٣) ، والطحاوي في « المشكل » (٣ / ٦١) ، وابن حبان

(٦٩٩ ، ٧٠٠) ، والحاكم (١ / ٤١) ، وأبو نعيم في « الحلية » (١ / ٣٦٨)

من طريق الطيالسي ، وهو في « مسنده » (٢١٥) ، والدورقي في « مسند سعد

ابن أبي وقاص » (ج ١ / ق ٦ / ٢) ، وبحشل في « تاريخ واسط » (ص

٢٨٣) ، وأبو يعلى في « مسنده » (ج ٢ / رقم ٨٣٠) ، وعبد بن حميد في « المنتخب »

(١٤٦) ، وابن سعد في « الطبقات » (٢ / ٢٠٩) ، والخطيب في « التاريخ » (٣ /

٣٧٨ - ٣٧٩) ، والبيهقي (٣ / ٣٧٢ - ٣٧٣) ، والبغوي في « شرح =

.....

= السُّنَّةُ « (٥ / ٢٤٤) من طرق عن عاصم بن بهدلة ، عن مصعب بن سعد ، عن أبيه سعد بن أبي وقاص مرفوعًا فذكره .
قال الترمذى :

« حديثٌ حسنٌ صحيحٌ » .

قُلْتُ : وسنُّه حسنٌ لأجل عاصم ، ولكنه توبع .

تابعه العلاء بن المسيب ، عن أبيه ، عن سعد بن أبي وقاص مرفوعًا به .
أخرجه ابنُ حبان (٦٩٨) ، والحاكم (١ / ٤٠ - ٤١) .
وسنُّه صحيحٌ .

وللحديث شواهدُ أخرى .

فيظهر مما ذكرته أن حديث الباب باطلٌ ، لا ريب في ذلك وقد روى
بلفظ آخر أقل نكارة من هذا وهو :

« إن لله ضنائن من عباده ، يغذوهم في رحمته ، ويحييهم في عافيته ، وإذا توفاهم ،
توفاهم إلى جنته ، أولئك الذين تمر عليهم الفتن كالليل المظلم ، وهم منها في عافية » .
أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ١٢ / رقم ١٣٤٢٥) والعقيلي في
« الضعفاء » (٤ / ١٥٢) ، وأبو نعيم في « الحلية » (١ / ٦) ، والخطيب في
« تلخيص المتشابه » (١ / ١٣٩ - ١٤٠) من طريق إسماعيل بن عياش ، نا
مسلم بن عبد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعًا به .
قال العقيلي :

« مسلم بن عبد الله ، عن نافع ، مجهولٌ بالنقل وحديثه غير محفوظ .. ثم قال :
والرواية في هذا الباب فيها لينٌ » .

وقال الذهبي في « الميزان » (٤ / ١٠٥) :

« مسلم بن عبد الله ، لا يُعرف ، والخبرٌ منكرٌ تفرد به عنه إسماعيل بن عياش » .
اه .

وأقره الحافظ في « اللسان » (٦ / ٣٠) .

١٣٨ - « اِنَّكَ لَهُ اَجْرٌ شَهِيْدِيْنَ » . قَالَتْ : وَلِمَ ذَاكَ يَارَسُوْلَ اللهِ ؟
قَالَ : « لِاَنَّ قَتْلَهُ اَهْلُ الْكِتَابِ » .

١٣٨ - ضَعِيْفٌ .

أخرجه أبو داود (٢٤٨٨) ، ومن طريقه البيهقي (٩ / ١٧٥) من طريق فرج بن فضالة ، عن عبد الخبير بن ثابت بن قيس بن شماس ، عن أبيه ، عن جدّه ، قال : جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يُقال لها : أم خلاد ، وهي منتقبة ، تسأل عن ابنها وهو مقتول . فقال لها بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم : جئت تسألين عن ابنك ، وأنت منتقبة؟! . فقالت : إن أُرزأ ابني فلن أُرزأ حياتي!! فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « ابنك الحديث » . قال الحافظ في « التهذيب » :

« وقع عند أبي داود : عبد الخبير بن ثابت بن قيس بن شماس ، والصواب ما ذكره المؤلف - يعني أن صوابه : عبد الخبير بن قيس بن ثابت - فإن قيس بن شماس لا صحبة له » . اهـ .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ ، وله علتان :

● الأولى : ضعف فرج بن فضالة .

● الثانية : قال البخاري في « التاريخ » (٣ / ٢ / ١٣٧) :

« عبد الخبير ، عن أبيه ، عن جدّه حديثه ليس بقائم » وروى ابن عدى في « الكامل » (٥ / ١٩٨٥) مقالة البخاري ، ثم قال : « وعبد الخبير ليس بالمعروف ، وإنما أشار البخاري إلى حديث واحدٍ » فالظاهر أنه يعني هذا الحديث .

وقال أبو حاتم :

« حديثه ليس بالقائم ، منكر الحديث » .

نقله عنه ولده في « الجرح والتعديل » (٣ / ١ / ٣٨) .

وكذا قال أبو أحمد الحاكم .

ونقل الحافظ أن ابن عدى قال :

« منكر الحديث » .

ولم أجد هذه العبارة في « الكامل » . فالله أعلم .

١٣٩ - « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مَا بَيْنَ
الرُّكْنَيْنِ : ﴿ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ
النَّارِ ﴾ .

١٣٩ - ضَعِيفٌ .

أخرجه أبو داود (١٨٩٢) ، والنسائي في « الكبرى » - كما في « أطراف
المزى » (٤ / ٣٤٧) - ، وأحمد (٤١١ / ٣) ، وابن الجارود في « المنتقى »
(٤٥٦) ، والشافعي في « مسنده » (١ / ٣٤٧ / ٨٩٨) ، وعبد الرزاق في
« المصنف » (٨٩٦٣) ، وابن خزيمة (٤ / ٢١٥) ، وابن حبان (١٠٠١) ،
والحاكم (١ / ٤٥٥) ، والبيهقي (٥ / ٨٤) ، والبغوي في « شرح السنة »
(٧ / ١٢٨) من طريق ابن جريج ، حدثني يحيى بن عبيد ، مولى السائب ،
عن أبيه ، عن عبد الله بن السائب ، قال : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول ما
بين الركنين : ... فذكره .
قال الحاكم :

« صحيحٌ على شرط مسلم » ووافقه الذهبي !!
قُلْتُ : وهو وهمٌ غريب ، لا سيما من الذهبي رحمه الله ، فقد ترجم لعبيد
مولى السائب بقوله :

« ما روى عنه سوى ابنه يحيى » .

يشير بذلك إلى جهالته .

ثم مسلم لم يرو له أصلاً . إنما روى له أبو داود والنسائي هذا الحديث
الواحد . والله أعلم .

١٤٠ - « لَحْمُ صَيْدِ الْبَرِّ لَكُمْ حَلَالٌ (وَفِي رِوَايَةٍ : وَأَنْتُمْ حُرْمٌ) مَا لَمْ تَصِيدُوهُ ، أَوْ يُصَدَّ لَكُمْ » .

١٤٠ - ضَعِيفٌ .

أخرجه أبو داود (١٨٥١) ، والنسائي (١٨٧ / ٥) ، والترمذي (٨٤٦) ، وأحمد (٣ / ٣٦٢) ، وعبد الرزاق في « المصنف » (٨٣٤٩) ، والشافعي في « مسنده » (١ / ٣٢٢ - ٣٢٣) ، وابن خزيمة (٤ / ١٨٠) ، وابن حبان (٩٨٠) ، والطحاوي في « شرح المعاني » (٢ / ١٧١) ، وابن الجارود في « المنتقى » (٤٣٧) ، والدارقطني (٢ / ٢٩٠) ، والحاكم (١ / ٤٥٢ ، ٤٧٦) ، والبيهقي (٥ / ١٩٠) ، والبغوي في « شرح السنة » (٧ / ٢٦٣ - ٢٦٤) من طرق عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب ، عن المطلب ، عن جابر مرفوعاً .. فذكره .

وقد رواه عن عمرو ، جماعة منهم :

« يعقوب بن عبد الرحمن ، ويحيى بن عبد الله بن سالم ، وإبراهيم بن محمد ابن أبي يحيى الأسلمي ، ومالك ، وسليمان بن بلال » وخالفهم عبد الرحمن ابن أبي الزناد ، فرواه عن عمرو ، أخبرني رجل ثقة من بني سلمة ، عن جابر فذكره .

أخرجه أحمد (٣ / ١٨٩) حدثنا سريج ، ثنا ابن أبي الزناد به وعبد الرحمن ابن أبي الزناد متكلم في حفظه ، فروايته مرجوحة وقد أخرجه الطحاوي (٢ / ١٧١) ، والدارقطني (٢ / ٢٩٠) من طريق الدراوردي ، عن عمرو ، عن رجل من الأنصار ، عن جابر مرفوعاً به .

قال الحاكم :

« صحيحٌ على شرط الشيخين » وواقفه الذهبي !!

قُلْتُ : كذا !! وكأنهما لم يستحضرا علّة الحديث ، وهي الانقطاع .

فقد قال الترمذي :

.....
= « المطلب ، لا نعرف له سماعًا من جابر » .
وقال الدارمي :

« لا نعرف له سماعًا من أحدٍ من الصحابة » .
وفي « التلخيص الحبير » (٢ / ٢٧٦) :

« قال البخاري لا أعرف له سماعًا من أحدٍ من الصحابة ، إلا قوله : حدثني
من شهد خطبة النبي ﷺ » .
ثم علة أخرى
قال النسائي عقبه :

« عمرو بن أبي عمرو ليس بالقوي في الحديث ، وإن كان روى عنه مالك » .
قلت : يشير إلى أن شيوخ مالك فيهم ضعفاء ، وليس قولهم « مالك لا
يروى إلا عن ثقة » على إطلاقه . وهو الحق ، إنما يقصدون بهذه العبارة في
حق أي راوٍ الغالب . والله أعلم .
تنبيه :

هذا الحديث عزاه الحافظ في « التلخيص » (٢ / ٢٧٦) لأصحاب السنن ،
وهو تسامح ، فلم يروه ابن ماجة منهم ، فليعلم ذلك ، والله أعلم .

١٤١ - « لَا بَأْسَ إِذَا أَخَذْتَهَا بِسَعْرِ يَوْمِهَا ، مَا لَمْ تَفْتَرَقَا وَبَيْنَكُمَا شَيْءٌ » .

١٤١ - ضَعِيفٌ مَرْفُوعًا .

أخرجه أبو داود (٣٣٥٥ ، ٣٣٥٤) ، والنسائي (٧/ ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣) ، والترمذي (١٢٤٢) ، وابن ماجة (٢٢٦٢) ، والدارمي (٢/ ١٧٤) ، وأحمد (٢/ ٣٣ ، ٨٣ - ٨٤ ، ١٣٩) ، والطيالسي (١٨٦٨) ، وابن الجارود في « المنتقى » (٦٥٥) ، وابن حبان (١١٢٨) ، والطحاوي في « المشكل » (٢/ ٩٦) ، والدارقطني (٣/ ٢٣ - ٢٤) ، والحاكم (٢/ ٤٤) ، والبيهقي (٥/ ٢٨٤ ، ٣١٥) من طريق عن حماد بن سلمة ، عن سماك بن حرب ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عمر رضی الله عنهما قال : كنت أبيع الإبل بالبقيع ، فأبيع الدنانير وأخذ الدراهم ، وأبيع بالدراهم وأخذ الدنانير . قال : فأتيث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو في بيت حفصة رضی الله عنها ، فقلت : يا رسول الله ! رؤيدك أسألك ! إني أبيع الإبل بالبقيع ، فأبيع بالدنانير وأخذ بالدراهم ، وأبيع الدراهم وأخذ الدنانير ، فقال : « لا بأس الحديث » .

قال الحاكم :

« صحيح على شرط مسلم » ووافقه الذهبي !

قلت : جرى الحاكم وتبعه الذهبي على ظاهر السند ، مع أن للحديث علة ، أفصح عنها الترمذي بقوله :

« هذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعًا إلا من حديث سماك بن حرب ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عمر . وروى داود بن أبي هند هذا الحديث عن سعيد بن جبير ، عن ابن عمر موقوفًا » . اهـ .

وقال البيهقي :

« تفرد به سماك بن حرب عن سعيد بن جبير ، من بين أصحاب ابن عمر » . =

.....

= قُلْتُ : يعنى برفعه ، وسماك كان يقبل التلقين ، وخالفه داود بن أبى هند ، وهو أوثق منه فأوقفه على ابن عمر .
لاسيما وقد تأيدت رواية الوقف .

قال الحافظ فى « التلخيص » (٣ / ٢٦) :

« روى البيهقى من طريق أبى داود الطيالسى ، قال : سئل شعبة عن حديث سماك هذا ، فقال شعبة : سمعتُ أيوب عن نافع ، عن ابن عمر ، ولم يرفعه . ونا قتادة ، عن سعيد بن المسيب ، عن ابن عمر ، ولم يرفعه . ونا يحيى بن أبى إسحق عن سالم ، عن ابن عمر ولم يرفعه ، ورفعه لنا سماك بن حرب ، وأنا أفرقه » . اهـ .

فهذا يدلُّ دلالة قاطعة على ضعف رواية الرفع . والله أعلم .

١٤٢ - « أَيُّمَا امْرَأَةٍ زَوَّجَهَا وَلَيَّانٍ ، فَهِيَ لِلأَوَّلِ ، وَأَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ بَيْعًا مِنْ رَجُلَيْنِ ، فَالْبَيْعُ لِلأَوَّلِ » .

١٤٢ - ضَعِيفٌ ..

أخرجه أبو داود (٢٠٨٨) ، والنسائي (٣١٤ / ٧) ، والترمذي (١١١٠) ، وابن ماجة (٢١٩١) بشرطه الثاني ، والدارمي (٦٤ / ٢) ، وأحمد (٨ / ٥) ، ١١ ، ١٢ ، ١٨) ، والطيالسي (٩٠٣) ، وابن الجارود (٦٢٢) ، والطبراني في « الكبير » (ج ٧ / رقم ٦٨٣٩ - ٦٨٤٣) ، وفي « مسند الشاميين » (٢٦٤٩) ، والحاكم (٣٥ / ٢) ، ١٧٤ - ١٧٥) ، والبيهقي (٧ / ١٣٩) ، (١٤١) من طريق عن قتادة ، عن الحسن ، عن سمرة بن جندب مرفوعًا فذكره .

وأخرج ابن ماجة (٢١٩٠) شرطه الثاني من طريق سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن عقبة بن عامر أو سمرة .
هكذا على الشك في اسم الصحابي .

وأخرجه الدارمي أيضًا (٦٣ / ٢ - ٦٤) بالشك ، ولكن بلفظه تامًا .
والشك من سعيد بن أبي عروبة ، كما يظهر من تأمل الطرق .

قال الترمذي :

« حديث حسن » .

وقال الحاكم :

« صحيح على شرط البخاري » ووافقه الذهبي !

ونقل الحافظ في « التلخيص » (١٦٥ / ٣) أن أبا زرعة وأبا حاتم صححاه ،

ثم قال :

« وصحته متوقفة على ثبوت سماع الحسن من سمرة ، فإن رجاله ثقات » اهـ .
قُلْتُ : صرح جمع من الثقات بسماع الحسن من سمرة ، ولكن الحسن مدلس ، فنحتاج إلى تصريحه بالسماع في كل حديث على حدة . =

.....

= أما الاختلاف على الحسن فيه ، فلا يضرُّ ؛ لأن الذي شكَّ في تعيين الصحابي هو سعيد بن أبي عروبة كما قدَّمْتُ ، وقد خالفه كثيرٌ من الثقات ، فهم يترجحون عليه . والله أعلم .

١٤٣ - « صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِالنَّاسِ ، فَسَهَا فِي صَلَاتِهِ ، فَسَجَدَ سَجْدَتِي السَّهْوِ ، ثُمَّ تَشَهَّدَ ، ثُمَّ سَلَّمَ » .

١٤٣ - ضَعِيفٌ شَاذٌ .

أخرجه أبو داود (١٠٣٩) ، والترمذي (٣٩٥) ، وابنُ خزيمة (٢/ ١٣٤) ، وابنُ حبان (٥٣٦) ، وابنُ الجارود في « المتقى » (٣٤٧) ، والحاكم (١/ ٣٢٣) ، والبيهقي (٢/ ٣٥٥) ، والبعث في « شرح السنة » (٣/ ٢٩٧) من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري ، ثنا أشعث بن عبد الملك ، عن محمد بن سيرين ، عن خالد الحذاء ، عن أبي قلابة ، عن أبي المهلب ، عن عمران بن حصين فذكره .

قال الحاكم :

« صحيحٌ على شرط الشيخين » ووافقه الذهبي !!

قُلْتُ : لا ، وأشعث بن عبد الملك وإن كان ثقةً ، فإن مسلماً لم يُخرج له مطلقاً ، وعلّق له البخاري في « الصحيح » فلا يكون على شرط واحدٍ منهما . والله أعلم .

وقال الترمذي :

« حديثٌ حسنٌ غريبٌ » .

وفي بعض النسخ زيادة :

« صحيحٌ » .

قُلْتُ : وهذا السند وإن كان ظاهره الصحة ، فإن ذكر التشهد قبل السلام من سجود السهو شاذ ؛ لأن أشعث بن عبد الملك هو الذي تفرد بذكر التشهد في سجود السهو .

وقد صحّ الحديث بدون هذه الزيادة .

فأخرجه مسلم (٥٧٤) ، وأبو عوانة (٢/ ١٩٨ - ١٩٩) ، وأبو داود (١٠١٨) ، والنسائي (٣/ ٢٦) ، وابنُ ماجة (١٢١٥) ، وأحمد =

.....
= (٤٢٧ / ٤ ، ٤٤١) ، والطيالسي (٨٤٧) ، وابن خزيمة (١٣٠ / ٢) ، وابن حبان (ج ٤ / رقم ٢٦٦٣) ، وابن الجارود (٢٤٥) ، والطحاوي في « شرح المعاني » (١ / ٤٤٢ ، ٤٤٣) ، والبيهقي (٢ / ٣٣٥ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٩) من طرقٍ عن خالد الحذاء ، عن أبي قلابة ، عن أبي المهلب ، عن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة العصر ثلاث ركعات ، فسلم ، فقبل له . فصلى ركعةً ، ثم سلم ، ثم سجد سجديتين ، ثم سلم .

وقد رواه عن خالد الحذاء جماعة منهم :

« شعبة ، وهيب ، وابنُ عُلَيَّة ، والثقفى ، وهشيم ، وحماد بن زيد ، ومعتمر ابن سليمان ، ويزيد بن زريع ، ومسلمة بن محمد وغيرهم » .
فثبت بذلك أن الحديث ثابت بغير هذه الزيادة ، يدلُّ على ذلك أن محمد ابن سيرين ، قيل له : فالتشهدُ؟! -!- يعنى بعد سجود السهو - قال : لم أسمع في التشهد شيئاً .

وقال ابنُ المنذر :

« لا أحسب التشهد في سجود السهو يثبتُ » .

وقال البيهقيُّ :

« أخطأ أشعث فيما رواه » .

[وأغرب ابن الترمكاني - رحمه الله - في ردِّه على البيهقيِّ في « الجوهر النقي » إذ زعم أن هذه زيادة ثقة ، فيجب أن تقبل . وما ذكرته من التحقيق يردهُ] .
وقال الحافظ في « الفتح » :

« زيادة أشعث شاذة » .

ثم رأيتُ النسائي (٢٦ / ٣) ، وابن خزيمة (١٣٤ / ٢) رويا هذا الحديث من طريق أشعث بسنده المتقدم كرواية الجماعة عن خالد الحذاء يعنى لم =

= يذكر التشهد .

فهذا يؤكد شذوذ هذه الزيادة .

ولكن قال الحافظ في « الفتح » (٣ / ٩٩) :

« لكن قد ورد في التشهد في سجود السهو عن ابن مسعود عند أبي داود والنسائي . وعن المغيرة عند البيهقي ، وفي إسنادهما ضعف ، فقد يُقال : إن الأحاديث الثلاثة في التشهد باجتماعها ترتقى إلى درجة الحُسن . قال العلاءي : وليس ذلك ببعيد » . اهـ .

قُلْتُ : ولا يُفهم من هذا أن الحافظ يميل إلى تقوية هذه الزيادة ، فإنه إنما أورد هذا الكلام على لسان من يُظن أنه يعترض على الحكم بشذوذها . وإن كان سكوتُ مثله - رحمه الله - عن سوق هذا الاعتراض بدون التعقب عليه غير سديد .

فلننظر في هذه الشواهد :

أولاً : حديث ابن مسعود . رضي الله عنه .

أخرجه النسائي في « الصلاة - من الكبرى » - كما في « أطراف المزي » (٧ / ١٥٨) - ، وأبو داود (١٠٢٨) ومن طريقه الدارقطني (١ / ٣٧٨) ، والبيهقي (٢ / ٣٣٦ ، ٣٥٥ - ٣٥٦) من طريق محمد بن سلمة ، عن خُصيف ، عن أبي عبيدة ، عن أبيه عبد الله بن مسعود مرفوعاً : « إذا كنت في صلاة فشككت في ثلاثٍ أو أربعٍ ، وأكبرُ ظنك على أربعٍ ، تشهدت ، ثم سجدت سجدتين وأنت جالسٌ قبل أن تُسَلِّمَ ، ثم تشهدت أيضاً ثم تُسَلِّمَ » .

قال أبو داود :

« رواه عبدُ الواحد عن خُصيف ، ولم يرفعه . ووافق عبد الواحد أيضاً سفيان ، وشريك ، وإسرائيل . واختلفوا في متن الحديث ، ولم يسندوه » . =

.....
= قُلْتُ : يشير أبو داود إلى أنه اختلف عن خصيف في إسناده فالأكثر
رووه موقوفاً .

ورواية الثوري أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (٢ / ٣١٤ / ٣٤٩٩)
عنه ، عن خصيف ، عن أبي عبيدة ، عن ابن مسعود أنه تشهد في سجدتي
السهو .

وأخرجه عبد الرزاق أيضاً (٢ / ٣١٢) ، والبيهقي (٢ / ٣٤٥) من هذا
الوجه عن ابن مسعود من قوله وكذلك يضاف إلى من ذكرهم أبو داود ،
محمد بن فضيل .

أخرجه أحمد (١ / ٤٢٩) ، وابن أبي شيبة (٢ / ٣١) قالوا : حدثنا محمد
ابن فضيل ، ثنا خصيف ، ثنا أبو عبيدة ، عن أبيه موقوفاً بلفظ الثوري المتقدم .
فحاصل الأمر أن خمسة من الثقات خالفوا محمد بن سلمة فيه ومحمد بن
سلمة ثقةٌ رفيعٌ القدر ، وهذا الاختلاف هو من جهة خصيف بن عبد
الرحمن .

ضعفه أحمد قال :

« ليس بحجة ، ولا قوى في الحديث » .

وقال مرة :

« شديد الاضطراب في المُسند » .

يشير إلى أنه يرفع أحاديث ، وهي في الأصل موقوفة .

وقال أبو حاتم :

« صالح ، يخلط . وتكلم في سوء حفظه .

ووثقه جماعة كابن معين ، وأبو زرعة وغيرهما .

فرفعه لهذا الحديث هو آت من سوء حفظه .

فالراجح في الحديث أنه موقوف ، ثم فوق ذلك فإنه منقطع لأن أبا عبيدة =

= لم يسمع من أبيه ، كما تقدم شرحه مستوفى في هذا الكتاب . والله أعلم .
فيكون الموقوف ضعيفاً أيضاً ...

[وقال البيهقي : هذا غير قوى ، ومختلف في رفعه ومنتنه . وفي « نيل الأوطار »
(٣ / ١٣٨) عن البيهقي قال : « ومنتنه غير قوى »] .

ثانياً : حديث المغيرة بن شعبة . رضي الله عنه .

أخرجه البيهقي (٢ / ٣٥٥) من طريق عمران بن أبي ليلى ، عن ابن أبي
ليلى ، قال : حدثني الشعبي عن المغيرة بن شعبة أن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم تشهد بعد أن رفع رأسه من سجدة السهو .
قال البيهقي :

« وهذا يتفرد به محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن الشعبي . ولا يُفْرَح
بما يتفرد به . والله أعلم » اهـ .

وعمران : هو ابن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وثقه ابن حبان .
وقال الحافظ عنه : « مقبول » يعني عند المتابعة .

وقد تابعه هشيم بن بشير على إسناده ولكنه خالفه في منتنه فرواه ، عن ابن
أبي ليلى ، عن الشعبي قال : صلى بنا المغيرة بن شعبة فنهض في الركعتين .
فسبَّح به القوم ، وسبَّح بهم . فلما صلى بقية صلاته سلَّم ، ثم سجد سجدة
السهو ، وهو جالس . ثم حدثهم أن رسول الله ﷺ فعل بهم مثل الذي
فعل .

أخرجه الترمذي (٣٦٤) :

فلم يذكر ما ذكره عمران بن محمد عن أبيه في رواية البيهقي وتابع هشيماً
عليه ، سفيان الثوري .

أخرجه أحمد (٤ / ٢٤٨) حدثنا عبد الرزاق ، أنا سفيان به فهذا الاضطراب
في منتنه هو من ابن أبي ليلى وهو سنيء الحفظ جداً ونقل الترمذي عن أحمد =

.....

= عقب الحديث قوله :

« لا يُحتج بحديث ابن أبي ليلي » .

وعن البخاري قال :

« ابنُ أبي ليلي هو صدوقٌ ، ولا أروى عنه ، لأنه لا يدرى صحيح حديثه من سقيمه ، وكل من كان مثل هذا فلا أروى عنه شيئاً » .

وقال البيهقي في « المعرفة » :

« لا حجة فيما تفرد به لسوء حفظه ، وكثرة خطئه في الروايات » نقله الشوكاني في « النيل » (٣ / ١٣٩) .

قُلْتُ : فهذا ما ذكره الحافظ ونقل عن العلاءي أنه لا يستبعد حسنة . وتبين من التحقيق أنها شواهد ضعيفة لا تصلح أن يقوى بعضها بعضاً لشدة الاختلاف فيها .

وهناك حديث آخر عن عائشة وفيه : « وتشهدى ، وانصرفى ثم اسجدى سجدتين وأنت قاعده ، ثم تشهدى » .

أخرجه الطبراني وفي إسناده موسى بن مُطير ، عن أبيه . وموسى وإه تركه أبو حاتم والنسائي وغيرهما ، بل كذبه يحيى بن معين . وأبوه قال أبو حاتم : « متروك الحديث » . فالحديث ساقط . والله أعلم .

١٤٤ - « إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ، فَلَا يَمْسَحُ الْحَصَى ، فَإِنَّ
الرَّحْمَةَ تَوَاجَهَةٌ » .

١٤٤ - ضَعِيفٌ .

أخرجه أبو داود (٩٤٥) ، والنسائي (٦ / ٣) ، والترمذي (٣٧٩) ، وابن
ماجة (١٠٢٧) ، والدارمي (٢٦٣ / ١) وعبد الرزاق (٢٣٩٨ ، ٢٣٩٩) ،
وأحمد (١٥٠ / ٥) ، (١٦٣ ، ١٧٩) ، وابن خزيمة (٥٩ / ٢) ، وابن الجارود
(٢١٩) ، والطحاوي في « المشكل » (١٨٣ / ٢) ، والحميدي (١٢٨) ،
والبيهقي (٢ / ٢٨٤) من طريق الزهري ، عن أبي الأحوص ، عن أبي ذرٍّ
مرفوعًا .. فذكره .

قال الترمذي :

« حديث حسن » .

قُلْتُ : بل ضعيف ؛ لأمرين :

• الأول : أن أبا الأحوص ، مجهولٌ .

قال ابن القطان .

« لا يُعرف له حال » .

وقال ابن معين :

« فيه جهالة » .

فتعقبه ابنُ عبد البر بقوله :

« قد تناقض ابنُ معين في هذا ، فإنه سئل عن ابن أكيمة ، وقيل له : لم يرو

عنه غير ابن شهاب ، فقال : يكفيه قول ابن شهاب : حدثني ابن أكيمة .

فيلزمه مثل هذا في أبي الأحوص » . اهـ .

قُلْتُ : وهذا إلزامٌ بما لا يلزم ، لأن أبا الأحوص وعمارة بن أكيمة وإن

لم يرو عنهما غير الزهري ، لكن ابن أكيمة أحسن حالًا من أبي الأحوص .

وبيانهُ :

= أن أبا الأحوص قد نصَّ بعضُ أهل العلم على جهالته .
 أما عمارة بن أكيمة :
 فقد قال يعقوب بن سفيان :
 « هو من مشاهير التابعين بالمدينة » .
 وقال أبو حاتم :
 « صحيحُ الحديث ، حديثه مقبولٌ » .
 نقله عنه ولدهُ في « الجرح والتعديل » (٣ / ١ / ٣٦٢) .
 ووقع في « التهذيب » (٧ / ٤١٠) :
 « صالح الحديث » .
 ووثقه يحيى بن سعيد القطان ، مع تعنته .
 وذكره ابنُ حبان في « الثقات » .
 بل قال ابنُ عبد البر :
 « إصغاء سعيد بن المسيب إلى حديثه دليلٌ على جلالته عندهم » فلا يمكن أن
 يسوى هذا بهذا .
 وعلى التنزل :
 فلو سلّمنا لابن عبد البر إلزام ابن معين ، فحاصل الأمر أن أبا الأحوص
 يقبل حديثه استشهاداً .
 وهذا يُفهم من صنيع الحافظ ، فإنه قال فيه :
 « مقبولٌ » .
 يعني عند المتابعة .
 فكيف إذا خولف .
 وهذا هو :
 • الوجه الثاني :

= أن أبا الأحوص كنا نُحسن حديثه إذا توبع ، أما إذا خولف ، فلا . فقد خالفه مجاهد ، فرواه عن أبي ذر قال : سألتُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كل شيءٍ ، حتى عن مسح الحصى !. فقال : « واحدة » .
أخرجه الطيالسي (٤٧٠) قال : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد به . وكذا أخرجه عبد الرزاق (٢ / ٤٠ / ٢٤٠٤) .
قال الطيالسي :

« وقال سفيان : عن الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن أبي ليلى ، عن أبي ذر ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحوه » . اهـ .
قُلْتُ : وقد تكلم بعضُ أهل العلم في سماع عبد الله بن أبي نجيح من مجاهد .
فقال ابنُ حبان :

« روى عن مجاهد من غير سماع » .

وخصَّ بعضهم هذا بالتفسير فقط .

وصنيع الطيالسي - رحمه الله - يشير إلى أن مجاهدًا إنما أخذه عن عبد الرحمن بن أبي ليلى .

وقد أخرجه عبد الرزاق في « مصنفه » (٢ / ٣٩ / ٢٤٠٦) ، وأحمد (٥ / ١٦٣) ، والطحاوي في « المشكل » (٢ / ١٨٣) ، وابن خزيمة (٢ / ٦٠) من طريق سفيان الثوري ، عن ابن أبي ليلى ، عن عبد الله بن عيسى ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن أبي ذر ، قال : ... فذكره باللفظ السابق .
قُلْتُ : وسنُّه ضعيفٌ لأجل محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وقد تقدم في الحديث السابق حاله .

لكن يشهد لحديثه ما أخرجه البخاري (٣ / ٧٩ - فتح) ، ومسلم (٥٤٦) ، وأبو عوانة (٢ / ١٩٠ ، ١٩١) ، وأبو داود (٩٤٦) ، والنسائي (٣ / ٧) ، والترمذي =

.....
= (٣٨٠) ، وابن ماجة (١٠٢٦) ، وأحمد (٤٢٦ / ٣) ، والطيالسي (١١٨٧) ، والدارمي (٢٦٣ / ١) ، وابن خزيمة (٥١ / ٢) ، وابن الجارود (٢١٨) ، والبيهقي (٢٨٤ / ٢) من طريق يحيى بن أبي كثير ، حدثني أبو سلمة ، عن معيقب رضى الله عنه قال : قيل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في مسح الحصى في المسجد ، فقال : « إن كنت فاعلاً ، فواحدة » .

وقد رواه عن يحيى بن أبي كثير جماعة ، منهم :
« شيبان بن عبد الرحمن ، وهشام الدستوائي ، والأوزاعي .
وخالفهم معمر بن راشد في إسناده .

فرواه عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة مرسلًا .

أخرجه عبد الرزاق (٢ / ٤٠ / ٢٤٠٦) .

ورواية الجماعة أرجح بلا ريب .

فالخاص أن حديث الباب معلول بجهالة أبي الأحوص ، ثم بالمخالفة ، وقد

قال ابن خزيمة لما أخرج حديث الباب :

« باب ذكر الخبر المفسر للفظة الجملة التي ذكرتها ، والدليل على أن النبي

ﷺ قد أباح مس الحصى في الصلاة مرة واحدة » .

فابن خزيمة بهذا القول يعلل حديث أبي الأحوص ، على ما مضى بيانه .

والحمد لله على التوفيق .

١٤٥ - « الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ سَمِعُ آيَاتِهِ ، بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إِحْدَاهُنَّ ، وَهِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ ، وَهِيَ أُمُّ الْكِتَابِ ، وَفَاتِحَةُ الْكِتَابِ » .

١٤٥ - ضَعِيفٌ بِهَذَا السِّيَاقِ .

أخرجه الدارقطني^(١/٣١٢) ، ومن طريقه البيهقي^(٢/٤٥) من طريق أبي بكر الحنفي ، ثنا عبد الحميد بن جعفر ، أخبرني نوح بن أبي بلال ، عن سعيد المقبري ، عن أبي هريرة مرفوعاً به .

قال أبو بكر الحنفي :

« ثم لقيتُ نوحًا ، فحدثني عن سعيد بن أبي سعيد المقبري ، عن أبي هريرة بمثله ، ولم يرفعه » .

وأخرجه ابن مردويه في « تفسيره » - كما في « ابن كثير » (١/٢٢) - ، والبيهقي^(٢/٣٧٦ - ٣٧٧) من طريق المعافى بن عمران ، عن عبد الحميد ابن جعفر بسنده سواء .

ونقل الحافظ ابن كثير عن الدارقطني أنه قال :

« كلهم ثقات » .

قُلْتُ : ويظهر أن عبد الحميد بن جعفر وهم في رفعه . فهو وإن وثقه غير واحد فقد ضعفه الثوري ، ولينه النسائي وقال ابن حبان : « ربما أخطأ » .

ومما يدل على أنه وهم في رفعه أن أبا بكر الحنفي - وهو أوثق من عبد الحميد - لقي نوح بن أبي بلال فحدثه به ، فأوقفه وهو الصواب .

ومما يدل على ذلك أن ابن ذئب رواه عن المقبري ، عن أبي هريرة مرفوعاً : « أم القرآن : هي السبع المثاني ، والقرآن العظيم » .

ولم يذكر « إحداهن بسم الله الرحمن الرحيم » .

أخرجه البخاري^(٨/٣٨١ - فتح) ، وأبو داود (١٤٥٧) ، =

.....

= والترمذى (٣١٢٤) ، والدارمى (٣٢١ / ٢) ، والطبرى فى « تفسيره »
(٤١ / ١٤) ، والطحاوى فى « المشكل » (٧٨ / ٢) ، وأحمد
(٤٤٨ / ٢) ، والبغوى فى « شرح السنة » (٤٤٥ / ٤) من طرق عن ابن
أبى ذئب .

١٤٦ - « إِذَا وَضَعْتَ جَنْبَكَ عَلَى الْفِرَاشِ ، وَقَرَأْتَ « فَاتِحَةَ الْكِتَابِ » وَ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ، فَقَدْ أَمِنْتَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا الْمَوْتَ » .

١٤٦ - ضَعِيفٌ .

أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ (ج ٤ / رَقْم ٣١٠٩) مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعِيدِ الْجَوْهَرِيِّ ، ثَنَا غَسَّانُ بْنُ عُبَيْدٍ ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَرْفُوعًا بِهِ .
قَالَ الْبَزَّازُ :

« لَا نَعْلَمُهُ بِهَذَا اللَّفْظِ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَرْفُوعٍ ، وَلَمْ نَسْمَعْهُ إِلَّا مِنْ إِبْرَاهِيمَ » .
وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ (١٠ / ١٢١) :

« فِيهِ غَسَّانُ بْنُ عُبَيْدٍ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ، وَوَثَّقَهُ ابْنُ حَبَانَ وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ الصَّحِيحُ » .

قُلْتُ : غَسَّانُ بْنُ عُبَيْدٍ .

قَالَ أَحْمَدُ :

« كَتَبْنَا عَنْهُ ، وَخَرَقَتْ حَدِيثُهُ » .

وَضَعَفَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَابْنُ عَدَى ، وَغَيْرُهُمَا .

فَهُوَ عَلَّةُ الْحَدِيثِ .

وَأَصَحُّ مَا وَرَدَ فِي هَذَا الْبَابِ هُوَ مَا أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٤ / ٤٨٧ - فَتْحَ) ، وَالنَّسَائِيُّ فِي « الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ » (٩٥٩) ، وَابْنُ خَزِيمَةَ (٤ / ٩١ - ٩٢ / ٢٤٢٤) ، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي « الدَّلَائِلِ » (٧ / ١٠٧ - ١٠٨) ، وَالْبَغَوِيُّ فِي « شَرْحِ السُّنَّةِ » (٤ / ٤٦٠ - ٤٦٢) وَالْحَافِظُ فِي « التَّلْقِينِ » (٣ / ٢٩٦) ، مِنْ طَرِيقِ عِثْمَانَ بْنِ الْهَيْثَمِ ، نَا عَوْفٌ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : وَكَلَّنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِحِفْظِ زَكَاةِ رَمَضَانَ ، فَأَتَانِي آتٍ يَحْتُو مِنْ الطَّعَامِ فَأَخَذْتُهُ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ فِيهِ أَنَّ الْجَنِّيَّ قَالَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ :

= « إذا أويت إلى فراشك ، فاقراً آية الكرسي من أولها إلى آخرها ، فإنه لن يزال عليك من الله حافظ ، ولا يقربنك شيطان حتى تصبح » .
فقال النبي ﷺ :

« أما إنه قد صدقك ، وهو كذوب » .

قال النووي في « الأذكار » (٧٥ - ٧٦) : أخرجه البخاري في « صحيحه » ، فقال : وقال عثمان بن الهيثم ، حدثنا عوف ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة . وهذا متصل ، فإن عثمان بن الهيثم أحد شيوخ البخاري الذين روى عنهم في « صحيحه » ، وأما قول أبي عبد الله الحميدي في « الجمع بين الصحيحين » : إن البخاري أخرجه تعليقا ، فغير مقبول ، فإن المذهب الصحيح المختار عند العلماء ، والذي عليه المحققون ، أن قول البخاري وغيره : « وقال فلان » محمول على سماعه منه واتصاله إذا لم يكن مدلسا ، وكان قد لقيه ، وهذا من ذلك » . اهـ .

فتعقبه الحافظ في « النتائج » بقوله :

« الذي ذكره الشيخ عن الحميدي ، ونازعه فيه ، لم ينفرد به الحميدي بل تبع فيه الإسماعيلي ، والدارقطني ، والحاكم ، وأبا نعيم ، وغيرهم ، وهو الذي عليه عمل المتأخرين والحفاظ ، كالضياء المقدسي ، وابن القطان ، وابن دقيق العيد ، والمزني . وقال الخطيب في « الكفاية » : لفظ : « قال لا يُحمل على السماع إلا ممن عرف من عاداته أنه لا يقوله إلا في موضع السماع » اهـ .
نقله عنه ابن علان في « الفتوحات » (١٤٧ / ٣) .

قُلْتُ : والحق ، هو ما ذهب إليه الحافظ . نعم لو كانت الصيغة : « قال لي » فهي أظهر في الاتصال .

وقد قال البخاري في « كتاب الأذان » من « صحيحه » (٣٣٤ / ٢ - فتح) :
« قال لنا آدم ، حدثنا شعبة الخ » .

قال الحافظ :

.....

= قوله : « قال لنا » ، هو موصول لأنى وجدت كثيراً مما قال فيه : « قال لنا » فى « الصحيح » ، قد أخرج فى تصانيف أخرى بصيغة « حدثنا » . اهـ .
وقال فى « الفتح » فى مكان آخر (١ / ١٥٦) :

« إنى استقرأت كثيراً من المواضع التى يقول فيها فى « الجامع » : « قال لى » فوجدته فى غير الجامع يقول فيها : « حدثنا » . والبخارى لا يستجيز فى الإجازة إطلاق التحديث ، فدل أنها من المسموع عنده .. » . اهـ .
ولتفصيل القول مقام آخر .

ومما ثبت قراءته من القرآن حال النوم قوله ﷺ : « إذا أتيت مضجعك للنوم فاقراء ﴿ قل يا أيها الكافرون ﴾ ، ثم نم على خاتمتها ، فإنها براءة لك من الشرك » . وهو حديث حسن على نحو ما حققته فى « جنة المراتب » (باب رقم ١٠) . وهناك أحاديث أخرى غير ما ذكرت ، جليت القول عنها فى كتابى « تنبيه الوسنان إلى ما صح من فضائل سور القرآن » يسر الله إتمامه بمنه وكرمه .

١٤٧ - « أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ النَّاسِ ، وَشَرِّ النَّاسِ ؟ إِنَّ مِنْ خَيْرِ النَّاسِ رَجُلٌ عَمِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَلَى فَرَسِهِ ، أَوْ عَلَى بَعِيرِهِ ، أَوْ عَلَى قَدَمَيْهِ ، حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمَوْتُ وَهُوَ عَلَى ذَلِكَ . وَإِنَّ مِنْ شَرِّ النَّاسِ رَجُلٌ فَاجِرٌ ، جَرِيءٌ ، يَقْرَأُ كِتَابَ اللَّهِ وَلَا يَرْعَوِي إِلَيَّ شَيْءٍ مِنْهُ » .

١٤٧ - ضَعِيفٌ .

أخرجه النسائي (٦ / ١١ - ١٢) ، وأحمد (٣ / ٤١ - ٤٢ ، ٥٧ - ٥٨) ، والحاكم (٢ / ٦٧) ، والبيهقي (٩ / ١٦٠) من طريق الليث بن سعد ، عن يزيد بن حبيب ، عن أبي الخير ، عن أبي الخطاب ، عن أبي سعيد الخدري ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام تبوك يخطبُ الناس ، وهو مسندٌ ظهره إلى راحلته ، فقال : « ألا أخبركم الحديث » . قال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ووافقه الذهبي !!

قُلْتُ : هذا وهم ، لا سيما من الذهبي رحمه الله ، فإنه ترجم لأبي الخطاب في « الميزان » (٤ / ٥٢٠) وقال : « عن أبي سعيد ، وعنه أبو الخير مرثد اليزني . مجهول » .

وفي « التهذيب » :

« قال النسائي : لا أعرفه » وكذا قال ابن المديني .

فالحديث ضعيف لجهالة أبي الخطاب عينا وحالا . والله أعلم .

١٤٨ - « التَّفَقُّةُ فِي الْحَجِّ ، مِثْلُ التَّفَقَّةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، الدَّرَاهِمُ
سَبْعِمِائَةً » .

١٤٨ - ضَعِيفٌ .

أخرجه أحمد (٣٥٤ - ٣٥٥) ، والبخاري في « الكبير » (١ / ٢ / ٦٣) ، والبيهقي (٤ / ٣٣٢) من طريق عن عطاء بن السائب ، عن أبي زهير الضبعي ، عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه مرفوعاً .. فذكره .
وقد رواه عن عطاء منصور بن أبي الأسود ، وأبو عوانة ، وأبو حمزة السكري .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ لأمرين ، بل ثلاثة :

● الأولُ : أن عطاء بن السائب كان قد اختلط ، وهؤلاء الذين رواه عنه ، أخذوا عنه بعد الاختلاط على ما هو ظاهر من ترجمته .

● الثاني : أن أبا زهير الضبعي ، واسمه زهير بن حرب مجهول الحال فقال ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (١ / ٢ / ٢٤٩) :

« حرب . قال علي بن المديني : أراه أبا زهير الضبعي الذي روى عن ابن بريدة ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ في النفقة في الحج . روى عنه عطاء بن السائب ، واختلف عن عطاء فيه على وجوه شتى » . اهـ .

وذكره ابن حبان في « الثقات » (٦ / ٢٣١ - ٢٣٢) :

● الثالث : الاختلاف في سنده عن عطاء كما مرّ في كلام أبي حاتم الرازي . فرواه موسى بن أعين ، عن عطاء ، عن علقمة بن مرثد ، عن ابن بريدة ، عن أبيه ... فذكره .

أخرجه الطبراني في « الأوسط » (ق ٩٧ / ١ - زوائد المعجمين) (١) .
فأدخل بين عطاء بن السائب ، وابن بريدة : « علقمة بن مرثد » ورواية الجماعة عن عطاء أولى . والله أعلم .

(١) [وهو ناقص من أوله عدة ورقات على ما يبدو . والله أعلم] .

= وقد اختلف على حرب بن زهير فيه .
فأخرجه البزار (ج ٢ / رقم ١٦٦٤) من طريق عبد الرحمن بن مغراء ،
ثنا محمد بن أبي إسماعيل ، ثنا حرب بن زهير ، عن أنس بن مالك قال :
« النفقة في سبيل الله بسبعمائة ضعف » .
كذا لفظه ، ولم يذكر النفقة في الحج .
قال البزار :

« لا نعلم روى ابن زهير ، عن أنس إلا هذا » .
قُلْتُ : كذا روى ابن مغراء عن محمد بن أبي إسماعيل وخالفه محمد بن
بشر ، فرواه عن محمد بن أبي إسماعيل ، عن حرب بن زهير ، عن يزيد بن
زهير الضبعي ، عن أنس فذكره مرفوعاً .
أخرجه البخاري في « التاريخ » .

فكان الاختلاف من وجهين .
● **الأول** : أنه جعل شيخ حرب بن زهير هو : « يزيد بن زهير » وليس
« أنس بن مالك » .

● **الثاني** : أنه رفعه ، في حين أن ابن مغراء رواه عن محمد بن أبي إسماعيل
موقوفاً .

وحرب بن زهير ، قد تقدم أنه مجهول الحال . أما يزيد بن زهير فلم
أعرفه .

قال الهيثمي في « المجمع » (٣ / ٢٠٨) عن رواية البزار :
« وفيه من لم أعرفه » .

ثم سمأه الهيثمي في موضوع آخر (٥ / ٢٨٢) :

« فيه محمد بن أبي إسماعيل ، ولم أعرفه وبقيه رجاله ثقات » !!

قُلْتُ : وهذا وهم غريب من الحافظ الهيثمي رحمه الله تعالى ومحمد بن =

.....

= أبى إسماعيل من رجال مسلم . وثقه ابنُ معين والنسائى وابن حبان . وأثنى عليه أبو حاتم .

ثم قوله : « وبقية رجاله ثقات » !! وهم آخر ، وحرب بن زهير تقدم الكلام عليه ، وأنه مجهولُ الحال .

لكنى تدبرت صنيع الهيثمى ، فوجدته يعتد بتوثيق ابن حبان ، حتى وإن تفرد به - فى مواضع كثيرة من « المجمع » وهو تصرفٌ ضعيفٌ ، على أننى وقعت له على تناقض كثير فى هذا الأمر ، فالله تعالى يسامحنا وإياه .

١٤٩ - « لَا أَحَبُّ أَنْ يَبِيَّتَ الْمُسْلِمُ جُنْبًا ، إِئِنِّي حَشِيْتُ أَنْ يَمُوتَ ،
فَلَا تَحْضُرُ الْمَلَائِكَةُ جَنَازَتَهُ » .

١٤٩ - مَوْضُوعٌ .

أخرجه أبو يعلى في « مسنده » ، ومن طريقه ابن عدى في « الكامل »
(٢٧٢٠ / ٧) ، والذهبي في « الميزان » (٤٣٧ / ٤ - ٤٣٨) حدثنا شيبان ،
حدثنا يزيد بن عياض ، حدثنا الأعرج ، عن أبي هريرة مرفوعًا .. فذكره .
قُلْتُ : وهذا سندٌ تالفٌ .

وزيد بن عياض هالك .

كذبه مالك والنسائي وابن معين . وتركه النسائي في رواية ، والأزدى .
وقال البخاري ، ومسلم ، والساجي ، وأبو حاتم :

« منكر الحديث » .

وزاد أبو حاتم :

« ضعيف الحديث » .

ثم إن لفظ الحديث ، يبعد جدًا أن يقوله النبي ﷺ بل هو إلى ألفاظ الفقهاء
أقربُ .

ولآخر الحديث شاهد من حديث عمار بن ياسر قال : « قدمت على أهلي
من سفر فضمخوني بالزعفران . فلما أصبحت أتيت رسول الله ﷺ ،
فسلمت عليه ، فلم يرحب بي ، ولم ييش بي ، وقال : « اذهب فاغسل هذا
عنك » قال : فغسلته عنى . فجئت وقد بقي علىّ منه شيء . فسلمت عليه ،
فلم يرحب بي ، ولم ييش بي ، وقال : « اذهب فاغسل هذا عنك » . فغسلته
عنى ، ثم أتيت رسول الله ﷺ ، فسلمت عليه ، فردّ السلام ورحّب بي ،
وقال : « إن الملائكة لا تحضر جنازة الكافر بخير ، ولا المتضمخ بالزعفران ،
ولا الجنب » .

قال : ورخص للجنب إذا أراد أن يأكل ، أو ينام ، أن يتوضأ . =

.....
= أخرجه أبو داود (٤١٧٦) ، وأحمد (٣٢٠ / ٤) ، والطيالسي (٦٤٦) ،
والبيهقي (١ / ٢٠٣ و ٣٦ / ٥) ، من طريق حماد بن سلمة ، عن عطاء
الخراساني ، عن يحيى بن يعمر ، عن عمار بن ياسر . فذكره .

[وأخرجه أبو داود (٤١٨٠) أيضاً من طريق الحسن البصري ، عن عمار
بنحوه وزاد : « ولا الجنب إلا أن يتوضأ » وهو منقطع فالحسن لم يسمع
من عمار كما قال المنذرى في « الترغيب » (١ / ٩١) .]

وتابعه معمر بن راشد ، عن عطاء الخراساني به .

أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (١ / ٢٨١ / ١٠٨٧) عنه .
قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ ، وله ثلاثٌ عللٌ :

● الأولى والثانية : أن عطاء الخراساني ضعيف الحفظ ، وكان يدلّس ،
ولم يصرح بالسماع في شيءٍ من الطرق التي وقفت عليها .
● الثالثة : الانقطاع بين يحيى بن يعمر وعمار .

قال أبو داود :

« يحيى بن يعمر بينه وبين عمار رجلٌ » .
وقال الدارقطني :

« لم يلق عماراً » .

ويدلّ على ذلك أن أبا داود أخرجه (٤١٧٧) من طريق ابن جريج ، أخبرني
عمر بن عطاء بن أبي الخوار ، أنه سمع يحيى بن يعمر ، يخبر عن رجل ، أخبره
عن عمار بن ياسر بنحو القصة الماضية .

قُلْتُ : وهذا السند أصحُّ من السابق . وفيه مجهولٌ .

وقد اختلف على يحيى بن يعمر فيه .

وقد مرَّ وجهان من هذا الاختلاف .

أما الوجه الثالث ، فيرويه عبد الله بن بريدة ، عن يحيى بن يعمر ، عن =

= ابن عباس مرفوعًا :

« ثلاثة لا تقرهم الملائكة : الجُبُّ ، والسِّكران ، والمتضمخ بالخلوق » .
أخرجه البزار (ج ٣ / رقم ٢٩٣٠) قال : حدثنا العباس بن أبي طالب ،
ثنا أبو سلمة ، ثنا أبان ، عن قتادة ، عن ابن بريدة به .
وقال :

« رواه غير العباس بن أبي طالب مرسلًا . ولا نعلمه يروى عن ابن عباس
إلا من هذا الوجه .

قال الهيثمي (٥ / ٧٢) :

« رجاله رجال الصحيح ، خلا العباس بن أبي طالب وهو ثقة » .
وقال المنذرى في « الترغيب » (١ / ٩١) : « إسناده صحيح » .
قُلْتُ : وأبان هو ابن يزيد العطار ، وهو ثقة من رجال الشيخين .
وخالفه أبو عوانة ، فرواه عن قتادة به موقوفًا على ابن عباس .
أخرجه البخاري في « الكبير » (٣ / ١ / ٧٤) ، وفي « الصغير » (٢ /
١٩٠) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٢ / ٢٤١) .
وحدث أبان بن يزيد أثبت ، لاسيما وأبو عوانة كان ضعيفًا في قتادة
خصوصًا كما قال ابن المديني .

لكن بقيت العلة التي ذكرها البزار وهي الإرسال . ولا أدري من الذي
خالف العباس بن أبي طالب !؟
فإن كان أوثق منه ترجحت روايته وإلا فلا . ولم أقف على رواية الإرسال
هذه .

وقد اختلف فيه على ابن بريدة .

فرواه - كما في الوجه السابق عن يحيى بن يعمر ، عن ابن عباس مرفوعًا
ثم رواه عن أبيه بريدة بن الحصيب ، رضى الله عنه . =

.....

= أخرجه البخاري في « الكبير » (٣ / ١ / ٧٤) وفي « الصغير » (٢ / ١٩٠)
وابن أبي شيبة - كما في « المطالب » (٢١٧٩) - ، والبزار (ج ٣ / رقم
٢٩٢٩) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٢ / ٢٤١) ، وابن عدي في « الكامل »
(٤ / ١٤٥٩) من طريق عبد الله بن حكيم ، عن يوسف بن صهيب ، عن
عبد الله بن بريدة ، عن أبيه مرفوعاً بنحوه .
قال البزار :

« لا نعلمه يروى عن بريدة ، إلا من هذا الوجه ، ولا نعلم رواه عن يوسف
إلا عبد الله » .

وقال البخاري عقبه :

« لا يصح » .

قُلْتُ : وعبد الله بن حكيم : هو أبو بكر الداهري ، وهو متروك .

[ومما وقع للحافظ الهيثمي - رحمه الله - أنه قال في « الجمع » (٥ / ٧٢) :
« وفيه عبد الله بن الحكم ولم أعرفه » فكأنه تصحف عليه . يدل عليه أنه
قال في موضع آخر (٥ / ١٥٦) : « فيه عبد الله بن حكيم وهو ضعيف »
وقد تساهل في نقده] .

قال أحمد وابن معين وابن المديني :

« ليس بشيء » .

وقال ابن معين - مرة - والنسائي :

« ليس بثقة » .

وكذبه الجوزجاني .

وقال ابن عدي :

« منكر الحديث » .

وقال العقيلي :

=

« حدث بأحاديث لا أصل لها ، ويحبلُ على الثقات » .

وقال يعقوب بن شيبه :

« متروك ، يتكلمون فيه » .

وقال أبو حاتم :

« ضعيفُ الحديث ، ذاهبُ الحديث » .

وقال ابنُ أبي حاتم :

« ترك أبو زرعة حديثه ، ولم يقرأه علينا ، وقال : ضعيفٌ » .

وقال ابنُ حبان :

« كان يضع الحديث على الثقات ، ويروى عن مالك والثوري ومسعر مالمس

من أحاديثهم . لا يحلُّ ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه » .

وقال أبو نعيم :

« روى عن إسماعيل بن أبي خالد والأعمش الموضوعات » .

وقال البيهقيُّ :

« ضعيفٌ » .

وقال الذهبيُّ في « الكنى » :

« ليس بثقةٍ ولا مأمونٌ » .

فالإسنادُ ضعيفٌ جدًّا . والصواب رواية ابن بريدة عن ابن عباس مع النظر

الذي قدمته .

وفي الباب عن عبد الرحمن بن سمرة رضی الله عنه .

قال الهيثميُّ (٥ / ١٥٦) : « رواه الطبرانيُّ في « الأوسط » ، وفيه زكريا

بن يحيى بن أيوب ولم أعرفه وبقية رجاله رجال الصحيح خلا كثير مولى

عبد الرحمن بن سمرة وهو ثقة » .

قُلْتُ : إن ثبت أنه لا توجد علةٌ في الحديث غير جهالة زكريا هذا ، فمع

انضمام هذا إلى حديث ابن عباس السابق لعله يصير حسنًا . والله أعلم . =

= تنبيهان :

● الأول : لو ثبت هذا الحديث فإنه يُحمل على كل من آخر الغسل من الجنابة لغير عذر ، ولعذر إذا أمكنه الوضوء فلم يتوضأ . وقيل : هو الذى يؤخره تهاوناً وكسلاً ، ويتخذ ذلك عادة .
قاله الحافظ المنذرى .

● الثانى : قد تبين لك أن أبا بكر الداھرى هذا متروك الحديث ، وقد ذكرت ما وقفت عليه من جرح الأئمة فيه . لكننى وقعت على جزءٍ سمّاه صاحبه : « إتحاف السائل بتصحیح حديث الوضوء من كل دمٍ سائل » . وهو جزء يصلح مثلاً جيداً للتهافت فى البحث ، مع ضعف شديد فى الفهم لمسائل الجرح والتعديل .

ومع ذلك فقد قدّم له أحد الغماريين المغاربة مقدمة تسقط الثقة بتزكية هؤلاء الناس . فصاحبُ الجزء - باعتراف الذى قدم له - ألف كتابه هذا : « بعد مدة قصيرة من قراءته على كتب المصطلح سلك فيه مسلك أهل القدم الراسخ فى علم الحديث ، ذوى الاجتهاد والنظر فى الترجيح بين أقوال الأئمة فى التعديل والتجريح وذلك غريب جداً ... الخ » .

وأثنى عليه عبد الله الغمارى أبو الفضل فى آخر كتابه ، فقال :
« قد أحسن الاحتجاج وقد ألبس الموضوع من علم الحديث دراية ورواية ما يعجب الناظر فيها ، ويعجب المتعطش لمعرفة مالها وعليها ، فأفاد فى ما جمع وأظهر براعةً فيما كتب ... الخ » .

قُلْتُ : هذا الذى نقلته لك ، لو قيل فى مثل الحافظ لكان حقاً ، ولكن يقال فى رجل لا يُحسن الفهم ، مع دعوى فارغة ، وتبجح زائد . ومن قرأ كتابه هذا علم حق العلم أن تزكية هؤلاء الغماريين ضربٌ من المدح الرخيص الذى لا مضمون له .

فسأتناول هنا مسألة واحدة وعليها تقيس بقية الكتاب فقد قال (ص ١٩) =:

.....
= « وأبو بكر الداهري قد تكلم فيه كثيرٌ ، سأذكرها !! مع شرحها وكذلك سأذكر من وثقه لتعلم حاله .. » !!

• ثم ساق نحو ما ذكرت من كلام الجارحين . ثم أتى بيلايا فقال :
« أما قول علي بن المديني وأحمد ويحيى : ليس بشيءٍ . معنى هذه العبارة يستعملها الأقدمون في من يكون قليل الحديث ، ويستعملها من بعدهم في الجرح ولكنها من الطبقة الرابعة التي يكتب حديث صاحبها » .
قُلْتُ : وقوله هذا خطأ يقع فيه صغار الطلبة ، لأننا نقول : من الذى قال إن الأقدمين إذا قالوا : « ليس بشيءٍ » أنهم يعنون أنه قليل الحديث !!
إنما هذا التفسير قيل في حق يحيى بن معين .
ففى « هدى السارى » (ص ٤٢٠ - ٤٢١) في ترجمة عبد العزيز بن المختار قال الحافظ :

« احتج به الجماعة . وذكر ابن القطان الفاسى أن مراد ابن معين بقوله في بعض الروايات ليس بشيءٍ ، يعنى أن أحاديثه قليلة جداً » . اهـ .
قُلْتُ : وأحسب أن ابن القطان أخذ هذا من الحاكم . فقد قال كما في ترجمة كثير بن شنظير من « التهذيب » (٨ / ٤١٩) :

« قول ابن معين فيه ليس بشيءٍ ، هذا يقوله ابن معين إذا ذكر له الشيخ من الرواة يقل حديثه ، ربما قال فيه : « ليس بشيءٍ » يعنى لم يسند من الحديث ما يشتغل به » .
وأخذ هذه العبارة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، فعسر عليه هضمها ففهمها خطأ ، !!

فقال في تعليقه على « قاعدة في الجرح والتعديل » (ص ٦٠ -) : « إذا قال ابن معين في الراوى : « ليس بشيءٍ ففى الغالب يعنى به أن أحاديثه قليلة ، وفى غير الغالب يريد به تضعيف حديثه .. » . اهـ .
كذا قال !! ولا أدرى مستنده في هذا الفهم المقلوب ، فإن عبارة =

.....
= ابن القطان التي نقلها الحافظ قال فيها : « مراد ابن معين في بعض الروايات » .
وفي عبارة الحاكم : « ربما قال فيه » .

فهذا صريح في أن عبارة : « ليس بشيء » عند ابن معين تُحمل على قلة
أحاديث الراوى أحياناً وليس غالباً .
ومع ذلك فهذه العبارة لا يُلجأ إلى حملها على هذا المعنى إلا إن كان الراجح
في الراوى هو التعديل .

فإن قُلْتُ : هل من ضابطٍ يمكن به أن نعرف مراد ابن معين إذا قال في
الراوى : « ليس بشيء » !؟

قُلْتُ : نعم ، فالذى يظهر لى - والله أعلم - أن ابن معين قد يقول في
الراوى قولين ، أحدهما : « ليس بشيء » ، فيمكن اعتبار القول الآخر ، هل
يُضعف به الراوى أم لا ؟

فإن كان كذلك ، فتحمل عبارة : « ليس بشيء » على ذلك ، وإن كان
القول الآخر توثيقاً ، فيُحمل قوله : « ليس بشيء » على أن أحاديثه قليلة .
على أنه لا يمكن استعمال هذه القاعدة كميزان ثابت ، فإنه يحتمل فيها دخول
الخلل . والله أعلم .

فإن قال ابن معين في الراوى : « ليس بشيء » ولم يكن له قولٌ آخر ،
فينظر إلى قول بقية الأئمة . فإن كانوا يجرحونه جرْحاً شديداً ، فتحمل عبارة
ابن معين على ذلك الجرح ، وإن كانوا يوثقونه ، فيُحمل قول ابن معين على
أن أحاديثه قليلة - احتمالاً - ولا يُحمل على المعنى المتبادر للكلمة ، وهو
الجرح . والله الموفق .

ومن أمثلة ذلك :

١ - عبد الرحيم بن يزيد العمى .

= قال الدُّورى ، عن ابن معين : « ليس بشيء » .

-
- = ونقل العقيليُّ عنه : « كذابٌ خبيثٌ » .
- ٢ - عبد الرزاق بن عمر الثقفي :
- الدوري ، عن ابن معين : « ليس بشيءٍ » .
- أحمد بن علي المروزي ، عنه : « ليس بثقة » .
- علي بن الحسن الهسنجاني ، عنه : « كذابٌ » .
- ٣ - عبيد الله بن زحر
- حكى ابنُ أبي خيثمة ، عن ابن معين قوله : « ليس بشيءٍ » .
- وقال عثمان الدارميُّ عنه : « كل حديثه عندي ضعيفٌ » .
- ٤ - عثمان بن عبد الرحمن بن عمر المدني .
- قال ابن معين : « ليس بشيءٍ » .
- وقال مرةً : « لا يكتب حديثه ، كان يكذب » .
- فالحاصل أن عبارة : « ليس بشيءٍ » لا يمكن حملها في حقِّ ابن معين على أن الراوي أحاديثه قليلة .
- فإذا نظرنا إلى حال أبي بكر الداهري ، وجدنا أن ابن معين قال : « ليس بشيءٍ » وكان كلام بقية الأئمة فيه شديدًا ، علمنا أن ابن معين يجرحه بغير شكٍّ .
- أما الإمامان أحمد بن حنبل ، وعلي بن المديني ، فلا يمكن حمل قولهما : « ليس بشيءٍ » على أن أحاديث الراوي قليلة كما فهم هذا المسكين ، بل لا بد من نصٍّ عن الإمام ، و على الأقل استقراءً لأحد كبار الأئمة في هذا الشأن .
- على أن محمد بن عثمان بن أبي شيبة نقل في « سؤالاته » (٢٠٥) عن علي ابن المديني أنه قال : « ليس بشيءٍ ، لا يكتب حديثه » فهذا طرحٌ له .
- ثم قال (ص ٢٠) :
- « أما قولُ النسائيِّ : ليس بثقة ، تقليدًا لابن معين ، وإلا فكيف يروى عنه في « سننه » وهو متعنت في الرجال » .

.....
= قُلْتُ : ومن أين لك أن النسائي روى عنه ، بل ما روى عنه أحدٌ من الستة إطلاقاً !!

ثم قوله : « تقليدًا لابن معين » فهذه دعوى باردة ، والنسائي إمام مجتهد ، فمن أين لك أنه قلده .
وهكذا حال الذى يدعى الاجتهاد وإعمال النظر ، يؤول به الحال إلى اتهام المجتهدين بالتقليد .

فقد رأيتُ هذا المسكين يدافع عن أحمد بن الفرج فى أول جزئه المذكور فقال : « إن محمد بن عوف أول من تكلم فيه وضعف أمره وكذبه » ثم قال بعد ذلك بصفتين (ص ١٣) : « ومن طعن فيه بعده فإنما قلده ونقله عنه . والمقلد إنكاره لا يعتبر لأنه عن غير دليل ولا حجة ، وما كان كذلك فهو ساقطٌ مطروحٌ » . اهـ .

وهذا هو ذأب الرجل ، فالتأخرُ عنده يقلد المتقدم . فلو أسقط كلام المتقدم ، فكلام المتأخر ساقطٌ تبعًا لأنه يقلده !!
فوالله ما رأيتُ كالיום عجبًا !

ثم قال :

« وتكذيب الجوزجاني له فلم يقله غيره . فمعلوم من الجوزجاني بغضه وتعصبه ضد أهل الكوفة وجرحه لأبى بكر الداهرى لأنه يروى عن أساطين الكوفة » !!

قُلْتُ : وهذا كلامٌ ساقطٌ لثلاثة وجوه :

● الأول : أن الجوزجاني لم يتفرد بقوله . فقد قال ابن حبان : « كان يضع الحديث على الثقات » . فلا جرم أنه لم يتعرض له .

● الثانى : أن أبا بكر الداهرى بصرى ، وليس كوفياً . فأين موقع كلامك !!؟

● الثالث : أنتى لا أعلم أحدًا إطلاقًا زعم أن الجوز جاني يجرح من يروى عن أهل الكوفة . وهذا لا يستقيم أبدًا إلا لمن : « سلك مسلك أهل القدم الراسخ في علم الحديث من ذوى الاجتهاد والنظر ... » !!
فواغوثة بالله عز وجل .

ثم قال المسكين :

« وكلام يعقوب بن شيبة والدارقطنى فيه فهو جرحٌ مبهمٌ لا يقبل ... أما قول ابن عدى والعقيلي : لا يتابع على حديثه . فعادتهم أن يضعفوا الراوى لاستنكارهم لحديثٍ رواه ومشهور عنهم الإفراط فى الجرح أما جرح أبى نعيم الأصبهاني فهو مضارع لظعن العقيلي وابن عدى ، وتقليدًا لهما فهو مردود . »

قُلْتُ : فانظر إلى صاحب « القدم الراسخ » كيف يعالج نصوص أئمة الجرح والتعديل . وزعم أن ابن عدى مشهور بالإفراط فى الجرح ، مع أن ابن عدى معروف بأنه وسطٌ ، وجانب التسامح عنده أظهر جدًّا من جانب الجرح . ثم إن الجرح المبهم معمول به عند علماء الحديث إن لم يكن هناك تعديل معتبر . وهو الواقع فى هذه المسألة كما يأتى ، فكيف والجرح مفسرٌ هنا ؟!

وبعد أن فرغ هذا المسكين - بزعمه - من ردِّ الجرح إلى نخور الجارحين وأفحمهم وأقام عليهم الحجة ، قال : « فصل : من وثق الداھرى » فهذا يوهم أن الذين وثقوه عدد لا بأس به . فإذا به يعقد صفحتين إلا قليلًا فى أن يحبى ابن سعيد روى عنه . وهذا توثيق له . ثم قال ووثقه الحافظ سعيد بن سليمان كما ذكر ابن عدى فى الكامل !!

قُلْتُ : والجواب من وجهين :

الأول : أن سعيد بن سليمان وإن كان من الحفاظ لكنه غير معروف بنقد الرواة ، فلا يساوى توثيقه شيئًا أمام الجرح الصادر من أئمة هذا الفن . بل لو كان من أئمة الفن لما قبل منه مع تجريح الكافة له . وكأن الذهبى أشار =

= إلى توثيقه بقوله : « وبعضُ الناس قد مشاه وقواه ، فلم يُلتفت إليه » .
الثاني : أن رواية العدل عمن سماه ليست بتعديل له ، وهو المذهب الراجح
المعمول به عند كافة أهل الحديث .
وإلا فقد روى الشافعيُّ عن إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي وقد كذبه أحمد
وتركه غيره .

وروى مالك عن عبد الكريم بن أبي المخارق وهو متروك .
وروى شعبة عن محمد بن عبيد الله العرزمي مع أن الذهبي قال :
« هو من شيوخ شعبة الجمع على ضعفهم » .
وروى أحمد عن عامر بن صالح وقد كذبه يحيى بن معين .
وقال الذهبي : « لعل ما روى أحمد بن حنبل عن أحد أوهي من هذا » .
قُلْتُ : بل روى أحمد عن علي بن مجاهد الكابلي ، وقال فيه يحيى بن معين :
« كان يضع الحديث . وصنف كتاب المغازي فكان يضع للكل إسنادًا » .
فلا يمكن أن يقال : هؤلاء ثقات ؛ لأن الذين رووا عنهم لا يروون إلا عن
ثقات ، لا يقولُ هذا عاقل .

ولو فرضنا أن يحيى بن سعيد نصَّ على توثيق الداهري لما قبل منه أمام
الجرح المفسر الذي وقع في كلام الأئمة . والله المستعان .
فليرى القارئ هل هذا المسكين : « قد أحسن الاحتجاج ... » كما زعم
الغماري عندما قرظ له كتابه . وهل يدلُّ هذا إلا على أن تركية أمثال هؤلاء
لا قيمة لها !؟

١٥٠ - « لَا تَقْرَأِ الْحَائِضُ ، وَلَا الْجُنُبُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ » .

١٥٠ - ضَعِيفٌ .

أخرجه الترمذی (١٣١) ، وابن ماجة (٥٩٥) وعبد الله بن أحمد في « العلل » (٢ / ٣٠٠) ، والدارقطني (١ / ١١٧) ، والحسن بن عرفة في « جزئه » (٦٠) ، وابن عدي في « الكامل » (١ / ٢٩٤) (٤ / ١٣٩١) ، والعقيلي في « الضعفاء » (١ / ٩٠) وابن الجوزي في « التحقيق » (١ / ١٠٨) - (١٠٩) ، والبيهقي (١ / ٨٩) ، والخطيب (٢ / ١٤٥) من طريق إسماعيل بن عياش ، عن موسى بن عقبة ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً .. فذكره .
قال الترمذی :

« حديث ابن عمر ، لا نعرفه إلا من حديث إسماعيل بن عياش ، عن موسى ابن عقبة » .

وقال عبد الله بن أحمد عقبه :

« سألت أبي عن حديثٍ فذكره . قال : فقال أبي : هذا باطلٌ ، أنكره علي إسماعيل بن عياش . يعني أنه وهمٌ من إسماعيل بن عياش » .

وقال ابن أبي حاتم في « العلل » (١ / ٤٩) (١١٦) :

« سألت أبي ... وذكر الحديث . فقال أبو حاتم : هذا خطأ ، إنما هو عن ابن عمر قوله » . اهـ .

يعني أنه وهم في رفعه .

وقال البيهقي :

« فيه نظر ، قال محمد بن إسماعيل فيما بلغني عنه : إنما روى هذا إسماعيل ابن عياش ، عن موسى بن عقبة . ولا أعرفه من حديث غيره . وإسماعيل منكر الحديث عن أهل الحجاز وأهل العراق » .

قُلْتُ : هكذا علَّل المتقدمون هذا الحديث .

وخالفهم الشيخ أبو الأشبال - رحمه الله - في « شرح الترمذی » ، =

= وأطال في الدفاع عن إسماعيل بن عياش فيما لا يختلف معه فيه ، من أنه ثقة إذا روى عن أهل الشام ، وإن روى عن غير أهل بلده ، فلا يقبل منه ولم يتعرض الشيخ - رحمه الله - لكون موسى بن عقبة ليس من أهل الشام ، بل هو مدنيٌ . ورواية إسماعيل عن أهل الحجاز تكثر فيها المناكير . وقد رواه إسماعيل أيضاً عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً به .

قال ابن عدى :

« وليس لهذا الحديث أصل من حديث عبيد الله » .

قُلْتُ : ولو صحَّ أن إسماعيل بن عياش رواه عن عبيد الله بن عمر ، لما أغنى . فإن عبيد الله بن عمر مدنيٌ أيضاً .

ولم يتفرد به إسماعيل .

فقد تابعه مغيرة بن عبد الرحمن ، عن موسى بن عقبة به .

أخرجه الدارقطني (١ / ١١٧) من طريق عبد الملك بن مسلمة ، حدثني المغيرة بن عبد الرحمن به ، وقال :

« عبد الملك هذا كان بمصر . وهذا غريبٌ ، عن مغيرة بن عبد الرحمن ، وهو ثقة » .

قُلْتُ : وهذا سندٌ أضعف من الأول وعبد الله بن مسلمة ، ترجمه ابنُ أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٢ / ٢ / ٣٧١) ونقل عن أبيه قال : « كتبتُ عنه ، وهو مضطربُ الحديث ليس بقوى ، حدثني بحديث موضوع » .

وقال أبو زرعة :

« ليس بالقوى ، هو منكراً الحديث » .

وقال ابن يونس :

=

= « منكر الحديث » .

وقال ابنُ حبان في « الضعفاء » (٢ / ١٣٤) :
« يروى عن أهل المدينة المناكير الكثيرة التي لا تخفى على من عُنى بعلم السنن » .

وأغرب ابنُ الجوزي - رحمه الله - فقال في « التحقيق » (١ / ١٠٩) :
« مغيرة بن عبد الرحمن ضعيفٌ مجروحٌ !! »
قال الحافظ في « التلخيص » (١ / ١٣٨) :
« ولم يُصب في ذلك ، فإن مغيرة ثقة » .

وقال ابن عساكر في « الأطراف » : « قد رواه عبد الله بن حماد ، عن القعنبى ، عن المغيرة بن عبد الرحمن ، عن موسى بن عقبة .
قال الحافظ في « التلخيص » :

« وصحح ابنُ سيد الناس طريق المغيرة ، وأخطأ في ذلك ، فإن فيها عبد الملك ابن مسلمة وهو ضعيف ، فلو سلم منه لصحَّ إسنادهُ وكأن ابن سيد الناس تبع ابن عساكر في قوله في « الأطراف » أنه القعنبى .. » ثم قال في « النكت الظراف » (٦ / ٢٣٩) يعقب على قول ابن عساكر :

« وهذا خطأ فاحش ، إنما رواه عبد الله بن حماد ، عن عبد الملك بن مسلمة المصرى ، وكذا هو عند الدارقطنى وابن عدى وغيرهما » .

فمما يُتعجب منه أن الحافظ - بعد كلامه السابق - يقول في « الدراية » (ص ٨٦) :

« ظاهره الصحةُ !! »

فكأنه وقع فيما أنكره على ابن سيد الناس . والله أعلم .
أما الشيخُ أبو الأشبال - رحمه الله - فله مع هذا الإسناد شأنٌ آخر .
فقال :

.....
= « ورواه الدارقطني أيضاً من طريق عبد الملك بن مسلمة وهذا الإسناد متابعة جيدة لرواية إسماعيل بن عياش . وهو إسنادٌ صحيحٌ . فإن المغيرة بن عبد الرحمن الحزامي ثقة . وعبد الملك بن مسلمة وثقه الدارقطني فقد قال بعد ذكر الحديث : « عبد الملك هذا كان بمصر . وهذا غريب عن مغيرة بن عبد الرحمن ، وهو ثقة » والتوثيق هنا من الدارقطني واضح أنه يريد به عبد الملك ... » . اهـ .

قُلْتُ : وهذا الوضوح الذي ظهر للشيخ - رحمه الله - غير واضح
لأمرين :

● **الأول** : أن قول الدارقطني « ... غريبٌ ، عن مغيرة ، وهو ثقة » فزعم الشيخ أن هذا التوثيق من الدارقطني هو لعبد الملك بن مسلمة . وهو بعيد ، والأصل أن يعود الضمير إلى أقرب متعلق كما لا يخفى . فكأنه يريد أن يقول : هذا غريب عن مغيرة مع كونه ثقة .

● **الثاني** : أنهم لما ترجموا لعبد الملك لم يذكروا فيه توثيقاً قطُّ ، وسبق أن نقلت حاله قريباً .

● **ثم وجه ثالث** : وهو إن سلمنا جداً أن الدارقطني وثق عبد الملك ، فلا ينفعه هذا التوثيق أمام الجرح المفسر .

وقد قال ابن حبان فيما مضى :

« يروى عن أهل المدينة المناكير الكثيرة » .

وشيخه مغيرة بن عبد الرحمن مدنيٌّ .

وتابعه أبو معشر ، عن موسى بن عقبة به .

أخرجه الدارقطني (١ / ١١٨) من طريق رجل عن أبي معشر .

قال الحافظ :

= « فيه مهمٌّ ، وأبو معشر ضعيف » .

.....

= وله شاهدٌ من حديث جابر رضى الله عنه .
أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٢٢ / ٤) من طريق محمد بن الفضل بن
عطية ، عن أبيه ، عن طاووس ، عن جابر مرفوعاً به .
ومن هذا الوجه :
أخرجه الدارقطني (٨٧ / ٢) ، وابنُ عدى في « الكامل » (٦ / ٢١٧٣)
ولكن بلفظ :
« لا تقرأ النفساء ولا الحائض من القرآن شيئاً » .
قال ابنُ عدى :
« وهذا لا يروى إلا عن محمد بن الفضل ، عن أبيه ، عن طاووس » وسندهُ
ضعيفٌ جداً . ومحمد بن الفضل كذابٌ يضع الحديث .

١٥١ - « يَا عَلِيُّ ! فِيكَ مَثَلٌ مِنْ مَثَلِ عِيسَى ، أَبْعَضَتْهُ الْيَهُودُ ، حَتَّى
بَهَتُوا أُمَّهُ . وَأَحَبَّتَهُ النَّصَارَى حَتَّى أَنْزَلُوهُ الْمَنْزِلَ الَّذِي لَيْسَ بِهِ » .

١٥١ - مُنْكَرٌ .

أخرجه النسائي في « خصائص علي » (رقم ١٠٠ - بتحقيقى) ، وأحمد
في « فضائل الصحابة » (١٠٢٥ - ١٢٢١) ، وابنه عبد الله في « زوائد
الفضائل » (١٠٨٧) ، وفي « زوائد المسند » (١ / ١٦٠) ، وفي « السنة »
(١٢٦٣) ، والبخارى في « التاريخ » (٢ / ١ / ٢٨١ - ٢٨٢) ، وأبو يعلى
(١ / ٤٠٦ - ٤٠٧) ، والبيزار (٣ / ٢٠٢) ، وابن أبي عاصم في « السنة »
(١٠٠٤) ، والبلاذرى في « أنساب الأشراف » (٢ / ١٢٠) ، وأبو سعيد بن
الأعرابي في « معجمه » (ج ٢ / ق ١٥٢ / ١) ، والحاكم (٣ / ١٢٣) ، وابن
الجوزى في « الواهيات » (١ / ٢٢٧) ، وابن المغازلى في « مناقب علي »
(١٠٤) من طريق الحكم بن عبد الملك ، عن الحارث بن حصيرة ، عن أبي
صادق ، عن ربيعة بن ناجذ ، عن علي مرفوعاً به .

قال الحاكم :

« صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه » !!

فتعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : الحكم وهاه ابن معين » .

قلت : وجرحه عامتهم . وما وثقه سوى العجلي - فيما أعلم - وهو
متساهل . فقول الشيخ أبي الأشبال رحمه الله في « شرح المسند » (٢ / ٣٥٥) :
« نرى تحسين حديثه » ، قول لا يجرى على قواعد أهل الحديث . والله أعلم .
ولكن لم يتفرد به الحكم ، فتابعه محمد بن كثير الملائى ، ثنا الحارث به .
أخرجه البيزار (٣ / ٢٠٢) ، وقال :

« لا نعلمه عن علي مرفوعاً ، إلا بهذا الإسناد » .

قلت : ومحمد بن كثير تركه الساجى . وضعفه غيره .

= وقال البخاري :

« منكر الحديث » .

وهذا جرح شديد عنده .

● فهذه علة

● والثانية :

ربيعة بن ناجذ ، قال الذهبي في « الميزان » .

« لا يكاد يُعرف » .

وقال في « المغنى » :

« فيه جهالة » .

فكانه لم يعتد بتوثيق ابن حبان والعجلي له ، لما عرف من تساهلهما أما

الحافظ ، فقال في « التقريب » :

« ثقة !! »

وهذا تسامح منه بلاشك .

وللحديث طريق آخر .

أخرجه ابن حبان في « المجروحين » (٢ / ١٢٢) ومن طريقه ابن الجوزي

في « الواهيات » (١ / ٢٢٧ - ٢٢٨) . من طريق عيسى بن عبد الله ، قال :

حدثني أبي ، عن أبيه ، عن جدّه علي بن أبي طالب قال :

« جئت إلى رسول الله ﷺ يوماً ، فوجدته في ملاء من قريش . فنظر إلى

وقال : « يا علي ! إنما مثلك في هذه الأمة ، كمثل عيسى بن مريم ، أحبه

قوم فأفرطوا فيه . وأبغضه قوم فأفرطوا فيه » . قال : فضحك الملاء الذين عنده

وقالوا : انظروا كيف شبه ابن عمه بعيسى !!! . قال : ونزل القرآن :

﴿ وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴾ ٥٧ / ٤٣ .

قُلْتُ : وهذا كذب ، قبح الله من افتراه . وآفته عيسى بن عبد الله هذا =

.....

= قال ابن حبان :
« يروى عن أبيه عن آبائه أشياء موضوعة . لا يحلُّ الاحتجاج به . كأنه كان
يهم ويخطيء حتى يجيء بالأشياء الموضوعة عن أسلافه ، فبطل الاحتجاج بما
يرويه لما وصفتُ ... ثم قال : هذه النسخة أكثرها معمولة » اهـ .
قُلْتُ : يعنى مكدوبة . والله أعلم .

١٥٢ - « انطلقت مع رسول الله ﷺ حتى أتينا الكعبة ، فصعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على منكبى (فنهض به على) ، فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ضغفى ، قال لى : « اجلس » . فجلست . فنزل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وجلس لى ، وقال لى : « اصعد على منكبى » . فصعدت على منكبى . فنهض بى . فقال على رضى الله عنه : إله يحيل إلى أئى لو شئت ، لئلت أفق السماء . فصعدت على الكعبة وعليها تمثال من صفر ، أو نحاس . فجعلت أعالجه لأزيله - يميناً وشمالاً ، وقدأما ، ومن بين يديه ، ومن خلفه حتى استمكنت منه . فقال نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم : « اقدفه » . فقذفت به ، فكسرتة كما يكسر القوارير ، ثم نزلت ، فانطلقت أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نستبق حتى توارينا بالبيوت ، حشية أن يلقانا أحد » .

١٥٢ - منكر .

أخرجه النسائي في « الخصائص » (١١٩) ، وأحمد (١ / ٨٤ / ٦٤٤) ، وابن جرير في « تهذيب الآثار » (ص ٢٣٧ - مسند على) من طريق أسباط ابن محمد ، ثنا نعيم بن حكيم المدائني ، قال : حدثنا أبو مریم ، قال : قال على بن أبي طالب فذكره .

وقد رواه عن نعيم بن حكيم جماعة ، منهم :
١ - شابة بن سوار ، عن نعيم .

أخرجه الحاكم (٢ / ٣٦٦ - ٣٦٧) وقال :

« صحيح الإسناد » !!

فتعقبه الذهبي :

« قلت : إسناده نظيف ، ومثته منكر » !!

وهو متعقب في بعض قوله - كما يأتي إن شاء الله .

٢ - عبد الله بن داود ، عن نعيم .

أخرجه عبد الله بن أحمد في « زوائد المسند » (١ / ١٥١) ، وابن جرير =

= في « التهذيب » (ص ٢٣٦ - مسند علي)، والحاكم (٣ / ٥)، والخطيب
في « التاريخ » (١٣ / ٣٠٢)، وفي « الموضح » (٢ / ٤٣٢)..
٣ - عبيد الله بن موسى، عن نعيم .
أخرجه ابن جرير (٢٣٧)، وأبو يعلى (١ / ٢٥١)، والبخاري (ج ٣ / رقم
٢٤٠١) .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ ، والمتنُ غريبٌ جدًا .
فأما نعيم بن حكيم ، فهو وإن كان صدوقًا لكن ضعفه ابن معين في رواية ،
وقال النسائي : « ليس بالقوي » .
وقال الأزدي :

« أحاديثه مناكير » .

ولم يتابعه أحدٌ فيما أعلم . فيتوقف فيما يتفرد به .
وأما أبو مریم : فهو الثقفى المدائنى مجهولًا كما قال الدارقطنى ، ووافقه الحافظ
في « التقريب » . ولم يوثقه النسائي ، وإنما وثق أبا مریم الحنفى ، وهذا
غير الثقفى ، ولم يفرق بينهما الذهبى فقال : « ثقة » !!
ولعله لذلك - أيضًا - قال الهيثمى (٦ / ٢٣) :
« رجال الجميع ثقات » .

والصواب التفريق بينهما .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في « منهاج السنة » (٣ / ٧) :
« وهذا الحديث - إن صحَّ - فليس فيه شيءٌ من خصائص الأئمة ، ولا
خصائص عليٍّ . فإن النبي ﷺ كان يصلى وهو حامل أمامة بنت أبى العاص
على منكبه ، وإذا قام حملها ، وإذا سجد وضعها . وكان إذا سجد جاء
الحسنُ ، فارتحلها ، ويقول : إن ابني ارتحلنى ، وكان يقبل زبيبة الحسن . فإذا
كان يحمل الطفل والطفلة لم يكن حمله لعلى ما يوجب أن يكون ذلك من =

.....

= خصائصه ، وإنما حملة لعجز علي عن حملة . فهذا يدخل في مناقب رسول الله ﷺ . وفضيلة من يحمل النبي ﷺ أعظم من فضيلة من يحمله النبي ﷺ ، كما حملة يوم أحد من حملة من الصحابة ، مثل طلحة بن عبيد ، فإن هذا نفع النبي ﷺ ، وذاك نفعه النبي ﷺ . ومعلوم أن نفعه بالنفس والمال ، أعظم من انتفاع الإنسان بنفس النبي ﷺ وماله . اهـ .

١٥٣ - « يَا بُنَيَّةُ ! لَكَ رِقَّةٌ الْوَلَدِ ، وَعَلَيَّ أَعَزُّ عَلَيَّ مِنْكَ » .

١٥٣ - ضَعِيفٌ .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ١١ / رقم ١١٠٦٣) قال :
حدثنا عبد الرحمن بن خلاد الدورقي ، ثنا ملحان بن سليمان الدورقي ،
ثنا عبد الله بن داود الخريبي ، ثنا الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن عباس قال :
دخل رسول الله ﷺ على عليّ وفاطمة ، وهما يضحكان ، فلما رأيا النبي
ﷺ سكتا ، فقال لهما النبي ﷺ : « مالكما كنتما تضحكان ، فلما رأيتاني
سكتما؟! فبادرت فاطمة فقالت : بأبي أنت يا رسول الله! قال هذا : أنا
أحبُّ إلى رسول الله ﷺ منك؟! فتبسم رسول الله ﷺ وقال : « يا
بنية! الحديث » .

قال الهيثمي (٩ / ٢٠٢) :

« رجاله رجال الصحيح » !!

قُلْتُ : لا ، وشيخ الطبراني وشيخه ليسا من رجال الصحيح ، بل لم أقف
لأحدهما على ترجمة .

ثم في الإسناد عنعنة الأعمش .

وله شاهدٌ من حديث عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه .

أخرجه النسائي في « الخصائص » (١٤٢) ، وأحمد (١ / ٨٠) ، وابنه في
« زوائده على فضائل الصحابة » (١٠٧٦) ، وابن معين في « حديثه » (ج
٢ / ق ٨٠ / ٢) ، وابن أبي عاصم في « الآحاد والمثاني » (٢ / ٣٢٥) ، وسعيد
ابن منصور في « سننه » (٣ / ١ / ١١٤) ، والحميدي (٣٨) ، والكلاباذي في
« مفتاح المعاني » (١ / ١٢٩ / ١) مختصراً ، من طريق سفيان بن عيينة ، عن
ابن أبي نجيح ، عن أبيه ، عن رجل ، عن عليّ رضي الله عنه ، قال أردتُ
أن أخطب إلى رسول الله ﷺ ابنته ، ثم ذكرتُ أنه لا شيء لي ، فذكرتُ
عائدته ، وفضله ، فخطبته . فقال لي : هل عندك شيء تعطيتها إياه ؟ قلتُ =:

= لا . قال : « فأين درعك الحطمية التي أعطيتكها يوم كذا وكذا » ؟ .
قلت : هي عندي . قال : « فأت بها » . قال : فجئتُ بها فأعطيتها إياها ،
فزوجنيها . فلما أدخلها عليّ ، قال : « لا تحدثا شيئاً حتى آتيكما » ، وعلينا
كساءً أو قطيفةً . فلما رأيناها تخشخشنا . فقال : « مكانكما » . فدعا بإناءٍ
فيه ماءً ، ثم رشه علينا . فقلتُ : يا رسول الله ! أهى أحبُّ إليك أم أنا !!!
قال : « هي أحبُّ إليّ منك ، وأنت أعزُّ عليّ منها » .
وهذا سياق الحميدى . وهو عند بعضهم مختصرٌ .
قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ .

وعبد الله بن أبي نجيح كان يدلّس ، ولم يصرح بالتحديث ، ثم جهالة
الراوى عن عليّ .

وللجزء الأول منه شاهدٌ من حديث ابن عباس رضى الله عنهما .
أخرجه أبو داود (٢١٢٥) ، والنسائى (٦/١٢٩ - ١٣٠) ، والبيهقى (٧/
٢٣٤ ، ٢٥٢) (١٠/٢٦٩) ، والخطيب (٤/١٩٣) من طريق أيوب ، عن
عكرمة ، عن ابن عباس ، قال : لما تزوج عليّ فاطمة قال له رسول الله ﷺ :
« أعطها شيئاً » قلتُ : ما عندي من شيء . قال : « فأين درعك الحطمية » ؟
قلت : هي عندي قال : « فأعطها إياه » وسندهُ صحيحٌ .

١٥٤ - بَاطِلٌ .

أخرجه العقيليُّ في « الضعفاء » (٣/ ١٦٢) ، ومن طريقه ابنُ الجوزيِّ في « الواهيات » من طريق عمر بن سعيد ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعًا ... فذكره .

قال العقيليُّ :

« عمر بن سعيد مجهول بالنقل ، وحديثه غير محفوظ ، وليس في هذا المتن شيءٌ يثبت . فإنما روى هذا الحديث بأن : « الصائم في السفر كالمفطر في الحضر » ، فخالف هذا أيضًا لفظ الحديث على ضعف الرواية فيه ، وقد روى عن النبي ﷺ بإسنادٍ يثبتُ أنه سُئل عن الصوم في السفر ، فقال : « إن شئت فصم ، وإن شئت فأفطر » . اهـ .

[وهو حديثٌ صحيحٌ أخرجه الشيخان وأصحاب السنن وغيرهم ، وقد خرَّجتهُ في « غوث المكذوب » (٣٩٧)] .

وأخرجه الدارقطنيُّ في « الأفراد » ، وعنه ابنُ الجوزيِّ في « الواهيات » من طريق أحمد بن محمد بن المغلس ، ثنا أبو همام ، قال : حدثني بقية بن الوليد ، عن أبي يحيى المدني ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعًا . فذكره .

قال ابنُ الجوزيِّ :

« هذا حديثٌ لا يصحُّ . قال العقيليُّ : تفرد به بقية ، عن أبي يحيى . ثم إن ابن المغلس كذابٌ » اهـ .

١٥٥ - « لَا يَحِقُّ الْعَبْدُ حَقَّ صَرِيحِ الْإِيمَانِ ، حَتَّى يُحِبَّ لِلَّهِ تَعَالَى ، وَيُبْغِضَ لِلَّهِ . فَإِذَا أَحَبَّ لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، وَأَبْغَضَ لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، فَقَدْ اسْتَحَقَّ الْوَلَاءَ مِنَ اللَّهِ ، وَإِنَّ أَوْلِيَائِي مِنْ عِبَادِي ، وَأَحِبَّائِي مِنْ خَلْقِي الَّذِينَ يُذَكِّرُونَ بِذِكْرِي ، وَأَذَكَّرَ بِذِكْرِهِمْ » .

١٥٥ - ضَعِيفٌ .

أخرجه أحمد (٣ / ٤٣٠) حدثنا الهيثم بن خارجة - قال عبد الرحمن^(١) : وسمعتُه أنا من الهيثم -، ثنا رشدين بن سعد ، عن عبد الله بن الوليد ، عن أبي منصور مولى الأنصار ، عن عمرو بن الجموح مرفوعاً .. فذكره . وعزاه الهيثمي في « الجمع » (١ / ٨٩) للطبراني في « الكبير » ، والسيوطي في « الدر المنثور » (٣ / ٣١٠) للحكيم الترمذي من حديث عمرو بن الجموح .. قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيف ، مسلسل بالعلل :

الأولى : ضعف رشدين بن سعد .

ضعفه ابن معين ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، والنسائي وغيرهم . وضعفه أحمد في رواية ، وقال مرة : « لا بأس به في أحاديث الرقائق » وهذا يدل على أنه ليس بعمدة عنده .

الثانية : عبد الله بن الوليد ، هو ابن قيس بن الأخرم .

ضعفه الدارقطني ، فقال :

« لا يعتبر بحديثه » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » (٧ / ١١) !!

الثالثة : أبو منصور ، مولى الأنصار مجهول كما يُعلم من ترجمته في

« التعجيل » (١٤٠٥) .

الرابعة : أنه لم يلق عمرو بن الجموح كما قال البخاري ، وأيده الحافظ .

ولذا قال الهيثمي :

« وفيه رشدين بن سعد ، وهو منقطع ضعيف » .

(١) كذا في (المسند) وصوابه عندي : « قال أبو عبد الرحمن » وهو عبد الله بن أحمد فحاصله أن هذا الحديث سمعه عبد الله من أبيه ، ومن شيخ أبيه أيضاً .

١٥٦ - « لَا يَكْمُلُ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ ، حَتَّى يَكُونَ فِيهِ خَمْسُ خِصَالٍ :
التَّوَكُّلُ عَلَى اللَّهِ ، وَالتَّفْوِيزُ إِلَى اللَّهِ ، وَالتَّسْلِيمُ لِأَمْرِ اللَّهِ ، وَالرِّضَا بِقَضَاءِ
اللَّهِ ، وَالصَّبْرُ عَلَى بَلَاءِ اللَّهِ . إِنَّهُ مَنْ أَحَبَّ لِلَّهِ ، وَأَبْغَضَ لِلَّهِ ، وَأَعْطَى لِلَّهِ ،
وَمَنَعَ لِلَّهِ ، فَقَدْ اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ » .

١٥٦ - ضَعِيفٌ جَدًّا .

أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٩ / ٤٤٤) وعنه ابن الجوزي في
« الموضوعات » (١ / ١٣٦) ، من طريق أبي القاسم زيد بن رفاعة الهاشمي ،
حدثنا محمد بن يحيى ، حدثنا عبد الله بن المعتز ، حدثنا عفان بن مسلم ،
حدثنا حماد بن سلمة ، عن رجل ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعًا فذكره .
قال الخطيب :

« هذا الحديث باطلٌ بهذا الإسناد ، وابن المعتز لم يكن وُلد في وقت عفان
ابن مسلم ، فضلاً عن أن يكون سمع منه ، وأراه من صنعة زيد بن رفاعة ،
فإنه كان يضع الحديث » اهـ .

ولجزئه الأول طريق آخر عن ابن عمر ، مرفوعًا .

أخرجه البزار (ج ١ / رقم ٢٩) من طريق سعيد بن سنان ، عن أبي
الزاهرية ، عن كثير بن مرة ، عن ابن عمر مرفوعًا : « خمسٌ من الإيمان ،
من لم يكن فيه شيءٌ منه ، فلا إيمان له : التسليم لأمر الله ، والرضا بقضاء
الله ، والتفويض إلى أمر الله ، والتوكل على الله ، والصبر عند الصدمة
الأولى الحديث » .

قال البزار :

« علته سعيد بن سنان .

قلتُ : وسنده واهٍ .

وسعيد بن سنان ضعفه أحمد وأبو زرعة وأبو حاتم وغيرهم .

وقال البخاري ومسلم وابن حبان ، وأحمد بن صالح .

« منكر الحديث » .

= وتركه النسائي ، بل اتهمه الدارقطني بوضع الحديث .
وقال ابن معين :

« لا يعتبر بحديثه » .

أما آخر الحديث : « أنه من أحبَّ لله الخ » فهو صحيح ، وله شواهد
منها :

١ - عن أبي أمامة ، رضى الله عنه مرفوعًا :

« من أحبَّ لله ، وأبغض لله ، وأعطى لله ، ومنع لله ، فقد استكمل الإيمان » .
أخرجه أبو داود (٤٦٨١) ، والطبراني في « الكبير » (ج ٨ / رقم ٧٦١٣ ،
٧٧٣٧ ، ٧٧٣٨) ، والبيهقي في « الاعتقاد » (١٧٨ - ١٧٩) ، والبعثي في
« شرح السنة » (١٣ / ٥٤) ، والشجري في « الآمال » (٢ / ١٤٠ ، ١٥٠ ،
١٥٢) من طريق يحيى بن الحارث ، عن القاسم بن عبد الرحمن ، عن أبي
أمامة مرفوعًا به .

وهذا سندٌ حسنٌ لأجل القاسم بن عبد الرحمن .

٢ - عن معاذ بن أنس مرفوعًا بنحوه وفيه : « وأنكح الله » .

أخرجه الترمذي (٢٥٢١) ، وأحمد (٣ / ٤٤٠) ، والحاكم (٢ / ١٦٤) من
طريق أبي مرحوم ، عبد الرحيم بن ميمون ، عن سهل بن معاذ بن أنس ،
عن أبيه به .

قال الترمذي :

« هذا حديثٌ حسنٌ » .

قُلْتُ : يعنى لأجل شواهدة .

وأبو مرحوم يُضعف من قبل حفظه . وسهل بن معاذ ضعّفه ابن معين
وابن حبان ، ووثقه العجلي . فمثله يقوى في الشواهد .
ومع ذلك يقول الحاكم :

« صحيحٌ على شرط الشيخين » !! والغريب أن يوافقهُ الذهبيُّ !! فسبحان من لا يضلُّ ولا ينسى .

وقد رواه زبَّان بن فائد ، عن سهل بن معاذ به .
أخرجه أحمد (٤٣٨ / ٣) ، والطبرانيُّ في « الكبير » (ج ٢٠ / رقم ٤١٢)
من طريق ابن لهيعة ، عن زبَّان به .

وسنَدُهُ ضعيفٌ لأجل ابن لهيعة ، وزبَّان . وتقدم الكلام في سهل بن معاذ .
٣ - عن ابن مسعود ، رضِيَ اللهُ عنه ، مرفوعًا :
« أوثق عرى الإيمان ، الحب في الله ، والبغض في الله » .

أخرجه الطيالسيُّ (٣٧٨) ، والطبرانيُّ في « الكبير » (ج ١٠ / رقم ١٠٥٣١) ، وفي « الصغير » (١ / ٢٢٣ - ٢٢٤) ، والحاكم (٢ / ٤٨٠) من طريق الصعق بن حزن ، عن عقيل بن يحيى ، عن أبي إسحق الهمداني ، عن سويد بن غفلة ، عن ابن مسعود وساق حديثًا طويلًا .

قال الطبراني :

« لم يروه عن أبي إسحق إلا عقيل ، تفرد به الصعق » .

وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه » !!

فتعقبه الذهبيُّ :

« قلتُ : ليس بصحيح ، فإن الصعق وإن كان موثقًا فإن شيخه منكر الحديث ، قاله البخاريُّ » .

قلتُ : وأبو إسحق : هو السبيعي ، مدلسٌ ، وكان اختلط .

ولكن أخرجه الطبرانيُّ في « الكبير » (ج ١٠ / رقم ١٠٣٥٧) من طريق بكير بن معروف ، عن مقاتل بن حيان ، عن القاسم بن عبد الرحمن ، عن أبيه عبد الله بن مسعود مرفوعًا بنحوه .

.....

= قال الهيثمي (٧ / ٢٦٠ - ٢٦١) :
« رواه الطبراني بإسنادين رجال أحدهما رجال الصحيح ، غير بكير بن معروف .
وثقه أحمد وغيره ، وفيه ضعف » .

فهذا يصلح في الشواهد والمتابعات .
وله شاهد من حديث البراء بن عازب رضی الله عنه .
أخرجه أحمد (٤ / ٢٨٦) ، والطيالسي (٧٤٧) ، وابن أبي شيبة في
« الإيمان » (١١٠) ، وابن قدامة في « المتحايين في الله » (رقم ٥) من طريق
ليث بن أبي سليم ، عن عمرو بن مرة ، عن معاوية بن سويد بن مقرن ،
عن البراء بن عازب مرفوعاً بنحوه .

قال العراقي في « المغني » (٢ / ١٥٧) :
« فيه ليث بن أبي سليم ، مختلف فيه » .
وفي الباب عن أبي ذر رضی الله عنه .
أخرجه أبو داود (٤٥٩٩) ، وأحمد (١٤٦ / ٥) بسند ضعيف .
وجملة القول : أن آخر الحديث صحيح لأجل هذه الشواهد . والله أعلم .

١٥٧ - مُنْكَرٌ .

أخرجه النسائي (٨ / ٩٢ - ٩٣) والطبراني في « الأوسط » - كما في « نصب الراية » (٣ / ٣٧٦) - ، والدُّولابي في « الكنى » (٢ / ١٣٩) ، والدارقطني (٣ / ١٨٢) ، والبيهقي (٨ / ٢٧٧) ، وأبو نُعيم في « الحلية » (٨ / ٣٢٢) من طريق المفضل بن فضالة ، ن يونس بن يزيد ، عن سعد بن إبراهيم ، حدثني أخى المسور بن إبراهيم ، عن عبد الرحمن بن عوف مرفوعًا به .
قال النسائي :

« هذا مرسل ، وليس بثابت » .

وقال الطبراني :

« لا يروى عن عبد الرحمن بن عوف ، إلا بهذا الإسناد ، وهو غير متصل ؛ لأن المسور لم يسم من جدّه بد الرحمن » وكذا قال البزار .
وقال أبو حاتم :

« هذا حديثٌ منكرٌ ، ومسور لم يلق عبد الرحمن ، وهو مرسلٌ أيضًا » .
ذكره ولده في « العلل » (١ / ٤٥٢ / ١٣٥٧) .
وقال الدارقطني :

« المسور لم يدرك عبد الرحمن بن عوف ، فإن صحَّ إسناده فهو مرسل ، وسعد بن إبراهيم مجهولٌ » .
قال ابن القطان :

« وصدق فيما قال » ، ثم قال :

« وفيه مع الانقطاع بين المسور وجدّه عبد الرحمن بن عوف ، انقطاع آخر ، بين المفضل ويونس^(١) ، فقد رواه إسحاق بن الفرات عن المفضل بن فضالة ، فجعل فيه الزهرى ، بين يونس بن يزيد وسعد بن إبراهيم . قال : وفيه مع =

(١) كذا قال ! والصواب أن يقول : « الانقطاع بين يونس وسعد بن إبراهيم » .

.....
= ذلك الجهل بحال المسور ، فإنه لا يُعرف له حالٌ « اهـ .
قُلْتُ : وقد اختلف فيه عن المفضل بن فضالة اختلافاً كثيراً .

● فرواه سعيد بن كثير بن عفير - عنه ، عن يونس بن يزيد ، عن سعد
ابن إبراهيم ، حدثني أخي المسور ، عن أبيه ، عن عبد الرحمن بن عوف به .
أخرجه ابن جرير في « تهذيب الآثار » ، ومن طريقه ابن عبد البر في
« التمهيد » - كما في « الجوهر النقي » (٢٧٧ / ٨) لابن التركماني .
ولكن قال الدارقطني في « العلل » (ج ١ / ق ١١٣ / ١) :
« ولا يثبت هذا القول » .

يعنى لا يثبت ذكر والد المسور في الإسناد .

● ورواه إسحاق بن الفرات ، عن المفضل ، عن يونس بن يزيد ، عن
الزهري ، عن سعد بن إبراهيم ، عن المسور بن محزمة^(١) ، عن عبد الرحمن
ابن عوف به .

أخرجه الدارقطني (١٨٣ / ٣) وقال :
« هذا وهم من وجوه عدة » .

وقال في « العلل » :

« ولا يصحُّ هذا القول » .

« وفي هذا ردُّ علي ابن القطان في إثبات الانقطاع بين يونس وسعد بن إبراهيم
بمثل هذا السند .

وقال الدارقطني في « العلل » :

« وقال ابن هبة ، عن سعد بن إبراهيم ، عن المسور بن محزمة ، عن النبي ﷺ =

(١) كذا وقع في « سنن الدارقطني » والصواب : « المسور بن إبراهيم » .

= ، ولا يصحُّ هذا ، وهو مضطربٌ غيرُ ثابت « اه .
وقال البيهقيُّ :

« فإن كان سعد هذا ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، فلا نعرف بالتواريخ له أختاً معروفاً بالرواية يقال له المسور . ولا يثبتُ للمسور الذي ينسب إليه سعد بن محمد بن المسور بن إبراهيم سماعٌ من جدِّه عبد الرحمن بن عوف رضی الله عنه ، ولا رؤية ، فهو منقطعٌ » .
فتعقبه ابن التركاني بقوله :

« قلتُ : في كتاب ابن أبي حاتم : مسور بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف أخو سعد وصالح ابني إبراهيم روى عن عبد الرحمن بن عوف مرسلًا ، روى عنه أخوه سعد بن إبراهيم . سمعتُ أبي يقول ذلك » . وذكر ذلك صاحب الكمال فظهر بهذا أن سعدًا هو ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، وأنه لا وجه لترديد البيهقي » . اه .

قلتُ : وكلامُ ابن التركاني - رحمه الله - متعجِّ ، لكن لي نظرٌ وذلك أن البيهقي قال : « لا نعرف له أختاً معروفاً بالرواية » ، وهذا القول حقٌّ ، فإن المسور ، وإن كان أختاً لسعد بن إبراهيم لكنه غير معروف بالرواية كما يُعلم من قول الدارقطني : « مجهول » وكذا قول ابن القطان . وقد ترجم له ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ٢٩٨) فلم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً . فهو مجهولُ الحال . وحاصل القول أن هذا الحديث لا يصحُّ للاضطراب في سنده ، ثم للانقطاع الذي فيه . والله أعلم .

١٥٨ - « سئل رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى
﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ ، قَالَ : إِضَاعَةُ الْوَقْتِ » .

١٥٨ - ضَعِيفٌ .

أخرجه البزار (ج ١ / رقم ٣٩٢) وابن أبي حاتم في « العلل » (١ / ١٨٧ / ٥٣٦) ، وابن جرير في « تفسيره » (٣٠ / ٣١١) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٣٧٧) ، والدولابي في « الكنى » (٢ / ٥٨) ، والبيهقي (٢ / ٢١٤) ، (٢١٥) والطبراني في « الأوسط » - كما في « المجمع » (٧ / ١٤٣) - ، والبغوي في « شرح السنة » (٢ / ٢٤٦) من طرق عن عكرمة بن إبراهيم ، ثنا عبد الملك ابن عمير ، عن مصعب بن سعد ، عن أبيه سعد بن أبي وقاص فذكره .
قال البزار :

« لا نعلم أحداً أسنده إلا عكرمة ، وهو لين الحديث ، وقد رواه الثقات
الحفاظ عن عبد الملك عن مصعب بن سعد ، عن أبيه موقوفاً » . وقال أبو
زرعة : « هذا خطأ والصحيح موقوف » .

قال العقيلي :

« الموقوف أولى » .

قُلْتُ : وهذا حديث ضعيف ، وله علتان .

الأولى : ضعف عكرمة بن إبراهيم .

ضعفه النسائي ، وابن حبان .

وقال ابن معين وأبو داود :

« ليس بشيء » .

وقال العقيلي :

« في حفظه اضطراب » .

العلة الثانية : أن عكرمة بن إبراهيم خولف فيه .

= فقد أخرجه ابن جرير (٣٠ / ٣١١) ، وأبو يعلى في « مسنده » (ج ٢ / رقم ٧٠٤ ، ٧٠٥) والعقيلي ، والبيهقي (٢ / ٢١٤) من طريق عاصم بن بهدلة ، عن مصعب بن سعد ، قال : قلت لأبي : يا أبتاه ! رأيت قوله : ﴿ الذين هم عن صلاتهم ساهون ﴾ أسهؤ أحدنا في صلاته ، حديث نفسه !!؟ قال سعد : أو ليس كلنا يفعل ذلك !!؟ ولكن الساهى عن صلاته الذى يصلحها لغير وقتها ، فذلك الساهى عنها .

قُلْتُ : وسنده حسن كما قال الهيثمي (١ / ٣٢٥) .

وقد رواه مع عاصم بن بهدلة جماعة منهم طلحة بن مصرف ، وسماك بن حرب ، وموسى الجهنى . كل هؤلاء رووه عن مصعب بن سعد موقوفاً فروايتهم أرجح بغير شك .

فالصواب أن الحديث موقوف .

وهو الذى صوّبه الدارقطني في « العلل » (ج ١ / ق ١١٦ / ١) . والله أعلم .

١٥٩ - « لَا يُؤَلَّنَ أَحَدُكُمْ فِي الْجُحْرِ » . قِيلَ لِقَتَادَةَ : مَا تَكْرَهُ مِنْ
الْبَوْلِ فِي الْجُحْرِ ؟ قَالَ : يُقَالُ إِنَّهَا مَسَاكِنُ الْجِنِّ .

١٥٩ - ضَعِيفٌ .

أخرجه أبو داود (١ / ٥١ - عون) ، والنسائي (١ / ٣٣ - ٣٤) ، وأحمد
(٥ / ٨٢) ، وابنُ الجارود في « المتقى » (٣٤) ، والحاكم (١ / ١٨٦) ،
والبيهقي (١ / ٩٩) ، والبعثي في « شرح السنة » (١ / ٣٨٥) من طريق معاذ
ابن هشام ، عن أبيه ، عن قتادة ، عن عبد الله بن سرجس ، مرفوعاً فذكره .
قال الحاكم :

« هذا حديث صحيحٌ على شرط الشيخين » ووافقه الذهبي !!
قُلْتُ : لا ، فقد ذكر ابنُ أبي حاتم عن أحمد بن حنبل ، قال : « ما أعلم
قتادة روى عن أحدٍ من الصحابة غير أنسٍ . قيل : فابن سرجس ؟ فكأنه
لم يره سماعاً » .

وخالف في ذلك أبو زرعة ، وأبو حاتم - كما في « المراسيل » (ص -
١٧٥) .

قال أبو حاتم :

« لم يلق أحداً من الصحابة ، غير أنس ، وابن سرجس » .
وأفاد الحافظ في « التلخيص » (١ / ١١٦) أنه صحح سماع قتادة من ابن
سرجس : عليُّ بن المديني ، وابن خزيمة ، وابن السكن . وهو اختيار الحافظ
العراقي - كما في « زهر الربى » (١ / ٣٣) - ، أما الحاكم ، فقد اختلف رأيه .
فقال في « علوم الحديث » (ص - ١١١) :

« لم يسمع من صحابيٍّ غير أنس » .

ثم قال في « المستدرک » عقب تخريجه لهذا الحديث :

« ولعل متوهمًا يتوهم أن قتادة لم يذكر سماعاً من عبد الله بن سرجس وليس
هذا بمستبعد [الأصل : بمستبعد] ، فقد سمع قتادة من جماعة من الصحابة
لم يسمع منهم عاصم بن سليمان الأحول ، وقد احتج مسلم بحديث عاصم ، =

.....

= عن عبد الله بن سرجس . وهو من ساكنى البصرة « اهـ .
قُلْتُ : الذى يظهر أن قتادة سمع من ابن سرجس فى الجملة ، فقد كانا
متعاصرين كما يفهم من كلام أبى حاتم السابق . ولكن قتادة مدلسٌ كما قال
غير واحد ، حتى قال ابن جرير فى مواضع من « تهذيب الآثار » أنه مشهور
بالتدليس عندهم .

وقد تقرر فى الأصول أن المدلس إذا عنعن عن شيخ له ، لا يرتاب أحدٌ
فى أنه يروى عنه ، فإنه لا يقبل منه ، لاحتمال أنه دلسه عنه ، فكيف إذا كان
فى سماعه من شيخه اختلافٌ !!؟

١٦٠ - « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمَسُّحُ أَعْلَى الْحُفِّ
وَأَسْفَلَهُ » .

١٦٠ - مُنْكَرٌ .

أخرجه أبو داود (١ / ٢٨٠ - ٢٨١ عون) ، والترمذى (٩٧) ، وابنُ
ماجة (٥٥٠) ، وأحمد (٤ / ٢٥١) ، وابنُ الجارود في « المتقى » (٨٤) ،
والدارقطنى (١ / ١٩٥) ، والبيهقى (١ / ٢٩٠) من طريق الوليد بن مسلم ،
عن ثور بن يزيد ، عن رجاء بن حيوة ، عن كاتب المغيرة ، عن المغيرة بن
شعبة ... فذكره .

قال الترمذى :

« هذا حديثٌ معلولٌ » .

قُلْتُ : قد ذكروا له عللاً أربعة :

- الأولى : أن ثور بن يزيد ، لم يسمعه من رجاء بن حيوة .
- الثانية : أنه مرسلٌ .
- الثالثة : أن الوليد بن مسلم مدلسٌ وقد عنعنه .
- الرابعة : أن كاتب المغيرة مجهولٌ لا يُعرف ..
- فأما العلة الأولى :

فأجاب عنها ابنُ القيم في « تهذيب سنن أبى داود » ، وابنُ التركمانى في
« الجواهر النقى » ، وحاصل جوابهما أن الدارقطنى أخرج في « سننه » من
طريق داود بن رشيد ، حدثنا الوليد بن مسلم ، عن ثور بن يزيد ، حدثنا
رجاء بن حيوة ... فصرح ثور بالتحديث عن رجاء ، فزالت العلة . وتابعهما
الشيخُ أبو الأشبال - رحم الله الجميع - في « شرح الترمذى » (١ / ١٦٤) .
قُلْتُ : وفيما ذهبوا إليه نظرٌ .

فقد رواه البيهقى (١ / ٢٩٠ - ٢٩١) عن أحمد بن عبيد الصفار ، وهذا
في « مسنده » ، من طريق أحمد بن يحيى الحلوانى ، عن داود بن رشيد ، =

= فقال : « عن رجاء » ، ولم يقل « حدثنا رجاء » .
قال الحافظ في « التلخيص » (١ / ١٦٠) :
« فهذا اختلافٌ على داود ، يمنع القول بصحة وصله ، مع ما تقدّم في كلام الأئمة » اهـ .
يؤيدهُ :

أن عبد الله بن المبارك خالف الوليد بن مسلم في وصله .
فأخرجه عبد الله بن أحمد في « كتاب العلل » ، وابن حزم في « المحلى »
(٢ / ١١٤) من طريق عبد الرحمن بن مهدى ، عن ابن المبارك ، عن ثور
ابن يزيد ، قال : حَدَّثْتُ عن رجاء بن حيوة ، عن كاتب المغيرة ، عن النبي
ﷺ مرسلًا ، ليس فيه « المغيرة » .
هكذا روى ابن المبارك ، وهو ثقةٌ إمامٌ حجةٌ ، لا يرتاب أحدٌ في تقديمه
على الوليد بن مسلم .

وحاول الشيخُ أبو الأشبال - رحمه الله - أن يتقصى من ذلك ، فقال في
« شرح الترمذى » :

« الوليد بن مسلم كان ثقةً ، حافظًا ، مُتَقَنَّ ، فإن خالفه ابنُ المبارك فإنما زاد
أحدهما على الآخر ، وزيادة الثقة مقبولة » اهـ .

قُلْتُ : هذا ليس من باب زيادة الثقة على الآخر ، بل من باب المخالفة . أما
في الإسناد :

فقد تفرد الوليد بوصله ، كما حكاها الترمذى وغيره .
فإن قلت : بل تابعه إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ، عن ثور مثله .
قلنا : ما أوهن ما تعلقت به . فإن إبراهيم متروك ، وقد كذبه بعض الأئمة .
ومما يُتَعَجَّب منه حقًا أن أبا الأشبال - رحمه الله - يعتد بمثل هذه =

= المتابعة ، فيقول :

« إبراهيم بن أبي يحيى ضعفه عامة المحدثين ، لأنه كان من أهل الأهواء ، بل رماه بعضهم بالكذب . لكن تلميذه الشافعي أعرف به !! . وفي « التهذيب » : قيل للربيع : ما حمل الشافعي أن يروى عنه ؟؟ قال : كان يقول : لأن يخر إبراهيم من بُعد ، أحب إليه من أن يكذب ، وكان ثقة في الحديث » .
قُلْتُ : هذا رأى الشيخ رحمه الله في إبراهيم ! ، وهو رأى غريب لا يجري على أصول المحدثين .

ومن المعلوم : أن الجرح مقدم على التعديل إن كان مفسراً ، والجرح بالكذب من أعظم دوافع ترك الرواية عن المجروح . وإبراهيم هذا ، كذبه يحيى القطان ، وابن معين . وتركه النسائي وغيره .

ثم إنه مدني . وقد سئل عنه مالك : أكان ثقة ؟؟

قال : لا ، ولا ثقة في دينه !!

وكثيراً ما ينازع الشيخ خصومه في مثل هذا ، فيقول : « مالك هو الحجة على أهل المدينة » .

وقد جئناك بقول مالك . ونزيد أيضاً :

قال بشر بن المفضل : « سألت فقهاء المدينة عنه ، فكلهم يقولون : كذاب ، أو نحو هذا » .

ولا يُعقل أن يُقدم قول الشافعي - رحمه الله على قول أهل الاختصاص ، لا سيما إن اتفقوا ، واجتماع المحدثين على الشيء يكون حجة ، كما قال أبو حاتم - رحمه الله تعالى - .

فإن قيل : ما الحامل للشافعي على الرواية عنه ؟!

أجاب ابن حبان في « المجروحين » (١ / ١٠٧) بقوله :

« وأما الشافعي فإنه كان يجالسُه في حديثه ، ويحفظُ عنه حفظ الصبي ، =

.....

= والحفظ في الصغر ، كالنقش في الحجر . فلما دخل مصر في آخر عمره ، فأخذ يصنف الكتب المبسوطة ، احتاج إلى الأخبار ، ولم تكن معه كُتُبُهُ ، فأكثر ما أودع الكتب من حفظه ، فمن أجله ما روى عنه ، وربما كنى عنه ولا يُسميه في كتبه . اهـ .

وبالجملة :

فإن متابعة إبراهيم للوليد بن مسلم ساقطة لا يُفرح بها .
فإن قلت : قد تابعها محمد بن عيسى بن سمیع ، عن ثور . بمثل حديث الوليد .

ذكره الدارقطني في « العلل » .

قُلْتُ : أما محمد بن عيسى فصدوق ، ولكن في حفظه مقال .
قال ابن حبان :

« مستقيم الحديث . إذا بين السماع في خبره » .
فيستفاد من قوله أنه كان مُدْلِساً . وقد جزم بذلك الحافظ في « التقريب » . وقد رواه بالنعنة .

هذا ما يتعلق بالإسناد ، وابن المبارك يترجح عليهم .
فإن قلت :

قد رواه ابن المبارك موصولاً كما رواه الوليد بن مسلم . فهذا إن لم يكن فيه ترجيحٌ لرواية الوليد ، فليس أقل من أن يكون اختلافاً على ابن المبارك ، تضعفُ به مخالفتُهُ .

قُلْتُ : هذا آخر سهمٍ في جمعيتكم ، وما أصبتم الرمية !!
فقد قال الأثرم :

« كان أحمد يُضعفُ هذا الحديث ويقول : ذكرته لعبد الرحمن بن مهدي ، فقال : عن ابن المبارك ، عن ثور ، حُدِّثُ عن رجاء ، عن كاتب المغيرة . ولم يذكر « المغيرة » . قال أحمد : وكان حدثني به نعيم بن حماد ، حدثني =

.....

= به عن ابن المبارك كما حدثني الوليد بن مسلم به عن ثور .
فقلتُ له : إنما يقول هذا الوليدُ . فأما ابنُ المبارك فيقولُ : « حُدِّثْتُ عن رجاء » ولا يذكر « المغيرة » . فقال لي نُعيم : هذا حديثي الذي أسألُ عنه !! فأخرج إلى كتابه القديم بخطِّ عتيق ، فإذا فيه ملحَق بين السطرين بخطِّ ليس بالقديم : « عن المغيرة » . فأوقفتهُ عليه ، وأخبرتهُ أن هذه زيادة في الإسناد لا أصل لها . فجعل يقول للناس بعدُ ، وأنا أسمع : اضربوا على هذا الحديث . اهـ .

ذكره الحافظُ في « التلخيص » (١ / ١٥٩) .

أما من ناحية المتن :

فقد تضافرت الأحاديث الصحيحة على ذكر المسح على ظاهر الحُفِّ ، وليس على باطنه .

ومما يُشعر أن المسح على باطن الحُفِّ لم يكن معروفًا ، قولُ علي بن أبي طالب رضي الله عنه :

« لو كان الدين بالرأى ، لكان باطنُ الحُفِّ أولى بالمسح من أعلاه ، وقد رأيتُ رسول الله ﷺ يمَسحُ على ظاهر خفيه » .

أخرجه أبو داود (١٦٢) ، والدارقطني (١ / ١٩٩) ، والبيهقي (١ / ٢٩٢) ، وابنُ حزم في « المحلى » (٢ / ١١١) ، وابنُ الجزري في « مناقب علي » (ق ٣٣ / ١) من طريق عبد خير ، عن علي .

وسندهُ صحيحٌ ...

قال ابن القيم :

« والأحاديث الصحيحة كلها تُخالِفُه » .

يعنى حديث مسح باطن الحُفِّ .

وقد قال البخاري في « التاريخ الأوسط » :

« ثنا محمد بن الصباح ، ثنا ابنُ أبي الزناد ، عن أبيه ، عن عروة بن الزبير ، =

= عن المغيرة : رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمسخُ على خفيه ، ظاهرهما .
قال البخاريُّ :

« وهذا أصحُّ من حديث رجاء ، عن كاتب المغيرة » . اهـ .
وقال ابنُ أبي حاتم في « العلل » (١ / ٥٤ / ١٣٥) :
« سمعتُ أبا يقول في حديث الوليد ، عن ثور بن يزيد ، عن رجاء بن حيوة ،
عن كاتب المغيرة ، عن المغيرة فذكره .

فقال : « ليس بمحفوظٍ ، وسائر الأحاديث عن المغيرة أصحُّ » .
قُلْتُ : فظهر من كلام هذين الإمامين أن زيادة : « باطن الخُفِّ » منكراً ؛
لخالفتها للأحاديث الصحيحة عن المغيرة ، وغيره في الاقتصار على ظاهر الخُفِّ
فحسب . والله أعلم .

● أما العلةُ الثانيةُ :

فقد ذكروا أنه مرسلٌ . يعني أن كاتب المغيرة يرويه عن النبي ﷺ ، ولم
يدركه . وقد تقدم شيءٌ من هذا في كلام الإمام أحمد مع نعيم بن حماد .

وهذا ما رجحه البخاريُّ ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم .
فأما البخاريُّ ، فنقل ذلك الترمذي عنه ، وعن أبي زرعة ، فقال : « سألتُ
أبا زرعة ومحمد بن إسماعيل عن هذا الحديث ، فقالا : ليس بصحيح ؛ لأن ابن
المبارك روى هذا عن ثور ، عن رجاء بن حيوة ، قال : حدثت عن كاتب المغيرة
مرسلٌ عن النبي ﷺ ولم يذكر فيه المغيرة » . اهـ .

وفي « علل الحديث » (١ / ٣٨ / ٧٨) لابن أبي حاتم أنه سأل أباه وأبا
زرعة عن هذا الحديث فقالا : « هذا أشبهُ » .

يعني عدم ذكر « المغيرة » .

● أما العلةُ الثالثةُ :

= وهى أن الوليد بن مسلم عنن الحديث .

.....
= قُلْتُ : نعم ، صرّح الوليد بالتحديث عن ثور عند أحمد وأبي داود ،
ولكنه - أعنى الوليد - كان يدلّسُ تدليسُ التسوية ، وهذا يقتضيه أن يُصرّح
في كل طبقات السند ، ولم يفعل .

وقد قال الحافظُ في « الفتح » (٢ / ٣١٨) في تخرّيج حديث :
« وأخرجه أيضاً من رواية الوليد بن مسلم وصرّح بالتحديث في جميع
الإسناد » .

فبقيت العلةُ .

● أمّا العلةُ الرابعةُ :

فهى جهالة كاتب المغيرة .

ذكر ذلك ابنُ حزمٍ في « المحلى » (٢ / ١١٤) ، وقوله مردودٌ ؛ لأن كاتب
المغيرة اسمه « ورّاد » وهو مشهور ، وله أحاديثُ اتفق البخاريُّ ومسلم على
ثلاثيةٍ منها من روايته عن المغيرة .

وجملة القول :

أن هذا الحديثُ ضَعُفه جهابذة الحديث ونقادُهُ مثل البخاريِّ وأبو حاتم ،
وأحمد ، وأبو زرعة ، وأبو داود ، والترمذى ، وغيرهم . فمن الناسُ
بعدهم !!؟

١٦١ - « أَحَبُّ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، أَنْفَعُهُمْ لِلنَّاسِ ، وَأَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى سُرُورٌ تُدْخِلُهُ عَلَى مُسْلِمٍ ، أَوْ تُكْشِفُ عَنْهُ كُرْبَةً ، أَوْ تَقْضِي عَنْهُ دَيْنًا ، أَوْ تَطْرُدَ عَنْهُ جُوعًا . وَلَآنَ أَمْشِي مَعَ أَخٍ فِي حَاجَةٍ ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَعْتَكِفَ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ - يَعْنِي مَسْجِدَ الْمَدِينَةِ - شَهْرًا . وَمَنْ كَفَّ غَضَبَهُ ، سَتَرَ اللَّهُ عَوْرَتَهُ ، وَمَنْ كَظَمَ غَيْظَهُ ، وَلَوْ شَاءَ أَنْ يُمْضِيَهُ أَمْضَاهُ ، مَلَأَ اللَّهُ قَلْبَهُ رَجَاءً يَوْمَ الْقِيَامَةِ . وَمَنْ مَشَى مَعَ أَخِيهِ فِي حَاجَةٍ حَتَّى يَتَهَيَّأَ لَهُ ، أَثَبَّتَ اللَّهُ قَدَمَهُ يَوْمَ تَزُولُ الْأَقْدَامُ » .

١٦١ - ضَعِيفٌ ، وَفِي مَتْنِهِ نَكَارَةٌ .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ١٢ / رقم ١٣٦٤٦) وفي « الأوسط » - كما في « المجمع » (٨ / ١٩٤) - ، وفي « الصغير » (٢ / ٣٥) ، والشجري في « الآمال » (٢ / ١٧٧) وابن حبان في « المجروحين » (١ / ٣٦٠) مختصرًا من طريق عبد الرحمن بن قيس الضبيّ ، ثنا سكين بن سراج ، ثنا عمرو ابن دينار ، عن ابن عمر ، أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ! أيّ الناس أحبُّ إلى الله تعالى ؟ وأيّ الأعمال أحبُّ إلى الله تعالى ؟!

قال ... فذكره .

قال الطبراني :

« لم يروه عن عمرو بن دينار ، إلا سكين بن سراج ، ويقال : ابن أبي سراج البصرى ، تفرد به عبد الرحمن بن قيس » .

قُلْتُ : وهذا سندٌ واهٍ جدًا .

أما عبد الرحمن بن قيس كذّبه ابنُ مهدي . وقال صالح بن محمد :

« كان يضع الحديث » . وتركه أحمد والنسائي .

وسكين بن سراج ، قال فيه ابنُ حبان :

« يروى الموضوعات عن الأثبات ، والملزقات عن الثقات » . وقال الهيثمي :

« ضعيفٌ !! »

.....
= ولكن له طريق آخر .
أخرجه ابنُ أبي الدنيا في « قضاء الحوائج » (٣٦) من طريق بكر بن
خُنيس ، عن عبد الله بن دينار ، عن بعض أصحاب النبي ﷺ فذكره وفيه
زيادة :

« وإن سوء الخلق يُفسد العمل ، كما يفسد الخل العسل » .
قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ .

وبكر بن خُنيس ضعفه النسائيُّ ، وعمرو بن علي ، ويعقوب بن شيبة وقال
ابنُ معين في رواية :
« ليس بشيءٍ » .

وتركه الدارقطنيُّ ، وابن خراش ، وأحمد بن صالح المصري .
ولكن قال أبو حاتم :

« لا يبلغ به الترك » .

كما في « الجرح والتعديل » (١ / ١ / ٣٨٤) .
وقال الحافظ :

« صدوق له أغلاط » .

وهذا تسامحٌ منه . لا سيما وقد قال في « الفتح » (٩ / ٢٤٣) :
« ضعيفٌ » .

وهو الصواب .

ثم بعد كتابة ما تقدم بزمانٍ ، رأيتُ هذا الحديث في « الصحيحة » (٩٠٦)
لشيخنا حافظ الوقت ناصر الدين الألباني . فرأيتُه خرج من الطريقتين
المذكورين ، وقال عن الطريق الثاني :

« لكن جاء بإسنادٍ خيرٍ من هذا فذكره ثم قال : وهذا إسنادٌ حسنٌ ،
فإن بكر بن خُنيس صدوق له أغلاط كما قال الحافظ . وعبد الله بن دينار =

= ثقة من رجال الشيخين ، فثبت الحديث والحمد لله تعالى .
قُلْتُ : كذا قال شيخنا حفظه الله تعالى !
والصواب أن الإسناد وإن كان خيراً من الأول . فهو ضعيف ؛ لما ذكرته
من حال بكر بن خنيس . وقد قدمت ما في قول الحافظ وأنه تسامح فيه .
لا سيما وقد ضعف شيخنا بكر بن خنيس في بعض تحقیقاته وانظر مثلاً
« الصحيحه » (رقم ٤٩١) و « الضعيفه » (رقم ١١ ، ٨٢١ ، ١٢٩١) .
فلو جعلنا هذا الإسناد أصلاً - وهو ضعيف - والتمسنا له الشواهد المجدية
لكان حسناً ، أما وشاهده ساقط فإن الحديث يظل ضعيفاً .
وعليه فهذا الحديث يجب أن يكون من جملة الكتاب الآخر للشيخ ، وهو
« الضعيفه » . والله أعلم .

١٦٢ - « لَمَّا أتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا عَلَاطِبٍ فِي مَرَضِهِ ، قَالَ لَهُ : يَا عَمَّ ! قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، كَلِمَةً أُسْتَجَلُّ بِهَا لَكَ الشَّفَاعَةُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . قَالَ : يَا ابْنَ أَخِي ! وَاللَّهِ لَوْلَا أَنْ تُكُونَ سُبَّةً عَلَيَّ وَعَلَى أَهْلِي مِنْ بَعْدِي ، يَرُونَ أَنِّي قُلْتُهَا جَزَعًا مِنَ الْمَوْتِ ، لَقُلْتُهَا ، لَا أَقُولُهَا إِلَّا لِأَسْرِكَ بِهَا !! فَلَمَّا ثَقُلَ أَبُو طَالِبٍ رَوَى يُحَرِّكُ شَفَتَيْهِ ، فَأَصْعَى إِلَيْهِ الْعَبَّاسُ فَسَمِعَ قَوْلَهُ ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ عَنْهُ ، فَقَالَ : قَدْ قَالَ وَاللَّهِ الْكَلِمَةَ الَّتِي سَأَلْتَهُ عَنْهَا . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَمْ أَسْمَعْ » .

١٦٢ - بَاطِلٌ بِهَذَا السِّيَاقِ .

أخرجه ابن إسحق في « السيرة » قال : حدثني العباس بن عبد الله بن معبد ، عن بعض أهله ، عن ابن عباس ... فذكره . ومن طريقه أخرجه البيهقي في « الدلائل » (٢ / ٣٤٦) .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ لأجل الذي لم يُسم ، أما الحديث فهو باطل بهذا التمام . فإن أبا طالبٍ مات كافرًا بنص الأحاديث الصحيحة كما يأتي إن شاء الله تعالى .

[ثم رأيتُ الحافظ ابن كثير قال في « السيرة النبوية » (٢ / ١٢٥) : « إن في السند مبهمةً لا يُعرف حاله ، وهو قوله : « عن بعض أهله » وهذا إبهام في الاسم والحال ، ومثله يتوقف فيه لو انفرد » . اهـ وقال البيهقي : « هذا إسنادٌ منقطعٌ ، ولم يكن أسلم العباس في ذلك الوقت » اهـ .

وقد رواه سعيد بن جبير ، عن ابن عباس فلم يذكر هذه الزيادة الباطلة . أخرجه النسائي في « التفسير » - كما في « أطراف المزي » (٤ / ٤٥٦) ، والترمذي (٣٢٣٢) ، وابن جرير في « تفسيره » (٢٣ / ٧٩) ، والحاكم (٢ / ٤٣٢) ، والبيهقي في « الدلائل » (٢ / ٣٤٥) وفي « السنن » (٩ / ١٨٨) من طريق سفيان ، عن الأعمش ، ثنا يحيى بن عمار ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس قال : مرض أبو طالب ، فجاءته قريش ، وجاءه النبي ﷺ ، وعند أبي طالب مجلس رجل ، فقام أبو جهل كي يمنعه ، وشكوه إلى أبي طالب . =

= فقال : يا ابن أخي ما تريد من قومك !!؟ قال : إني أريد منهم كلمة واحدة تدين لهم بها العرب ، وتؤدى إليهم العجمُ الجزية . قال : كلمةً واحدةً !!؟ قال : كلمةً واحدةً . قال : « يا عم ! يقولوا : لا إله إلا الله » . فقالوا : إلهًا واحدًا ، !!؟ ما سمعنا بهذا في الملة الآخرة ، إن هذا إلا اختلاق . قال : فنزل فيهم القرآن : ﴿ ص والقرآن ذى الذكر * بل الذين كفروا في عزةٍ وشقاق ... ﴾ إلى قوله : ﴿ ما سمعنا بهذا في الملة الآخرة إن هذا إلا اختلاق ﴾ .
قال الترمذى :

« هذا حديث حسن » .

وفى « تحفة الأشراف » :

« حسنٌ صحيحٌ » .

وقد اختلف عن الأعمش في شيخه .

فرواه أبو أسامة ، عن الأعمش ، عن عباد بن جعفر ، عن سعيد بن جبير ،

عن ابن عباس به .

أخرجه أحمد (١ / ٣٦٢) ، وابن جرير (٢٣ / ٧٩) .

قُلْتُ : وهو اختلافٌ تنوعٌ . ويحيى بن عمارة مجهول . لم يرو عنه غير

الأعمش ، وذكره ابن حبان في « الثقات » وقد توبع وقال عبدُ بنُ حميد -

كما عند الترمذى - : « يحيى بن عباد » .

وجزم البخارى ويعقوب بن شيبه ، وابنُ حبان بأنه « يحيى بن عمارة » .

وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ووافقه الذهبي !! وليس كما قالوا ، لما تقدم من حال يحيى

ابن عمارة ، وإن كان الحديث صحيحًا . والله أعلم .

فنبت من هذا الحديث أن أبا طالب لم يقل الشهادة ، ويؤيده أن ابن جرير

زاد في روايته :

= « فلما خرجوا دعا رسول الله ﷺ عمه إلى قول : « لا إله إلا الله » فأبى ، وقال : بل على دين الأشياخ ! ونزلت ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾ . أخرجه في « تفسيره » (٢٣ / ٨٠ - ٨١) بسندٍ معضيلٍ أو مرسلٍ ، وله شواهد تؤيده كما يأتي .

وأما الأحاديث التي ثبت فيها أن أبا طالب مات كافرًا فكثيرة منها :
١ - عن العباس بن عبد المطلب أنه قال : يا رسول الله ! هل نفعت أبا طالب بشيء ، فإنه كان يحوطك ويغضب لك ، قال : « نعم ، هو في ضحضاح من نار ، ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار » .
أخرجه البخاري (٧ / ١٩٣ - فتح) ، ومسلم (٣٥٧) ، وأحمد (١ / ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢١٠) ، والبيهقي في « الدلائل » (٢ / ٣٤٦) .

وهذه الرواية تبين بطلان ما نسب إلى العباس من أنه سمع أبا طالب يقول كلمة التوحيد . فلو كان سمع لما سأل النبي ﷺ هذا السؤال . وهذا واضح جدًا .

٢ - عن المسيب بن حزن ، قال :
« لما حضرت أبا طالب الوفاة ، دخل عليه النبي ﷺ وعنده أبو جهل ، وعبد الله بن أبي أمية . فقال النبي ﷺ : أي عم ! قل لا إله إلا الله ، أحاجُّ لك بها عند الله . فقال أبو جهل ، وعبد الله بن أبي أمية : يا أبا طالب ! أترغبُ عن ملة عبد المطلب !!؟ فقال النبي ﷺ : « لأستغفرن لك ما لم أنه عنك » فنزلت ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أَوْلَىٰ قَرْبَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴾ (١) التوبة . =

(١) [قال الحافظ في « الإصابة » (٧ / ٢٣٨) : « فهذا هو الصحيح يرُدُّ الرواية التي ذكرها ابن إسحق ، إذ لو كان قال كلمة التوحيد ، ما نهى الله نبيه عن الاستغفار له »] اهـ .

= أخرجه البخاري (٨ / ٣٤١ ، ٥٠٦ - فتح) ، ومسلم (٢٤ / ٣٩ - ٤٠) ، وأبو عوانة (١ / ١٤ - ١٥) ، والنسائي في «المتنبى» (٤ / ٩٠ - ٩١) ، وفي «التفسير» - كما في «الأطراف» (٨ / ٣٨٧) - ، وأحمد (٥ / ٤٣٣) ، وابن حبان (ج ٢ / رقم ٩٧٨) ، والطحاوي في «المشكل» (٣ / ١٨٧) ، وابن جرير في «تفسيره» (١١ / ٣٠ - ٣١ و ٢٠ / ٥٩) ، وابن مندة في «الإيمان» (٣٧) ، والبيهقي في «الدلائل» (٢ / ٣٤٢ - ٣٤٣) ، والبعثي في «شرح السنة» (٥ / ٥٥ - ٥٦) من طرق عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبيه المسيب بن حزن به . وقد رواه عن الزهري جماعة منهم معمر بن راشد ، وشعيب بن أبي حمزة ، ويونس بن يزيد في آخرين . وخالفهم سفيان بن حسين ، فرواه عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة به أخرجه الحاكم (٢ / ٣٣٥ - ٣٣٦) وقال : «صحيح الإسناد.» ووافقه الذهبي !!

وسفيان بن حسين ثقة إلا في الزهري ، وقد خالف أصحاب الزهري الأثبات فجعله من «مسند أبي هريرة» بينما هو من «مسند المسيب بن حزن» .

٣ - عن أبي سعيد الخدري قال :
«ذكر عند رسول الله ﷺ عمه أبو طالب ، فقال : لعله تنفه شفاعتي يوم القيامة ، فيجل في ضحضاح من نار ، يبلغ كعبيه ، يغلى منه دماغه» .
أخرجه البخاري (٧ / ١٩٣ - ١١ / ٤١٧ فتح) ، ومسلم (٣٦٠) ، وأحمد (٣ / ٩ ، ٥٠ ، ٥٥) ، وأبو يعلى في «مسنده» (ج ٢ / رقم ١٣٦٠) ، وابن حبان (ج ٨ / رقم ٦٢٣٨) ، والبيهقي في «الدلائل» (٢ / ٣٤٧) من طريق يزيد بن الهاد ، عن عبد الله بن خياب ، عن أبي سعيد الخدري به .

٤ - عن أبي هريرة ، قال :
«لما حضرت وفاة أبي طالب ، أتاه النبي ﷺ ، فقال : يا عمه ، قل =

= لا إله إلا الله أشهد لك بها يوم القيامة . فقال : لولا أن تعيرني قريش ، يقولون : ما حملة عليها إلا جزعُهُ من الموت لأقررتُ عينك بها . فأنزل الله عز وجل على نبيه ﷺ : ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾ القصص / ٥٦ .

أخرجه مسلم (٢٥ / ٤١ - ٤٢) وأبو عوانة (١ / ١٥) ، والترمذى (٣١٨٨) ، وأحمد (٢ / ٤٣٤) ، وابنُ حبان (ج ٨ / رقم ٦٢٣٧) ، وابن جرير في « تفسيره » (٢٠ / ٥٨) ، وابنُ مندة في « الإيمان » (٣٨ ، ٣٩) والبيهقي في « الدلائل » (٢ / ٣٤٤ ، ٣٤٥) من طريق يزيد بن كيسان ، قال : حدثني أبو حازم ، عن أبي هريرة ... فذكره .

[وعزاه ابن كثير في « السيرة » (٢ / ١٢٧) للنسائي ، وهو وهم ، ونسبه في « تحفة الأشراف » المسلم والترمذى فقط .

قال الترمذى :

« حديث حسنٌ غريبٌ ، لا نعرفه إلا من حديث يزيد بن كيسان » .

وقال ابنُ مندة :

« هذا حديث ثابتٌ صحيحٌ ، أخرجه الجماعة إلا البخاري ، لم يخرج في كتابه عن يزيد بن كيسان ، استغناءً بغيره » . اهـ .

قُلْتُ : وليس مقصود ابن مندة بـ « الجماعة » أصحاب الكتب الستة كما هو معروف لدى المتأخرين .

٥ - عن علي بن أبي طالب ، رضى الله عنه قال :

« لما مات أبو طالب ، أتيتُ النبي ﷺ ، فقلْتُ : يا رسول الله ! إن عمك الشيخ الضال قد مات . فقال : اذهب فواره . فقلت : إنه مات مشركاً . فقال : اذهب فواره ، ولا تحدثنَّ شيئاً حتى تأتيني . قال : فواريتُهُ ، ثم أتيتُهُ ، فأمرني فاغتسلتُ ، ثم دعا لي بدعواتٍ ، ما يسرني أن لي بهن ما على =

= الأرض من شيءٍ .

أخرجه أبو داود (٩/ ٣٢ - ٣٣ عون) ، والنسائي (١/ ١١٠ و ٧٩/ ٤ - ٨٠) ، وفي « الخصائص » (رقم ١٤٣ - بتحقيقى) ، وأحمد (١/ ٩٧ ، ١٣١) ، والطيالسي (١٢٠ ، ١٢٢) ، وابن أبي شيبة (٣/ ٢٦٩) ، وابن الجارود في « المنتقى » (٥٥٠) ، وأبو يعلى في « مسنده » (١/ ٣٣٤ - ٣٣٥) ، وابن خزيمة كما في « الإصابة » (٧/ ١١٤) - ، والبيهقي في « السنن » (١/ ٣٠٤) ، وفي « الدلائل » (٢/ ٣٤٨ ، ٣٤٩) ، والدارقطني في « العلل » (ج ١/ ق ١٣٩ / ٢) ، والخطيب في « التلخيص » (٢/ ٦٣٢) من طرق عن أبي إسحق ، قال : ناجية بن كعب ، يُحدِّث عن عليّ ... فذكره .

قُلْتُ : وهو حديثٌ صحيحٌ . وقد أعلَّه بعضهم بعدةٍ عللي لا تثبتُ على النقد ، أجبْتُ عنها تفصيلاً في « جُنة المرتاب ، بنقد المغنى عن الحفظ والكتاب » (باب رقم ٢٥) .

وهذا الحديث صريح الدلالة في أن أبا طالبٍ مات كافراً .

٦ - حديث أنسٍ رضى الله في ذكر إسلام أبي قحافة ؛ قال : « فلماً مدَّ يده يبايعه ، بكى أبو بكر . فقال النبي ﷺ : ما يبكيك ؟ قال : لأن تكون يدُ عمك مكان يده ، ويُسلمُ ، ويقرُّ الله عينك أحبُّ إليَّ من أن يكون . » أخرجه أبو يعلى في « مسنده » ، وعمر بن شبة في « كتاب مكة » ، وأبو بشر سمويه في « فوائده » من طريق محمد بن سلمة ، عن هشام بن حسان ، عن محمد بن سيرين ، عن أنس به .

قال الحافظ في « الإصابة » (٧/ ٢٣٨) :

= « سندُه صحيحٌ » .

= قُلْتُ : ومن هذا الوجه أخرجه :

أحمد (٣ / ١٦٠) ، والبزار (٣ / ٣٧٣ - ٣٧٤) ، وأبو يعلى (ج ٥ / رقم ٢٨٣١) ، وابن حبان (١٤٧٦) ، والحاكم (٣ / ٢٤٤ - ٢٤٥) فذكروا قصة إسلام أبي قحافة دون محل الشاهد .

قال الحاكم :

« صحيح على شرط الشيخين » .

فقال الذهبي : (خ) يعنى على شرط البخارى .

قُلْتُ : وهو وهمٌ منهما ، فإن محمد بن سلمة هو ابن عبد الله الباهلي لم يخرج له البخارى شيئاً ، فالحديث على شرط مسلمٍ وحده . والله أعلم .

قال الحافظ في « الإصابة » (٧ / ٢٤٠) :

« وأما قول أبي بكرٍ ، فمراذهُ لأننا كنتُ أشدَّ فرحاً بإسلام أبي طالب مني بإسلام أبي - أى لو أسلم - . ويبين ذلك ما أخرجه أبو قرّة موسى بن طارق ، عن موسى بن عبيدة^(١) ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ، قال : جاء أبو بكر بأبي قحافة يقوده يوم فتح مكة ، فقال رسول الله ﷺ : ألا تركت الشيخ حتى نأتيه ؟! قال أبو بكر : أردتُ أن يأجره الله ، والذي بعثك بالحق لأننا كنتُ أشدَّ فرحاً بإسلام أبي طالب - لو كان أسلم - مني بأبي » .

ثم قال الحافظ (٧ / ٢٤١) :

« ونحن نرجو أن يدخل عبدُ المطلب وآل بيته في جملة من يدخلها طائعاً فينحو ، لكن ورد في أبي طالب ما يدفع ذلك ... ثم ساق حديث العباس الفاتئ وقال : فهذا شأن من مات على الكفر ، فلو كان مات على التوحيد لنجا من النار أصلاً ، والأحاديث الصحيحة ، والأخبار المتكاثرة طافحة بذلك .. » . اهـ .

(١) وموسى بن عبيدة هو الربذي وهو ضعيف .

= وقد استدَلَّ بعضُ الروافضِ لنجاةِ أبي طالبٍ بقولِ اللهِ عزَّ وجلَّ : ﴿ فالذين آمنوا به وعزَّروه ونصروه واتبعوا النورَ الذي أنزلَ معه أولئك هم المفلحون ﴾ فقال : وقد عزَّره أبو طالبٍ بما اشتهر وعُلمَ ونايذ قريشاً وعاداهم بسببه مما لا يدفعه أحدٌ من نقلة الأخبار ، فيكون من المفلحين . اهـ .
قال الحافظ :

« وهذا مبلغهم من العلم !! ، وإنا نُسلمُ أنه نصره ، وبالغ في ذلك ، ولكنه لم يتبع النورَ الذي أنزلَ معه ، وهو الكتابُ العزيز ، الداعي إلى التوحيد ، ولا يحصلُ الفلاحُ إلا بحصول ما رتب عليه من الصفات كلها . اهـ .
وصدق الحافظُ رحمه اللهُ ورضي عنه .

٧ - حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال :

« سئل رسولُ اللهِ ﷺ ، وقيل له : هل نفعتُ أبا طالبٍ ؟! قال : « أخرجته من النار إلى ضحضاح منها » .

أخرجه البزار (ج ٤ / رقم ٣٤٧٢) قال : حدثنا عمرو ، ثنا أبي ، عن مجالد ، عن الشعبي ، عن جابر ... فذكره .

قال الحافظ ابن كثير في « السيرة » (٢ / ١٢٨) :

« تفرد به البزار » .

وقال الحافظ الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٣٩٥) :

« فيه من لم أعرفه » .

قُلْتُ : كذا قال يرحمه اللهُ تعالى . وهو يعني بذلك شيخَ البزار وأباه .
وإلا فباق رجالُ السند لا يجهلهم الهيثمي .

وشيخُ البزار هو عمر بن إسماعيل بن مجالد كما نصَّ على ذلك ابنُ كثير رحمه اللهُ .

ووقع في النسخة « عمرو بن إسماعيل » وهو خطأ ، صوابه ما أثبتته ولعله =

.....
= لذلك لم يعرفه الهيثمي والله أعلم .
وعمر هذا ، كذبه ابن معين ، وتركه النسائي والدارقطني واتهمه ابن عدى
بسرقه الحديث .

وأبوه خيرٌ منه ، فقد وثقه ابن معين وضعفه الدارقطني ، ولينه النسائي .
ولذلك قال أبو زرعة : « هو وسط » .
ومجالد فيه مقال .

فالسند واهٍ جدًا لأجل شيخ البزار .
والعمدة على الأحاديث السابقة ، وإنما ذكرتُ هذا تبيينًا . والله المستعان .
وقد رأيتُ بعض المحترقين من غلاة الشيعة ، وهو الشيخ محمد باقر المحمودي
جعل يدفع تهمة الكفر عن أبي طالب في تعليقه على « خصائص عليّ »
(ص ٢٦٦ - ٢٧٣) بأمر تضحك منها الشكلى ، فيأتى بالروايات التى لا
تُحطّم لها ولا أزمّة ، فيعارض بها الروايات الصحيحة ، مما يدلُّ على أنه جاهل ،
وقد رأيتُ له كلامًا يُفسق فيه أبا بكر وعمر ، بل ويشتم منه تكفيرهما . ومع
ذلك ينادى بعض الغافلين بالتقريب بين أهل السنة والشيعة .

وقدرأيتُ كتابًا لبعض غلاة الروافض سَمَّاهُ : « أسنى المطالب فى نِجاة أبى طالب »
ملاءه بالحشو ، والبهت والافتراء على أهل السنة ، ورُدُّه يحتاج إلى كتابٍ مستقل .
وحاصل الأمر أن الروايات الصحيحة نصت على كفر أبى طالب ، وعليه
أهل السنة .

وقد ترجم له ابن عساكر فى « تاريخه » وصدر ترجمته بقوله : « قيل إنه
أسلم ، ولا يصحُّ إسلامه » .

وقال الحافظ ابن كثير فى « السيرة » (٢ / ١٣٢) بعد أن تكلم على أن
أبا طالب مات كافرًا ، قال :

« ولولا ما نهانا الله عنه من الاستغفار للمشركين ، لاستغفرنا لأبى طالب
وترحمنا عليه » . اهـ .

١٦٣ - « صَلاةٌ بِسِوَاكِ ، خَيْرٌ مِنْ سَبْعِينَ صَلَاةً بِغَيْرِ سِوَاكِ » .

١٦٣ - باطل .

أخرجه أحمد (٢٧٢ / ٦) ، وابنُ خزيمة (٧١ / ١) ، والبزارُ (٢٤٤ / ١) ،
والحاكم (١٤٦ / ١) ، والبيهقيُّ (٤٠ / ١) من طريق محمد بن إسحق ، قال :
وذكر محمد بن مسلم الزهريُّ ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعًا به .
قال البزار :

« لا نعلمُ أحدًا رواه بهذا اللَّفظِ إلا ابنُ إسحق » .

وقال ابنُ خزيمة :

« أنا استثيتُ صحةَ هذا الخبرِ ، لأنِّي أخافُ أن يكونَ محمد بنُ إسحق لم
يسمع من محمد بن مسلم ، وإنما دلَّسه عنه »^(١) .

وقال البيهقيُّ :

« وهذا الحديثُ ، أحدٌ ما يخافُ أن يكونَ من تدليساتِ محمد بنِ إسحق بن
يسار ، وأنه لم يسمعه من الزهريِّ » .

قُلْتُ : فعلةُ هذا الإسنادِ هي عننة ابنِ إسحق .

أما الحاكمُ فقال :

« صحيحٌ على شرطِ مسلم » ووافقه الذهبيُّ !!

وليس كما قالوا ، بل هو وهمٌ عجيبٌ منهما لا سيما الذهبيُّ . فإن ابنِ إسحق
لم يحتج به مسلم ، وقد نبه الذهبيُّ على هذا ، ثم نسي . فسبحان من لا يضلُّ
ولا ينسى .

قال النووي في « المجموع » (١ / ٣٣١) :

« وأما حديثُ عائشة ، فضعيفٌ ، رواه البيهقيُّ من طريقٍ وضعفها كلُّها =

(١) [وقد شكك الشيخ أحمد شاکر رحمه الله في ثبوت التدليس على ابن إسحق ، بل نفاه نفياً يكاد
يكون صريحاً وقد ناقشته في « طرح الأكمة عن وجوه الإعواز في فقه السنة » وهو قيد الطبع] .

.....

= وكذا ضعفه غيره . وذكره الحاكم في « المستدرک » وقال : هو صحيح على شرط مسلم ، وأنكروا ذلك على الحاكم ، وهو معروف عندهم بالتساهل في التصحيح . وسبب ضعفه أن مداره على ابن إسحق وهو مدلس ، ولم يذكر سماعه . والمدلس إذا لم يذكر سماعه لا يُحتج به بلا خلاف كما هو مقرر لأهل الفن . وقوله إنه ليس على شرط مسلم ليس كذلك ، فإن محمد بن إسحق لم يرو له مسلم شيئاً محتجاً به ، وإنما روى له متابعة . وقد عُلم من عادة مسلم وغيره من أهل الحديث أنهم يذكرون في المتابعات من لا يُحتج به للتقوية ، لا للاحتجاج . ويكون اعتمادهم على الإسناد الأول ، وذلك شيء مشهور عندهم . والبيهقي أتقن في هذا الفن من شيخه الحاكم ، وقد ضعفه . والله أعلم . اهـ .

وتعقبه في بعض ما قال ، صاحب « طرح الثريب » (٢ / ٦٥) فقال : « قوله : والمدلس إذا لم يذكر سماعه الخ قال : وقوله : بلا خلاف ليس بجيد ، بل فيه الخلاف في الاحتجاج بالمرسل ، وأولى بالصحة لاحتمال عدم سقوط أحد ، ومن صرح بجريان الخلاف فيه ابن الصلاح . وغيره . والله أعلم . وضعف يحيى بن معين أيضاً الحديث المذكور ، وقال : إنه باطل » . اهـ .

وقال ابن مفلح في « المبدع » (١ / ٩٩) :
« رواه الحاكم وصححه ، و قال : على شرط مسلم ، وهذا مما أنكر عليه ، وضعفه البيهقي بسبب أن ابن إسحق مدلس ولم يسمعه من الزهري » . اهـ .
أما الصنعاني فقال في « العدة » (١ / ٢٧٨) :
« وأخرجه الحاكم وقال : صحيح على شرط مسلم ، وتُعقب بأن مسلماً لم يخرج له - يعني ابن إسحق - إلا في المتابعات . قلت : على كل حال ، وإن خرج عن رتبة الصحيح فإنه حسن معمول به . ويشهد له حديث جابر =

.....
= مرفوعاً : « ركعتان بسواك » أخرجه أبو نعيم بإسنادٍ حسنٍ كما قال المنذرى . وأخرج أيضاً مثله موقوفاً على ابن عباس بإسنادٍ قال فيه الحافظ المنذرى : جيدٌ . اهـ .

قُلْتُ : وهذا التعقيب يُستغرب من الصنعاني ؛ لأنه لم يأت عليه بدليل سوى مجرد الدعوى . ومثله لا يقبل ، فلذلك لم يتعرض بالجواب عن العلة الحقيقية ، وهي عننة ابن إسحق . وإنما يُحسن حديث ابن إسحق إذا صرح بالتحديث ، وعليه استقر عمل كثيرٍ من الحفاظ ، والشواهد التي ذكرها أسانيدُها معلولة كما قال الحافظ ابن حجر في « التلخيص » (١ / ٦٧) . والمنذرى رحمه الله نفسه رخوٌ في التصحيح كما علمته بأدلة كثيرة بعد مطالعته لكتابه « الترغيب والترهيب » .

وقال الشيخ عبد الرحمن البنا في « الفتح الرباني » (١ / ٢٩٤) بعد ذكر تصحيح الحاكم :

« وحديث عائشة لم يتعقبه الذهبي بشيء في تلخيصه على المستدرک ، فلو كان معلولاً لذكر علته !! » .

قُلْتُ : وهذا جوابٌ هزيلٌ ، وعذر الشيخ أنه لم يكن من أهل الفن ، وإلا فالذهبي وقع في كثير من الوهم في تلخيصه على المستدرک ، علمت ذلك بعد دراستي لكتاب المستدرک ، مما قوى عندي الرغبة في تتبع المواضع التي أخطأ فيها الحاكم ووافقها الذهبي ، فتجمع لدي حتى الآن أكثر من ألف موضع ، أودعتها في كتابي : « إتحاف الناظم بوهم الذهبي والحاكم » يسر الله إتمامه بخير . وله قصة ذكرتها في مقدمة الكتاب المشار إليه .

نعم ، توبع ابن إسحق .

تابعه معاوية بن يحيى ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعاً :
« ركعتان بسواك ، أفضل من سبعين ركعةً بغير سواك » . =

.....
= أخرجه أبو يعلى (٢٥٢ - زوائده) ، وبحشل في « تاريخ واسط » (٢٠٠) ،
وابن حبان في « المجروحين » (٣ / ٥) ، والبزار (١ / ٢٤٥) ، وابن عدي في
« الكامل » (٦ / ٢٣٩٥) ، وابن الجوزي في « الواهيات » (١ / ٣٣٦) .
قال البزار :

« لا نعلم رواه إلا معاوية » .

قُلْتُ : و هو ابن يحيى الصدفي .

قال ابن معين :

« هالكٌ ، ليس بشيء » .

وضَعفه أبو حاتم ، والنسائي ، والساجي وقال : « جدًّا » .

وقال أحمد :

« تركناه » .

وله طريق آخر عن عائشة .

أخرجه البيهقي (١ / ٤٠) من طريق محمد بن عمر ، ثنا عبد الله بن أبي
يحيى الأسلمي ، عن أبي الأسود ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعًا : « الركعتان
بعد السواك ، أحبُّ إليَّ من سبعين ركعة قبل السواك » .

قال البيهقي :

« الواقدي ، لا يُحتجُّ به » .

قُلْتُ : لأنه متروك ، بل كذبه غير واحد .

قال الحافظ يردُّ على مُغلطاي :

« وقد تعصَّب مغلطاي للواقدي ، فنقل كلام من قواه ووثقه ، وسكت عن
ذكر من وهاه واتهمه ، وهم أكثر عددًا وأشدُّ إتقانًا ، وأقوى معرفةً به من
الأولين . ومن جملة ما قواه به : أن الشافعي روى عنه . وقد أسند البيهقي
عن الشافعي أنه كذبه . ولا يقال : فكيف روى عنه؟! لأننا نقول : رواية =

= العدل ليست بمجرد ما توثيقاً ، فقد روى أبو حنيفة عن جابر الجعفي ،
وثبت عنه أنه قال : ما رأيتُ أكذب منه » . اهـ .
قُلْتُ : ومع وضوح كلام الحافظ وقوته ، فقد ردَّ عليه التهانوي الحنفى
في « قواعد » (٣٤٧ - ٣٥٠) فقال :

« هذا ، ولم يتعصب مغلطى للواقدي ، بل استعمل الإنصاف !! فإن
الصحيح في أمر الواقدي التوثيق !! . قال الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد
في « الإمام » : جمع شيخنا أبو الفتح الحافظ في أول كتابه : « المغازي
والسير » أقوال من ضعفه ، ومن وثقه ، ورجح توثيقه ، وذكر الأجوبة عما
قيل . وهذا يردُّ على النووي ، والذهبي قولهما : الواقدي ضعيف باتفاقهم ،
أو : استقر الإجماع على وهنه . وأين الإجماع من الاختلاف في ترجيح توثيقه
وتضعيفه ؟ ! » . اهـ .

وقال ابن الهمام - وهو من أكابر محققي الأحناف - :

« الواقدي حسن الحديث عندنا » .

قُلْتُ : وهو ذهولٌ من هؤلاء الفضلاء عن القاعدة المقررة عند العلماء ،
وهي أن الجرح مقدمٌ على التعديل إن كان مفسراً ، وجرح الواقدي مفسراً
وظاهر ، فقد كذبه أحمد بن حنبل ، والشافعي ، والنسائي ، وابن المديني ،
وأبو داود ، ومحمد بن بشار .

واتهمه أبو حاتم ، وابن راهويه ، بالوضع وكذا الساجي . وتركه أحمد ،
وابن المبارك ، وابن نمير ، وإسماعيل بن زكريا ، والبخاري ، وأبو زرعة ،
والعقيلي ، والدولابي وغيرهم .

وهذا هو الذي حدا بالنووي أن يقول :

« الواقدي ضعيف باتفاقهم » .

والمقصود من عبارته باتفاق النقاد العارفين ، لأن الذين وثقوه لا يرقون =

.....

= في النقد إلى مستوى الجارحين .
فمن قيل فيه هذا كيف يقال : الراجح فيه التوثيق !!؟ أو : هو حسنُ
الحديث عندنا !!

وهل هذا إلا قلبٌ للأصول ؟!
وقد قال الكوثري - وهو حنفى جلدٌ - في « مقالاته » (٤١ - ٤٤) بعد
ذكر حديث : « اتقوا خضراء الدّمن » قال :

« انفراد به من كذبه جمهرة أئمة النقد بخط عريض . فقال النسائي : الكذابون
المعروفون بالكذب على رسول الله ﷺ أربعة : الواقدي بالمدينة .. وقال
البخاري : قال أحمد : كذاب ثم قال : وجرح هؤلاء مفسرٌ ، لا يحتمل
أن يُحمل التكذيب في كلامهم على ما يحتمل الوهم كما ترى ، وإنما مدار الحكم
على الخبز بالوضع أو الضعف الشديد من حيث الصناعة الحديثية هو انفراد
الكذاب ، أو المتهم بالكذب ، أو الفاحش الخطأ ، لا النظر إلى ما في نفس
الأمر ، لأنه غيبٌ ، فالعمدة في هذا الباب هي علم أحوال الرجال . واحتمال
أن يصدق الكذاب في هذه الرواية مثلاً ، احتمالٌ لم ينشأ من دليل ، فيكون
وهماً منبوذاً .. » . اهـ .

قلت : وهذا تحقيقٌ حسنٌ ، ولكن الكوثري لم يثبت عليه ، فقد رأيتُه وثق
الواقدي في تعليقه على كتاب « شروط الأئمة » (ص ٣٧) !! وكان الكوثري
مشهوراً بذلك .

قال الذهبي في « السير » (٩ / ٤٦٩) :
« وقد تقرر أن الواقدي ضعيفٌ ، يُحتاج إليه في الغزوات والتاريخ ، ونوردُ
آثاره من غير احتجاج ، أمّا في الفرائض ، فلا ينبغي أن يُذكر . فهذه الكتب
الستة ، ومسنّد أحمد ، وعامة من جمع في الأحكام ، نراهم يترخصون في
إخراج أحاديث أناس ضعفاء ، بل ومتروكين ، ومع هذا لا يخرجون لمحمد =

.....
= ابن عمر شيئاً . مع أن وزنه عندي أنه مع ضعفه يكتب حديثه ويروى ،
لأنني لا أتهمه بالوضع . وقول من أهدره ، فيه مجازفة من بعض الوجوه ، كما
أنه لا عبرة بتوثيق من وثقه ، كيزيد ، وأبي عبيد ، والصاغاني ، والحرابي ،
ومعن ، وتام ، عشرة محدثين ، إذ قد انعقد الإجماع اليوم على أنه ليس بحجة ،
وأن حديثه في عداد الواهي ، رحمه الله . اهـ .

قُلْتُ : وقولُ الذهبيّ - رحمه الله - : « ... مع ضعفه يكتب حديثه
ويروى الخ » فيه نظر ، ولعل الدافع إلى هذا القول هو أن الواقدي كان
واسع العلم في المغازي كما صرح الذهبيُّ في مطلع كلامه ، فيحتاجُ إليه . ولكن
كلام أئمة النقد لا يُساعد عليه . ثم كيف يكتب حديث الواقدي مع ضعفه
الشديد؟! والحاصل أنه لا يحتجُّ به إذا انفرد ، ولا يصلح أيضاً في الشواهد
ولا المتابعات . فعلى أي أساس يُكتب حديثه؟!

إلا أن يقال : يكتب حديثه على سبيل التعجب !!

وزعم الشيخ عبد الغني عبد الخالق في تعليقه على « مناقب الشافعي » لابن
أبي حاتم (٢ / ٢٢٠) : « أن الإجماع استقر على وهن الواقدي كما قال الذهبيُّ ،
ولكن في غير السير والمغازي ، فهو فيها ثقةٌ بالإجماع » !!
ولا أدري ما مستنده في دعواه؟ ولم أقف على كلام لأحد الأئمة أطلق
فيه دعوى الإجماع .

نعم قال الذهبيُّ في « السير » (٩ / ٤٥٤ - ٤٥٥) :

« وجمع فأوعى ، وخلط الغث بالسمين ، والحرز بالدر الثمين ، فاطرحوه
لذلك ، ومع هذا فلا يستغنى عنه في المغازي ، وأيام الصحابة وأخبارهم » .
فكلام الذهبيُّ هذا فسرّه هو فيما نقلته عنه سابقاً وهو قوله : « نورد
آثاره من غير احتجاج » .

= وليس في هذا ما يفيد أنه ثقة في المغازي والسير .

= وحاصل البحث أن الواقدي متروكٌ مع سعة علمه كما قال الحافظ في «التقريب» .

وفي الباب عن ابن عمر ، رضى الله عنهما .
أخرجه بحشل في « تاريخ واسط » (٢٣٤) قال : ثنا الحسن بن راشد بن عبد ربه بن راشد ، قال : ثنا أبو راشد بن عبد ربه ، قال : ثنا نافع مولى ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ :

« صلاة بسواك أفضل من سبعين صلاة بغير سواك » .
قُلْتُ : والحسن بن راشد ، وأبوه لم أقف على حالهما . ولا أدرى هل ذكرهما السلفى في سؤالاته لخميس الحوزى بشأن جماعة من أهل واسط أم لا ؟ فإن الكتاب ليس معى الآن . وعلى كل إن ثبتت ثقتهما فإن الحديث مرسل ضعيف . والله أعلم .

وفي الباب عن جماعة من الصحابة ، وأحاديثهم كلها معلولة ، وراجع لذلك : « التلخيص الحبير » (١ / ٦٧) للحافظ .

أما معنى الحديث فإنه باطل ، إذ كيف تترجح صلاة المتسوك على غير المتسوك بسبعين ضعفاً ، مع أن السواك لا يعدو عن كونه مستحباً !!
وقد طعن في الحديث ابن معين ، والبخاري ، وابن حبان ، والبيهقي ، والعراق ، وابن حجر .
والله أعلم .

١٦٤ - مُنْكَرٌ .

أخرجه ابنُ عدى في « الكامل » (١ / ١٩٠) ، وعنه ابنُ الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ١٨٥) ، والقضاعي في « مسند الشهاب » (١١٧) ، عن الخرائطي ، وهذا في « المكارم » (٦٠) ، من طريق جحدر ، ثنا بقية ، ثنا الأوزاعي ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعاً به .
قُلْتُ : وجحدر : هو أحمد بن عبد الرحمن الكفرتوثي ، وهو ضعيف يسرق الحديث كما قال ابنُ عدى .

وذكره ابنُ حبان في « الثقات » وقال :

« لم أر في حديثه ما في القلب منه إلا ما حدثناه زيد بن عبد العزيز »
فذكر هذا الحديث ثم قال : « هذا حديثٌ منكرٌ » .

قال الحافظ في « اللسان » (١ / ٢١١) :

« فكأنه ما عرفه ؛ لأنه سمَّاه عبد الله بن الحارث » .

[وقال الهيثمي في « المجمع » (٣ / ١٢٨) : « ولم أجد من ترجم جحدر ابن عبد الله » وقد أخطأ الهيثمي - رحمه الله - في نسبه ، فلذلك لم يجده .
والله أعلم] .

قال الذهبي في « الميزان » .

« وقد روى هذا عن بقية ، عن يوسف بن السفر ، عن الأوزاعي ، ويوسف ساقط . ورواه البائلتي - وهو واه - عن الأوزاعي » .

قال السيوطي في « اللآلئ » (٢ / ٩٦) :

« وقد توبع - يعني جحدر - فرواه أبو الشيخ عن أبي التحريش أحمد بن عيسى الكلابي ، حدثنا محمد بن عوف ، عن بقية .. » .

قُلْتُ : وأبو التحريش هذا لم أقف له على ترجمة . وأخاف أن يكون

=

مصحفاً .

= ثم رأيتُ الشيخ العلامة ذهبيَّ العصر الملعَميَّ البمانيَّ - رحمه الله - قال في تعليقه على « الفوائد المجموعة » (ص - ٨٠) :

« ولم أجد أبا الحريش ، ولا أدري أبلًا واسطيةً رواه أبو الشيخ عنه ، أم بواسطةً . وقد يصح عن بقية : « عن الأوزاعيِّ » ، فإن بقيةً يدلُّ عن كلِّ أحدٍ . فأما : « بقية ، ثنا الأوزاعيِّ » فهيات . اهـ .

قُلْتُ : وحتى لو صرح بقية بالتحديث عن الأوزاعيِّ ، فإن تدليسهُ لم يرتفع ؛ لكونه كان يدلُّس تدليس التسوية كما حررتهُ في أول أحاديث الكتاب . ومدلس التسوية يجب أن يصرح في كلِّ طبقات السند إلا في صور ضيقة ، كأن يروى مدلسُ التسوية عن راوٍ له صحيفة ، مثل عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جدِّه . فالمدلسُ بطبيعة الحال ليس مسؤولاً عن عنعنة شيخه ، فيكتفى أن يصرح بالتحديث عن شيخه فقط . والله أعلم .

وقد أسقط بقية رجلاً من الإسناد .

قال الدارقطنيُّ في « العلل » (ج ٥ / ق ٢٧ / ٢) :

« وخالفهما محمد بن مصفى ، فرواه عن بقية ، عن أبي الفيض ، عن الأوزاعيِّ ، عن ابن شهاب ، عن عروة قال : قال رسول الله ﷺ ولا يصحُّ هذا الحديث » . اهـ .

وله شاهدٌ من حديث أنس ، رضى الله عنه .

أخرجه ابنُ عدى (٦ / ٢٣٥٠) ومن طريقه ابنُ النجار في « ذيل تاريخ بغداد » قال : سمعتُ أبا جعفر ، شيخ سمعته ببغداد يعظ على رؤوس الناس يقول : ثنا محمد بن مسلمة ، ثنا موسى الطويل ، عن أنس مرفوعاً : « الجنة مأوى الأسخياء » ثلاثاً .

ثم قال :

= « وهذه الأحاديث كلها مناكير لموسى هذا » . اهـ .

.....
= وموسى هذا : هو ابن عبد الله الطويل متهم ، وقد روى عن أنس أشياء
موضوعة كما قال ابن حبان .

ومن أبشع ما افتراه قوله : « رأيت عائشة بالبصرة على جميل أورك في هودج
أخضر » !!

قال الذهبي :

« انظر إلى هذا الحيوان المتهم ! كيف يقول في حدود سنة مائتين أنه رأى
عائشة !؟ فمن الذي يُصدقه !؟»

وله طريق آخر عن أنس ..

أخرجه الخطيب في « البخلاء » (ص - ٥١) من طريق الدينوري ، حدثنا
محمد بن المغيرة الجرمي ، حدثنا إبراهيم بن بكر الشيباني ، حدثنا العلاء بن
خالد القرشي ، حدثنا ثابت البناني ، عن أنس مرفوعاً به .
قُلْتُ : وهذا سندٌ تالفٌ .

والدينوري هو عبد الله بن محمد بن وهب الحافظ ، تركه الدارقطني وقال :
« كان يضع الحديث » . وكذبه عمر بن سهل ، واتهمه ابن عقدة ، وإبراهيم
ابن بكر . متروك كما قال الدارقطني وغيره .

وقال أحمد : « أحاديثه موضوعة » .

والعلاء بن خالد القرشي قواه ابن حبان وكذبه أبو سلمة التبوذكي .

١٦٥ - « مَا عَظَمْتَ نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَى عَبْدٍ ، إِلَّا عَظَمْتَ مَوْؤَنَةَ النَّاسِ عَلَيْهِ ، فَمَنْ لَمْ يَحْتَمِلْ تِلْكَ الْمَوْؤَنَةَ ، فَقَدْ عَرَّضَ النَّعْمَةَ لِلزَّوَالِ » .

١٦٥ - ضَعِيفٌ ...

أخرجه ابنُ عدى في « الكامل » (١ / ١٧٨) وأبو يعلى - كما في « كشف الخفا » (٢ / ٢٦٦) - ، وابنُ حبان في « الضعفاء » (١ / ١٤٢) ، والخطيب في « التاريخ » (٥ / ١٨١ - ١٨٢) ، وابنُ الجوزي في « الواهيات » (٢ / ٥١٧ - ٥١٨) من طريق أحمد بن معدان ، عن ثور بن يزيد ، عن خالد ابن معدان ، عن معاذ بن جبل مرفوعاً فذكره .

قال ابنُ عدى :

« هذا الحديث يروى من وجوه ، وكلها غير محفوظة ، وأحمد بن معدان هذا ، لا أعرف له غير هذا الحديث » .

وقال ابنُ حبان :

« أحمد بن معدان شيخٌ ، يروى عن ثور بن يزيد الأوابد التي لا يجوز الاحتجاج بمن يروى مثلها ثم قال : وهذا مارواه عن ثور إلا واهيان ، ضعيفان : أحمد بن معدان ، وابنُ علاثة » .

قُلْتُ : وحديث ابن علاثة أخرجه ابن حبان أيضاً في ترجمته (٢ / ٢٨٠) قال : أخبرنا الحسن بن سفيان ، قال : حدثنا عمرو بن الحصين ، قال : حدثنا ابنُ علاثة به .

وهذا سندٌ ضعيفٌ جداً .

وعمر بن الحصين تركه الدارقطني ، وكذَّبه الخطيبُ . أما محمد بن علاثة فليس واهياً كما قال ابن حبان وإن تركه الدارقطني ، واتهمه الأزدي بالكذب .

وقد ردَّ الخطيب على الأزدي ، فقال :

« أفرط الأزدي ، وأحسبه رُفعت إليه روايات عمرو بن الحصين عنه فكذبوه =

.....
= لأجلها ، وإنما الآفة من ابن الحسين فإنه كذاب ، وأما ابن علاثة فقد وصفه يحيى بن معين بالثقة ولم أحفظ لأحد من الأئمة خلاف ما وصفه به يحيى . اهـ .

قُلْتُ : بل قال فيه البخاري :

« في حفظه نظر » .

وقال أبو حاتم :

« يكتب حديثه ولا يُحتجُّ به » .

وحاصل البحث في ابن علاثة أنه صدوق في حفظه ضعف .

فآفة الإسناد من جهة عمرو بن الحسين . ولذا قال أبو حاتم :

« حديثٌ باطلٌ » . نقله عنه العراقي في « المغني » (٣ / ٢٤٥) .

وله شاهدٌ من حديث ابن عباس رضى الله عنهما .

أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (ق ١١٩ / ٢) ، وعنه ابن الجوزي في

« الواهيات » (٢ / ٥١٨) من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن عطية ، عن

ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس مرفوعاً :

« أيما عبدٍ أنعم الله عليه نعمة فأسبغها ، ثم جعل إليه شيئاً من حوائج الناس ،

فتبرم بها ، كان قد عرَّض تلك النعمة للزوال » .

قال العقيلي :

« عبد الرحمن بن عبد الله بن عطية ، عن ابن جريج ، مجهولٌ بنقل الحديث ،

ولا يتابع على هذا وفي هذا الباب أحاديث متقاربة في الضعف ، ليس

منها شيء يثبت » . اهـ .

قُلْتُ : وابن جريج مدلسٌ ، وقد عنعنهُ .

فقول المنذري في « الترغيب » (٣ / ٢٥١) ، والهيثمي في « المجمع » (٨ /

١٩٢) ، « إسنادهٌ جيدٌ » ليس بجيدٍ إلا أن يكون طريق الطبراني في =

.....

= « الأوسط » بخلاف هذا ، فإن كان كذلك ففي القلب شيء من حكمهما لما عرفتُ عنهما من التساهل في النقد . والله أعلم .
وشاهدٌ آخر من حديث عائشة رضي الله عنها .

أخرجه ابنُ أبي الدنيا في « قضاء الحوائج » (ص - ٨٢) من طريق الحارث ابن محمد التميمي ، ذكر عمرو بن الصلت خالي ، عن سعيد بن أبي سعيد ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة مرفوعًا بلفظ حديث الباب .
قُلْتُ : والحارث : هو ابن أبي أسامة صاحب المسند ، وهو صدوق ، وعمرو ابن الصلت ، لعله المترجم في « الجرح والتعديل » (٣ / ١ / ٢٤١) ولم يترجح لدى . فإن يُكنُّه ، فهو صدوق ، وسعيد بن أبي سعيد : هو الزبيدي .

قال ابنُ عدى :

« أحاديثه ليست محفوظة » .

وقال الذهبي :

« لا يُعرف ، وأحاديثه ساقطة » .

وشاهدٌ آخر من حديث ابن عمر ، رضي الله عنهما .

أخرجه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، وابنُ أبي الدنيا في « قضاء الحوائج » (٧٤) من طريق محمد بن حسان السمطي ، نا أبو عثمان عبد الله ابن زيد الكلبي ، ذكر الأوزاعي ، عن عبدة بن أبي لبابة ، عن ابن عمر مرفوعًا : « إن لله قومًا يختصهم بالنعم لمنافع العباد ، ويقرها فيهم ما بذلوا ، فإن منعوها نزعها منهم ، فحولها إلى غيرهم » .

قال المنذري :

« لو قيل بتحسين سنده لكان ممكنا !! »

قُلْتُ : لا ، ومحمد بن حسان قال أبو حاتم والدارقطني :

« ليس بالقوى » .

= وقال ابن معين :

« لا بأس به » .

وشيخه عبد الله بن زيد ضعفه الأزدي .

وكذا قال الهيثمي (١/ ١٩٥) .

فإن كان مقصد المنذري أنه حسن في الشواهد والمتابعات ، لعله يحتمل ،

ولكن أين الشواهد المجدية ، أو المتابعات القوية !!؟

وشاهدٌ رابعٌ ، عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

أخرجه الخرائطي في « المكارم » (٨٩) قال : حدثنا علي بن حرب الطائي ،

حدثنا حليس بن محمد ، حدثنا ابن جريج ، عن عطاء ، عن عمر بن الخطاب

رضى الله عنه مرفوعاً : « ما أنعم الله على عبدٍ نعمةً ، إلا كثرت مؤنة الناس

عليه ، فإن لم يتحمل مؤنهم ، عرض تلك النعمة لزوالها » .

قلْتُ : وسندهُ ضعيفٌ جداً .

قال الحافظ العراقي في « المغنى » (٣/ ٢٤٥) :

« إسناده منقطعٌ ، وحليس بن محمد أحد المتروكين » .

١٦٦ - « لَا تَسْبُوا الْبَرَاغِيثَ ، فَنِعَمَ الدَّابَّةُ تُؤَفِّظُكُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ » قَالَ عَلِيٌّ : فَتِنَا تِلْكَ اللَّيْلَةَ مَتَهَجِدِينَ .

١٦٦ - ضَعِيفٌ .

أخرجه الطبراني في « الأوسط » - كما في « المجمع » (٧٨ / ٨) - ، والعقيلي في « الضعفاء » (ق ٨٠ / ١) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الواهيات » (٧١٣ / ٢) من طريق سعد بن طريف ، عن الأصبع بن نباتة ، عن علي بن أبي طالب ، قال : بينا نحن مع رسول الله ﷺ ، فأذتنا البراغيثُ ، فسببناها ! فقال رسول الله ﷺ : « لا تسبوا الحديث » .
قال العقيلي :

لا يثبت عن النبي ﷺ في البراغيث شيء .

قُلْتُ : وهذا السند ساقطٌ جداً .

وسعد بن طريف تالف ، وقد أجمعوا على ضعفه والإعراض عن حديثه . بل اتهمه ابن حبان بالوضع . والأصبع بن نباتة مثله أيضاً . قال ابن معين :

« ليس بثقة » .

وتركه النسائي وابن حبان .

بل كذبه أبو بكر بن عياش .

وله شاهدٌ من حديث أنس رضي الله عنه ، هو خيرٌ من الأول لكنه منكرٌ .

أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (١٢٣٧) ، والبخاري (٤٣٤ / ٢) ،

وأبو يعلى في « مسنده » (ج ٥ / رقم ٢٩٥٩) ، والطبراني في « الأوسط » -

كما في « المجمع » (٧٧ / ٨) - ، والحكيم الترمذي في « نوادر الأصول » (٧٠ /

٢) ، والعقيلي في « الضعفاء » (ق ٨٧ / ٢) ، وابن عدي في « الكامل » (٣ /

١٢٥٧ - ١٢٥٨) ، وابن حبان في « المجروحين » (٣٥٠ / ١) ، والسلمي =

= في «طبقات الصوفية» (ص - ١٨١) من طريق سويد بن إبراهيم بن إبراهيم أبي حاتم ،
عن قتادة ، عن أنس أن رجلاً سبَّ برغوثاً عند النبي ﷺ فقال : « لا تسبهُ
فإنه أيقظ نبياً من الأنبياء للصلاة » .

قال العقيلي :

« لا يصحُّ في البراغيث عن النبي ﷺ شيء » .

قُلْتُ : وسند هذا الحديث ضعيف .

وعلمته سويد بن إبراهيم .

قال الساجي :

« حدث عن قتادة بحديثٍ منكرٍ » .

فلعله يعنى هذا .

وقال ابنُ عدى :

« حديثه في قتادة ليس بذاك » .

وقال ابنُ معين والبخاري :

« لا بأس به » .

وقال أبو زرعة :

« ليس بقوى » ، وحديثه حديث أهل الصدق » .

وأسرف فيه ابنُ حبان كما قال الذهبي (٢/ ٢٤٧) .

قُلْتُ : فحاصل الكلام فيه أنه صدوق ، في حديثه عن قتادة ضعف ، وهذا

الحديث من روايته عن قتادة .

ولكنه توبع .

قال ابنُ عدى :

« وقد حدَّث به عن قتادة ، عن أنس - كما حدَّث سويد : سعيد بنُ بشير »

=

وكذا قال البخاري .

.....

= ولكن سعيد بن بشر ضعيف في قتادة خاصة .

قال محمد بن عبد الله بن نمير ، والساجي :

« حدّث عن قتادة بمناكير » .

وقال البزار وابنُ عدى :

« لا بأس به » .

وقال أبو حاتم وأبو زرعة :

« محله الصدق عندنا » .

فحالُه مثل حال سويد بن إبراهيم ، وكلاهما يروى عن قتادة المناكير .

وخلاصة البحث أن الحديث ضعيف . والله أعلم .

١٦٧ - « نَجَاءُ أَوَّلِ هَذِهِ الْأُمَّةِ بِالْيَقِينِ وَالزُّهْدِ ، وَيَهْلِكُ آخِرُهَا بِالْبُحْلِ وَالْأَمَلِ » .

١٦٧ - ضَعِيفٌ .

أخرجه ابنُ أُمي الدنيا في « اليقين » (ق ١ / ٢) ، وابن شاهين في « الترغيب » (ق ١٨ / ٢) ، وابنُ لال - كما في « الفيض » (٦ / ٢٨٢) - من طريق سلمة بن شبيب ، ثنا مروان بن محمد ، عن ابن هليعة ، عن عمرو ابن شعيب ، عن أبيه ، عن جدّه مرفوعًا به .

قال المناوي في « الفيض » :

« قال العلاءي : هو من حديث ابن هليعة ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جدّه . وابنُ هليعة لا يُحتج به » .

قُلْتُ : وابنُ هليعة مع كون حديثه هنا من رواية مروان بن محمد عنه ، وليس من القدماء ، فإنه رواه بالنعنة ، وكان يدلّسُ .

قال عبد الرحمن بن مهدي :

« كتب إلى ابن هليعة كتابًا فيه حديث عمرو بن شعيب ، فقرأته على ابن المبارك ، فأخرجه إلى ابن المبارك من كتابه عن ابن هليعة قال : أخبرني إسحق ابن أبي فروة ، عن عمرو بن شعيب » . اهـ .

قُلْتُ : فأسقط ابن هليعة ابن أبي فروة ، وهو متروك ، ورواه عن عمرو بن

شعيب .

١٦٨ - « مَا أَحَافَ عَلَى أُمَّتِي إِلَّا ضَعْفُ الْيَقِينِ » .

١٦٨ - ضَعِيفٌ .

أخرجه البخاري في « الكبير » (٣ / ١ / ٢٦٤) ، والطبراني في « الأوسط » - كما في « المجمع » (١ / ١٠٧) - ، وابن أبي الدنيا في « اليقين » (ق ٢ / ١) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » ، من طريق عبد الله بن وهب ، عن سعيد بن أبي أيوب ، عن عبد الرحمن بن بزرج ، أنه سمع أبا هريرة ... فذكره مرفوعاً .

قال الهيثمي :

« رجاله ثقات » !!

قُلْتُ : كيف ؟! وعبد الرحمن بن بزرج ترجمه البخاري ، وكذا ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٢ / ٢ / ٢١٦) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . فهو مجهول الحال . والله أعلم .

١٦٩ - « مَنْ أَهْدَيْتَ لَهُ هَدِيَّةً وَمَعَهُ قَوْمٌ جُلُوسٌ ، فَهَمَّ شُرَكَاءُوهُ فِيهَا » .

١٦٩ - مُنْكَرٌ .

أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (ق ١٣٠ / ١) ، وابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ٩٢) من طريق عبد السلام بن عبد القدوس ، قال : حدثني ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس مرفوعاً به .
قُلْتُ : وسندهُ ضعيفٌ ، وله علتان :
• الأولى : عنعنة ابن جريج .
• الثانية : ضعف عبد السلام هذا .
قال العقيلي :

« لا يُتابع على شيءٍ من حديثه ، وليس ممن يُقيم الحديث » .
وقال ابن حبان (٢ / ١٥٠) :
« شيخٌ يروى الموضوعات » .

ولكن تابعه مندل بن علي^(١) ، لكنه خالفه في إسناده .
أخرجه عبد بن حميد - كما في « الفتح » (٥ / ٢٢٧) - ، وأبو نعيم في « الحلية » (٣ / ٣٥١ - ٣٥٢) ، وابن الجوزي (٣ / ٩٢) ، والحافظ في « التعليق » (٣ / ٣٦٢ - ٣٦٣) من طريق مندل بن علي ، عن ابن جريج ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن عباس مرفوعاً .
فصار شيخ ابن جريج : « عمرو بن دينار » بدلاً من « عطاء » .
قال أبو نعيم :

« غريب من حديث عمرو ، تفرد به مندل عن ابن جريج » .
قُلْتُ : ومندل ضعفه أحمد وابن معين والنسائي وغيرهم .
وقال الحافظ في « التعليق » :
« ضعيفٌ جداً » .

(١) [وقع في « الحلية » : « هذيل بن علي » ! وهو تصحيفٌ ظاهر] .

= [وقال في « التقريب » و « الفتح » : « ضعيف »] .
وقال البخاري في « الصحيح » (٥ / ٢٢٧) :
« لا يصح » .

وكذا قال العقيلي .

وقد رواه محمد بن مسلم الطائفي ، عن عمرو بن دينار ، واختلف عليه فيه . فرواه محمد بن أبي السري ، وأبو الأزهر ، عن عبد الرزاق ، عن الطائفي به مرفوعاً . وخالفهما أحمد بن يوسف السلمي ، عن عبد الرزاق به موقوفاً .
قال الحافظ :

« وهو أصح » يعني الموقوف .

وهذه الصحة نسبية ، يعني بالنظر إلى المرفوع ، وإلا فمحمد بن مسلم الطائفي ضعفه أحمد ومشاه غيرهِ . وحاصل الكلام فيه أنه كان يخطئ إذا حدث من حفظه . ثم اضطرابه في الرفع والوقف يوجب عدم قبول روايته . والله أعلم .

وله شاهد من حديث عائشة ، رضی الله عنها .

أخرجه العقيلي (ق ٢٢٥ / ١) ، وابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ٩٢ - ٩٣) من طريق وضاح بن خيثمة ، قال : حدثنا هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت : أهدى لرسول الله ﷺ هدية ، وعنده أربعة نفر من الصحابة ، فقال رسول الله ﷺ : « أنتم شركائي فيها ، إن الهدية إذا أهديت للرجل وعنده جلساؤه ، فهم شركاؤه فيها » .
قال العقيلي :

« وضاح لا يتابع على حديثه هذا ، ولا يصح في هذا المتن حديث » .

وفي « الفتح » (٥ / ٢٢٧ - ٢٢٨) :

« قال ابن بطلال : لو صحَّ حديثُ ابن عباسٍ لحُمِلَ على النَّدبِ فيما خَفَّ =

.....

= من الهدايا ، وما جرت العادةُ بترك المشاحة فيه .
قُلْتُ : وقد عرفت أنه لم يصحَّ شيء من هذه الأحاديث مرفوعًا . وأما
موقوفًا فإطلاق الحافظ الصحة عليه ، هو بالنسبة إلى المرفوع وهذا لا يخرجهُ
عن حيز الضعف ، ولذلك قال البخاريّ عن الموقوف :
« لا يصحُّ » .

قال الحافظ في « الفتح » ، و « التعلیق » والسياق له :
« وللمتن شاهدٌ من حديث الحسن بن علي^(١) رويناه بإسناد ضعيف في
« مسند إسحق بن راهويه » وفي « الغيلانيات » .

(١) [وقع في « التعلیق » : « الحسن بن علي »] .

١٧٠ - « مَنْ شَابَ فِي الْإِسْلَامِ شَيْبَةً ، لَا يَنْتِفِهَا ، وَلَا يُعَيِّرُهَا ، كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

١٧٠ - مُنْكَرٌ بِهَذَا اللَّفْظِ .

أخرجه ابنُ عدى في « الكامل » (٦ / ٢١٦٧) من طريق محمد بن عبد الملك الأنصاري ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعًا .. فذكره .
قُلْتُ : وسنُّه ضعيفٌ جدًّا .

ومحمد بن عبد الملك تركه النسائي وقال :
« لا يكتب حديثه » .

وقال مرة ، هو ومسلم والشافعي :
« منكر الحديث » .

والحديث بهذا السياق منكرٌ ، وإنما الصحيح منه :

« لا تنتفوا الشيب ، فإنه نور المسلم ، ومن شاب في الإسلام شيبه كتب الله له بها حسنة ، وكفر عنه بها خطيئة ، ورفعها بها درجة » .

أخرجه أبو داود (٤ / ٨٥ - عون) والنسائي (٨ / ١٣٦) ، والترمذي (٨ / ١٠٨ - تحفة) ، وابن ماجه (٢ / ٤٠٢ - ٤٠٣) ، وأحمد (٢ / ١٧٩ -

٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢١٢) ، وعبد الرزاق (٢٠١٨٦) ، وابن سعد في « الطبقات » (١ / ٤٤١) ، وابن حبان - كما في « نيل الأوطار »

(١ / ١٣٩) - ، وابن عدى (٣ / ١٠٦١) ، والبيهقي في « الشعب » (٢ /

١٥٧ / ١) ، وفي « السنن » (٧ / ٣١١) ، والخطيب في « التاريخ » (٤ /

٥٧) ، وكذا في « السابق واللاحق » (ص - ١٢٥) ، والبغوي في « شرح

السنة » (١٢ / ٩٥) من طرق عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جدّه

مرفوعًا به .

قال الترمذي :

« حديث حسن » .

وقد رواه عن عمرو بن شعيب جماعة منهم :

.....
= « محمد بن إسحق ، وابنُ عجلان ، وعمارة بن غزية ، وليث بن أبي سليم ،
وعبد الرحمن بن الحارث ، وعبد الحميد بن جعفر الأنصارى ، وغيرهم » .
أما قوله : « ولا يغيرها » فهي منكرة ، فقد ثبت الأمر بتغيير الشيب في
غير ما حديث ، من ذلك :

١ - حديث أبي هريرة مرفوعًا : « إن اليهود والنصارى لا يصبغون ،
فخالقوهم » .

أخرجه البخارى (٤٩٦ / ٦) و ٣٥٤ / ١٠ - فتح) ، ومسلم (٢١٠٣) ،
وأبو داود (٤٢٠٣) ، والنسائى (١٣٧ / ٨) ، وابنُ ماجة (٣٦٢١) ، وأحمد
(٢ / ٢٤٠ ، ٢٦٠ ، ٣٠٩ ، ٤٠١) ، وعبد الرزاق (٢٠١٧٥) والبغوى
في « شرح السنة » (٨٨ / ١٢ - ٨٩) من طريق ابن شهاب ، عن أبي سلمة ،
(وسليمان بن يسار) ، عن أبي هريرة .

ورواه محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعًا : « غيروا
الشيب ، ولا تشبهوا باليهود والنصارى » .

أخرجه أحمد (٢ / ٢٦١) ، (٤٩٩) ، وابنُ سعد (١ / ٤٣٩) ، وأبو يعلى
في « مسنده » ، ومن طريقه البغوى (٨٩ / ١٢) وتابعه عمر بن أبي سلمة ،
عن أبيه به .

أخرجه الترمذى (١٧٥٢) وقال : « حسنٌ صحيحٌ » .

٢ - حديث أبي ذر ، رضى الله عنه مرفوعًا :

« إن أحسن ما غيرتم به الشيب ، الحناء والكتّم » .

أخرجه أبو داود (٤٢٠٥) ، والنسائى (٨ / ١٣٩) ، والترمذى (١٧٥٣)
وابن ماجة (٣٦٢٢) ، وأحمد (٥ / ١٤٧ ، ١٥٠ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٦٩) ،
وابنُ سعد (١ / ٤٣٩) وعبد الرزاق (٢٠١٧٤) ، وابن حبان (١٤٧٥) ،
والطبرانى في « الكبير » (ج ٢ / رقم ١٦٣٨) والخطيب (٨ / ٣٤ - ٣٥) من طريق =

.....

= عبد الله بن بريدة ، عن أبي الأسود ، عن أبي ذر مرفوعاً .
قال الترمذى :

« حديث حسنٌ صحيحٌ » .

فالأحاديث المصرحة بتغيير الشيب تدلُّ على أن هذه الكلمة منكورة .
نعم ، أخرج الخطيب في « الموضح » (٢ / ٣١٦) من طريق الطيالسي ،
وهذا في « مسنده » (١١٥٢) حدثنا عبد الجليل بن عطية ، عن شهر بن
حوشب ، عن عمرو بن عبسة ، مرفوعاً : « من شاب في الإسلام شيبة ،
كانت له نوراً يوم القيامة ، ما لم يخضبها أو ينتفها » .
قلت لشهر : إنهم يصفرون ويخضبون بالحناء ؛ قال : أجل ، قال : كأنه
يعنى السواد .

قُلْتُ : وسنُدُّه ضعيفٌ ، لأجل شهر بن حوشب .

وقد رواه شرحبيل بن السمط ، عن عمرو بن عبسة مرفوعاً فلم يذكر
ما ذكره شهر بن حوشب .

أخرجه النسائيُّ (٦ / ٢٦) ، والترمذى (١٦٣٥) ، وأحمد (٤ / ٣٨٦) من
طريق بقية بن الوليد ، حدثني صفوان ، حدثني سليم بن عامر ، عن
شرحبيل :

قال الترمذى :

« حسنٌ صحيحٌ غريبٌ » .

قُلْتُ : وبقية بن الوليد صرَّح بالتحديث عند أحمد .

١٧١ - « الصَّلَاةُ عِمَادُ الدِّينِ ، مَنْ أَقَامَهَا فَقَدْ أَقَامَ الدِّينَ ، وَمَنْ هَدَمَهَا فَقَدْ هَدَمَ الدِّينَ » .

١٧١ - لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ بِهَذَا التَّمَامِ .

وهو مشهور على ألسنة الناس بهذا السياق ، ويلهج به الواعظون ووقفت على أوله : « الصلاة عماد الدين » .

أخرجه البيهقي في « الشعب » بسندٍ ضعيفٍ من حديث عكرمة ، عن عمر مرفوعًا ، ونقل عن شيخه الحاكم أنه قال : « عكرمة لم يسمع من عمر » كذا في « المقاصد » (٦٣٢) .

وقال ابن الصلاح في « مشكل الوسيط » :

« غير معروف » .

وقال النووي في « التنقيح » :

« منكرٌ باطلٌ » .

فتعقبه الحافظ في « التلخيص » (١ / ١٧٣) :

« قلت : ليس كذلك ، بل رواه أبو نعيم شيخ البخاري في « كتاب الصلاة » عن حبيب بن سليم ، عن بلال بن يحيى ، قال : جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ ، فسأله ، فقال : « الصلاة عمود الدين » ، وهو مرسلٌ رجاله ثقات » .

قُلْتُ : كذا قال ! وفيه تسامحٌ ؛ لأن حبيب بن سليم ترجمه البخاري في « الكبير » (١ / ٢ / ٣١٩) ، وابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (١ / ٢ / ١٠٢) ولم يذكروا فيه جرحًا ولا تعديلًا فهو مجهولُ الحال ، وإن وثقه ابن حبان . وقد قال الحافظ نفسه في « التقريب » ، « مقبولٌ » يعنى عند المتابعة ، وإلا فلينُ الحديث .

وحسن له الترمذي (٩٨٦) حديثًا ضعيفًا في كراهية النعي من كتاب الجنائز .

ويؤدى معناه ما أخرجه الترمذي (٢٦١٦) ، وابن ماجه (٣٩٧٣) ، =

.....
= وأحمد (٥ / ٢٣١ ، ٢٣٧) من حديث معاذ بن جبل الطويل ، وفيه :
« ... فقال رسول الله ﷺ : ألا أخبرك برأس الأمر كله وعموده ، وذروة
سنامه ؟ قلت : بلى يا رسول الله ! قال : رأس الأمر الإسلام ، وعموده
الصلاة ، وذروة سنامه الجهاد ... » .

قال الترمذي :

« حديثٌ حسنٌ صحيحٌ ! »

قُلْتُ : وهو حديثٌ حسنٌ كما حققته في « تخریج كتاب الصمت » لابن
أبي الدنيا رقم (٦) .

١٧٢ - « إِذَا قُلْتَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، فَقَدْ شَكَرْتَ اللَّهَ ،
فَرَادَكَ » .

١٧٢ - ضَعِيفٌ جَدًّا .

أخرجه ابنُ جرير في « تفسيره » (٣٨ / ١) قال : حدثني سعيد بن عمرو
السَّكُونِي ، حدثنا بَقِيَّةُ بن الوليد ، حدثني عيسى بن إبراهيم ، عن موسى بن
أبي حبيب ، عن الحكم بن عمير ، وكانت له صحبةٌ ، مرفوعًا به .
قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ جدًّا ، وله عللٌ :

- الأولى : عن بَقِيَّةِ بن الوليد .
- الثانية : عيسى بن إبراهيم : هو ابن طهمان تركه النساءُ وأبو حاتم .
وقال البخاري :

« منكر الحديث » .

- الثالثة : ضعف موسى بن أبي حبيب فقد ضعفه أبو حاتم .

- الرابعة : قال الذهبي (٢٠٢ / ٤) :

« وله - يعني لموسى هذا - عن الحكم بن عمير ، رجلٌ قيل له صحبةٌ ؛
والذي أرى أنه لم يلقه ، وموسى مع ضعفه متأخرٌ عن لقي صحابى كبير ،
وإنما أعرف له رواية عن علي بن الحسين » . اهـ .

وهذا الحديث أورده ابن كثير في « تفسيره » (٣٨ / ١) وسكت عنه !!

١٧٣ - « أَمَا إِنَّ رَبَّكَ يُحِبُّ الْحَمْدَ » .

١٧٣ - ضَعِيفٌ ...

أخرجه النسائي في « النعوت » - من « الكبرى » عن يونس بن عبيد ،
وأحمد (٤٣٥ / ٣) عن عوف ، والحاكم (٦١٤ / ٣) عن عبد الله بن أبي بكر
الزني ، ثلاثهم عن الحسن البصري ، عن الأسود بن سريع قال : « يا رسول
الله ! ألا أنشدك محمداً حدث بها ربي تبارك وتعالى ؟ فقال : إن ربك تبارك
وتعالى يحب الحمد . ولم يسترده على ذلك » .

قال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ووافقه الذهبي !!

قُلْتُ : لا ،

فقد قال علي بن المديني ، وابن مندة :

« لا يصحُّ سماع الحسن من الأسود » .

قال ابن المديني :

« الأسود بن سريع قتل أيام الجمل ، وإنما قدم الحسن البصرة بعد ذلك » .

ذكره يعقوب بن سفيان في « المعرفة » (٥٤ / ٢) .

وقال الحافظ في « التهذيب » (٣٣٩ / ١) بعد ذكر أشياء عن الأسود :

« وكل هذا يدلُّ على أن الحسن وأقرانه لم يلحقوه » .

ولكن قال البخاري في « التاريخ الكبير » (١ / ١ / ٤٤٥) :

« وقال لنا مسلم ، حدثنا السري بن يحيى ، حدثنا الحسن ، حدثنا الأسود

أنه غزا مع النبي ﷺ أربع غزوات » .

قُلْتُ : وهذا سندٌ صحيح ، يثبت سماع الحسن من الأسود في الجملة .

ولكن الحسن مدلسٌ ، فنحتاج إلى تصريحه بالسماع وهذه هي العلة .

ولم يتفرد به الحسن ، بل تابعه عبد الرحمن بن أبي بكرة ، عن الأسود

ابن سريع التميمي قال : قدمت على نبي الله ﷺ ، فقلت : يا نبي الله قد =

.....

= قُلْتُ شعراً ، أثبتُ فيه على الله تبارك وتعالى ، ومدحتك . فقال : أما ما أثبت على الله تعالى فهاته ، وما مدحتني به فدعه . فجعلتُ أنشدُهُ : فدخل رجل طوالاً أقنى . فقال لي : « أمسك » . فلما خرج قال : « هات » فجعلتُ أنشدُهُ ، فلم ألبث أن عاد ! فقال لي : « أمسك » فلما خرج قال : هات . فقلتُ : من هذا يانبي الله الذي إذا دخل ، قلت : أمسك ، وإذا خرج قلت : هات ؟! قال : « هذا عمرُ بن الخطاب ، وليس من الباطل في شيء » . أخرجه الحاكم (٣ / ٦١٥) من طريق معمر بن بكار السَّعْدِي ، ثنا إبراهيم ابن سعد ، عن الزهري ، عن عبد الرحمن بن أبي بكره به .

وقال :

« هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد » !!

فردّه الذهبيُّ :

« قلت : معمر له مناكير » .

قُلْتُ : ومعمر بن بكار ذكره العقيليُّ في « الضعفاء » (٤ / ٢٠٧) وقال :

« في حديثه وهم ، ولا يتابع على أكثره » .

وقال ابن أبي حاتم عن أبيه .

« مجهول » .

ذكره في « الجرح » (٤ / ٢ / ٦٩) في ترجمة هشام بن أبي هشام الخنفي .

ولكنه توبع .

أخرجه البخاريُّ في « الأدب » (٣٤٢) قال : حدثنا حجاج ، قال حدثنا

حماد بن سلمة ، عن علي بن زيد ، عن عبد الرحمن بن أبي بكره ، عن الأسود

فساقه بنحوه .

قُلْتُ : وسنْدُهُ ضعيفٌ .

وعلي بن زيد : هو ابن جُدعان ضعّفه أحمد وابن معين والنسائيُّ وابن سعد =

= وآخرون .
ثُمَّ عِلَّةٌ أُخْرَى .
قال ابن مندة :

« عبد الرحمن بن أبي بكرة لا يصحُّ سماعُهُ من الأسود » .
قُلْتُ : ولم يذكر ابنُ مندة دليلاً سائغاً على النفي .
فإن الأسود بن سريع أول من قصَّ بالبصرة ، وتوفى في أيام الجمل سنة
(٤٢هـ) كما ذكره جماعة منهم أحمد وابن معين والبخاري . وعبد الرحمن بن
أبي بكرة بصريٌّ أيضاً ، بل قال ابنُ سعد :

« هو أول مولودٍ ولد بالبصرة » ولد سنة (١٤) ومات سنة (٩٦هـ) فقد أدرك الأسود
طويلاً ، ولا يُعرف بتدليس . فالجمهور على أن الرواية متصلة . إلا إن ثبت أن هناك
دليلاً صريحاً بالنفي . فعندئذٍ نقدم الدليل الخاص على القاعدة العامة . والله أعلم .
ثم إنى أرى أن في المتن نكارة ، وهى أمر النبي ﷺ الأسود بالإمساك
عن إنشاد الشعر عند دخول عمر معللاً ذلك بأنه رجل لا يجب الباطل !
فالنبي ﷺ أولى بهجر الباطل ، فإن هذا الشعر لا يخلو أن يكون حقاً
أو باطلاً . والنبي ﷺ لا يقر الباطل ، فضلاً عن أن يستزيد منه . وليس
الشعر كله باطلاً ، وقد صحَّ عن النبي ﷺ أنه قال :
« إن من الشعر حكمة » .

أخرجه البخاري (١٠ / ٥٣٧ - فتح) ، وابن ماجة (٣٧٥٥) ، وأحمد
(٥ / ١٢٥) والطيالسي (٥٥٦) وغيرهم عن أبي بن كعب .
وفي الباب عن ابن عباس .

أخرجه أبو داود (٥٠١١) ، والبخاري في « الأدب » (٨٧٢) ، وابن
ماجة (٣٧٥٦) ، وأحمد (١ / ٢٦٩ ، ٢٧٣ ، ٣٠٣ ، ٣٠٩ ، ٣١٣ ،
٣٢٧ ، ٣٣٢) وابن حبان (٢٠٠٩) .

وفي الباب عن ابن مسعود وبريدة وغيرهما .

١٧٤ - « لَقَدْ مَرَّ بِالصَّحْرَةِ مِنَ الرُّوحَاءِ سَبْعُونَ نَبِيًّا حُفَاءً ، عَلَيْهِمُ الْعِبَاءَةُ ، يُؤْمُونَ بَيَّتَ اللَّهُ الْعَتِيقَ . مِنْهُمْ مُوسَى ، نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ » .

١٧٤ - ضَعِيفٌ جِدًّا .

أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٥٤٨ - زوائده) قال : حدثنا محمد بن عبد الله بن غنيم ، حدثنا يونس بن بكير ، عن سعيد بن مسرة ، عن أنس ابن مالك مرفوعًا فذكره .

قال الهيثمي في « المجمع » (٣ / ٢٢٠) :

« فيه سعيد بن مسرة ، وهو ضعيفٌ !! »

قُلْتُ : كذا قال !! ولو أضاف « جدًّا » لأصاب ؛ لأن سعيد بن مسرة كذبه يحيى القطان .

وقال البخاري :

« منكر الحديث » .

وهو جرحٌ شديدٌ عنده .

وقال الحاكم :

« روى عن أنس موضوعات » .

وسبقه ابن حبان (٣١٦ / ١) إلى ذلك .

وقال ابن عدي :

« مظلم الأمر » .

وله شاهدٌ من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه .

أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (١ / ٢٥٩ - ٢٦٠) من طريق إبراهيم بن

إسماعيل بن مجمع ، عن صالح بن كيسان ، عن يزيد الرقاشي ، عن أبيه ، عن أبي موسى الأشعري فذكره مرفوعًا حتى قوله : « عليهم العباءة » .

قُلْتُ : وسندهٌ واهٍ .

إبراهيم بن إسماعيل ضعيفٌ كثير الوهم .

.....
= ويزيد الرقاشى ضعّفه الأكثرون .
وتركه أحمد والنسائى والحاكم أبو أحمد ..
وأبوه أبان بن عبد الله ضعّفه ابن معين والدارقطنى .
وقال ابنُ عدى :
« حدّث عنه ابنه بأحاديث مخارجها مظلمة » .
وليس له عند ولده عنه غير هذا الحديث الواحد .

١٧٥ - « قَرَأَ أَنَسٌ هَذِهِ الْآيَةَ : ﴿ إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا وَأَصْوَبُ قِيلًا ﴾ ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ : إِنَّمَا نَقَرُوهَا : ﴿ وَأَقْوَمُ قِيلًا ﴾ فَقَالَ : إِنَّ أَقْوَمَ ، وَأَصْوَبَ ، وَأَهْيَأَ ، وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ وَاحِدٌ . »

١٧٥ - بَاطِلٌ ..

أخرجه أبو يعلى في « مسنده » - كما في « ابن كثير » (٣٨٠ / ٤) - ، وابن جرير (٨٢ / ٢٩) ، والبزار - كما في « المجمع » (١٥٦ / ٧) - ، والخطيب في « التاريخ » (٤ / ٩) ، ومحمد بن نصر ، وابن الأنباري في « المصاحف » - كما في « الدر المنثور » (٢٧٨ / ٦) من طريق الأعمش ، عن أنس ، .. فذكره .
قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ ؛ لأن الأعمش لم يسمع من أنس .

قال ابن معين :

« كل ما روى الأعمش عن أنس ، فهو مرسل . »

وكذا قال علي بن المديني وابن المنادي وغيرهما .

ثم إن معنى هذا الحديث باطلٌ جداً ؛ لأنه يحيل لفظ القرآن . ولابن الأنباري كلامٌ شريفٌ جليلٌ حول هذا الحديث ، نقله عنه القرطبي في « تفسيره » (٤١ / ١٩ - ٤٢) قال :

« وقد ترامى ببعض هؤلاء الزائغين إلى أن قال : من قرأ بحرفٍ يوافق معنى القرآن فهو مصيب ، إذا لم يخالف معنًى ، ولم يأت بغير ما أراد الله وقصد له ، واحتجوا بقول أنس هذا ، وهو قولٌ لا يعرج عليه ، ولا يلتفت إلى قائله ؛ لأنه لو قرأ بالفاظ تخالف ألفاظ القرآن ، إذا قاربت معانيها ، واشتملت على عامتها ، لجاز أن يقرأ في موضع : « الحمد لله رب العالمين » الشكر للباري ملك المخلوقين !! ويتسع الأمر في هذا حتى يبطل لفظ جميع القرآن ، ويكون التالي له مفترياً على الله عز وجل ، كاذباً على رسوله ﷺ ثم قال : والحديث الذي جعلوه قاعدتهم في الضلال حديثٌ لا يصحُّ عن أحدٍ من أهل العلم ؛ لأنه منبني على رواية الأعمش عن أنس ، فهو مقطوع ليس بمتصل ، فيؤخذ به من قبل أن الأعمش رأى أنسا ولم يسمع منه . اهـ . =

.....

= قُلْتُ : وقوله : « فهو مقطوع » يعنى منقطع ، والتعبير عن المنقطع بـ
« المقطوع » وقع فى كلام الشافعى رحمه الله ، وذلك قبل استقرار علوم
الاصطلاح . واستخدمه الدارقطنى أيضاً .

١٧٦ - « قَالَ رَبُّكُمْ عَزَّ وَجَلَّ : أَنَا أَهْلٌ أَنْ أَتَّقَى ، فَلَا يُشْرِكْ بِي غَيْرِي ، وَأَنَا أَهْلٌ لِمَنْ أَتَّقَى أَنْ يُشْرِكْ بِي غَيْرِي أَنْ أَغْفِرَ لَهُ » .

١٧٦ - ضَعِيفٌ .

أخرجه النسائي - كما في « ابن كثير » (٤ / ٣٩١) - ، والترمذي (٣٣٢٨) ، وابن ماجه (٤٢٩٩) ، والدارمي (٢ / ٣٠٢ - ٣٠٣) ، وأحمد (٣ / ١٤٢ ، ٢٤٣) ، والطبراني في « الأوسط » ، وابن عدي في « الكامل » ، والعقيلي في « الضعفاء » (٢ / ١٥٤) ، وأبو يعلى في « مسنده » - ، كما في « ابن كثير » ، والحاكم (٢ / ٥٠٨) ، والبغوي في « تفسيره » (٤ / ٤٢٠) من طريق سهيل بن أبي حزم القطعي ، عن ثابت ، عن أنس ، أن رسول الله ﷺ قال في هذه الآية : ﴿ هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ ﴾ المدثر / ٥٦ ، فقال : قال ربكم عز وجل الحديث .
قال الحاكم :

« هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد » ووافقه الذهبي !!
قُلْتُ : وهذا من العجائب ، لا سيما من الذهبي لأنه أورد هذا الحديث تبعاً للعقيلي في ترجمة سهيل بن أبي حزم ، وفيه قول العقيلي : « لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به »^(١) .

وسهيل هذا ضعفه ابن معين في رواية ، وقال البخاري ، وأبو حاتم والنسائي : « ليس بالقوي » ، ولذا قال الترمذي : هذا حديثٌ غريبٌ وسهيل ليس بالقوي في الحديث وقد تفرد سهيل بهذا الحديث عن ثابت .
وعزاه الحافظ في « الكافي الشاف » (١٨٠) للحكيم الترمذي في السابع والسبعين بعد المائة من « نواذر الأصول » .

(١) هذه عبارة العقيلي في « الضعفاء » ، وفي « الميزان » : « لم يتابع عليه » .

١٧٧ - « مَمَحَقَ الْإِسْلَامَ مَعَقَ الشُّحَّ شَيْءٌ » .

١٧٧ - ضَعِيفٌ جَدًّا .

أخرجه أبو يعلى في « مسنده » - كما في « المطالب العالية » (٣ / ١٨١) -
ثم رأيتُه في « زوائده » (رقم ٤٧) ، والطبراني في « الأوسط » - كما في
« المجمع » (١٠ / ٢٤٢) - ، من طريق عمرو بن الحصين ، حدثنا علي بن أبي
سارة ، عن أنس مرفوعًا به .

قال الهيثمي :

« فيه عمرو بن الحصين وهو مجمعٌ على ضعفه » .

قُلْتُ : وعلى بن أبي سارة ضعفه أبو حاتم .

وقال البخاري :

« في حديثه نظرٌ » .

وقال أبو داود :

« تركوا حديثه » .

١٧٨ - « مَا مِنْ ذِي غِنَى إِلَّا يَسُرُّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنَّ مَا أُوتِيَ مِنَ الدُّنْيَا
يَكُونُ قَوْتًا » .

١٧٨ - مَوْضُوعٌ .

أخرجه ابن ماجة (٤١٤٠) ، وأحمد (٣/ ١١٧ ، ١٦٧) وعبد بن حميد
في «المسند» ، وأبو يعلى في «مسنده» (ج ٦/ رقم ٣٧١٣) ، وأبو نعيم
في «الحلية» (١٠/ ٦٩ - ٧٠) ، وابن الجوزي في «الموضوعات» من طريق
ابن حبان ، وهذا في «الضعفاء» (٣/ ٥٦) عن إسماعيل بن أبي خالد ، عن
أبي داود نفيح بن الحارث ، عن أنس مرفوعًا .

قُلْتُ : وهذا سندٌ تالفٌ .

نفيح بن الحارث كذبه ابن معين واتهمه بوضع الحديث .
وكذا كذبه الساجي .

وتركه الدولابي والدارقطني .

قال ابن عبد البر :

« أجمعوا على ضعفه وكذبه بعضهم ، وأجمعوا على ترك الرواية عنه » .
قال المدارسى - رحمه الله - في «ذيل القول المسدد» (ص ٦١) بعد ذكر
الحديث :

« أبو داود رماه بعضهم بالوضع ، وبعضهم بأنه متروك ، وبعضهم بأنه ليس
بشيء ، وبعضهم بأنه ضعيف . وذكره ابن حبان في «الثقات» ، وقال في
«كتاب الضعفاء» : يروى عن الثقات الموضوعات ، فلا يحكم على حديثه
بالوضع نظرًا لذلك » . اهـ .

قُلْتُ : وهذا جوابٌ في غاية الضعف ؛ لأنه مبنيٌّ على لا شيء فقد ظن
الشيخ - رحمه الله - أن ذكر ابن حبان له في «الثقات» ينفعه ! وما هو
بنافعه أبدًا ؛ لأن ابن حبان ترجم في «الثقات» لـ «نفيح بن الحارث» وترجم
في «المجروحين» لـ «أبي داود النخعي نفيح بن الحارث» فكأنه جعله اثنين . =

= قال الحافظ :

« هو وهمّ منه بلا ريب ، وهو هو » .
فظهر أن ذكر ابن حبان له في « الثقات » وهمّ منه ، فلا يجوز أن يتعلق
به أحد .

وإذا كذب بعض الأئمة راويًا ، وتركه آخرون ، وضعفه بعضهم فيؤخذ
بالجرح المفسر ، ولاشك أن الاتهام بالكذب يُعدّ من الجرح المفسر الذي يجب
الاعتداد به .

قال السيوطي في « اللآلئ » (٢ / ٣١٣) :

« وله شاهد عن ابن مسعود » .

أخرجه الخطيب في « تاريخه » من طريق ابن قانع ، حدثنا عمر بن إبراهيم
الحافظ ، حدثنا أحمد بن إبراهيم القطيعي ، حدثنا عباد بن العوام ، حدثنا
سفيان بن حسين ، عن يسار ، عن أبي وائل ، عن عبد الله مرفوعًا : « ما
من أحدٍ إلا وهو يتمنى يوم القيامة أنه كان يأكل في الدنيا قوتًا » .

١٧٩ - « أَبَدِ الْمَوَدَّةَ لِمَنْ وَادَّكَ تَكُنْ أَثْبَتَ » .

١٧٩ - ضَعِيفٌ .

أخرجه الطبراني في « معجمه » ، وابن أبي الدنيا في « كتاب الإخوان » (ق ١ / ٥) ، من طريق محمد بن جعفر ، عن أبي محمد الأنصاري ، عن يزيد ابن أبي يزيد ، عن أبي حميد الساعدي مرفوعًا فذكره .
قال الهيثمي (١٠ / ٢٨٢) :

« فيه من لم أعرفهم » .

قُلْتُ : لعله يقصد محمد بن جعفر وشيخه ، فلم أقف لهما على ترجمة .
وعزاه في « كشف الخفا » (١ / ٢٤) للحارث بن أبي أسامة في « مسنده » ، وأبي الشيخ في « الثواب » .

ويغنى عنه قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

« إِذَا أَحَبَّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ ، فَلْيُعَلِّمُهُ أَنَّهُ يَحِبُّهُ » .

أخرجه أبو داود (٥١٢٤) ، والنسائي في « اليوم والليلة » (٢٠٦) ،
والترمذي (٧ / ٧١ - تحفة) ، والبخاري في « الأدب » (٥٤٢) ، وأحمد (٤ /
١٣٠) ، وابن أبي الدنيا في « كتاب الإخوان » (ق ١ / ٥) ، وابن حبان
(٢٥١٤) ، وابن السنني في « اليوم والليلة » ، والحاكم (٤ / ١٧١) ، وأبو
نعيم في « الحلية » (٦ / ٩٩) والخطيب في « التاريخ » (٤ / ٥٩)
من طريق يحيى القطان ، ثنا ثور بن يزيد ، ثنا حبيب بن عبيد ، عن المقدم
ابن معدى كرب مرفوعًا به .

قال الترمذي :

=

.....

= « حديث حسن صحيح غريب » .

وقال أبو نعيم :

« غريب من حديث ثور ، لم نكتبه إلا من حديث يحيى عنه » .

قُلْتُ : وهذا سند حسن ، وثور بن يزيد ثقة ، لكنهم نقموا عليه رأيه

في القدر ، وهذا لا يضر روايته ما دام صادقاً حافظاً . والله أعلم .

١٨٠ - « إِذَا سَبَقَتْ لِلْعَبْدِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى مَنْزِلَةٌ لَمْ يَنْلُفْهَا بِعَمَلِهِ ، ابْتِلَاهُ اللَّهُ فِي جَسَدِهِ ، وَفِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ ، ثُمَّ صَبَّرَهُ عَلَى ذَلِكَ ، حَتَّى يَنَالَ الْمَنْزِلَةَ الَّتِي سَبَقَتْ لَهُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ . »

١٨٠ - ضَعِيفٌ .

أخرجه أبو داود - من رواية ابن داسة عنه كما في « الجامع الصغير » ، وكذا البخاري في « الكبير » ، وأحمد (٥ / ٢٧٢) ، وأبو يعلى (ج ٢ / رقم ٩٢٣) ، والطبراني في « المعجم الكبير » - كما في « المجمع » (٢ / ٢٩٢) - ، والدُّولابي في « الكنى » (١ / ٢٧) ، وابن أبي الدنيا ، والبيهقي - كما في « الدر المنثور » (٢ / ٢٢٨) ، والبعثي في « الكنى » - كما في « الإصابة » (٧ / ١٠٤) - ، من طريق أبي المليح الرقي ، عن محمد بن خالد ، عن أبيه ، عن جدّه . وكانت له صحبةٌ أنه خرج زائراً لبعض إخوانه ، فلم ينته إليه حتى بلغه أنه مريضٌ . فلما دخل عليه قال : أتيتك زائراً ، أو أتيتك عائداً ، أو مُبشراً . قال : وكيف جمعت هذا كله ؟! قال : خرجتُ وأنا أريد زيارتك ، فلم أصل إليك حتى بلغني شكائك ، فكانت عيادة !! وأبشرك بشيءٍ سمعته من رسول الله ﷺ قال : إذا سبقت للعبد الحديث .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ .

قال الهيثمي :

« محمد بن خالد وأبوه ، لم أعرفهما . »

١٨١ - « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نُقْصَرَ الرَّؤْيَا عَلَى النِّسَاءِ » .

١٨١ - مُنْكَرٌ جِدًّا .

أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (ق ١٢٦ / ٢) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ٧٠) من طريق عبد الملك بن مهران ، عن عبد الوارث ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة فذكرته .
قال العقيلي :

« عبد الملك بن مهران صاحب مناكير ، غلب على حديثه الوهم ، لا يُقيم شيئاً من الحديث . وهذا الحديث ليس له أصل ، ولا يُعرف من وجه يصحُّ » .
اهـ .

وقد ثبت أن النبي ﷺ قال لعائشة :

« أُرَيْتُكَ فِي الْمَنَامِ مَرَّتَيْنِ : إِذَا رَجُلٌ يَحْمِلُكَ فِي سَرَقَةٍ مِنْ حَرِيرٍ ، فَيَقُولُ : هَذِهِ امْرَأَتُكَ ، فَأَكْشِفُهَا فَإِذَا هِيَ أَنْتَ ، فَأَقُولُ : إِنْ يَكُنْ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ يُمْضِيهِ » .

أخرجه البخاري (١٢ / ٣٩٩ ، ٤٠٠) ، ومسلم (١٥ / ٢٠٢ -
نووى) ، وأحمد (٦ / ٤١ ، ١٢٨ ، ١٦١) .
فهذا يدل على نكارة حديث الباب .

١٨٢ - « يَشْفَعُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثَلَاثَةٌ : الْأَنْبِيَاءُ ، ثُمَّ الْعُلَمَاءُ ، ثُمَّ الشُّهَدَاءُ » .

١٨٢ - مَوْضُوعٌ .

أخرجه ابن ماجة (٤٣١٣) ، والعقيلي (ق ١٦٨ / ١) وابن عبد البر في « الجامع » (١ / ٣٠) ، في « الشريعة » (٣٥٠) من طريق عنيسة بن عبد الرحمن ، عن علاق بن أبي مسلم ، عن أبان بن عثمان ، عن عثمان بن عفان مرفوعاً .

قال العقيلي :

« عنيسة بن عبد الرحمن لا يتابع عليه » .

قُلْتُ : لأنه هالك .

وقد اتهمه أبو حاتم بوضع الحديث .

وقال البخاري :

« تركوه » .

وقال مرة :

« ذاهب الحديث » .

وعلاق بن أبي مسلم مجهول .

وقال الأزدي :

« ذاهب الحديث » .

فردّه الذهبي بقوله :

« ما لينه القدماء » .

وبه اقتصر البوصيري في إعلال الحديث كما في « الزوائد » وهو قصور ظاهر .

قال الحافظ العراقي في « المغنى » (١ / ٦) :

« إسناده ضعيف !! »

ولا يخفى ما فيه .

١٨٣ - « إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ يُحِبُّ الطَّيِّبَ ، نَظِيفٌ يُحِبُّ النَّظَافَةَ ، كَرِيمٌ يُحِبُّ الْكَرَمَ ، جَوَادٌ يُحِبُّ الْجُودَ » .

١٨٣ - ضَعِيفٌ .

أخرجه الترمذى (٢٧٩٩) ، وابنُ عدى (٨٧٨ / ٣) ، والخطيب في « الجامع » (ق ٨٦ / ٢) من طريق خالد بن إلياس ، عن مهاجر بن مسمار ، حدثني عامر بن سعد ، عن أبيه مرفوعًا ... فذكره .

زاد ابنُ عدى :

« فَنظَفُوا بِيُوتِكُمْ ، وَلَا تَشْبِهُوا بِيَهُودِ الَّتِي تَجْمَعُ الْأَكْبَاءَ ^(١) فِي دُورِهَا » .

وهي للترمذى بدون قوله :

« الَّتِي تَجْمَعُ ... الخ » .

قال الترمذى :

« هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ ، وَخَالِدُ بْنُ إِلْيَاسٍ يُضَعَّفُ » .

قُلْتُ : تَرَكَهُ أَحْمَدُ ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ :

« مَنكَرُ الْحَدِيثِ » .

ويشهد لأوله قوله ﷺ :

« إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا ... » .

أخرجه الشيخان وغيرهما .

(١) يعني الكناسة .

١٨٤ - « مَنْ قَرَضَ نَيْتَ شِعْرِ بَعْدَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ ، لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ تِلْكَ اللَّيْلَةَ » .

١٨٤ - مُنْكَرٌ .

أخرجه أحمد (٤ / ١٢٥) ، والبخاري (٢ / ٤٥٣ - ٤٥٤) ، والعقيلي في «الضعفاء» (ق ١٦٤ / ٢) ، والطبراني في «الكبير» - كما في «المجمع» (١ / ٣١٥) - ، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٢٦١) من طريق قرعة بن سويد ، عن عاصم بن مخلد ، عن أبي الأشعث الصنعاني ، عن شداد بن أوس مرفوعاً فذكره .

قال البزار :

« لا نعلمه يروى إلا من هذا الوجه ، وعاصم لا نعلم روى عنه إلا قرعة .
وقرعة ليس به بأس ، ولكن ليس بالقوي ، وقد حدث عنه أهل العلم » .
وقال العقيلي :

« عاصم بن مخلد لا يتابع عليه ، ولا يعرف إلا به » .

قُلْتُ : وهذا سَنَدٌ ضَعِيفٌ ، وفيه عِلَّتَانِ :

● الأولى : ضعف قرعة بن سويد .

ضعفه ابن معين في رواية ، وأبو داود ، والعباس العنبري ، والنسائي .

وقال أحمد :

« مضطرب الحديث ، هو شبه المتروك » .

وقال أبو حاتم والبخاري :

« ليس بذاك القوي » زاد أبو حاتم :

« محله الصدق ، وليس بالمتين يكتب حديثه ولا يحتج به » .

وقال العجلي :

« لا بأس به ، وفيه ضعف » ..

قال الحافظ في «القول المُسَدَّد» (ص - ٣٠) :

.....

= « فالخلاص من كلام هؤلاء الأئمة فيه ، أن حديثه في مرتبة الحُسن » !
مع أنه صرّح في « التّريب » بأنّه : « ضعيفٌ » وهو الصواب ، ولا ينفي
هذا أن يتقوى حديثه في المتابعات والشواهد .
ولم أقف له على شيء من ذلك .

● الثانية : عاصم بن مخلد لا يُعرف كما قال الذهبي ، فقد تفرد عنه قرعة
المذكور .

ولكنه توبع .

تابعه عبد القدوس بن حبيب ، عن أبي الأشعث به .
أخرجه البغوي أبو القاسم في « الجعديات » قال : حدثني علي بن الجعد ،
ثنا عبد القدوس به .

قال الحافظ في « القول » :

« ولكن عبد القدوس ضعيفٌ جدًّا ، كذّبه ابنُ المبارك ، فكأن العقيلي لم يعتد
بمتابعته » .

وقد سلك الحافظ طريقًا آخر فقال :

« وعاصم ما هو من المجهولين ، بل ذكره ابنُ حبان في الثقات » !!
قُلْتُ : وهذا جوابٌ غريبٌ صدوره من مثل الحافظ ، فإن تحقيقاته طافحةٌ
بأن ذكر ابن حبان للرجل في « الثقات » لا يخرجُه عن حدِّ الجهالة .

وقد قال الذهبي في ترجمة عمارة بن حديد من « الميزان » (١٧٥ / ٣) :
« وعمارة مجهولٌ كما قال الرازيان ، ولا يُفرح بذكر ابن حبان له في
« الثقات » ، فإن قاعدته معروفةٌ من الاحتجاج بمن لا يُعرف » . اهـ .

وللحافظ نفسه تحقيق في ردِّ مذهب ابن حبان تجده في مقدمته على « لسان
الميزان » .

= وقد اختلف على أبي الأشعث في إسناده .

.....
= فرواه موسى بن أيوب ، عن الوليد بن مسلم ، عن الوليد بن سليمان ،
عنه ، عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً به .

ذكره ابن أبي حاتم في « العلل » (٢ / ٢٦٣ / ٢٢٨٥) ونقل قول أبيه :
« هذا خطأ ، الناس يروون هذا الحديث ولا يرفعونه ، يقولون : عبد الله بن
عمرو ، فقط . قلت : الغلط ممن هو ؟ قال : من موسى ، لا أدرى من أين
جاء به مرفوعاً ؟ ! » . اهـ .

قُلْتُ : والوليّد بن مسلم كان يدلّسُ تدليس التّسوية ، ولم يصرّح
بتحديثٍ .

أما متن الحديث ففيه نكارة من جهة أن قرض الشعر مباح ، فكيف يعاقبُ
فاعله بأن لا تقبل له صلاة .

قال الحافظ يرد على ابن الجوزي :

« فلو علّل بهذا لكان أليق » .

وعلى كل حال ، فليس في الحديث ما يقتضى أن يكون موضوعاً كما فعل
ابن الجوزي رحمه الله تعالى .

١٨٥ - « أَقْلُوا الدُّخُولَ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ ، فَإِنَّهُ أَجْدَرُ أَنْ لَا تَزْدَرُوا نِعْمَةَ
اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ » .

١٨٥ - ضَعِيفٌ جَدًّا ...

أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (ق ١٦٣ / ١ - ٢) ، وابنُ عدى في
« الكامل » (٥ / ١٧٣١) من طريق عمار بن زري ، قال : حدثنا بشر بن
منصور ، عن شعيب بن الحبحاب ، عن أبي العالية ، عن مطرف بن عبد الله
ابن الشخير ، عن أبيه فذكره مرفوعًا .

وأخرجه الحاكم (٤ / ٣١٢) وقال :

« صحيح الإسناد » ووافقه الذهبي !!

قُلْتُ : ولكن الإسناد ساقطٌ من نسخة المستدرک ، وإن كنتُ أرجحُ أنه
عين الإسناد المتقدم ، بدليل قول العقيلي : « عمار بن زري ، لا يعرف الحديث
إلا به » .

وقد وهم الحاكم والذهبي في تصحيحه ، لا سيما الأخير ، فإنه أورد
الحديث في « الميزان » تبعًا للعقيلي وابن عدى : وقال : « وقد سمع من عمار
ابن زري ، عبدان الأهوازي وتركه ورماه بالكذب » .

قال العقيلي :

« الغالبُ على حديثه الوهم » .

وقال ابنُ عدى :

« هذا غيرُ محفوظٍ بهذا الإسناد » .

١٨٦ - « مَنْ مَاتَ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ ، لَمْ يَغْرِضْهُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَلَمْ يُحَاسِبْهُ » .

١٨٦ - بَاطِلٌ .

أخرجه العقيلي (ق ١٧٣ / ٢) ، وابنُ عدي (٥ / ١٩٩٢) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٨ / ٢١٥ - ٢١٦) ، والخطيب في « التاريخ » (٢ / ١٧٠ و ٥ / ٣٦٩) من طريق عائذ بن نُسَير ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن عائشة مرفوعاً .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ .

وعائذ بن نُسَير ضعيفٌ كثير الوهم .

وقد اختلف عليه في إسناده .

فأخرجه العقيلي من طريق مندل بن علي ، عنه ، عن محمد البصري ، عن

عطاء ، مرسلًا ، ثم قال :

« هذا أولى » .

أما معناه فباطلٌ ، كما يُعرف بأقل تدبر .

وقد تكلم على هذا الحديث الشيخ العلامة ذهبي في العصر العلمي اليماني رحمه

الله تعالى في تعليقه على « الفوائد المجموعة » (١١٠ - ١١١) للشوكاني .

فانظره لزامًا .

١٨٧ - « ثَلَاثَةٌ فِي ظِلِّ الْعَرْشِ : الْقُرْآنُ يُحَاجُّ الْعِبَادَ ، وَالرَّحْمُ يُنَادِي : صِلْ مَنْ وَصَلَنِي ، وَاقْطَعْ مَنْ قَطَعَنِي ، وَالْأَمَانَةُ » .

١٨٧ - ضَعِيفٌ .

أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (ق ١٨٥ / ٢) ، ومحمد بن نصر ، والحكيم الترمذي في « نواتره » - كما في « الجامع الصغير » - والبغوي في « شرح السنة » (١٣ / ٢٢ - ٢٣) من طريق كثير بن عبد الله اليشكري ، حدثني الحسن بن عبد الرحمن بن عوف ، عن أبيه .. فذكره مرفوعاً .
قال العقيلي :

« الرواية في الرحم والأمانة من غير هذا الوجه بأسانيد جياد ، بألفاظٍ مختلفة .
وأما القرآن فليس بمحفوظٍ » . اهـ .

قُلْتُ : وآفة هذا الإسناد ، كثير بن عبد الله .

قال العقيلي :

« لا يصحُّ إسناده » .

واعتمده الذهبي في « الميزان » .

لكنه قال في « المغني » (٥٠٨٥) :

« كثير بن عبد الله اليشكري ، عن الحسن . لم يضعفه أحدٌ ، بل ذكره العقيلي في حديثٍ استنكره » . اهـ .

ولم أرَ أحدًا عدَّله . فقد ترجمه ابن أبي حاتم في « الجرح » (٣ / ٢ / ٥٤)

ولم يحك فيه جرحاً ولا تعديلاً . فهو مجهول الحال . والله أعلم .

وما أشار إليه العقيلي بخصوص الرحم والأمانة ، فقد ثبت الحديث في ذلك

عند مسلمٍ وغيره .

١٨٨ - « كُنْ مُؤَدَّنًا » . قَالَ : مَا أَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ . قَالَ : « فَكُنْ إِمَامًا » . قَالَ : لَا أَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ . قَالَ : « فَقُمْ بِإِزَاءِ الْإِمَامِ » .

١٨٨ - مُنْكَرٌ .

أخرجه البخاري في « الكبير » (١ / ١ / ٣٧) ، والعقيلي في « الضعفاء » (ق ١ / ١٨٧) ، والطبراني في « الأوسط » - كما في « المجمع » (١ / ٣٢٧) ، و« الترغيب » (١ / ١١١) - ، من طريق محمد بن إسماعيل الضبي ، عن أبي المعلى العطار ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس أن رجلاً أتى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ! علمني عملاً أدخل به الجنة . فقال : كن مؤدَّنًا الحديث » .

قال العقيلي :

« محمد بن إسماعيل لا يتابع عليه ، ولا يعرف إلا به » .

قُلْتُ : قال فيه البخاري :

« منكر الحديث » .

وهي جرحٌ شديدٌ عنده .

قال الذهبي في « الميزان » (١ / ٦ ، ٢٠٢) :

« قال البخاري : من قلت فيه هذه العبارة ، فلا تحل الرواية عنه » .

١٨٩ - « مَنْ سَرَّ مُؤْمِنًا ، فَإِنَّمَا يَسِرُّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ ، وَمَنْ عَظَّمَ مُؤْمِنًا ،
فَإِنَّمَا يُعَظِّمُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ ، وَمَنْ أَكْرَمَ مُؤْمِنًا ، فَإِنَّمَا يُكْرِمُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ » .

١٨٩ - مَوْضُوعٌ .

أخرجه العقيلي (ق ١٨٨ / ٢) ، وابن حبان في « المجروحين » (٢ / ٢٨٤) ،
وأبو نعيم في « الحلية » (٣ / ٥٦ - ٥٧) من طريق محمد بن إسحق العكاشي ،
عن الأوزاعي ، عن هارون بن رثاب ، عن قبيصة بن ذؤيب ، عن أبي بكر
الصديق رضی الله عنه مرفوعًا .

قال العقيلي :

« باطلٌ ، لا أصل له » .

وقال أبو نعيم :

« غريبٌ من حديث الأوزاعي ، عن هارون ، لم نكتبه إلا من حديث
العكاشي » .

قُلْتُ : وهو كذابٌ كما قال ابن معين .

وقال الدارقطني :

« يضع الحديث » .

وسبقه إليه ابن حبان .

وللحديث شواهد من حديث جابر ، وأبي الدرداء ، وغيرهما لا يصحُّ منها

شيء .

وانظر « تنزيه الشريعة » (٢ / ١٤٣) ، و « المغنى » (٢ / ١١) للعراق ،

و « المصنوع » (١٨٥) وغيرها .

١٩٠ - « إِنَّ لِلَّهِ فِي كُلِّ يَوْمٍ ثَلَاثِمِائَةٍ وَسِتُّونَ نَظْرَةً ، لَا يَنْظُرُ فِيهَا إِلَى صَاحِبِ الشَّاةِ - يَعْنِي الشِّطْرُنَجِ » .

١٩٠ - ضَعِيفٌ جِدًّا .

أخرجه ابنُ حبان في « المجروحين » (٢/ ٢٩٧) ، ومن طريقه ابنُ الجوزي في « الواهيات » (٢/ ٧٨٣) عن محمد بن الحجاج المصنّف ، قال : ثنا خدام ابن يحيى ، عن مكحول ، عن وائلة بن الأسقع مرفوعًا به .
قُلْتُ : وهذا سنَدٌ واهٍ .

ومحمد بن الحجاج تركه ابن حنبل والنسائي .

وقال ابن معين :

« ليس بثقة » .

وقال ابن حبان :

« منكر الحديث جدًّا ، يروى عن شعبة أشياء كأنه شعبة آخر ! ، لا تحل الرواية عنه » .

وقال البخاري :

« سكتوا عنه » .

وهو جرحٌ شديدٌ عنده .

وخدام بن يحيى لم أقف عليه .

وله شاهدٌ من حديث أبي هريرة رضی الله عنه .

علّقهُ ابنُ حبان في « المجروحين » (٣/ ٢٦) ، ووصله العقيليُّ (ق ٢١٨ / ١)

من طريق مطهر بن الهيثم ، حدثنا شبل البصرى ، عن عبد الرحمن بن يعمر ،

عن أبي هريرة ، قال : مرَّ رسول الله ﷺ على قوم يلعبون الشطرنج . فقال :

ما هذه الكوبة؟! ألم أنه عنها؟ لعن الله من يلعبُ بها .

قال العقيليُّ :

« مطهر بن الهيثم ، عن شبل ، لا يصحُّ حديثه ، وهما مجهولان » .

وقال ابنُ الجوزي :

« هذا حديثٌ لا أصل له » .

١٩١ - « مَنْ سَلَّمَ عَلَى قَوْمٍ ، فَقَدْ فَضَّلَهُمْ بِعَشْرِ حَسَنَاتٍ ، وَإِنْ رَدُّوا عَلَيْهِ » .

١٩١ - ضَعِيفٌ .

أخرجه العقيلي (ق ٢١٨ / ٢) ، وابنُ عدى في « الكامل » (٦ / ٢٠٣٥ ، ٢٤٣٩) من طريق مرجى بن وداع ، عن غالب القطان ، قال : كنا في حلقة فجاء أعرابيٌّ ، فقال : حدثني أبي عن جدى .. فذكره مرفوعًا .
قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ ؛ لجهالة الأعرابي وأبيه وجدّه .
وقال ابن عدى :

« غالب بن خطاف ، الضعف على أحاديثه بينٌ » .
فتعقبه الذهبيُّ :

« لعل الذى ضعفه ابنُ عدى غالبٌ آخرٌ » .
وقول الذهبيُّ متجّهٌ ، لا سيما وقد قال ابن معين :
« غالب بن خطاف ثقة » .

أما ما رواه ابن عدى ، عن عثمان الدارمي ، عن ابن معين قال : « لا أعرفه » .

فهو معارض برواية التوثيق . ولعل يحيى قال هذا القول قديمًا ، ثم وقف على روايته فوثقه . والله أعلم .
وأعلَّ العقيليُّ الحديث بـ « مرجى بن وداع » وساق فيه تضعيف ابن معين .

ولكن قال أبو حاتم :
« لا بأس به » .
ورضيه غيرهُ .

فآفة الحديث هي الجهالة كما قدمت . والله أعلم .

١٩٢ - « غَطَّرَ أَسْكَ ، وَإِنْ لَمْ تَجِدْ إِلَّا خَيْطًا » .

١٩٢ - ضَعِيفٌ .

أخرجه العقيليُّ (ق ١٢٧ / ١) من طريق عبد الحميد بن يحيى ، عن عبد الله بن زيد ، عن زيد بن ثابت مرفوعًا .

قال العقيليُّ :

« عبد الحميد بن يحيى مجهولٌ بالنقل ، ولا يتابع عليه ، ولا يُعرف من غير هذا اللَّفْظِ بغير هذا الإسناد من وجه يثبتُ » .

١٩٣ - « مَنْ أَحْيَا سُنَّتِي ، فَقَدْ أَحْبَبَنِي ، وَمَنْ أَحْبَبَنِي كَانَ مَعِيَ فِي الْجَنَّةِ » .

١٩٣ - مُنْكَرٌ .

أخرجه العقيلي (١/١٦٦) ، من طريق نعيم بن حماد ، حدثنا بقرية ، عن عياض بن سعيد المازني ، قال : حدثني سعيد بن خالد بن أنس بن مالك ، عن أنس مرفوعاً .

قُلْتُ : وهذا سندٌ واهٍ .

نعيم بن حماد فيه مقال .

وبقرية بن الوليد يدلُّس التسوية ، ولم يصرح بالتحديث . وعياض بن سعيد مجهول بالنقل كما قال العقيلي والذهبي . وخالد بن أنس ، قال الذهبي : « لا يُعرف ، وحدثه - يعني هذا - منكرٌ جداً » .

وأخرجه العقيلي (٢/٥٩) في ترجمة خالد بن أنس وقال :

« وفي هذا الباب أسانيدٌ لينة من غير هذا الوجه » .

وللحديث وجه آخر عن أنس .

أخرجه الترمذي (٢٦٧٨) ، مختصراً ، والطبراني في « الصغير » (٢/

٣٢ - ٣٣) مطوّلاً من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري ، عن أبيه عبد

الله بن المثني ، عن علي بن زيد بن جدعان ، عن سعيد بن المسيب ، عن

أنس ... فساق حديثاً طويلاً يوصيه فيه النبي ﷺ بوصايا منها : « يا بني

إن قدرت أن تصبح وتُمسى ، وليس في قلبك غشٌّ لأحدٍ فافعل ، يا بني وذلك

من سنتي ، ومن أحيا سنتي فقد أحبني ، ومن أحبني كان معي في

الجنة... الخ » .

قال الترمذي :

« حسنٌ غريبٌ !! »

وحقه أن يقال فيه : « غريبٌ » والمتن فيه نكارة في مواقع منه وعلى بن =

.....

= زيد ضعيف ؛ لسوء حفظه .

قال الترمذى :

« وذاكرتُ بالحديث محمد بن إسماعيل - يعنى البخارى - فلم يعرفه » .

١٩٤ - « إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ شَيْخًا، وَشَيْخُ الْجِهَادِ : الرَّبَاطُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » .

١٩٤ - مُنْكَرٌ .

أُخْرِجَهُ الْعَقِيلِيُّ (٢ / ٨٠) مِنْ طَرِيقِ سَلِيمَانَ بْنِ الْحِجَّاجِ الطَّائِفِيِّ ، عَنْ خَالِدِ ابْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ مَرْفُوعًا .

قَالَ الْعَقِيلِيُّ :

« سَلِيمَانُ بْنُ الْحِجَّاجِ الْغَالِبُ عَلَى حَدِيثِهِ الْوَهْمُ ، وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا أَصْلَ لَهُ » .
وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ فِي « الْمِيزَانِ » (٢ / ١٩٩) فِي حُكْمِهِ عَلَى الْحَدِيثِ ، وَلَكِنَّهُ قَالَ : « سَلِيمَانُ بْنُ حِجَّاجٍ لَا يَعْرِفُ ، عِدَادُهُ فِي أَهْلِ الطَّائِفِ » .

١٩٥ - « إسماعُ الأصمُّ صدقة » .

١٩٥ - مُنكَرٌ .

أخرجه الخطيب في « الجامع » (١ / ٩٧) من طريق أحمد بن عبد الصمد ،
نا إسماعيل بن قيس بن سعد ، عن أبي حازم ، عن سهل بن سعد مرفوعًا .
قُلْتُ : وسنُّهُ ضعيفٌ .

وإسماعيل بن قيس ، قال فيه البخاري :

« منكر الحديث » .

وهو جرحٌ شديدٌ عنده كما تقدم غير مرة . والله أعلم .

١٩٦ - « لَوْ يُرَبِّي أَحَدُكُمْ بَعْدَ سَنَةِ سِتِّينَ وَمِائَةَ جَرَوْا كَلْبًا ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يُرَبِّي وَلَدًا لِصَلْبِهِ » .

١٩٦ - بَاطِلٌ .

أخرجه ابن حبان في « المجروحين » (١ / ٢٤٩) من طريق الحكم بن مصعب ، عن محمد بن عليّ ، عن أبيه ، عن جدّه ، عن ابن عباس مرفوعاً به . قال ابن حبان :

« لا أصل له والحكم ينفرد بأشياء لا ينكر نفى صحتها من عنى بهذا الشأن ، لا يحلُّ الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار » . اهـ .

فمما يتعجب منه أن ابن حبان ذكره في « الثقات » !!

وانظر « الموضوعات » (٢ / ٢٧٩) ، « تنزيه الشريعة » (٢ / ٢١١) ،

و « الفوائد المجموعة » (١٣٤) ، و « مجمع الزوائد » (٤ / ٢٥٧) .

١٩٧ - « لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَكُونَ الْوَلَدُ غَيْظًا ، وَالْمَطَرُ قَيْظًا ،
وَتَفِيضَ اللَّتَامُ قَيْظًا ، وَيَفِيضَ الْكِرَامُ غَيْظًا ، وَيَجْتَرِي الصَّغِيرُ عَلَى الْكَبِيرِ ،
وَاللَّيْمُ عَلَى الْكَرِيمِ » .

١٩٧ - ضَعِيفٌ .

أخرجه الطبراني في « الأوسط » من حديث ابن مسعود .

قال الهيثمي في « المجمع » (٧ / ٣٢٥) :

« فيه جماعة لم أعرفهم » .

وقال الحافظ العراقي في « المغني » (٢ / ١٩٦) :

« رواه الخرائطي في مكارم الأخلاق من حديث عائشة ، والطبراني من حديث

ابن مسعود وإسنادهما ضعيف » .

١٩٨ - « الْفُقَرَاءُ مَنَادِيْلُ الْأَغْنِيَاءِ ، يَمَسْحُونَ بِهِمْ ذُنُوبَهُمْ » .

١٩٨ - مَوْضُوعٌ .

أخرجه العقيلي (١ / ١٦٥) من طريق العلاء بن زيدل ، قال : حدثنا أنس
ابن مالك مرفوعًا به .

قُلْتُ : والعلاء هذا ، كان يضع الحديث كما قال ابنُ المديني . وتركه أبو
حاتم والدارقطني .

وقال البخاري والعقيلي :

« منكر الحديث » .

١٩٩ - مَوْضُوعٌ .

أخرجه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ١٩٧ - ١٩٨) من طريق محمد بن يونس الكديمي ، حدثنا عون بن عمارة ، ثنا عبد الله بن المثني بن ثمامة بن عبد الله بن أنس ، عن أبيه ، عن جدّه ، عن أبي قتادة مرفوعًا به . قال ابن الجوزي :

« هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ ، وعون وابن المثني ضعيفان ، غير أن المتهم به الكديمي . قال ابن حبان : كان يضع الحديث على الثقات » . فتعقبه السيوطي في « الآليء » (٢ / ٣٩٤) :

« هو بريء منه » يعني الكديمي .

قُلْتُ : وهو كما قال .

فقد تابعه الحسن بن علي الخلال ، ثنا عون بن عمارة به .

أخرجه ابن ماجة (٤٠٥٧) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٢ / ١٦٣) ، والدارقطني في « العلل » (ج ١ / ق ٤٦٧ / ٢) .

وتابعه إبراهيم بن عبد الله بن سليمان السعدي ، ثنا عون به .

أخرجه الحاكم (٤٢٨ / ٤) وقال :

« صحيح على شرط الشيخين » !!

فتعقبه الذهبي بقوله :

« أحسبه موضوعًا ، وعون ضعّفوه » .

وقال العقيلي :

« هذا الحديث لا يعرف إلا بعون ، وقد يروى هذا عن ابن سيرين قوله » .

قُلْتُ : وعبد الله بن المثني ضعفه ابن معين ، وغيره . ومشاه آخرون .

قال الأزدي :

« من مناكيره روايته عن أنس عن أبي قتادة : « الآيات بعد المائتين » وقال =

.....

= الحافظ ابن كثير في « النهاية » (١ / ١١) :

« لا يصح » .

وقد استدلل الإمام البخارى رحمه الله على بطلانه بأن شواهد الحال تكذبه ،

فقال :

« قد مضى مائتان ولم يأت من الآيات شيء » .

نقله الذهبى والمزى فى ترجمة عون هذا .

وبالجملة فالحديث موضوع كما قال ابن الجوزى .

٢٠٠ - « إِذَا كَانَ سَنَةٌ سِتِّينَ وَمِائَةً كَانَ الْغُرَبَاءُ فِي الدُّنْيَا أَرْبَعَةً : قُرَّانٌ فِي جَوْفِ ظَالِمٍ ، وَمُصْحَفٌ فِي بَيْتِ قَدْرِيٍّ لَا يَقْرَأُ فِيهِ ، وَمَسْجِدٌ فِي نَادِيٍّ لَا يُصَلُّونَ فِيهِ ، وَرَجُلٌ صَالِحٌ بَيْنَ قَوْمٍ سَوَاءٍ » .

٢٠٠ - مَوْضُوعٌ .

أخرجه ابن حبان في « المجروحين » (١٢٨ / ٣) ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (١٩٤ / ٣) من طريق يحيى بن عبد الله البابلتي ، حدثنا الأوزاعي ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً به .
قال ابن حبان :

« هذا بلاشك معمولٌ » .

يعنى موضوع وآفته البابلتي . فإنه ساقط الاحتجاج إذا تفرد .

وقال الدارقطني :

« البليةُ في هذا الحديث عن الراوى عن البابلتي ، لا منه » .

رقم الإيداع ٨٧٤٨ / ١٩٨٨

مطالع الزهاء - المنصورة

شارع الإمام محمد عبده المواجه لكلية الآداب

ت : ٣٤٢٧٢١ - ص.ب : ٢٣٠

تلکس : DWFA UN ٢٤٠٠٤